التحول في التفكير الإستراتيجي الأمريكي
حيـــال الصـــين
في القرن الحادي والعشرين

بسم الله الرحمن الرحيم

181

All rights reserved to Iraq Center for Studies

جميع الحقوق محفوظة لمركز العراق للدراسات

مـركز العـراق للدراســات

Center Of Iraq For Studies

◀ بغداد ——— +964 7707961315

◀ المكتبة . بغداد ——— +964 7714023036

www.markazaliraq.net info@markazaliraq.net

تصميم الغلاف والإخراج الفني

أحمد الهاشمي

Ahmad Al-hashemi

العنوان: العراق ـ النجف الأشرف ـ حي المعلمين

Tel: 07702781435 **Email:** ali.molaa14@gmail.com

التحول في التفكير الإستراتيجي الأمريكي
حـيال الصـــين
في القرن الحادي والعشرين

ريم فيصل جرجيس

بإشراف

دنيا جواد مطلك

181

التحول في التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال الصين
في القرن الحادي والشعرين

تأليف : ريم فيصل جرجيس، **إشراف**: دنيا جواد مطلك
صاحب الامتياز: محمد صادق الهاشمي
الناشر : مركز العراق للدراسات
المطبعة : الساقي للطباعة والتوزيع
رقم الاصدار: 181
سنة الطبع : 1444هـ-2023م
قطع الورق : وزيري 17 × 24
تصميم الغلاف والإخراج الفني : أحمد الهاشمي

The Opinions And Ideas In The Book Doesn't Represent Necessarily The Institute Of Iraq Center for studies

الآراء والأفكار الواردة في الكتاب لا تمثل بالضرورة رأي مركز العراق للدراسات

مـركز العـراق للدراســات
Center Of Iraq For Studies

المركز: العراق ـ بغداد ـ كرادة ـ العرصات

المكتبة: بغداد ـ شارع المتنبي ـ قيصرية مصرف الرشيد ـ البناية البغدادية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ
إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة البقرة آية ٣٢)

الإهداء

إلى المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد ﷺ

إلى سيد شباب أهل الجنة الإمام الحسين عليه السلام

إلى قرة عيني وطريقي إلى الجنة (أمي...وأبي).

أهدي ثمرة جهدي

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تدوم الصالحات بشكره، والصلاة والسلام على نبيه محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

شكر وتقدير وعرفان إلى أستاذتي الفاضلة المشرفة على أطروحتي الدكتورة دنيا جواد مطلك على ما قدمته من نصح وملاحظات عززت من علمية الأطروحة، وكانت خير عون لي، فلها مني جزيل الشكر والامتنان وجزاها الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر إلى كل من علمني ومن له فضل علي من أساتذتي الأفاضل في قسم الدراسات الدولية، وأخص بالذكر منهم: الدكتور سمير جسام والدكتورة هالة خالد والدكتور فايق حسن والدكتور سعد عبيد علوان والدكتور عمار حميد ياسين.

كما يطيب لي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور احمد عبد الله ناهي أستاذ النظم السياسية في كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين.

ورد الجميل يدعوني أن أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان بالفضل الكبير إلى زميل الدراسة الدكتور احمد عبد الجبار عبد الله لدعمه المستمر لإتمام هذا العمل.

وأقدم شكري وتقديري إلى رمز العطاء التي زرعت التفاؤل في دربي

لإنجاز هذه الأطروحة صديقتي ضي سعدون رزوقي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى عمادة كلية العلوم السياسية، وإلى العاملين في مكتبة العلوم السياسية جامعة بغداد، وإدارة قسم الدراسات الدولية، ومكتبة جامعة النهرين كلية العلوم السياسية لما قدموه من تعاون.

وفي الختام فلله الفضل والمنة على تمكيني من إتمام هذه الدراسة، فله الحمد في الأولى وفي الآخرة.

الباحث

الملخص

تعد دراسة التفكير الإستراتيجي ضرورة ملحة لأي هرم قيادي لدولة ما، وذلك من اجل التعرف على مقومات القوة والقدرة للدولة أو لدول المحيط الإقليمي أو الدولي، ومنذ بداية تشكل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة وأمة بدء التفكير الإستراتيجي الأمريكي يدور حول الغاية نفسها، والمتمثلة في ضمان الأمن القومي الأمريكي، ما انعكس على الإستراتيجية الأمريكية التي لا تكاد ترتكن لعقيدة تحدد مسار وأسلوب عملها من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها، مما يتطلب بنية فكرية شاملة تحدد وتؤطر أدائها الاستراتيجي الشامل على النظام الأمريكي للوصول إلى غايتها الكبرى وهي الهيمنة على النظام الدولي، وقد تحتم على بقية وحدات النظام الدولي على اختلاف أوزانها التكيف والتأقلم مع نظام القطبية الأحادية الذي برز بعد انهيار القطب المنافس لها والمتمثل في الاتحاد السوفيتي (سابقاً).

إن حقيقة التفكير الإستراتيجي تأتي من كونه يمثل مدخلاً مميزاً لتحقيق التفوق الاستراتيجي، من خلال توليد أفكار إستراتيجية تهتم بالتطوير الإستراتيجي المستمر لمجمل القضايا الجوهرية، كما يمثل الإطار العام الذي يتم في ضوئه تحديد صلاحية الأهداف ومدى اتساقها مع فلسفة الدولة، والولايات المتحدة الأمريكية لديها تفكيراً استراتيجياً مميزاً مكنها من الظهور بوصفها الدولة القائدة للنظام الدولي، فقد اتخذ شكل

التوسع القاري قبل الحرب العالمية الأولى، ومن ثم شكل التوسع السياسي والاقتصادي والانتشار العسكري منذ الحرب العالمية الثانية، وبذلك احتلت فكرة الهيمنة في قمة أولويات التفكير الإستراتيجي الأمريكي ومحور حراكه الإستراتيجي.

أصبحت الصين وبفضل التنامي المستمر لقدراتها وإمكانياتها المادية وغير المادية من السمات الرئيسة المميزة لحقبة ما بعد القطبية الثنائية، فالصين وبسبب معدلات نموها المتسارع وأدائها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي بمؤسستها السياسية والعسكرية، والكثافة السكانية العالية وإرثها الحضاري والتأريخي الكبير، أحتلت مكانة مهمة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي لا سيما مع التطورات التي تشهدها الدولتان من حيث بناء القوة وتأثير ذلك في النظام الدولي، وهو ما جعل من هذا التفكير في بعض الاحيان في وضع تفاعلي في ظل علاقات ثنائية سواءأ كانت علاقات تعاونية ام تصادمية، لكن المهم هو ما مدى تأثر مكانة الصين في ظل هذه التحركات؟

أخذت الصين تظهر كقوة كبرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت قدمها وتأثيرها في النظام الدولي كبير من خلال مؤشرات عدة، تجلت بأتخاذها خطوات إصلاحية مهمة كان لها الدور الكبير والفاعل في تقدمها خطوة نحو الامام، وكذلك من خلال دخولها في منظمات وتكتلات ذات طابع اقتصادي واخرى يغلب عليها الطابع الأمني والعسكري، والأهم من ذلك كله هو انغماسها في الشؤون الدولية.

من هنا تأتي أهمية الدراسة من ان التحول بالتفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين بوصفها دولة طامحة لتصبح دولة عظمى، إذ تلقى

الدراسة الضوء على تنامي قوة الصين وتعاظم دوره االسياسي والاقتصادي والعسكري على الساحة السياسية الدولية بما يؤشر الى قرب تحولها الى قطب دولي ينافس القطب الأمريكي من حيث السيطرة والهيمنة الدولية، كما تأتي اهمية الدراسة لتبيان التحركات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وما هي نقاط التعارض والالتقاء بين الدولتين، وما هو أثر المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في تحول استراتيجيات الإدارات الأمريكية المتعاقبة ومستقبلها، فضلاً عن دراسة التوجهات المستقبلية للتفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصعود الصيني وتأثيره في الهيمنة الأمريكية.

وعليه تكمن مشكلة الدراسة من أن تنامي القوة الصينية وما يمكن ان يترتب على ذلك من تداعيات لنفوذ سياسي واقليمي ودولي ينعكس بشكل مباشر على حدود الهيمنة الأمريكية وأبعادها، لأدراكها أن مستقبل الصين هو ما يمثل التحدي الحقيقي لمشروعها الكوني، لا سيما بعد ظهور التنبؤات الأمريكية المستقبلية التي عدت هذا القرن قرناً آسيوياً، وعلى وفق تلك التنبؤات تحددت الكثير من التوجهات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين، ولذا فأن المشكلة الأساس التي تنطلق منها الدراسة هي:

الاسباب الرئيسة التي ادت بالتحول في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين؟

مدى تأثير الصعود الصيني على الاستراتيجية الأمريكية الشاملة للهيمنة على النظام الدولي؟

ماهي أهم التحديات التي يطرحها التفوق الصيني امام الولايات المتحدة الأمريكية؟

أما فرضية الدراسة فتنطلق: من إن الهيمنة على النظام الدولي اخذت في قمة أولويات التفكير الإستراتيجي الأمريكي ومحور حراكه الاستراتيجي منذ بداية تشكل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة وأمة، ونظراً للمكانة الدولية التي تتمتع بها الصين في النظام الدولي بوصفها دولة كبرى، وكثرة انغماسها في الشؤون الدولية، أدى ذلك إلى التحول بالتفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاهها، وذلك من اجل التعامل معها اما من خلال التعاون أو تحيدها لضمان الهيمنة.

بذلك يمكننا القول إن الصين تكتسب اهمية كبيرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، كونها تعد واحدة من الدول الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية سواء ما يتعلق بما تتوافر عليه من قدرات اقتصادية ام ما تتوافر عليه من مقومات القوة الاخرى، كالقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها، لذلك يزداد قلق الولايات المتحدة الأمريكية من فقدان مكانتها بوصفها قوة عظمى، نتيجة النمو المتسارع لقوة الصين، ومن الممكن أن يؤدي ذلك الى جعل الصين قادرة على وضع قواعد ومعايير جديدة للنظام الدولي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه يمكن القول انه مهما بلغ حجم التعاون والتبادل التجاري بين الطرفين، الا انه يبقى في إطار المنافسة وعدم تقبل الولايات المتحدة لوجود شريك لها في النظام الدولي، فهي تسعى لانتبقى القوة العظمى الأولى في العالم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

المحتويات

الإهداء ٦
شكر وتقدير ٧
الملخص ٩
المحتويات ١٣
قائمة الجداول والاشكال..... ١٧
المقدمـــة ١٩
أهمية الدراسة ٢٣
حدود الدراسة ٢٤
مشكلة الدراسة..... ٢٥
فرضية الدراسة ٢٥
مناهج الدراسة ٢٦
الدراسات السابقة ٢٦
الفصل الأول
التفكير الإستراتيجي الأمريكي (إطار مفاهيمي)
المبحث الأول التفكير الإستراتيجي (المفهوم والخصائص)..... ٣٩
المطلب الأول: التفكير الإستراتيجي (المفهوم – النشأة والتطور) ٣٩
أولاً: مفهوم التفكير الإستراتيجي..... ٣٩
ثانياً: النشأة التأريخية ومراحل تطور التفكير الإستراتيجي... ..... ٤٧
١ – المرحلة الإنعزالية..... ٥٠
٢ – حقبة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٤ – ١٩٤٥) ٥١
٣ – مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٥ – ١٩٩١) ٥٣

٤- مرحلة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩١- ٢٠٠١)..... ٥٤
٥- بعد أحداث ١١ أيلول٢٠٠١ ..... ٥٧
المطلب الثاني: خصائص التفكير الإستراتيجي الأمريكي ٦٢
١- التفكير التجريدي ٦٥
٢- التفكير التشخيصي ٦٥
٣- التفكير التخطيطي ٦٥
٤- التفكير الشامل ٦٦
١- الاستراتيجية العليا ٧١
٢- استراتيجية مسرح العمليات..... ٧١
أولاً: المرتكزات السياسية..... ٧٤
ثانياً: المرتكزات الإقتصادية ٧٦
ثالثا: المرتكزات العسكرية ٧٨
المبحث الثاني أثر مدارس العلاقات الدولية..... ٨٣
المطلب الأول: أثر المدرسة الواقعية... ..... ٨٣
المطلب الثاني: أثر المدرسة الليبرالية... ..... ٩٤

الفصل الثاني

مكانة الصين في التفكير الإستراتيجي الأمريكي

المبحث الأول المكانة الدولية للصين ما بعد الحرب الباردة ١١١
المطلب الأول: مراحل تطور المكانة الدولية للصين ١١١
المطلب الثاني: مؤشرات بروز المكانة الدولية للصين ١٢٢
أولاً: المقوم الجيوبوليتيكي ١٢٥
ثانياً: المقوم الاقتصادي..... ١٢٧
ثالثاً:المقوم العسكري ١٣٠
رابعاً: المقوم التكنولوجي ١٣٣
المبحث الثاني مكانة الصين في ظل العلاقات الأمريكية –الصينية..... ١٣٩
المطلب الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية –الصينية ١٣٩
أولاً: مدرسة الإندماج ١٤٤

ثانياً: مدرسة الاحتواء ١٤٥
ثالثاً: مدرسة الحل الوسط ١٤٥
المطلب الثاني: الخلافات الرئيسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين..... ١٥٤
أولاً: تايوان ١٥٥
ثانياً: حقوق الانسان ١٥٨
ثالثاً: الجانب الاقتصادي ١٦٢
رابعاً: سباق التسلح ١٦٦
خامساً: الأمن السيبراني ١٦٨
سادساً: المناخ..... ١٧١

الفصل الثالث

المتغيرات المؤثرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي

تجاه الصين في القرن الحادي والعشرين

المبحث الأول المتغيرات الإقليمية ١٧٩
المطلب الأول: دول جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا..... ١٧٩
أولاً: دول جنوب شرق آسيا ١٧٩
ثانياً: دول جنوب آسيا ١٩٣
المطلب الثاني: دول شرق آسيا ٢٠٢
أولاً: اليابان ٢٠٢
ثانياً: شبة الجزيرة الكورية ٢٠٥
المبحث الثاني المتغيرات الدولية ٢١٥
المطلب الأول: روسيا الاتحادية ٢١٥
المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي..... ٢٢٤

الفصل الرابع

التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين..رؤية مستقبلية

المبحث الأول مشهد الصراع ٢٤٣
المطلب الأول: الصراع التقليدي ٢٤٤
أولاً: الصراع العسكري ٢٤٦

ثانياً: الصراع الاقتصادي..... ٢٥٣
المطلب الثاني: الصراع النوعي (السيبراني) ٢٥٩
المبحث الثاني توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين..... ٢٧٣
المطلب الأول: التعاون..... ٢٧٣
المطلب الثاني: مواجهة الصعود الصيني..... ٢٨٥
ثانياً: تفكيك التحالف الروسي – الصيني..... ٢٩٢
ثالثاً: دعم حلف الناتو ٢٩٥
رابعاً: الشرق الاوسط ٢٩٧
الخاتمـــة ٣٠٣
الاستنتاجات..... ٣٠٦
المصادر..... ٣١١
أولاً: الكتب العربية..... ٣١١
ثانياً: الكتب المترجمة..... ٣١٩
ثالثاً: المجلات والدوريات..... ٣٢٢
رابعاً: الاطاريح الرسائل..... ٣٣٨
الاطاريح..... ٣٣٨
الرسائل ٣٤٠
خامساً: الانترنيت..... ٣٤٠
Foreign Books ٣٥٤
Reports ٣٥٤
Internet ٣٥٥

قائمة الجداول والاشكال

ت	الجدول	الصفحة
١	جدول (١) مراحل تطور الفكر الإستراتيجي الأمريكي من العام ١٨٦٦- ٢٠١٣	٦٠
٢	جدول (٢) الامتيازات الصينية للموانئ البحرية المطلة على بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي	٢٠١
٣	شكل (١) مقارنة النفقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	٢٤٨
٤	جدول (٣) مقارنة بين الجيشين الأمريكي والصيني السنة: ٢٠٢٠	٢٥٠

المقدمــة

تعد دراسة التفكير الإستراتيجي ضرورة ملحة لأي هرم قيادي لدولة ما، وذلك من اجل التعرف على مقومات القوة والقدرة للدولة أو لدول المحيط الاقليمي أو الدولي، ومنذ بداية تشكل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة وأمة بدء التفكير الإستراتيجي الأمريكي يدور حول الغاية نفسها، والمتمثلة في ضمان الأمن القومي الأمريكي، ما انعكس على الاستراتيجية الأمريكية التي لا تكاد ترتكن لعقيدة تحدد مسار وأسلوب عملها من اجل تحقيق مصالحها وأهدافها، مما يتطلب بنية فكرية شاملة تحدد وتؤطر أدائها الاستراتيجي الشامل على النظام الأمريكي للوصول إلى غايتها الكبرى وهي الهيمنة على النظام الدولي، وقد تحتم على بقية وحدات النظام الدولي على اختلاف أوزانها التكيف والتأقلم مع نظام القطبية الأحادية الذي برز بعد تفكك القطب المنافس لها والمتمثل في الاتحاد السوفيتي (سابقاً).

إن حقيقة التفكير الإستراتيجي تأتي من كونه يمثل مدخلاً مميزاً لتحقيق التفوق الاستراتيجي، من خلال توليد افكار استراتيجية تهتم بالتطوير الاستراتيجي المستمر لمجمل القضايا الجوهرية، كما يمثل الإطار العام الذي يتم في ضوئه تحديد صلاحية الأهداف ومدى اتساقها مع فلسفة الدولة، والولايات المتحدة الأمريكية لديها تفكيراً استراتيجياً مميزاً

مكنها من الظهور بوصفها الدولة القائدة للنظام الدولي، فقد اتخذ شكل التوسع القاري قبل الحرب العالمية الأولى، ومن ثم شكل التوسع السياسي والاقتصادي والانتشار العسكري منذ الحرب العالمية الثانية، وبذلك احتلت فكرة الهيمنة في قمة أولويات التفكير الإستراتيجي الأمريكي ومحور حراكه الاستراتيجي.

إن التغيرات التي تحصل في البيئة الدولية سواء أكانت في محيطها الإقليمي أم محيطها الدولي ليست بمنعزل عن علاقات الدول فيما بينها، فهي تؤثر في مسار تلك العلاقات على النحو الذي يمكن أن يحدث تعاون أو صراع من جراء تلك التغيرات، ومن هنا أصبحت البيئة الدولية في القرن الحادي والعشرين تتصف بالتنافسية، فالخاصية المميزة للعلاقات بين الدول هي استخدام القوة بمفهومها الشامل من اللاعبين الدوليين، وهذه هي النظرة الواقعية للعلاقات الدولية التي سيطرت على التفكير الإستراتيجي الأمريكي، إذ أصبح التفكير الإستراتيجي الأمريكي يتجه نحو المواجهة والتنافس، وذلك من أجل الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، لذا وصفت الولايات المتحدة الأمريكية الصعود الصيني، كما لو انه كان اختباراً أو تهديداً لتفوقها ومكانتها بوصفها القوى العظمى المهيمنة على النظام الدولي، والتوجه نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، لاسيما وان إصرار الصين على تغيير الوضع القائم على مستوى هيكل وبنية النظام الدولي بشكل سلمي والمواجهة الهادئة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال الدخول في علاقات مع الدول المنافسة للولايات المتحدة مثل روسيا وأخرى حليفة لها مثل الاتحاد الأوروبي.

وفي العموم مثلت النظرية الواقعية المرجع الفكري للسياسات الأمريكية الحديثة والمعاصرة على الصعيد الخارجي، وذلك لما تمثله هذه النظرية من واقعية بنظرتها التفاعلية ونظريتها المتجددة، وهي بذلك شغلت حيزاً كبيراً في التفكير الإستراتيجي الأمريكي في كيفية التعامل مع مستجدات النظام الدولي، أما النظرية الليبرالية عدت ركيزة اساسية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي منذ خمسينيات القرن الماضي والتي تمثلت في تعزيز النمو الاقتصادي، فالهيمنة التي كرستها النجاحات المتتالية للسياسة الأمريكية لاسيما بعد الحرب الباردة كان من ابرز نتاجاتها العولمة التي ترى ضرورة إعادة تشكيل العالم وفق الرؤية الرأسمالية الأمريكية، وعلى هذا الاساس تبنى المفكرون والساسة طروحات جديدة من شأنها جعل الولايات المتحدة الأمريكية في الصدارة للهيمنة على النظام الدولي.

أصبحت الصين وبفضل التنامي المستمر للقدرات والإمكانيات المادية وغير المادية من السمات الرئيسة المميزة لحقبة ما بعد القطبية الثنائية، فالصين وبسبب معدلات نموها المتسارع وادائها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي ومؤسستها السياسية والعسكرية، والكثافة السكانية العالية وإرثها الحضاري والتأريخي الكبير، أحتلت مكانة مهمة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي لاسيما مع التطورات التي تشهدها الدولتان من حيث بناء القوة وتأثير ذلك على النظام الدولي، وهو ما جعل من هذا التفكير في بعض الاحيان في وضع تفاعلي في ظل علاقات ثنائية سواء أكانت علاقات تعاونية ام تصادمية، لكن المهم هو ما مدى تأثر مكانة الصين في ظل هذه التحركات؟

إن صورة الصين بوصفها قوة غير مهددة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية عقد الثمانينيات تغيرت ولو بشكل جزئي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، أذ أخذت تظهر كقوة كبرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح تقدم الصين وتأثيرها في النظام الدولي كبير من خلال مؤشرات عدة، تجلت بأتخاذها خطوات إصلاحية مهمة كان لها الدور الكبير والفاعل في تقدمها خطوة نحو الأمام، وكذلك من خلال دخولها في منظمات وتكتلات ذات طابع اقتصادي واخرى يغلب عليها الطابع الأمني والعسكري، والأهم من ذلك كله هو انغماسها في الشؤون الدولية.

لقد تطورت العلاقات الأمريكية الصينية عبر مراحل مختلفة، ولكل مرحلة كان لها مميزاتها التي افضتها التطورات السياسية لكلا الطرفين على المستوى الداخلي والخارجي وطبيعة النظام الدولي السائد آنذاك، فالصين لا تستطيع ان تتجاهل دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي المعاصر، أو حجم مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جانبها فأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع هي الاخرى أن تغفل حقيقة التقدم الاقتصادي المتزايد الذي حققته الصين، والذي يؤهلها لأن تكون إحدى القوى الاقتصادية المؤثرة في التفاعلات الدولية والمنافسة لها.

بذلك يمكننا القول إن الصين تكتسب اهمية كبيرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، كونها تعد واحدة من الدول الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية سواء ما يتعلق بما تتوافر عليه من قدرات اقتصادية ام ما تتوافر عليه من مقومات القوة الاخرى، كالقوة السياسية والاقتصادية

والعسكرية والتكنولوجية وغيرها، لذلك يزداد قلق الولايات المتحدة الأمريكية من فقدان مكانتها بوصفها قوة عظمى، نتيجة النمو المتسارع لقوة الصين، ومن الممكن أن يؤدي ذلك الى جعل الصين قادرة على وضع قواعد ومعايير جديدة للنظام الدولي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه يمكن القول انه مهما بلغ حجم التعاون والتبادل التجاري بين الطرفين، الا انه يبقى في إطار المنافسة وعدم تقبل الولايات المتحدة لوجود شريك لها في النظام الدولي، فهي تسعى لان تبقى القوة العظمى الأولى في العالم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

فثمة تنافس بين أتجاهين متباينين هما: طموح الصين في تعزيز دورها الإقليمي والدولي بما يتناسب مع تعاظم قدراتها لاسيما الاقتصادية منها، وبالمقابل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها ومكانتها الدولية، وعلى اثر ذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى إعادة تحديد مصالحها القومية والحيوية لأقاليم العالم جميعها، بهدف تكريس قيادتها للنسق العالمي ومنع ظهور قوى كبرى منافسة لهيمنتها.

أهمية الدراسة:

تأتي اهمية الدراسة من ان التحول بالتفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين بوصفها دولة طامحة لتصبح دولة عظمى، يجعل من هذه الدراسة تتميز بالأهمية في إطار العلاقات الدولية، لاسيما مع التغيرات التي شهدها النسق الدولي بعد تفكك الإتحاد السوفيتي (سابقا) وصعود قوى

جديدة الأمر الذي يوفر فرصاً ويفرض تحديات على السياسات الخارجية لدول العالم، كما انها تلقي الضوء على تنامي قوة الصين وتعاظم دورها السياسي والاقتصادي والعسكري في الساحة السياسية الدولية بما يؤشر الى قرب تحولها الى قطب دولي ينافس القطب الأمريكي من حيث السيطرة والهيمنة الدولية، بوصفهما دولتان كبيرتان تملكان قدرات عسكرية متفوقة ولكل منهما مساحة جغرافية شاسعة وموارد وافرة وعدد كبير من السكان فضلاً عن القوة الوطنية الفعلية والقوة التأثيرية الدولية، كما انهما قوتان اقتصاديتان كبيرتان ذات تأثير فاعل في المجال الدولي، لذلك فأن اقتصادات العالم تتأثر بطبيعة العلاقة بين هاتين القوتين، لذا فأن أي تحول في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين له تداعيته وتأثيره في العالم اجمع، كما تأتي اهمية الدراسة لتبيان التحركات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وما هي نقاط التعارض والالتقاء بين الدولتين، وماهو أثر المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في تحول استراتيجيات الإدارات الأمريكية المتعاقبة ومستقبلها، فضلاً عن دراسة التوجهات المستقبلية للتفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصعود الصيني وتأثيره في الهيمنة الأمريكية.

حدود الدراسة:

ترتكز حدود الدراسة في متغيرين اساسيين، يتمثل **الأول** في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، والمتغير **الثاني** يتمثل في دولة الصين، وفيما يخص البعد الزماني فهو يتمثل في بداية الصعود الصيني في النظام الدولي في اواخر السبعينيات بعد التحديثات التي أجرتها الصين، أما فيما يخص

البعد المكاني في تمثل في مناطق النفوذ الإقليمية والدولية للولايات المتحدة الأمريكية والصين على حدً سواء.

مشكلة الدراسة:

إن تنامي القوة الصينية ومايمكن ان يترتب على ذلك من تداعيات لنفوذ سياسي واقليمي ودولي ينعكس بشكل مباشر على حدود الهيمنة الأمريكية وأبعادها ، لأدراكها أن مستقبل الصين هو مايمثل التحدي الحقيقي لمشروعها الكوني، لاسيما بعد ظهور التنبؤات الأمريكية المستقبلية التي عدت هذا القرن قرناًآسيوياً ،وعلى وفق تلك التنبؤات تحددت الكثير من التوجهات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين، ولذا فأن المشكلة الأساس التي تنطلق منها الدراسة هي:

الاسباب الرئيسة التي ادت بالتحول في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين؟

مدى تأثير الصعود الصيني على الاستراتيجية الأمريكية الشاملة للهيمنة على النظام الدولي؟ – ماهي أهم التحديات التي يطرحها التفوق الصيني امام الولايات المتحدة الأمريكية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها: إن الهيمنة على النظام الدولي اخذت في قمة أولويات التفكير الإستراتيجي الأمريكي ومحور حراكه الاستراتيجي منذ بداية تشكل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة وأمة، ونظرا للمكانة الدولية التي تتمتع بها الصين في النظام الدولي

بوصفها دولة كبرى، وكثرة انغماسها في الشؤون الدولية، أدى ذلك إلى التحول بالتفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاهها، وذلك من اجل التعامل معها اما من خلال التعاون أو تحيدها لضمان الهيمنة.

مناهج الدراسة:

اعتمدنا في منهجيتنا لدراسة المشكلة البحثية وفرضيتها في فصول الدراسة كلها على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه منهج أساس ورئيس في البحث، كون أن المنهج يقوم على جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها ومحاولة تفسيرها من اجل قياس ومعرفة تأثير العوامل في أحداث الظاهرة محل الدراسة، بهدف استخلاص النتائج ومعرفة الضبط والتحكم في هذه العوامل والتنبؤ بسلوك الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، ومن ثم استخلاص النتائج التي يمكن تعميمها مستقبلاً، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي كمنهج ثانوي في الدراسة لما لهذا المنهج من اهمية في دراسة التاريخ والتجارب السابقة للدول، ومن ثم امكانية التنبؤ بالمشكلات التي قد تنجم مستقبلاً.

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة من الأساسيات المهمة للخوض في أي موضوع بحث يخص المستقبل، اذ يمكن للباحث من خلالها ان يتفحص الدراسات التي سبقته ويطلع على اهم ميادين ما تناوله الباحث ونفيها، ومدى التباين ودرجة الاختلاف بين تلك الدراسات والدراسة موضوع البحث، وبالنتيجة التوصل إلى أهم الجوانب التي يمكن ان يتناولها الباحث في دراسته، ومن

بين هذه الدراسات الآتي:

١- دراسة بعنوان (الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي)، للباحث السيد أمين شلبي، عن (الهيئة المصرية للكتاب)، القاهرة، ٢٠١٥.

تناول الباحث فيها: تحليل الفكر الإستراتيجي الأمريكي في السنوات الاخيرة وتحليل آراء المفكرين مثل (زبيغنيو بريجنسكي) ورؤيته عن ازمة القوة العالمية، ورؤية عالم السياسة الأمريكي (روبرت كاجان) عن مستقبل المكانة الأمريكية في النظام الدولي، فضلاً عن كيفية تعامل الولايات المتحدة تجاه الصعود الصيني، إذ لم يقتصر الفكر الإستراتيجي الأمريكي على متابعة الصعود الصيني الاقتصادي، وإنما تطرق الى متابعة نمو قدراتها العسكرية، كذلك تطرق الباحث الى رؤية مستقبلية لتوزيع القوة العالمية لعام ٢٠٣٠، استناداً الى التقارير الصادرة عن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي.

تختلف الدراسة التي تقدمت بها الباحثة عن هذه الدراسة بتناوله لتحليل الفكر الإستراتيجي الأمريكي، ثم اقتصر الدراسة على تحليل اراء المفكرين مثل (زبيغنيو بريجنسكي) و (روبرت كاجان) ثم تطرق الى رؤية مستقبلية لتوزيع القوة العالمية، كما تناولنا في هذه الدراسة خصائص التفكير الإستراتيجي الأمريكي ومراحل تطوره واهم مدارس العلاقات الدولية المؤثرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، فضلاً عن طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأهم الخلافات الرئيسة بينهما، كما تناولنا مستقبل التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه

الصين، وافردنا مستقبل الصراع السيبراني بين الدولتين.

٢- دراسة بعنوان (تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية)، للباحث منتصر عمر الناجي، عن (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، ٢٠١٧.

تناول الباحث فيها: مكانة الصين في القرن الحادي والعشرين إذ بدأت تأخذ طريقها نحو تبوء مكانة متميزة، لذلك تزايدت الهواجس وتعاظمت حول نتائج وتداعيات تلك المكانة، ومن أهم اثارها التي اصبحت تثيرها قضية الصعود الصيني هي مسألة الهيمنة الأمريكية، وقد أصبح هذا الاحتمال مصدر قلق لدى الساسة والمفكرين في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام والعالم الغربي والآسيوي بشكل خاص، لذا لم يكن غريباً ان يندفع قسم كبير من الباحثين والأكاديميين من العالم لمراقبة السياسة الصينية الخارجية في محاولة لاستنتاج توجهاتها في هذا الشأن، فضلاً عن تقييم قدرات الصين المتنامية ونواياها المستقبلية، وتطرق الباحث إلى الجدل الدائر حول تأثير هذه الصعود في القارة الآسيوية والنظام الدولي، كما سلط الضوء على مسار العلاقات الصينية الآسيوية والدولية وتطورها وتعاظم دورها في مجال الإستثمارات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، فضلاً عن استشراف المستقبل في النظام الدولي.

تختلف الدراسة التي تقدمت بها الباحثة كون ان هذه الدراسة اقتصرت على مكانة الصين في القرن الحادي والعشرين وتداعيات تلك المكانة التي أصبحت مصدر قلق لدى الساسة والمفكرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وتطرقت الباحثة الى تأثير هذا الصعود في القارة

الآسيوية والنظام الدولي، وكذلك أهم المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي ومستقبل توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين، سواء أكانت مبنية على اساس التعاون ام المواجهة عن طريق قيام تحالفات جديدة او احياء او تقوية التحالفات القديمة.

٣- دراسة بعنوان (العلاقات الصينية الأمريكية: وأثر التحول في النظام الدولي)، للباحثة سالي شعراوي، عن (العربي للنشر والتوزيع)، القاهرة، ٢٠١٨.

تناولت الباحثة فيها: تحليل أبعاد التحول في النظام الدولي الحالي، ومدى تأثير هذا التحول في احداث تغييرات هيكلية على نمط العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وانعكاس هذا التحول على أهداف وقضايا العلاقات على المستوى الثنائي، والإقليمي، والدولي، بجميع أبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية والأدوات المستخدمة لتحقيق تلك الاهداف، أخذة بعين الاهتمام مكانة الدولتين بوصفهما قوتين كبيرتين في النظام الدولي تؤثر وتتأثر بتحولات هذا النظام، فضلاً عن ابرز العوامل الحاكمة والمحددة للعلاقات الثنائية بين البلدين وتأثير الصعود الصيني في تلك العلاقات وصولاً الى تحديد الوسائل لتطوير العلاقات الثنائية المستقبلية بين البلدين.

تختلف الدراسة التي تقدمت بها الباحثة من ان هذه الدراسة اقتصرت على جانب واحد وهي العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وانعكاسها على النظام الدولي، والدراسة التي تقدمنا بها تشمل هذا الجانب

بمعالجة مختلفة، فضلا عن باقي الجوانب التي تناولتها الدراسة.

٤- دراسة بعنوان (الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية: الى أين)، للباحث علي محمد الخوري، عن (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية)، القاهرة، ٢٠١٩.

تناول الباحث فيها: إن الحروب الاقتصادية تهدف للإبقاء على المميزات التي يتمتع بها طرف وتكسبه مميزات قوة اقتصادية وهيمنة تمنع المنافسين من الوصول للمكانة نفسها، وأشار الى عدد من المحاور الرئيسة في عملية الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تتمثل بالتسلسل الزمني للحرب مثل (الرسوم الجمركية) بين البلدين، وكيف نما الاقتصاد الصيني خلال الثلاثين عاماً الماضية بالمقارنة مع الاقتصاد الأمريكي، وكيف تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الصين، وماهي الأسلحة التجارية والسياسية التي تمتلكها الصين للصعود والإستمرار في مسيرتها نحو القيادة الاقتصادية في النظام الدولي والانتقادات على سياسات الصين الاقتصادية، وتحذيرات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) من النزاعات الاقتصادية بين البلدين، والى اين تتجه الحروب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وجدير بالذكر ان الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بدأت بعد اعلان الرئيس (دونالد ترامب) عن وجود نية لفرض رسوم جمركية تبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكي على السلع الصينية بموجب المادة ٣٠١ من قانون التجارة عام ١٩٧٤ التي تسرد تاريخ الممارسات التجارية غير العادلة وسرقة الملكية الفكرية.

تختلف الدراسة التي تقدمت بها الباحثة عن هذه الدراسة كونها اختصت بالتفكير الإستراتيجي الأمريكي، ومدى تأثير الصين على الهيمنة الأمريكية من خلال كثرة انغماسها في الشؤون الدولية، والذي يعد تهديد مباشر للمصالح الأمريكية.

٥- دراسة بعنوان (حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: هل تنجح الصين وأمريكا في الافلات من فخ ثيوسيديس)، للباحث غراهام أليسون، عن (دار الكتاب العربي)، بيروت، ٢٠١٨.

تناول الباحث فيها: إذ بدأ بالإشارة الى التحذير الذي اطلقه نابليون قبل قرنين من الزمان، وتحديداً في عام ١٨١٧، إذ ذكر: (الصين مارد نائم، احذروا ايقاضه). جملة تحذيرية لنابليون، خلدها استراتيجي والسياسات الدولية، واستحضرها القادة في كل خططهم الاستراتيجية. وطرح نظرية قديمة تسمى (فخ ثيوسيديس) المنسوبة إلى المؤرخ الأغريقي (ثيوسيديس)، وتعرف هذه النظرية بأنه نمط ينتج من الاجهاد الهيكلي الذي يظهر عندما تتحدى قوة صاعدة دولة مهيمنة في النظام الدولي، فضلا عن استمداد النظرية الواقعية من افكارها، ويعتقد انه مالم تكن الصين على استعداد لتقليص طموحاتها أو ان تتقبل الولايات المتحدة الأمريكية ان تكون في المرتبة الثانية في المحيط الهادئ، فأن الصراع التجاري أو الهجوم السيبراني أو وقوع حادث في البحر قد يتصاعد قريبا الى حرب شاملة، كما يؤكد إن الحرب ليست حتمية، اذ يظهر التأريخ أن بإمكان القوى الرئيسة إدارة علاقاتها مع الخصوم الذين يهددون مكانتها، وتجاوز قوتها، وذلك دون اشعال حرب، فسجل تلك النجاحات، وكذلك الأخفاقات، يقدم العديد

من الدروس لقادة الدول للإستفادة منها ، لتجنب نشوب حرب كارثية.

تختلف الدراسة التي تقدمت بها الباحثة كون ان هذه الدراسة اقتصرت على الجانب النظري فقط، اذ تناول نظرية (ثيوسيديس) واسقاط تلك النظرية على الحرب، في حين ان الدراسة التي تقدمنا بها تركز على الجانب النظري والتطبيقي ولم تقتصر على جانب واحد فقط من دراستنا فيما يخص النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية، ومستقبل الصراع في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، تجاه الصين سواء أكان صراع تقليدي أم اقتصادي أم نوعي، فضلاً عن باقي الجوانب التي تناولتها الدراسة.

٦- دراسة بعنوان (التحدي الصيني للهيمنة الأمريكية)، للباحثين حميد شهاب احمد وزيدون سلمان محمد، عن (دار سما للنشر والتوزيع)، القاهرة، ٢٠١٩.

تناول الباحثان فيها: إن الأحداث والمتغيرات التي طرأت على المنظومة الدولية منذ تسعينيات القرن الماضي حتى مطلع الألفية الجديدة أدت الى تغيير مجريات الأحداث ونمط العلاقات الدولية وأبرزها فرض الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على النظام الدولي والتي بانت بوضوح بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واستمرت الولايات المتحدة بأنتهاج سياسات اتسمت بالقوة طيلة تلك الحقبة حتى مطلع الالفية الجديدة، من خلال شن حروب متعددة وآخرها الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، فضلاً عن الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، والتي لها تأثيرات على هيكلية النظام الدولي وأبرزها الصعود المتنامي للصين وفي المجالات كافة (الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية) لتصبح المنافس الأقوى للولايات المتحدة

الأمريكية، ونتيجة لتلك التطورات التي حدثت في النظام الدولي ازداد الحديث حول تراجع الهيمنة الأمريكية ودورها الفاعل في المنظومة الدولية مقابل تنامي القوة الصينية، ووفق ذلك إن الولايات المتحدة الأمريكية ستخفف من ضغوطها على مناطق ودول العالم المختلفة وستنشغل وتكثف اهتماماتها بالصين وصعودها المتسارع في النظام الدولي.

تختلف الدراسة التي تقدمت بها الباحثة كون ان هذه الدراسة اقتصرت على التحدي الصيني للهيمنة الأمريكية لتصبح المنافس الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن انها ركزت على تراجع الهيمنة الأمريكية مقابل تنامي القوة الصينية، في حين ان الدراسة التي تقدمنا بها تركز على تحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين وأهم المتغيرات المؤثرة فيه من جهة، ورؤية مستقبلية للتفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين من جهة اخرى، فضلاً عن إن الدراسة توضح مكانة الهيمنة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي منذ بداية النشأة الأولى والتكون.

الفصل الأول:

التفكير الإستراتيجي الأمريكي
(إطار مفاهيمي)

تعد دراسة التفكير الإستراتيجي ضرورة ملحة لأي هرم قيادي لدولة ما للتعرف على مقومات القوة والقدرة للدولة أو لدول المحيط الاقليمي أو الدولي.

ومنذ بداية تشكل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة وأمة بدء التفكير الإستراتيجي الأمريكي يدور حول الغاية نفسها ،والمتمثلة فيضمان الأمن القومي الأمريكي، ما انعكس على الإستراتيجية الأمريكية التي لا تكاد ترتكن لعقيدة تحدد مسار وأسلوب عملها من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها ، مما يتطلب بنية فكرية شاملة تحدد وتؤطر أدائها الاستراتيجي الشامل على النظام الأمريكي للوصول إلى غايتها الكبرى وهي الهيمنة على النظام الدولي، وقد تحتم على بقية وحدات النظام الدولي على اختلاف أوزانها فيه التكيف والتأقلم مع نظام القطبية الأحادية الذي برز بعد إنهيار القطب المنافس لها والذي تمثل في الاتحاد السوفيتي (سابقاً).

وعليه تم تقسيم الفصل على مبحثين ووفق الآتي:

المبحث الاول: التفكير الإستراتيجي (المفهوم والخصائص).

المبحث الثاني: أثر مدارس العلاقات الدولية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي.

المبحث الأول

التفكير الإستراتيجي (المفهوم والخصائص)

إن حقيقة التفكير الإستراتيجي تأتي من كونه يمثل مدخلاً مميزاً لتحقيق التفوق الإستراتيجي، من خلال توليد افكاراً استراتيجية تهتم بالتطوير الإستراتيجي المستمر لمجمل القضايا الجوهرية، كما يمثل الإطار العام الذي يتم في ضوئه تحديد صلاحية الأهداف ومدى اتساقها مع فلسفة الدولة، والولايات المتحدة الأمريكية لديها تفكيراً استراتيجياً مميزاً مكنها من الظهور بوصفها الدولة القائدة للنظام الدولي، فقد اتخذ شكل التوسع القاري قبل الحرب العالمية الأولى، ومن ثم شكل التوسع السياسي والإقتصادي والانتشار العسكري منذ الحرب العالمية الثانية، وفي العموم احتلت فكرة الهيمنة قمة أولويات التفكير الإستراتيجي الأمريكي، وهذا انعكس على الاستراتيجية الأمريكية التي ظلت تتمحور حول ذات الهدف.

المطلب الأول: التفكير الإستراتيجي (المفهوم–النشأة والتطور)

أولاً: مفهوم التفكير الإستراتيجي

يتطلب التفكير الإستراتيجي توافر قدرات ومهارات عدة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، سواء للمؤسسة ام للدولة وبذلك فهو يبحث في ضرورة التطور نحو الأفضل؛ لأنه يرتبط بتقييم الواقع ومعرفة كيف

يكون هذا الواقع في المستقبل، لذلك عادة ماتكون الإستراتيجية مرنة ومفتوحة على اكبر قدر ممكن من الاحتمالات والبدائل التي تتم دراستها بناء على استشراف المستقبل وتوقع ردود فعل الخصم[١].

وقبل التطرق لمفهوم التفكير الإستراتيجي سيتم معالجة مفهوم الاستراتيجية، اذ إن مصطلح الإستراتيجية (strategy) يوجد في مختلف اللغات الأوروبية والإغريقية، وترجع الجذور التأريخية لمصطلح الإستراتيجية إلى الكلمة الأغريقية stratos-agein بمعنى قيادة الجيش، إذ إنها تتكون من جزئين وهما: الجزء الاول (stratos) اي الجيش، والجزء الثاني (agein) الذي يعني القيادة[٢].

ومفهوم الإستراتيجية يتباين لدى كل قائد أو مفكر تبعاً لتباين التكوين الفلسفي والفكري لكل منهم، فتأريخ الاستراتيجية يعود إلى كتابات المفكر الصيني (سانتزو) الذي أرشد القادة العسكريين من خلال كتابه (فن الحرب إلى التخطيط في الحرب من أجل النصر)، وقد صاغ الاستراتيجية بجملة ذات دلالات وعرفها أنها: "فنتنظيم الجيوش وتنسيق القوى ووضع الخطط العسكرية في المعركة عبر الخطة الشاملة"[٣].

---

(١) عباسي كريمة، التفكير الإستراتيجي الايراني في ظل التهديدات اللامتماثلة لفترة ما بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٩، ص ١٢.

(٢) طاهر محسن منصور الغالبي ووائل صبحي ادريس، الادارة الاستراتيجية (منظور منهجي متكامل)، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٧)، ص٩.

(٣) نقلاً عن: دينا محمد جبر وابتسام حاتم علوان، الاستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولية، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٦٨.

ومن وجهة نظر (كلاوزفيتز) فالاستراتيجية تعني: "فن إعداد المعارك، اي استعمال الاشتباك المسلح للوصول إلى غايات الحرب، أو الأهداف التي شنت الحرب من أجلها"[١].

ومن ناحية أخرى يشير قاموس اكسفورد (Oxford Dictionary) إلى معنى الإستراتيجية بوصفها: "الفن المستعمل في تعبئة وتحريك المعدات الحربية، بما يمكن من السيطرة على الموق فبصورة شاملة"[٢].

ويقصد بالإستراتيجية في المجال العسكري استعمال القوة المسلحة بواسطة الدول لتحقيق اهدافها، ويمكن الاشارة الى اضافات فكرية واضحة اسهمت في تطوير المفهوم وتحديد معناه، ففي البداية سادت تعريفات حصرت مفهوم الإستراتيجية في إطار قيادة المعارك، إذ انتقد (ليدل هارت) هذه التعريفات وحرص على التوسع في مفهوم الاستراتيجية ليشمل كيفية استعمال القوة المسلحة عموماً لتحقيق الأهداف السياسية، بقوله: الإستراتيجية هي علم التخطيط بصفة عامة وهي مصطلح عسكري بالأساس وتعني الخطة الحربية، أو هي فن التخطيط للعمليات العسكرية بعد نشوب الحروب[٣].

ثم قدم (اندريه بوفر) إضافته التي أخرجت مفهوم الاستراتيجية من

---

(١) نقلاً عن: قحطان سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص١٧.

(٢) عبد الحميد عبد الفتاح المغربيز، الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ١٩٩٩)، ص١٨.

(٣) ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة: الهيثم الايوبي، (بيروت: دار الطليعة، ط٤، ٢٠٠٠)، ص٢٥.

إطارها العسكري الى إطار أوسع إذ يعد القوة المسلحة أحد ابعاده ومجالاته[١].

ويعرف (عبد القادر محمد فهمي) الاستراتيجية بوصفها: علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب[٢].

وعليه يمكن القول إن الإستراتيجية لم تعد مرتبطة بالنشاط العسكري للدولة فحسب، بل تعدت ذلك لتشمل الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، بفضل التطورات التي مر بها النظام الدولي في منتصف القرن الثامن عشر والتاسع عشر، أذ بات بناء متطلبات الدولة الحديثة لايستند على متانة قاعدتها العسكرية بحسب، بل على قوة بنيان قاعدتها الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية ايضاً، بمعنى إن الدول أخذت ترسم استراتيجيتها لا على اساس افتراضات الخيار العسكري إذ تقتضي ضرورة الحرب، وإنما في ضوء احتياجات ومتطلبات الواقع العملي وبمختلف معطياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وبشكل تؤلف فيه هذه الاستراتيجية كلاً لا يتجزأ، ومن ثم أصبحت الاستراتيجية ذات طبيعة شمولية او أصبحت جزء لا يتجزأ من حيث المعنى والمضمون، إذ أصبحت حاضرة بوصفه صيغة ملازمة لوجود

---

(١) مصطفى طلاس وعبد الرزاق الدردي واخرون، الاستراتيجية السياسية العسكرية، (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ٢٠١١)، ص ٣٨٣.

(٢) عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، (عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٦)، ص٢٧.

الدولة في اوقات السلم والحرب على حدٍ سواء، أي ان السياسة هي المحرك والمخطط للاستراتيجية وتوجهها حيثما هناك خدمة لمصلحة الدولة والامة او المجتمع[١].

إن الهدف الذي تحدده السياسة وتنفذه الاستراتيجية متنوع فربما يتمثل بالهجوم المسلح للاستيلاء على مناطق أو اقاليم، او قد يكون دفاعي لصد هجومي اقليمي او دولي، او قد يكون الهدف إرغام الدولة المقابلة او العدو على التفاوض لأنهاء مشكلة عالقة، وقد يكون هدف استراتيجي ليس السعي لغرض الهزيمة العسكرية أو السياسية لدولة ما، بل فرض إرادة الانتصار على تلك الدولة المعادية سواء أكان هذا الانتصار عسكري ام اقتصادي ام نفسي، اذ ان الاستراتيجية في محصلتها النهائية تبحث عن النصر السياسي[٢].

ظهر مفهوم التفكير[*] الإستراتيجي ومنطلقاته الفلسفية بوصفه رد

---

(١) خليل حسين وحسين عبيد، الاستراتيجيا (التفكير والتخطيط الاستراتيجي واستراتيجيات الامن القومي الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر)، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٣)، ص٣٠.

(٢) خليل حسين وحسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

(*) التفكير في اللغة: يقال فكر في الأمر فكراً، اي اعمل العقل فيه ورتب بعض ما يعلم ليصل فيه الى المجهول، أما التفكير اصطلاحاً: هو سلسلة من النشاطات العقلية التي يقوم بها الدماغ عندما يتعرض لمثير يتم استقباله من طريق واحد أو أكثر من الحواس الخمس، والتفكير في الاصل: هو سلسلة من العمليات المعقدة التي تجري في الدماغ البشري بسرعة مذهلة، مهمتها تبسيط الامور التي تشغل الذهن، وتحليلها الى عناصر اولية قابلة للربط والمقارنة والعرض والتمثيل والتصوير، ومن ثم الخروج بتصور أو نظرية تشكل قاعدة ثابتة للتطبيق العملي. المصدر: ابراهيم انيس وآخرون، المعجم الوسيط، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ٢٠١١)، ص٧٠٥. كذلك ينظر: فتحي عبد الرحمن، تعليم التفكير، (ابو ظبي: دار الكتاب =

فعل أحدثته الأبحاث حول استخدامات الإدارة الاستراتيجية لأسلوب التخطيط الاستراتيجي ومدى فاعليته في بلوغ الغايات المنظمة، إذ خضع مفهوم التخطيط الاستراتيجي الى الاختبارات المكثفة في حقبة الستينيات من القرن الماضي من الباحثين والكتّاب الذين لم يجدوا في تطبيقاته شيء على ارض الواقع[١].

تزايد أهمية التفكير الإستراتيجي في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، إذ وجه الكاتب والأكاديمي في العلوم الأدارية هنري منتزبرغ (HENRY Mintzberg) هجوماً شديداً في كتابه الشهير (The FALL and RISE Strategic Planning) وفي مقالته المنشورة في مجلة (هارفارد) للأعمال والتي تحمل عنوان الكتاب نفسه عام ١٩٩٤، والتي وضح فيها جوانب القصور في التخطيط الاستراتيجي بوصفه يسهم في تقييد التخطيط الاستراتيجي للإبداع، كما تحدث (منتزبرغ) عن الأسلوب البديل للتخطيط الإستراتيجي والمتمثل في التفكير الإستراتيجي والذي كان في السابق مجرد فكرة لبعض الباحثين، إذ لم يأخذ في الحسبان إلا بعد فشل التخطيط في حل مشكلات المنظمات[٢].

= الجامعي، ١٩٩٩)، ص ٣٣. كذلك ينظر: كرار عباس متعب فرج، التفكير والتفكير الإستراتيجي (دراسة نظرية)، مجلة جامعة كربلاء، جامعة كربلاء، العراق، العدد (٤)، ٢٠١٧، ص ١٢٧.

(١) أحمد علي صالح وصالح الدوري، الفكر الإستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الاعمال (قراءات وبحوث)، (عمان: دار اليازوري العلمية، ط٢، ٢٠١١)، ص ٤٠.

(٢) نقلاً عن: صبرينة ترغيني، دور التفكير الإستراتيجي في تفعيل القدرات الابداعية للمؤسسة (دراسة حالة مجمع صيدال)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص٧٠.

لقد تباينت آراء الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم التفكير الإستراتيجي وفقاً لتنوع مدارسهم الفكرية والعلمية، فقد ذهب (منتزبرغ) بوصفه: طريق خاص للتفكير يهتم بمعالجة البصيرة ينتج عنه رؤية شاملة ومتكاملة للمنظمة، من خلال عملية تركيبية تنتج عن حسن توظيف كل من الحدس والإبداع في صياغة التوجهات الاستراتيجية[١].

وعرفه ارمسترونغ (Armstrong) أنه: عملية تحديد الاستراتيجيات المناسبة للتخطيط المسبق، ويستعمل فيها الفعل الأداة الأهم التي تتضامن مع بقية القدرات لتطوير الأفكار وتصور كيفية تنفيذها[٢].

اما آن هيرمان نهدي (Ann Herrmann nehdi) فيعرفه بوصفه التفكير: الذي يسمح بأستباق أحداث ومشكلات المستقبل من خلال خلق سيناريوهات بديلة يمكن للمؤسسة من فهم خياراتها، وتقرير أهدافها وتحديد اتجاه تحقيق تلك الأهداف على أساس المنفعة[٣].

ويعرف المنظر الأمريكي مؤسس مركز (هاينز) للإدارة الإستراتيجية ستيفن هاينز (Stephen G. haines) التفكير الإستراتيجي بوصفه: وسيلة اوسع واكثر ابتكار للتفكير حول الأهداف العامة، مع

---

(1) Mint zbergH، (1994) , The fall and rise of strategic planning، Harrard Business review، January- february، without a country، p175.

(٢) نقلاً عن: نسرين جاسم محمد وعلياء الجبوري، دور التفكير الإستراتيجي في الأداء المنظمي دراسة تشخيصية في عينة من كليات جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (٣٨)، ٢٠١٤، ص١٦٠.

(3) Ann Hermann_nehdia، creativity and strategic thin king: the coming competencies، Herrmann_nehdi_Astd. Org see: 2012، p67

وجهة نظر أكثر نظامية وشمولية للبيئة الخاصة بالفرد[١].

ووفقاً لمنظور كلية الحرب الأمريكية يعرف التفكير الإستراتيجي بوصفه: القدرة على تقديم رؤية شاملة ومبتكرة للعوامل الرئيسة المؤثرة في الدولة وبيئتها الإستراتيجية الموجودة فيها من اجل الحصول على تفوق اضافي ونجاح في تحقيق الأهداف بعيدة المدى، بوصفها النية الدافعة للفعل من أجل تحقيق الأهداف العليا لدى صناع القرار، بما يساعدهم في تطوير استراتيجيات مبتكرة لموائمة الإتجاهات المستقبلية لدولة ما مع بيئتها المتوقعة وقدراتها[٢].

يمكن القول إن التفكير هو عملية عقلية يقوم بها الفرد بصورة عامة، بصرف النظر عن الوصول إلى النتيجة، وان كل هذه التعريفات تشير الى ان التفكير يحدث في العقل وهو بذلك عملية شعورية واعية، كما تشير الى ان التفكير الإستراتيجي هو عملية استعمال العقل في محاولة لحل بعض المشكلات للوصول الى نتيجة ما في موضوع معين، وعليه فأن هذه التعريفات تؤكد أن التفكير الإستراتيجي يتمثل في حل المشكلات أو محاولة الوصول الى نتيجة ما، وهو يعني كذلك تقييم الحقائق حسب خبرة الفرد – الدولة في سبيل حل مشكلة ما أو توضيح موقف ما، ويكون الغرض منه هو الفهم أو اتخاذ القرار أو التخطيط أو حل المشكلات أو الحكم على الأشياء[٣].

---

(١) عمر عبد الجبار كامل الحياني، مستقبل مكانة العراق في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٦، ص٥.

(2) Dougla SEg understanding strategic thinking and developing. Joint force quarterly, issue 6394 th quarter، national defense university pressgusa،2011، p 115.

(٣) تلا عاصم، علاقة المعلومات بالتفكير الإستراتيجي السليم، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العراق، العدد (٨)، ٢٠١٠، ص ص٣-٤.

ثانياً: النشأة التأريخية ومراحل تطور التفكير الإستراتيجي الأمريكي

الإستراتيجية هي التعبير الواقعي التطبيقي للأفكار التي تحدد التخطيط والوسائل والأهداف، أي أنها تنمعن تفكير بعيد المدى يتصف بالعلمية، وهو نابع من البيئة بكل ما تحمله من تحديات وفرص ومتغيرات، والولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة المهيمنة على النظام الدولي لم تحقق هذه المكانة الا عبر استراتيجية شاملة ذات أبعاد ومرتكزات وأدوات واهداف، كان شغلها الشاغل التوسع والسيطرة، وهو تحصيل لمستوى التفكير الإستراتيجي الأمريكي الذي أخذ يتطور عبر مراحل عديدة إذ يتكيف مع البيئات المختلفة التي صادفتها الإستراتيجية الأمريكية[1].

بذلك شغلت الولايات المتحدة الأمريكية بسياستها وعقائدها حيزاً واسعاً من الفكر الإستراتيجي العالمي، واصبح لمعظم قراراتها والتطورات الحاصلة فيها تأثيرها المباشر في الأوضاع السياسية في مختلف أرجاء العالم[2].

ومنذ عام ١٩٠٠ وفي كتابه تحت عنوان (الزعامة الاقتصادية لأمريكا) روج المؤرخ (بروكس أدمز) للعنصرية الأمريكية بدعوته لتحويل المحيط الهادئ إلى بحر أمريكي داخلي، اذ قام مجموعة من المؤرخين تحت إشرافه بالتنظير لمبدأ استثنائية النظام السياسي الأمريكي ومبدأ الاختيار الآلهي لهذا النظام، وأعلنوا حق ومسؤولية الولايات المتحدة في فرض نظامها السياسي في

---

(١) محمد قاسم هادي، مكانة القوة الذكية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٥٤)، ٢٠١٨، ص٣٧٧.

(٢) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص٢.

انحاء العالم جميعه، وايماناً بفكرة الشعب المختار وسلطته الحتمية على العالم، شرعت هذه المجموعة من المؤرخين في أعداد الفروض الايديولوجية للنزعة التوسعية الأمريكية ثم العالمية المقبلة[١].

ويشار بهذا الصدد الى ان الأفكار والمعتقدات الدينية التي جاء بها الآباء المؤسسون للولايات المتحدة والتي ادت دوراً كبيراً في إرساء الأسس اللازمة لبناء نظام (سياسي، اجتماعي، ديني) يتوافق مع عقيدتهم الدينية المنحدرة من الديانة البروتستانتية، والتي كان لها تأثير كبير ليس في صياغة الشخصية الأمريكية على الصعيد الاجتماعي فحسب، وانما ايضاً في صياغة العقل الأمريكي ومنهج التفكير السياسي الرسمي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[٢].

وقد جرى تعزيز هذا الشعور وترسيخه في أعماق التفكير الإستراتيجي الأمريكي خلال القرن العشرين الذي شهد أحداثاً تركز الجانب الأكبر منها على مستويات مختلفة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، اذ جعلت الحرب العالمية الأولى الولايات المتحدة الأمريكية القوة العالمية الأولى اقتصادياً وقللت المعارضة لها في العالم بعد اندحار المانيا وتقلص دور كل من فرنسا وبريطانيا، كما هيئت الحرب العالمية الثانية للولايات المتحدة الأمريكية ضمان القيادة الفاعلة لكتلة الدول الغربية الصناعية[٣].

---

(١) وائل محمد اسماعيل، الامبراطورية الاخيرة (أفكار حول الهيمنة الأمريكية)، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ص٥٠-٥١.

(٢) مايكل ج. روسكين وروبرت كورد واخرون، مقدمة في العلوم السياسية، ترجمة: محمد صفوت حسن، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص٢٧.

(٣) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٣.

إذ لم يشهد العالم منذ عهد الامبراطورية الرومانية ظهور قوة عظمى كبيرة تهيمن على النظام الدولي مثل الولايات المتحدة الأمريكية بما احتوت عليه هذه الهيمنة من شمولية في المقاييس الإستراتيجية سواء من ناحية حجم السيطرة العالية أم شمولية في مقوماتها وفاعليتها والقدرة على التأثير في سياسات وخيارات باقي وحدات النظام الدولي[١].

ومن هنا يرى بعض إن الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية حرصت على تبني الرؤية الرومانية لقيادة العالم وفرض السلام الأمريكي، لذلك صاغ واضعوا السياسة الأمريكية والذي يصنع بمجمله وبصوغ جوهر سياسة الهيمنة وفق ركيزة اساسية تمثلت بأن غاية القوة الأمريكية وهدفها الأساسي تمثل في تنمية بيئة عالمية تمكن الولايات المتحدة من العيش فيها بلا منافس[٢].

وعلية ستظل الولايات المتحدة تنتهج استراتيجية الهيمنة حتى تصل الى غايتها الاستراتيجية الكونية وهو لا يقتصر على تأكيد وجود القوة العظمى فحسب، وانما الأوحد، وبذلك شهد التفكير الإستراتيجي الأمريكي منذ استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٧٥ تطورات عدة على مستوى العقائد والاستراتيجيات والسياسات، إذ لجأ التفكير الإستراتيجي الأمريكي الى استعمال القوة الذكية في العلاقات الدولية وكان للبيئة الاستراتيجية اثرها في هذا التفكير، اي ان الاستجابة لمتغيرات البيئة الاستراتيجية الدولية احدث تغيير في العقائد والاستراتيجيات

---

(١) المصدر السابق، ص١٠٣.

(٢) باهر مردان، الاستراتيجية الأمريكية الاهداف والوسائل والمؤسسات، (بكين: بلا، ٢٠١٤) ص٦.

من خلال صياغات اخرى جديدة او تعديل القديمة منها ، وعليه فأن هناك ازمنة مر بها التفكير الإستراتيجي الأمريكي تمثل رؤية وفلسفة لكل مرحلة من مراحل التطور الفكري والتي تمثلت بالآتي[١]:

١- المرحلة الإنعزالية:

منذ اعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٧٧٦ اختار الاباء المؤسسون الانعزال وعدم الانخراط في القضايا العالمية والصراعات الدولية لاسيما الأوروبية منها ، وهذا ما اكده تصريح (جورج واشنطن) اول رئيس للولايات المتحدة لهذه السياسة من خلال خطابه الموجه بقوله:" (لن يكون من التعقل أن نورط أنفسنا بوشائج مصطنعة ضمن التقلبات السياسية لأوروبا أو الائتلافات والتناظرات الرئيسة لأصدقائها واعدائها)"[٢].

ويعكس هذا الخطاب فلسفة السياسة الأمريكية الخارجية التي ترى في العزلة من القضايا العالمية ملاذاً آمناً لها[٣].

اذ انتهجت السياسة الأمريكية في مرحلة تكوينها الأولى منهجاً انعزالياً الذي ظل لمدة طويلة ذات تأثير كبير في سياستها الخارجية ، ويعد مبدأ (مونرو) من أهم المبادئ التأريخية التي تأسست على أصولها السياسة الأمريكية بصورة متميزة عن ما كان سائداً في العالم القديم، إذ أوضح (مونرو) في رسالة الكونغرس عام ١٨٢٣ إن النظام السياسي للقوة الحليفة

---

(١) محمد قاسم هادي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٧٨-٣٧٩.

(٢) عبد المجيد عبد الحميد وعبد حسين، مبادئ السياسة الأمريكية بمطلع القرن العشرين، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، العراق، العدد (١)، ٢٠١٦، ص٥٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٦١.

يختلف بصورة اساسية عنما هو في الولايات المتحدة، وعليه فقد صاغ السياسة الخارجية على اساس مبدأين دائمين تمثلا بعدم التدخل في المشكلات الأوروبية وعدم السماح لهذه الدول التدخل في السياسة الأمريكية أو في بناء الحضارة الأمريكية الجديدة، أذ سارعت وفق هذا المبدأ بالابتعاد عن العالم القديم والتمتع بحرية التجارة وعدم المشاركة بالصراع الاستعماري الأوروبي، ومن خلال ذلك فقد استطاعت بناء قدرات اقتصادية كبيرة في الوقت الذي انهكت فيه القوى الأوروبية في صراعها الاستعماري فضلا عن انها استطاعت تحقيق نفوذ خارجي مهم في مناطق المصالح الأمريكية مستغلة طبيعة الوضع العالمي آنذاك، كل تلك التطورات انعكست في طبيعة التفكير الإستراتيجي الأمريكي[١].

٢- حقبة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٤- ١٩٤٥):

إن مرحلة ما بين عامي (١٩٠١- ١٩١٦) تمثل المرحلة الإنتقالية بين مبدأي الانعزال والمشاركة العالمية وقد افضت هذه المرحلة الى بعث دبيب من النشاط في الدبلوماسية الأمريكية لتؤدي بعض الأدوار في الشؤون الدولية، مثل الوساطة في الحرب الروسية- اليابانية عام ١٩٠٥[٢].

وفي عام ١٩١٧ خرج الرئيس الأمريكي (ودروو ويلسون) عن التقليد لأول مرة، واقترح تأسيس (عصبة الامم) لتنظيم أمن جماعي، وبعد ان رفض مجلس الشيوخ عضوية الولايات المتحدة الأمريكية في هذه العصبة،

---

(١) محمد قاسم هادي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٢.

لتعود الولايات المتحدة الأمريكية الى عزلتها التي فرضتها على نفسها مع انها كانت المتغير الرئيس في ميزان القوى العالمي آنذاك، وبدخول (فرانكلين روزفلت) الحرب العالمية الثانية كان عليه ان يقاوم الانعزالية ويحث الأمريكيين على المشاركة في الحرب[١].

فعندما تعرضت الأراضي الأمريكية الى أول هجوم على ميناء (بيرل هاربر) عام ١٩٤١ من اليابانيين وإلحاقهم خسائر جسيمة بالقدرات العسكرية الأمريكية آنذاك دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب، واتجه الرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت) عام ١٩٤٢ لانشاء مكتب الخدمات الإستراتيجية، وكان هذا المكتب النواة التي تشكلت منها وكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٤٧، ونتيجة لتأسيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ذات الصلاحية والقدرات الفائقة اصبحت هنالك حكومتان داخل الولايات المتحدة الأولى ظاهرة والاخرى خفية، فالأولى هي تلك الحكومة التي يمكن للمواطن الاعتيادي تتبع اخبارها من خلال مطالعة ما ينشر عن ذلك في الصحف ووسائل الاعلام، اما الحكومة الثانية فهي تركيب خفي وهي تتألف من العديد من الهيئات والتشكيلات التي يتداخل عمل بعضها مع بعض الآخر مما يعني حدوث تغيرات جوهرية في طبيعة التفكير الإستراتيجي الأمريكي بفعل هذه المعطيات السياسية والعسكرية والاقتصادية[٢].

---

(١) جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة: محمد ابراهيم العبد الله، (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ص١١-١٢.

(٢) سعد شاكر شبلي ومحمد حسين المومني، السياسة الأمريكية في أدارة الازمات الدولية، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ص٨٠- ٨١.

٣- مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٥- ١٩٩١):

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت الولايات المتحدة نفسها في مواجهة صعود الاتحاد السوفيتي (سابقاً) بوصفه قوة عظمى عالمية ثانية في هرم النظام الدولي لتؤكد على مبدأ اساسي في تفكيرها الإستراتيجي يتمثل: بأعتماد مبدأ سياسة الإحتواء بوصفه المبدأ الاساس في مواجهة تمدد الخطر الشيوعي، والإنتشار المكثف في سائر انحاء العالم عبر بناء سلسلة من التحالفات الإقليمية والدولية المعادية للشيوعية، ودعم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في سائر المسارح الإقليمية[١].

وفي العموم شهدعام ١٩٤٧ ظهور مصطلح (الأمنالقومي) وفق الرؤية الأمريكية وبداية التشكيل التنظيمي المؤسساتي له بصدور قانون الأمن القومي رقم (٨٧٩) لعام ١٩٤٧ الصادر عن الكونغرس الأمريكي، ومن ثم تمت وسعة المصطلح والمفهوم على نحو غير مسبوق من الولايات المتحدة الأمريكية، واصبح متصلاً بمساعيها للهيمنة على النظام الدولي، اذ شكلت سنوات الحرب الباردة المناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية سادت استراتيجيات الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي بوصفها علامات للتحول في مراحل الحرب الباردة لغرض تحقيق الأمن والسلم الدوليين[٢].

---

(١) عبير بسيوني، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١١)، ص١٩.

(٢) مظفر نذير الطالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد الواقع والتوقع، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (١٦)، ٢٠٠٥، ص٦٨.

ثم جاء تأسيس حلف الناتو في ٤ نيسان من عام ١٩٤٩ بوصفه جزءاً من سياسة الاحتواء الأمريكية التي استهدفت الخطر والمد الشيوعي المتعاظم على الحضارة الغربية وقيمها الرأسمالية، وكانت وظيفة الحلف الاساسية وظيفة دفاعية مشتركة، ظل الحلف محافظاً على هذه الوظيفة طوال مرحلة الحرب الباردة التي انتهت عام ١٩٩١[١].

إذ اعتمدت استراتيجية الاحتواء على الرغم من الولايات المتحدة كانت تملك قبل ذلك خططاً استراتيجية اخرى، وتمثلت مرتكزات هذه الاستراتيجية بمواجهة ما وصفه صانعوا السياسة الأمريكية بالتهديد الذي أخذ أشكالا مختلفة، وبعد انتهاء الحرب الباردة اخذت مفاهيماً واشكالاً أخرى مثل: (الدول المارقة، الإرهاب، الاسلام الاصولي)[٢].

٤- مرحلة ما بعد الحرب الباردة (١٩٩١- ٢٠٠١):

على الرغم من إن الإدارة الأمريكية تعهدت بعد سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ وتفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في عام ١٩٩١ بعالم يسوده السلام والاستقرار، الا ان ماحدث كان تصاعداً للعنف والعنف المضاد، وازدياد الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية، وانطلاقاً من وجهة النظر الأمريكية التي ترى بأن مصالحها تعد نقطة الإنطلاق في أي تحرك دولي بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، لذا وضعت

---

(١) سليم كاطع علي، الرؤية الأمريكية لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، المرصد الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (١٦)، ٢٠١١، ص٦١.

(٢) أمين شعبان أمين، الاستراتيجية الأمريكية تجاه حركات الاسلام السياسي في مصر، (القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، ٢٠١٧)، ص ص ٢٧-٢٨.

استراتيجية الضربات الاستباقية الاسس الجديدة لعملية ادارة الازمات الدولية، إذ تضمنت إشارة واضحة إلى منع اي قوة سواءأ كانت صديقة ام غير صديقة من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على مكانتها الدولية[١].

فأنتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاً) أتاح للولايات المتحدة مجموعة فرص ساعدتها على توظيف قدراتها السياسية لصالح تأمين نظام دولي أحادي القطبية يؤمن إنفرادها بالقيادة العالمية، من خلال توظيف الأمم المتحدة ولاسيما مجلس الأمن الذي اصبح يعمل بفاعلية أكبر من السابق في معالجة العديد من المشكلات العالمية، كان هذا التوظيف مشروطاً باستعمال المنظمة بوصفها ادارة نافعة لدبلوماسيتها العالمية من ناحية، وبأنسياق المنظمة وراء الإستراتيجية الأمريكية العالمية واهدافها واتخاذها إطاراً لإضفاء الشرعية الدولية على أنماط سلوكها المختلفة من ناحية اخرى[٢].

ومن وجهة نظر اخرى فقد صادقت ادارة الرئيس (جورج بوش) على ذلك بإعلان (جيمس بيكر) وزير الخارجية في نيسان عام ١٩٩٠، ليؤكد على مسألة مهمة جدا بأن وراء الكبح توجد الديمقراطية وانه من أجل عالم ما بعد الحرب الباردة حدد الرئيس الأمريكي (جورج بوش) بقوله: "مهمتنا الجديدة تتمثل بتبني الديمقراطية وتدعيمها"[٣].

---

(١) سعد شاكر شبلي ومحمد حسين المومني، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤٤-١٤٥.

(٢) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية واثرها في النظام الدولي، أوراق دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (١٨٥)، ٢٠١٠، ص ص١٠-١١.

(٣) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، (القاهرة: شركة سطور للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص٣١٠.

كما عملت ادارة الرئيس (كلينتون) نهاية العام ١٩٩٣ على تطوير استراتيجية التوسع، وقدم لهذه السياسة (انتونيليك) المستشار السابق للأمن القومي الأمريكي في ٢١ أيلول ١٩٩٣ بأتباع اربعة برامج أساسية تمثلت في تقوية مجموعة الديمقراطيات من خلال إنعاش اقتصاديات الولايات المتحدة وحلفائها، فضلاً عن تحجيم التهديد الذي تفرضه الدول التي تقاوم الاصلاح الديمقراطي وتتبع سياسات سلطوية ومعادية لليبرالية، مع تطوير مبادئ الديمقراطية وتحرير الاسواق، ولاسيما في دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وفي آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، اتباع خطة انسانية تتضمن عمليات انتقائية لحفظ السلام ومهام الإغاثة من الكوارث مما يعني تغيرات جوهرية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي[١].

وفي سياق ذلك يتمثل جوهر التفكير الإستراتيجي الأمريكي بالتفكير الإستراتيجي لـ (صامويل هنتنجتون) بالجملة الآتية: "بعد أربعة عقود من التفكير أحادي الاتجاه لاحتواء التوسع السوفيتي (سابقاً) شهدنا سنوات من العمل الإرتجالي، واذا ما استمر الأمر على هذا النحو فإن قيمنا وثرواتنا بل وحتى حياتنا ستكون في خطر، وعليه فأن مصالح الولايات المتحدة القومية الحيوية تتحدد بمنع أي هجوم على الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل، ومنع ظهور قوى معادية في أوروبا وآسيا، وأي قوة معادية للولايات المتحدة على حدودها أو في البحار، ومنع إنهيار الأنظمة العالمية للتجارة وأسواق المال ومصادر الطاقة والبيئة، وأخيراً ضمان سلامة حلفاء الولايات المتحدة"[٢].

---

(١) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٢) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

٥- بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ :

مثلت أحداث الحادي عشر من أيلول انعطاف حقيقي في غضون عقد من الزمان لمسار العلاقات الدولية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، وقد أثارت جدلاً واسعاً حول ما إذا كانت هذه الاحداث ستكون لحظة تحول وقطيعة في التأريخ ونهاية لحقبة كاملة وبداية لعهد جديد أم هي مجرد هزة عابرة لاتأثير لها في العمق والجوهر في العلاقات الدولية وتطوراتها المستقبلية[١].

وفي ٢٠٠٢/٩/٢٠ أصدر البيت الأبيض وثيقة بعنوان (استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة)، وتتألف هذه الوثيقة من حوالي (٣٠٠٠) كلمة وضحت بشكل كبير التحول في طبيعة التفكير الإستراتيجي الأمريكي لهذه المرحلة، وهو يعكس الفكر الإستراتيجي لعدد من الشخصيات في الإدارة الأمريكية والذين يدعون للاستفادة من الاوضاع الناجمة عن احداث ١١ أيلول ٢٠٠١، لتكريس الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، إذ أصبحت استراتيجية فكرة أستباق العدو والحرب الوقائية مكرسة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وجزءاً من استراتيجيتها الجديدة[٢].

وان أول مرة تحدث عن استراتيجية الحرب الوقائية واستراتيجية الحرب الاستباقية هو الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في خطابه الذي ألقاه في الأول من شهر تموز عام ٢٠٠٢ في كلية (ويست بوينت) العسكرية إذ

---

(١) نجلاء مرعي، العلاقات الأمريكية السودانية النفط والتكالب الأمريكي على السودان، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص١٠١.

(٢) شاهر أسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩)، ص ص ٢٥-٢٦.

قال: "اعتمدت الولايات المتحدة خلال اوقات طويلة من القرن الماضي في سياستها الدفاعية مبادئ الحرب الباردة في الردع والاحتواء، وما زالت هذه الإستراتيجية تطبق على بعض الحالات، ولكن الردع لا يعني شيئاً للشبكات السرية المؤلفة من ارهابيين لا دولة لهم"[١]. ويتمثل الخطاب اعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن تحول كبير في طبيعة التفكير الإستراتيجي الأمريكي،وهو تحول ارتكز على الانتقال من الردع الى الاستباق، ومن الاحتواء إلى تغيير الأنظمة[٢].

هذه التغييرات أثرت في التفكير الإستراتيجي الأمريكي وانعكست على العلاقات الدولية بصورة كبيرة، بوصف الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الأوحد المسيطر في الساحة الدولية، فقد تحدث المؤرخ الدبلوماسي (جون لويس جاديس) معلقاً على التغييرات بعد احداث ١١ أيلول على العلاقات الدولية قائلاً: "إن الأمن القومي أصبح قومياً فعلاً حيث أصبحت أرض الوطن تتعرض للخطر مباشرة، وعد ذلك (ثورة في التفكير الإستراتيجي)"[٣].

وفي العموم حرص المفكرون الإستراتيجيون الأمريكيون على السعي لتغليب القوة على المنطق، وأصبح الحلم بعالم موحد من خلال بسط الهيمنة

---

(١) نقلاً عن: نبال خماش، إمبراطورية الاكاذيب: مصطلحات الخداع الأمريكي بعد ١١ أيلول، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ص ١٩٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٩٨-١٩٩.

(٣) نقلاً عن: مازن خليل ابراهيم، الاستراتيجية الأمريكية والنظام الدولي الجديد بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العددان (٣٥-٣٦)، ٢٠١٧، ص١٦٩.

والنفوذ على مختلف بقاع الأرض وبمختلف الوسائل والأساليب، فأخذ التفكير الإستراتيجي الأمريكي بالبحث عن وسائل جديدة مكملة للهيمنة العالمية من خلال توظيف أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١[١].

ومثلت هذه النقلة النوعية في الاستراتيجية الأمريكية تحولاً مهماً في التفكير الإستراتيجي على مستوى المؤسستين العسكرية والاستخباراتية، وكان ذلك على مستويين، **الأول**: تمثل بتغيير العقلية العسكرية الأمريكية التي تعد الهجمات المفاجئة (عملية غير مشرفة)، فيما تمثل **الثاني**: بأن الهجمات الوقائية تحتاج انواع جديدة من الاسلحة لجعل القوات الأمريكية أكثر مرونة في الحركة وأكثر قدرة على الفتك السريع، وهذا يفسر الخطوة التي اتخذه االرئيس (جورج بوش) ٢٠٠١- ٢٠٠٨ بشأن خطة إعادة نشر القوات الأمريكية الموجودة في الخارج، وعليه كانت الاستراتيجية الأمريكية بمثابة تقنينا للأفكار والتوجهات الجديدة كلها التي جاء بها تيار المحافظين الجدد والتي تمثلت في مبدأ أو عقيدة الرئيس (جورج بوش) في الحرب على الإرهاب بقوله: "من ليس معنا فهو ضدنا"[٢].

وعلى اثر ذلك جاء توثيقة الأمن القومي الأمريكي عام ٢٠١٠ والتي أعلنها الرئيس (باراك أوباما) بقوله: "إن الاداة العسكرية ليست هي الوحيدة في تحقيق الاستقرار الدولي وحفظ السلام حول العالم، ولكن تبقى خياراً وارداً واساسياً وفاعلاً في جدول اعمال الاستراتيجية

---

(١) المصدر نفسه، ص١٧٦.

(٢) آمنه علي سعيد ومحمد ميسر فتحي، الهيمنة الأمريكية في مطلع القرن الحادي العشرين (مقاربة في المنطلقات والنتائج)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٤٢)، ٢٠١٥، ص٤١٨.

الأمريكية"، وبناءً على ذلك عمل المفكرون الأمريكيون خلال ادارة الرئيس (أوباما) على محاولة تطوير استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، الذي اصبح من وجهة نظرهم قديماً ويجب إعادة تجديد هو ايجاد استراتيجية تحافظ على الأمن القومي الأمريكي، وبذلك أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلينتون) على ترسيخ مفهوم القوة الذكية بوصفها نهجاً جديداً لحل المشكلات العالمية التي لن تتحقق دون تعزيز القوة الأمريكية[1]. ينظر الجدول رقم (١) والذي يوضح مراحل تطور التفكير الإستراتيجي الأمريكي.

جدول (١) مراحل تطور الفكر الإستراتيجي الأمريكي من العام ١٨٦٦ - ٢٠١٣

درجة التفكير	نمط التفكير	المدة الزمنية	المجال الاستراتيجي
عميق	العزلة – بناء الذات	١٨٦٦ - ١٩١٤	عالمي
متذبذب	عزلة نسبية	١٩١٤ - ١٩١٨	شامل نسبيا
متذبذب	الدبلوماسية	١٩١٩ - ١٩٤١	جزئي
مرحلي	الحرب	١٩٤١ - ١٩٤٥	شامل
عميق	الإحتواء والردع	١٩٤٥ - ١٩٨٩	عالمي شامل
مرحلي	تحالفات	١٩٩١ - ٢٠٠٠	عالمي
عميق	مكافحة الإرهاب	٢٠٠١	جزئي
عميق	الوقائية والإستباقية	٢٠٠١ - ٢٠٠٨	جزئي
عميق	القوة الذكية	٢٠٠٩ - ٢٠١٣	عالمي

المصدر: محمد وائل القيسي، الاداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام ٢٠٠٨ (ادارة باراك أوباما انموذجاً)، (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ٣٥.

(١) محمد قاسم هادي، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٠.

من خلال الجدول اعلاه نجد ان التفكير الإستراتيجي الأمريكي مر بمراحل عدة مختلفة، إذ تطلب ذلك حسب الظروف الموضوعية المرافقة للمرحلة الحرجة التي تم فيها اتخاذ مثل هكذا استراتيجية، ضمن البيئة الاستراتيجية التي سادت لتلك المرحلة، فنجد التفكير الإستراتيجي تارة يكون شامل وتارة جزئي وفي بعض الاحيان عالمي بانماط مختلفة.

بذلك مثلت مراحل تطور الفكر الإستراتيجي الأمريكي انعكاساً للميدان التجريبي، ففي مرحلة بناء الذات انعكف التفكير الإستراتيجي الأمريكي نحو الداخل وتفضيل خيار العزلة، والذي ما لبث أن تذبذب على أثر دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى، لتعاود من ثم الى العزلة النسبية، ثم الدخول في الحرب العالمية الثانية لتخرج منها منتصرة ومنافسة بالوقت ذاته قطب آخر تمثل في الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، إذ أفرزت استراتيجية الاحتواء مواجهة المد السوفيتي، والتطور الآخر الذي مثله حيوية استراتيجية الردع التي طغت لحقبة طويلة على التفكير الإستراتيجي الأمريكي، ثم انتقل التفكير الإستراتيجي الأمريكي إلى مراحل أخرى اكثر تطورا ضمن نقلات استراتيجية نوعية، مختلفة من حيث درجة التفكير ونمطه، فضلاً عن شمولية مجاله الاستراتيجي[1].

وبعد وصول الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) الى سدة الحكم عام ٢٠١٧، قدمت ادارته وثيقتين حددتا مسارات ومستقبل أداؤها الاستراتيجي العالمي والاقليمي من خلال إعلان الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي في ١٨ كانون الاول عام ٢٠١٧، تركزت حول مبدأ (ترامب) (أمريكا أولاً) وتلا

(١) محمد وائل القيسي، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٣-٣٤.

ذلك الاعلان عن الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة في ١٩ كانون الثاني ٢٠١٨ لتؤكد على أربعة مبادئ رئيسة تمثلت: حماية الولايات المتحدة والشعب الأمريكي ودعم الازدهار والحفاظ على السلام بإظهار القوة وتوسيع النفوذ الأمريكي، فضلاً عن ذلك انطوت على تحديد التحديات الرئيسة للولايات المتحدة في العالم وعلى رأسها الصين وروسيا بوصفهما قوتين منافستين، فضلا عن الدول التي تسعى لامتلاك أسلحة نووية فضلاً عن تهديد الجماعات الإرهابية التي أصبحت فاعل دولي غير رسمي"[١].

ان استراتيجية الرئيس الأمريكي (ترامب) تحمل في طياتها اختلافاً عن الاستراتيجيات التي سبقتها الا انها لا تبتعد كثيراً عن مبادئ وثوابت تلك الاستراتيجيات، اذا انها انطلقت من مبدأ (أمريكا اولاً) الذي يمكن تحقيقه عبر استراتيجيات التنافس والصراع لضمان المصالح الأمريكية، من خلال تعزيز القدرات العسكرية والاقتصادية الأمريكية، بالقدر الذي يمكنها من الانفراد واستعادة هيمنتها على مجمل تفاعلات النظام الدولي[٢].

المطلب الثاني: خصائص التفكير الإستراتيجي الأمريكي

إن المهمة الأساسية للتفكير الإستراتيجي تتمثل بأستكشاف الإفتراضات التقليدية، ومن ثم المهمة الأكثر أهمية والتي تتجه بتشكيل الأعمال بعد التفكير بالاحتمالات المستقبلية، لذلك يساعد التفكير

---

(١) محمد ميسر فتحي، الاداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه الشرق الاوسط في عهد الرئيس ترامب – دراسة مستقبلية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٥٦)، ٢٠١٨، ص٣٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٤٥.

الإستراتيجي القادة على تكوين تصوراً واضحاً بشأن أين هم الآن وما هي قدرات دولهم والأحوال الموضوعية التي تستوجب توظيف المصالح العليا للدولة، وأين ينبغي أن يكونوا في المستقبل لكي يتمكنوا من أن يتحركوا في هذا الاتجاه بشكل اسرع ومجهود اقل[1].

وللتفكير الإستراتيجي خصائص عدة تجعل منه مقوم مهم من مقومات القدرة للهرم القيادي وصانعي ومتخذي القرارات المصيرية، لما يتميز به من خصائص تجعله المرتكز الاساس في عملية اتخاذ القرارات وصنعها، إذ انه يبحث في المقاصد والغايات وينبع من العقل وهو استباقي وليس علاجي، وأهم ما يتميز به التفكير الإستراتيجي هو التفكير التطويري أكثر منه الإصلاحي: لكونه يبدأ من المستقبل ويستمد منه صورة الحاضر وينطلق من الرؤية الخارجية ليتعامل من خلالها مع البيئة الداخلية، فهو تفكير استباقي ومتعدد الرؤى والزوايا، كما يرتبط التفكير الإستراتيجي ارتباطاً وثيقاً كصفه لازمة بالقادة والمخططين الاستراتيجيين، لأن أول خطوة في التخطيط الاستراتيجي من الناحية التقليدية هي القيام بتشخيص واعٍ للظروف المحيطة، وتحليل للعوامل المتصلة كافة سواءأ كانت حاضرة أم مستقبلية والبحث في تطوير القدرات ثم وضع رؤية وبدائل، وكل ذلك لايتأتى الا بالتفكير الإستراتيجي، كذلك هو تفكير تركيبي وبنائي يعتمد الإدراك والإستبصار والحدس لتقريب الصور البعيدة ورسم ملامح المستقبل قبل وقوعه، ولهذا نرى أن المؤسسات التي تقوم على تفكير

---

(١) ماجد جبار الفتلاوي ومحمد ثابت الكرعاوي، استخدام انماط التفكير السيناريو لدعم استراتيجيات متخذي القرار (دراسة تحليلية لعينة من كليات جامعة الكوفة)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العدد (٢)، ٢٠١٧، ص٣٢.

استراتيجي لا تتفاجئ بالأزمات والصدمات كما انه يتسم بالبصيرة النافذة والفراسة في وزن الأمور، إذ تمثل فراسة الإستراتيجي بعداً مهماً في قراراته وتصرفاته ومن ثم يجب ان يتحلى بحسن بصيرة ودقة ووزن الأمور المختلفة لا سيما وهو يتعامل مع مستقبليات يكتنفها العديد من الغموض[١].

وفي هذا الصدد يرى كل من الباحثين أميتاب وسهاي (Amitabh&Sahay) في دراسة استطلاعية ان أهم ما يتسم به التفكير الإستراتيجي يتمثل في القيادة المميزة، وصياغة سيناريوهات مستقبلية بعيدة الأمد، وصياغة استراتيجيات متكاملة وتحديد وقت وتفاصيل إنجازها، ومراقبة التطورات البيئية، وتمييز الأنماط المستندة على التفكير الحدسي، وتحديد قواعد المنافسة[٢].

كما يقوم التفكير الإستراتيجي على توافر القدرة للإدارة على رؤية المستقبل وهو يتميز بالتوجه للمستقبل، والرؤية الشمولية للأمور والتي تشمل الاتجاهات جميعها، والقدرة على التنبؤ والتوقع والتخيل انطلاقاً من الواقع على المستقبل، والقدرة على الإبداع في الموارد المتوقعة، ويعيد ترتيب القضايا او الفرص الرئيسة ويتعامل مع مجالات جديدة، ورسم صورة للمستقبل وتخيله ووضع سيناريو للتعامل معه، والتحول من التركيز على ردود الأفعال القصيرة الى البعيدة[٣].

---

(١) كرار عباس متعب فرج، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.

(٢) أحمد عبد الله دانوك، تقويم واقع أبعاد التفكير الإستراتيجي لدى القيادات الادارية/ دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من مديري شركة المشاريع النفطية (scop)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كركوك، العراق، العدد (١)، ٢٠١٦، ص٢٨.

(٣) محمد عبد الغني وحسن هلال، مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي (كيف يربط بين الحاضر والمستقبل)، (القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية، ٢٠٠٨)، ص٣٢.

وبهذا تتعدد انماط التفكير الإستراتيجي بتعدد المواقف التي يواجهها متخذ القرار وفقاً لأساليب اختيارهم البدائل الاستراتيجية، وفي ضوء ذلك تنقسم هذه الانماط على مايأتي[1]:

١- التفكير التجريدي

في هذا النمط من التفكير يهتم القائد بحصر العوامل العامة المحيطة بالمشكلة في إطار انتقائي يقوم على فلسفته وتوجهاته، وغالبا ما يطبق القائد الاستراتيجي ميوله أو قيمه التي تتحدد في ضوء حدسه أو خياله لهذا الصدد وفي ضوء تأهيله الأكاديمي وخبراته السابقة.

٢- التفكير التشخيصي:

يحدد القائد محاور تفكيره بالأسباب التي تقف وراء المشكلة، اذ يعتمد على قانون السببية في التحليل والتحقق من قوة العلاقة ومعنوياتها، وعند اختيار الحل النهائي للمشكلة يبحث في استجابة الحلول العملية لمعالجة الموقف، ويتجلى هدف متخذي القرار في هذا التفكير الوصول إلى حكم مبني على التسليم المطلق بوجود المتغيرات في عالم الواقع.

٣- التفكير التخطيطي:

يتجه هذا النمط من التفكير نحو تحديد النتائج الممكنة بوصفه مرحلة أولى من التفكير، ثم تهيئة مستلزمات الوصول الى تلك النتائج أذ إن

---

(١) نغم خالد نجيب، انماط التفكير الإستراتيجي لدى مشرفي التربيةالرياضية في مديرية تربية نينوى، مجلة الرافدين للعلوم الرياضية، جامعة الموصل، العراق، العدد (٤٨)، ٢٠٠٨، ص ص٦-٧.

القائد الاستراتيجي يركز في هذا النمط بشكل اقل على حتمية توافر الاسباب الكامنة جميعها، ولابد من السماح لعنصر المرونة في تحديد الاسباب أو المعلومات ومصادرها أو الحلول أو الأهداف المراد حصرها لأغراض اتخاذ القرار، لذلك يواجه متخذ القرار الاستراتيجي مجموعة محددة من المخرجات المستقبلية الممكنة، ومن ثم تعتمد أفضل استراتيجية يتم اتباعها على المخرجات النهائية التي ستحدث، ويمكن وصف المستقبل كواحدة من بضع مخرجات بديلة أو سيناريوهات منفصلة، وهذا لا يعني قابلية توقع المستقبل بشكل مطلق، والذي فيه يمكن تشخيص أفضل خيار استراتيجي مهم عبر المخرجات المحتملة، لذا يمكن أن يطور القائد تنبؤ مستقبلياً باتجاه واحد، دقيق بما فيه الكفاية لتطوير الاستراتيجية.

٤- التفكير الشامل:

في هذا النمط من التفكير الإستراتيجي يهتم صانع القرار الاستراتيجي بتحديد الاطار العام للمشكلة اعتمادا على الخبرة المتراكمة في تحديد أولويات العوامل المؤثرة في المشكلة، فضلا عن صياغة اطر النتائج المستهدفة، وهذين الاهتمامين من القائد الاستراتيجي يولدان سرعة الاستجابة لوضع الحلول التي تعتمد دقتها على المهارات العقلية في فهم واستيعاب الموقف وما ينتج عنه من علاقات احتمالية، وعليه يعد التفكير الإستراتيجي مسعاً فكرياً استراتيجياً لمتخذي القرار، إذ تعد الدول التي لديها القدرة على التفكير الإستراتيجي هي دول قادرة على إقرار تحقق قرارات استراتيجية ناجحة[1].

---

(١) ماجد جبار الفتلاوي ومحمد ثابت الكرعاوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

كما إن للتفكير الإستراتيجي أبعاد عدة تحدد الأسئلة الكبرى التي يحاول التفكير الإستراتيجي الإجابة عليها في ضوء الأطر الآتية: **الاستراتيجية كعملية**: هي عملية كيف تولد الإستراتيجية وماهي الحاجة لصنعها ومن الفاعل أو الفاعلين الذين سيقومون بالتحليل والتطبيق الإستراتيجي، **الاستراتيجية كمحتوى**: وهو يعني ما هي الاستراتيجية الواجبة أو القابلة للتطبيق، **الاستراتيجية كسياق**: وتعني ما هي الاوضاع الحاكمة التي من شأنها التأثير في العملية والمحتوى ومدى حاكمية هذه الظروف، لذا يعد التفكير الإستراتيجي واحد من عشر قضايا مهمة وحرجة لأبحاث الإدارة المستقبلية، وبهذا اصبحت عملية التفكير الإستراتيجي تعالج سلسلة من الاسئلة تتمثل بالآتي: ماذا نفعل؟ ماذا يمكن أن نفعل؟ ماذا ينبغي ان نفعل؟ اذ يركز التساؤل **الأول** على الذات، **والثاني** على البيئة والخيارات التي يمكن أن تظهر، **والثالث** على اتخاذ القرار الاستراتيجي[1].

إن الأنموذج المؤطر للتفكير الإستراتيجي وان كان يقوم أساساً على التقارب بين عناصر الفكر والفعل عبر متغيرات الزمان والمكان، لم يعد يمثل مرجعية للتطابق والاتساق بين العناصر والمتغيرات فحسب، وانما هو إطار عام يتم في ضوئه تحديد صلاحية الفعل ومدى اتساقه مع فلسفة الدولة؛ ولأنه كذلك فلا مراء من وصفه بمثابة المجهر الذي يلجأ اليه صانع القرار، فضلاً عن المتابع ليحلل ما يصادفه من افعال دون قيود أو تحفظات، ليقارب ما يملكه من اهداف مع إمكانياته واحوال البيئة التي

(١) احمد سمير عارف، العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتفكير الإستراتيجي الأمريكي، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥)، ص ص٣٢-٣٣.

يصادفها، لذا فالتفكير الإستراتيجي يمثل الوسيلة التي تقربنا من فهم السلوك الإستراتيجي لدولة ما وربما إمتلاك الحقيقة؛ لان الاستراتيجية ليست علماً دون معرفة ولا كلمة دون فن، فهي حالة من علم وحكمة تستند الى المعرفة والتقويم وحتى التوقع بصيغه المختلفة تحسب تنبؤ... الخ، وازاء ذلك درجت مختلف الأدبيات الإستراتيجية على القول إن التفكير الإستراتيجي يمثل محصلة إدراك ثاقب ورؤى تسندها المبادئ والأفكار والعقائد هدفها وصف أو صنع مناخ عملياتي ملائم بصورة رامية، وهو ليس مجرد نوع من الأفكار المتعلقة بالإدارة الاستراتيجية بل هو طريقة خاصة بالتفكير ذات خصائص متميزة بحد ذاتها[1].

ولكون هذه الاستراتيجيات غير ثابتة أو مستقرة وهي متغيرة في عالم متغير فأن المفكر الأمريكي (تشارلز هيرمان) يقدم مجموعة من انماط التغيير الاستراتيجي للدول تتمثل في: **استراتيجية التغيير التكيفي:** ويقصد به التغيير في مستوى الأهتمام الموجه إلى قضية ما مع بقاء اهداف السياسة واداوتها تجاه التعاطي مع تلك القضية كما هي من دون المساس بها او تغيرها، **التغيير البرنامجي**: والذي ينصرف الى تغيير أدوات السياسة ووسائلها من دون تغيير فيما يتعلق بالأهداف والغايات المقصودة من ورائها، **التغيير الهدفي**: وفي هذا النمط تتغير أهداف السياسة ذاتها ومن ثم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية، **التغيير التوجهي**: وهو أكثر الأنماط الأربعة تطرفاً وجذرية إذ ينصرف إلى تغيير يمس التوجه العام في السياسة

---

(١) منعم صاحي العمار، التفكير الإستراتيجي وادارة التغيير (مقاربة في المقدمات)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (١٥)، ٢٠١١، ص٥.

الخارجية للدولة بما في ذلك تغيير الإستراتيجيات وما يتبعها من أهداف وغايات ووسائل وأدوات[١].

أما مقومات القوة التي تشارك في تحديد قدرة الدولة والتي تمثل قاعدة عمل لهافتتحدد في: (المقوم الاستراتيجي والجيوبولتيكي، والمقوم السياسي داخلياً- إقليمياً- دولياً، والمقوم الاقتصادي، والمقوم العسكري، والمقوم الاجتماعي، والمقوم المعنوي)[٢].

وهي تعني ايضاً القوة القومية للدولة، ويقصد بها القدرة على التأثير في سلوك الدول الاخرى بالكيفية التي توظف فيها مقومات القدرة والقوة التي تملكها الدولة، اي إن الاستراتيجية القومية تعني توظيف موارد الدولة المادية وغير المادية، لتحقيق الأهداف المطلوبة، وتشمل التخطيط والاستعمال والتنسيق والتطوير لموارد وامكانيات الدولة جميعها في مرحلة السلم والحرب، وعلى ذلك فأن تساوت دولتان في الموارد والإمكانيات، فإن الدولة ذات الاستراتيجية الأفضل والأنسب هي التي تستطيع توظيف ما تملكه من مقومات القوة والقدرة بشكل اكثر كفاية من الدولة الأخرى، وفي هذا السياق فأن القوة القومية للدولة، تعني محصلة الموارد والإمكانياتوالإستراتيجية القومية[٣].

---

(١) صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٥١)، ٢٠١٢، ص ١١٨.

(٢) خليل حسين وحسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧-١٨.

(٣) هاري آر. ياغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، ترجمة: راجح محرز علي، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١)، ص٢٦.

اذ تهتم الاستراتيجية بالمستقبل وايجاد حلول للمشكلات التي تواجه الدولة من خلال تقويم دقيق للبيئة الاستراتيجية من اجل تحديد وانتقاء العوامل الاستراتيجية الاساسية، التي يجب ان تعالج لخدمة مصالح الدولة بنجاح، ومن خلال تحليل هذه العوامل وتقويمها فإن الاستراتيجية تنتج بياناً معقولاً يتضمن الغايات والطرائق والوسائل التي تخلق تأثيرات تؤدي الى المستقبل المنشود[١].

ومن هنا يرى بعض من المختصين إن التحليل الاستراتيجي يتضمن أربع مراحل متتالية تتمثل في: **التحليل البيئي**: ويعني القيام بدراسة البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة بالمشكلة بصورة تفصيلية وعندها يتم اتخاذ مجموعة من القرارات، **الصياغة الإستراتيجية**: هي وضع الصيغ المناسبة بالاعتماد على النتائج التي تم الوصول إليها في خطوة التحليل؛ وذلك من أجل صياغة خطط العمل والاعداد والموارد المتاحة للمباشرة في التنفيذ، **التنفيذ**: هو التطبيق الفعلي للاستراتيجية التي سيتم اعتمادها في المرحلة القادمة في بيئة العمل، وهي ترمي الى تكييف مقومات القوة والقدرة للدولة الداخلية والخارجية، حتى يسهل تنفيذ العمل المرتبط بها، **التقييم**: هو التأكد من نجاح تنفيذ الإستراتيجية وأنها تسير في المسار الصحيح والمخصص لها، ويسهم التقييم كذلك في تدارك أية أخطاء حدثت والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٤٥-٤٦.

(٢) عزة جلال مصطفى، التخطيط الاستراتيجي الناجح لمؤسسات التعليم، (القاهرة، دار النشر للجامعات، ٢٠٠١)، ص١٤.

وعلى سبيل المثال فأن الكلية الحربية للجيش الأمريكي وبالتنسيق مع المطبوعات المشتركة الصادرة عن رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي (جوينت بوب) حددت مستويات الاستراتيجية بالآتي:[1]

١- الاستراتيجية العليا:

هي استراتيجية شاملة تلخص الرؤية الوطنية لتطوير وتطبيق وتنسيق أدوات القوة الوطنية جميعها بقصد تحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى وتشمل: (حماية الأمن القومي، وتعزيز الإزدهار الإقتصادي الوطني، ونشر القيم الوطنية)، وقد تكون الإستراتيجية العليا معلنة أوقد تظل مستترة ضمن الدوائر المعنية، وتتفرع منها الاستراتيجيات الفرعية الآتية:

إستراتيجية الأمن القومي: هي فن وعلم تطوير وتطبيق أدوات القوة الوطنية والتنسيق فيما بينها (الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والمعلوماتية) من اجل تحقيق أهداف تخدم الأمن القومي.

الإستراتيجية العسكرية:هي فن وعلم توزيع القوة العسكرية وتطبيقها من أجل تحقيق أهداف وطنية في السلم والحرب.

٢- استراتيجية مسرح العمليات:

هي فن وعلم تطوير مفاهيم استراتيجية متكاملة ووضع مسارات العمل الموجه نحو تحقيق الدول المعنية وحلفائها والأطراف المتحالفة معها وذلك باستخدام القوة او التهديد باستخدامها، وعن العلاقة بين الاستراتيجية والتخطيط فأن الاخير ينصرف في دلالته الى التفكير الواعيوالمسبق

(١) احمد سمير عارف، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٥-٤٦.

بالمستقبل والذي يرمي الى وضع خطة تهدف الى تحديد الوسائل الصالحة والمقبولة سياسياً لترجمة الهدف، ولذا يؤشر التخطيط بهذا الوصف إطاراً نظرياً ويجسد طموحاً تسعى الدولة الى تحقيقها، لتقوم الإستراتيجية هنا مقام المعبر الذي تنفذ فيه الخطة من إطارها النظري (الساكن) إلى اطارها التطبيقي (المتحرك)، فالتخطيط يحتاج الإستراتيجية لترجمة الطموحات، مثلما تحتاج الإستراتيجية الى إطار فكري تستهدي به في تحركاتها كي لا تقع في التخبط العشوائي[١].

فالتفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي هم ثلاثة مظاهر لعملية واحدة متعددة الأبعاد تؤدي إلى نتائج محددة، فالإدارة الاستراتيجية هي طريقة للتفكير واسلوب الإدارة الحديثة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة للتخطيط الاستراتيجي والذي يعد احدى وظائف الإدارة الحديثة من حيث التركيز على العمليات والاجراءات المتعلقة بتحديد الأهداف وتقييم الحاجات وايجاد البدائل وتحديد مراحل واجراءات التنفيذ وتقويم النتائج، ومن ثم فالتفكير الإستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي هما مظهران او عمليتان تميزان الإدارة الاستراتيجية ولا تكون الادارة استراتيجية الا إذا مارست التفكير الإستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي معاً، كما أن التفكير الإستراتيجي الجيد والتخطيط الاستراتيجي السليم يتوقف على وجود ادارة استراتيجية حكيمة، مما يؤدي الى تحقيق الغايات المنوطة بها[٢].

---

(١) سامر مؤيد عبد اللطيف وخضير ياسين، الاستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، العراق، العدد (١)، ٢٠٠٩، ص١١٩.

(٢) أحمد علي الحاج محمد، التخطيط التربوي الاستراتيجي (الفكر والتطبيق)، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١١)، ص ص ٣٦-٣٧.

ومن هنا فالتفكير الإستراتيجي في معناه الجوهري يعني القدرة على تطبيق نظرية الاستراتيجية في العالم الواقعي، ثم صياغة استراتيجية تخدم بنجاح مصالح محددة للدولة المعنية، من دون تحمل مخاطر يمكن تفاديها، وتتمثل في خلق عواقب سلبية على مصالح أخرى للدولة ذاتها، والفكر الإستراتيجي يتضمن جانبي الفن والعلم، وهذا يتيح لمن يمتلك هذا الفكر خلق توليفة تجمع حسابات التقلب، والتوجس، والتعقيد، والغموض، وهي السمات التي ترسم البيئة الاستراتيجية، ثم يجري تقويماً لصعوبة التنبؤ بما سيحدث في تلك البيئة، وأخيراً يقوم بصياغة النص المعقول للاستراتيجية، ويستخدم المحترفون المتخصصون في الأمن القومي والعاملون في حقل سياسة التفكير الإستراتيجي في عملهم اليومي في أنشاء صياغة السياسة، ولكنهم يعرفون بأن القضايا والمواقف الأكثر صعوبة وتعقيداً وذات الامد الأطول تتطلب من السياسة التحول إلى صياغة مباشرة لـ (استراتيجية)، والمخططون الذين يترجمون الاستراتيجية الى خطط وعمليات محددة، يجب عليهم أن يقدروا أهمية التفكير الإستراتيجي لكي يستطيعوا التخطيط بشكل سليم والتكيف عند الضرورة وادراك عوامل النجاح أو الفشل[1].

ومن خلال ما تقدم يمكن تحديد أهم المرتكزات الاساسية للتفكير الإستراتيجي الأمريكي وفق الآتي:

---

(١) هاري آر. ياغر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨- ٢٩. للمزيد ينظر: لبنان هاتف الشامي، أسس الإدارة الدولية مدخل استراتيجي لوظائفها الادارية، (عمان: المركز القومي للنشر، ٢٠٠١)، ص٣٣.

أولاً: المرتكزات السياسية:

إن ضمان أمن الولايات المتحدة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وسلامة مواطنيها وحرياتهم يعد من أهم مرتكزات السياسة للتفكير الإستراتيجي الأمريكي، أذ دأب مفكرو الاستراتيجية الأمريكية الشاملة على وضع هاجس التهديد في الاهتمام الاول لتوسيع مجاله ليشمل في مفهومهم مختلف الدول والائتلافات الدولية التي تشكل هواجسها الأمنية خطراً على سلامة الولايات المتحدة وبقائها، أي إن هاجس التهديد لا ينحصر بالإقليم الأمريكي فحسب، وإنما يمتد للأقاليم التي تعدها امتداداً عميقا لأمنها القومي[١].

وان ضمان ديمومة الهيمنة الأمريكية وبقدر ما يمثله هذا المطلب من طموح أمريكي بشقيه الرسمي والشعبي فأنه يستدعي على الدوام الآتي:[٢]

أ- الحفاظ على قوة عسكرية أمريكية متفوقة لا توازيها اية قوة أخرى في العالم، لتكون قادرة على حماية الأمن القومي الأمريكي والمصالح الحيوية للولايات المتحدة في أنحاء العالم المختلفة، وتفعيل دور المؤسسات المالية والاقتصادية والدولية والشركات المتنوعة النشاط والمتعددة الجنسية لضمان الهيمنة الاقتصادية الأمريكية.

ب- تعميم الانموذج الليبرالي الأمريكي العولمي في الفكر والثقافة وطريقة الحياة، لإنتاج توابع تدور في فلك الايديولوجية الأمريكية فكراً وممارسة.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٣.

(٢) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤٥-٢٤٦.

ج- رعاية وتمويل مؤسسات المجتمع المدني لتكون قاطرة اختراق لنسيج المجتمع وقواه الشعبية.

د- العمل على تعزيز وادامة فكرة (التفوق الأمريكي) وفق الأطروحة الأمريكية في الإستثنائية والاختيار الإلهي، بالنظر إلى ان الشعب الأمريكي هو اسمى شعوب العالم في الفضيلة والحرية والديمقراطية.

إن الهدف الذي تتبعه الإدارات الأمريكية سواء أكانت جمهورية ام ديمقراطية يتمثل في دعم ومساندة الأنظمة (الصديقة) ضد كل تهديد داخلي او خارجي، لا سيما في مرحلة الحرب الباردة، فالخيارات الاستراتيجية الأمريكية في قيادة الفعل الاستراتيجي لتحقيق اهدافها تنوعت وتعددت إذ تم استخدام دول الحلفاء والاصدقاء من خلال الاتفاقيات الثنائية لاحتواء القوى المناوئة للنفوذ الأمريكي[١]

لقد واجهت الولايات المتحدة الواقع الدولي بوصفها القوة العظمى الوحيدة بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة بما يرغبها لاكتساب المزيد من النفوذ، عبر الإندفاع نحو مناطق الفراغ الجديدة الناشئة عن إنهيار المعسكر الاشتراكي والدولة السوفيتية (سابقاً)، عبر تحييد القوى البازغة الجديدة مثل (الصين)، لمنعها من الحصول على مواطئ قدم في المناطق الجديدة، وكبح طموحات تلك القوى من الوصول الى ان تصبح قوة مكافأة أو موازية للقوة الأمريكية، ومنع إية حالة استقطاب دولية جديدة يمكن ان تحد من النفوذ الأمريكي[٢].

---

(١) باهر مردان، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤-١٥.

(٢) سعد شاكر شبلي ومحمد حسين المومني، مصدر سبق ذكره، ص١٥٩.

ثانياً: المرتكزات الإقتصادية:

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها فاعل رئيس في الاقتصاد العالمي، بما تملكه من قدرات على التصنيع والإنتاج والتصدير، إذ تسهم بنحو (٢٥٪- ٣٠٪) من حجم هذا الاقتصاد، لذلك فأن هناك العديد من المرتكزات الاقتصادية التي تمكنها من الهيمنة على الاقتصاد العالمي الجديد وتكريس دورها فيه وهي تملك العديد من مقومات القوة الاقتصادية والتقنية[١].

ومع نهاية الحرب الباردة أعلن بعض الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين إن (الجغرافية الاقتصادية) حلت محل الجغرافية السياسية، فضلاً عن أن قوة الدولة الاقتصادية تعد القوة الصلبة المادية التي تشكل المحور الأهم لتحقيق الغايات السياسية، بمعنى انه بالإمكان توظيف المتغير الاقتصادي لمصلحة النفوذ السياسي في سياق التنافس الدولي في تراتبية توزيع القوى في النظام الدولي بين من يريد الصعود ومن يريد الحفاظ على موقعه، والحد من صعود الدول الاخرى أو مواكبتها، وتعد القوة المادية الاقتصادية بوسائلها جميعها هي المغذي الأساس الذي تبني عليه قواعد وهياكل القوة العسكرية والتكنولوجية وصولاً الى قمة هرم القوة السياسية[٢].

فضلاً عن ذلك فأن الولايات المتحدة تحرص على استثمار امكاناتها

---

(١) جمال سند السويدي، افاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤)، ص ١٢.

(٢) سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، (ابو ظبي: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦)، ص ص٦٧-٦٨.

الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لتطبيق استراتيجيتها من خلال السبل الودية والزجرية بشكل انفرادي، فضلاً عن استغلال ايضاً للمؤسسات الدولية والاقليمية لخدمة مصالحها في هذا الشأن، فبخصوص القضايا ذات الأبعاد والخلفيات الاقتصادية فإنها تستثمر امكاناتها وثقلها داخل صندوق النقد والبنك الدوليين الى جانب منظمة التجارة العالمية، وتسخر شركاتها العملاقة للغرض ذاته[١].

كما انها لجأت إلى سياسة توظيف المساعدات الاقتصادية والمنح المالية والتقنية التي اضحت وسيلة فعالة لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد ان خولتها استمالة بعض دول العالم والضغط على بعض الآخر بغية حملهم على انتهاج سياسات تصب بالأساس في مصلحتها وتخدم استراتيجياتها الكونية العظمى بعيدة المدى[٢].

زيادة على ذلك فأن الولايات المتحدة تهيمن على صناعة القرار في المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية والاقليمية، فعلى المستوى الدولي تهيمن الولايات المتحدة على صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، أما على المستوى الاقليمي فقد اسهمت في تشكيل منتدى الآبك (APEC) الذي يشرف على إدارة عملية التكامل وتحرير التجارة والاستثمار في اسيا – الباسيفيك، ليضم ستة اقاليم فرعية، (شرق اسيا، شمال شرقي اسيا، جنوب شرقي اسيا، أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، فضلاً عن أستراليا ونيوزلندا)، كما شكلت الولايات المتحدة الأمريكية تكتل

---

(١) بشير عبد الفتاح، ازمة الهيمنة الأمريكية، (القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ص٥٢-٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٩.

(النافتا) الذي يشرف على إدارة عملية التكامل وتحرير التجارة والإستثمار في امريكا الشمالية، هذه السمات جعلت النظام الدولي أقرب الى ما يصفه البعض بالهيمنة الليبرالية، فضلاً عن سيطرة الولايات المتحدة على معظم منابع النفط العالمية وممراته واحتياطاته وعلى سوق (الأوبك) والقرار النفطي فيه بعدما كشفت الأخيرة للنفط الصخري، وبذلك فهي تشرف إشرافاً محكماً على حركة البورصة وتنقل الأموال والأسهم العالمية[١].

وتسعى للسيطرة على اركان الاقتصاد العالمي لأهداف اقتصادية يأتي في مقدمتها الطاقة ومصادرها سواء المتمثلة بالنفط ام الغاز لا سيما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١[٢].

فضلاً عن ذلك فأن الاقتصاد العالمي مصمم حول الاقتصاد الأمريكي، وهذا يعطيها مزايا ضخمة في تعاملها مع باقي دول العالم، إذ تتمتع الولايات المتحدة بأمتياز (الدولار) بوصفه النقد المرجع للاقتصاد العالمي، فالدولار الأمريكي يعد عملة الاحتياط الرئيسة التي تشكل (٦٢,٥٪) من الاحتياطات العالمية من العملات الحرة[٣].

ثالثا: المرتكزات العسكرية:

تعد القوة العسكرية الأمريكية مصدر من مصادر القوة الاساسية

---

(١) عادل البديوي، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيبوليتكيا، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص ص٣٧٣-٣٧٤.

(٢) هاني عبد القادر عمايرة، الطاقة وعصر القوة، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص١٦٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٧٣.

المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجيتها الكبرى، إذ لا تزال الولايات المتحدة اعظم قوة عسكرية من حيث المستوى العالمي، إذ تجاوز مستوى الانفاق العسكري الأمريكي الموازنات الدفاعية للقوى الكبرى في العالم مجتمعة، كما تصنع التكنولوجيا العسكرية الأمريكية المعايير العالمية، فقوتها النووية الاستراتيجية والتقليدية لا نظير لها، وان القدرات التقنية الأمريكية بجمع المعلومات الاستخبارية تفوق على قدرات الدول جميعها[١].

وفي العموم تمكنت الولايات المتحدة من مراكمة ترسانة عسكرية ضخمة كماً ونوعاً بدءاً بالأسلحة التقليدية وصولاً الى الانظمة الدفاعية المتطورة التي ليس بإمكان دول كالصين واليابان وأوروبا وروسيا إمتلاكها، فهي الأولى من حيث عدد الرؤوس النووية التي تقدر بحوالي (١٥) الف رأس نووي، وهي الأولى من حيث عدد الغواصات النووية التي تقدر بحوالي (٧٠٠) غواصة نووية، وهي الأولى من حيث عدد القاذفات الاستراتيجية البعيدة المدى التي تزيد على (٥٠٠) قاذفة استراتيجية،وهي الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر للولايات المتحدة دون غيرها من دول العالم حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج، في الوقت الذي تصر على تقويض القدرات النووية لخصومها والحيلولة دون استثمار القوى الاقتصادية الكبرى لإمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية في المجال العسكري[٢].

اذ تسعى الولايات المتحدة من وراء ذلك الى منع بروز اية قوة تنازع

---

(١) عبد الغفور كريم علي وعمر نور الديني، المقومات الاساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (٩)، ٢٠١٧، ص١٤٧.

(٢) بشير عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد وهذا مااكده التقرير الذي اعده (بول ولفوفيتز) نائب وزير الدفاع الأمريكي من ان التخطيط العسكري الأمريكي يجب ان يذهب الى منع بروز اية قوة عظمى في أي مكان من العالم[١].

ومن الجدير بالذكر إن القوة العسكرية ما عادت الخيار الأول، لان الخسائر المادية والبشرية والمعنوية تهدد مكانة الدول والأطراف الفاعلة في النظام الدولي، ما بين التراجع والتقدم في الهرمية والتراتبية الدولية، مقابل ذلك لا يمكن اغفال إن القوة العسكرية تمثل الوجه الأهم لهيبة الدولة، وبقدر إرتباطها بالقدرة على التوظيف ومن ثم التأثير، تصبح القوة العسكرية معيار ضرورة لا معيار خيار في القرن الحادي والعشرين، وهو الخيار الاخير للحرب بعد استنفاذ الوسائل الناعمة والصلبة جميعها، وفي هذا الاتجاه اكد وزير الدفاع الأمريكي السابق (ليون بانيتا) وجود تحول تأريخي لمستقبل الحروب، فالحروب الذكية اصبحت سمة من سمات القرن الحادي والعشرين وتحدث (بانيتا) عن اساليبها فجمع بين القصف المنظم ودقة التصويب، والتفوق الالكتروني والمعلوماتي، وهو بأختصار ما يعني تحولاً جوهرياً في توظيف منظومة معقدة ومتكاملة لأحدث تقنيات التشويش والتجسس والإختراق والتنصت وتقانة المعلوماتية واستخدام الطائرات بلا طيارين[٢].

ومن هنا يمكننا القول إن الولايات المتحدة الأمريكية وفق تلك

---

(١) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص١٦٨.

(٢) سيف الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٥-٦٦.

المرتكزات لم تقف مكتوفة الايدي تجاه قيام نظام عالمي جديد ، بل سعت الى صنع هذا النظام الذي تريده وفق رؤية استراتيجية كونية تهدف الى الحفاظ على تفوقها في مواجهة القوى الكبرى الأخرى، والعمل على منع ظهور قوى عظمى منافسة لها واعادة ترتيب النظام العالمي بما يخدم مصالحها.

المبحث الثاني
أثر مدارس العلاقات الدولية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي

هيمنت على التفكير الإستراتيجي الأمريكي مدرستان في العلاقات الدولية تمثلا المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية، وارتكزت كل منهما على مجموعة من الأسس والفرضيات والمبادئ، وقدمت تفسيرات مختلفة فيما يتعلق بالفرد والدولة والنظام الدوليوآليات التغيير في النظام الدولي، وكيفية تحقيق المصالح القومية للدول وأشكال القوة وعناصرها، إذ تعد المدرستان الواقعية والليبرالية بمفهومهما التقليدي والجديد واتجاهاتهما الفكرية المعاصرة أهم مدارس التفكير الإستراتيجي الأمريكي، والطريقة التي تستجيب بها الولايات المتحدة الأمريكية للتغيرات والأحداث الحاصلة في بنية النظام الدولي، ابتداء من الحرب العالمية الثانية والى يومنا هذا، وانطلاقاً من ذلك سيتم تناول اهم المدارس المؤثرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي.

المطلب الأول: أثر المدرسة الواقعية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي

لاشك ان الواقعية هي نتاج تقاليد تأريخية وفلسفية طويلة، اذ ترتكز النظرية على مجموعة من الفرضيات الأساسية يتمثل أهمها بأن الفرد

يسعى دائما إلى السلطة، وفوضوية النظام الدولي، والدولة هي الفاعل الرئيس في النظام الدولي، وكل دولة تتصرف بطريقة متكاملة وموحدة في السعي إلى مصلحتها الوطنية التي تعرف بلغة القوة[١].

وتعد النظرية الواقعية من أهم النظريات المؤثرة في العلاقات الدولية ففي ضوء انطلاقها من الدولة بوصفه مستوى للتحليل، وادراكها للطبيعة البشرية يرى أصحاب النظرية الواقعية التقليدية: إن هدف كل دولة يتمثل في البحث عن القوة، وانها المحرك الأساس لسلوكها تجاه الوحدات الأخرى، اذ يربط الواقعيون بين دافع الحصول على القوة وتحريكها ازاء الآخرين للتأثير فيهم وصولاً إلى الأهداف النهائية التي تحددها الدولة[٢].

ويعد (هانز مورجنثاو) المؤسس الأول للواقعية التقليدية والأب الروحي لها، إذ تقترن النظرية الواقعية باسمه، إذ ربط بين الطبيعة البشرية والسياسة، كما أكد على افتراض إن المصلحة هي التي تحدد شكل العلاقة بين الافراد والدول، ورفض أي ترابط بين عالم السياسة والأخلاق، فقد حاول (مورجنثاو) تعميم نظريته من خلال تطبيقها على كل اروقة السياسة، إذ يرى إن القوة تتحدد بشكل عميق في الطبيعة الإنسانية والتي تعد مصدرها الطبيعي، فهي ليست سليمة؛ لأنها تضع في كل انسان

---

(١) انمار موسى جواد، الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص٧٠.

(٢) كرار انور ناصر، دور المدرستين الواقعية والليبرالية في السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ص ٢٨ – ٢٩. للمزيد ينظر: سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤)، ص٤٩.

الرغبة والميل نحو القوة، واكد على ان النظام الدولي هو متفرع من السياسة وبذلك فأن الاثنين تحكمهما القوة[١].

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية كتب (مورجنثاو) عن تركيب الواقعية ذات الفعالية في عالم السياسة، وعرض مقاربة منهجية لاختبار هذه النظرية، من خلال وصف عالم السياسة بأنه صراع من أجل القوة، ولان البيئة الدولية تتسم بالفوضى إذ لا توجد سلطة عليا فيها تضع نهاية للتنافس أو الصراع، وبسبب الحاجة لضمان بقاء الدولة القومية، يدفع القادة بمبادئ أخلاقية مختلفة عن الأفراد العاديين، فالمبادئ الاخلاقية بالنسبة للواقعيين محكومة بالنتائج السياسية لسياسة ما[٢].

وبعد الحرب العالمية الثانية اصبحت الواقعية الانموذج المعرفي المهيمن على حقل العلاقات الدولية، وسيطرتها على تفكير الاكاديميين وصناع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسين سنة الماضية[٣].

بذلك يمكن القول إن المنهج الواقعي متجذر في الفكر الإستراتيجي الأمريكي ومنذ امد بعيد من خلال ثلاثة أسس، يتمثل الأول بالأساس الديني الذي عمد الاباء المؤسسون إلى تطبيقه بما يحملون من افكار دينية، ويتمثل الثاني بالأساس الاجتماعي والذي كان له تأثير مباشر وغير

---

(١) علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ص ٢٠٤ – ٢٠٥.

(٢) انهار موسى جواد، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

(3) Jack Donnelly, Realism and international Relations, Cambridge university press , 2000، P1.

مباشر في الفكر الإستراتيجي الأمريكي المعاصر، اذ عمل على ترسيخ مفاهيم الصراع والقوة في الثقافة السياسية الأمريكية، أما **الثالث**: فهو يتمثل الأساس البراغماتي الذي بني عليه الفكر السياسي الأمريكي المعاصر، وبذلك تكون النظرية الواقعية اكتسبت نزعتها العملية وتعظيمها للمصلحة المادية من الفلسفة البراغماتية(*)، وكل هذه الأسس مجتمعة شكلت الأسس والمفاهيم الواقعية الأمريكية المعاصرة في الجوانب السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية لاسيما نزعتها العملية وواقعيتها في التعامل مع الآخرين، وإن الميزات الاساسية التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتبوأ المرتبة الأولى في هرمية النظام الدولي، لا تكمن فقط في مساحة اراضيها الواسعة وحجم ثروتها وتنوع اعراقها، وقابلية كل هذه العناصر للإندماج والتعايش والعمل المشترك، وإنما في طبيعة النظام الاقتصادي الذي اعتمدته أو المرجعية الليبرالية في التنظيم، بل وبالتحديد في التحالف بين هذه الأسس الثلاثة، أي التحالف القوي بين السياسيين ورجال الاعمال من ناحية ورجال الفكر ورجال الدين من ناحية ثانية، لرسم خلفية فكرية حاسمة للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة

(*) الفلسفة البرجماتية: المعنى الاصطلاحي لكلمة البرجماتية هو ما يطلق على احد المذاهب الفلسفية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية على يد (تشارلس ساندرس بيرس) ١٨٧٨ وتطورت على يد (وليم جيمس وجون دوي)، ويقرر هذا المذهب ان (العقل لا يبلغ غايته الا اذا قاد صاحبه إلى العمل الناجح، فالفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة أي الفكرة التي تحققها التجربة، ولا يقاس هدف القضية الا بنتائجها العملية)، وهذا يعني ان النتائج أو الثمار المستحصلة هي التي تحدد قيمة أي فكرة، إذ انها هي التي تقطع الشك باليقين كما ترى البرجماتية. المصدر: علي عبد الهادي المرهج، الفلسفة البرجماتية، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص١٧.

الأمريكية، هذا التحالف مثل أساس المصلحة القومية العليا التي تمثل أساس النظرية الواقعية في السياسة الأمريكية المعاصرة[١].

وبذلك هيمنت الواقعية على التفكير الإستراتيجي الأمريكي منذ اواخر اربعينيات القرن الماضي، عندما كان (جورج كينان) رئيس هيئة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية ولاحقاً سفير الولايات المتحدة في الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، ومن ثم (هنري كيسنجر) باحث ومستشار في السياسة الخارجية ووزير الخارجية في ادارة الرئيسين (ريتشارد نيكسون) و (جيرالد فورد) في حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، اذ وضعا توصيات سياستهما على أسس النظرية الواقعية[٢].

ويعد (كينان) اهم مهندسي استراتيجية الاحتواء في مرحلة الحرب الباردة، وقد تم انجاز الاحتواء بموازنة قوة الولايات المتحدة ضد القوة السوفيتية (سابقاً)، وخلال سبعينيات القرن العشرين شجع (كيسنجر) توازن القوى الواقعي التقليدي من خلال دعم القوى الاضعف مثل الصين وباكستان لممارسة القوة ضد الاتحاد السوفيتي (سابقاً)[٣].

ومن هنا فأن الواقعيين وفي كل إدارة قاموا بدور مهم في صياغة الفكر الإستراتيجي الأمريكي على النحو الذي توضحه دراسة العديد من الحالات

---

(١) ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)، مجلة اهل البيت، جامعة اهل البيت، العراق، العدد (٢٠)، ٢٠١٦، ص ٣٩٩ – ٤٠٠.

(2) Scott Burchill and rew link later and others ،theories of international relation، Palgrave mcmillan ،new York ،third edition ،2005 m P14.

(٣) انمار موسى جواد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨١ – ٨٢.

في مراحل مختلفة من الحرب الباردة، إذ يظهر اتساق خصائص الواقعية في إطار برامج سياسية مختلفة، بدءاً من حقبة جورج كينان ببرنامجه عن فلسفة الاحتواء وخطة جورج مارشال المعروفة بخطة (مارشال) ومبدأ (ترومان) وما تلاها من حرب فيتنام وصولاً إلى الوفاق، وعليه وفرت الواقعية وتنفيذها من خلال سياسة الاحتواء نوعاً من استمرارية السياسة بالرغم من تناوب الحزبين الجمهوري والديمقراطي على الحكم لمدة اربعين عاماً، كما وفرت ايضاً قدراً من المرونة لمواجهة التغييرات في البيئة الدولية[١].

وشهدت النظرية الواقعية تطوراً في مفاهيمها دون أن يصيب هذا التطور مفاهيمها الاساسية من خلال اسهامات الكثير من المفكرين، ومن هؤلاء المفكرين (كينث والتز) الذي أسهم بشكل كبير في تطور النظرية الواقعية الجديدة، وسميت بالواقعية البنيوية أو (الهيكلية) ايضاً[٢].

إذ تعد الواقعية الجديدة بمثابة امتداد للواقعية التقليدية في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، والتي من أهم مؤيديها (ستيفن كريزنر، روبرت تاكر، روبرت جيلين، جورج مودلسكي)، إن الواقعية الجديدة التي يتزعمها (كينث والتز) تغفل الطبيعة البشرية وتركز على تأثير النظام الدولي، فحسب (والتز) فأن النظام الدولي يشكل من مجموع القوى الكبرى كل منهما تسعى للحفاظ على وجودها، فهذا النظام فوضوي (بمعنى لا وجود لسلطة مركزية تحمي كل دولة من الاخرى)، وفي ظل ذلك نرى ان كل دولة لا تهتم سوى بمصالحها، غير ان الدول

---

(١) مازن خليل ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨١ – ١٨٢.

(٢) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٥ – ٢٠٦.

الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلاً من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء[١].

وعلى هذا الأساس يعد (والتز) الممثل الرئيس للواقعية الجديدة الذي يقف في كتابه (نظرية السياسة الدولية) وراء التأكيد على أهمية بنية النسق الدولي وأمن الدول وان نهاية الحرب الباردة لم تؤدي إلى تغيير في هذه البنية التي قوامها الفوضى، كما لا يزال العالم قائما على المنافسة بين الدول وفي السياق ذاته المتعلق بالدراسات الأمنية يرى البعض ان التغييرات الثورية التي شهدها العالم مؤخراً تحتم التفكير في مستقبل الإستراتيجية، ووفقاً لتقليد التفكير الإستراتيجي الذي ازدهر خلال حقبة الحرب الباردة يصبح من الصعب مجرد التفكير في مستقبل الاستراتيجية على اي نحو، وان احدى الاسهامات المهمة داخل المنظور الواقعي الجديد تمثلت بظهور توجهين تمثل في (الهجومي – الدفاعي) والمتمثل في الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية[٢].

وقد استند كلا الاتجاهين إلى مفهوم الامن، الا انها اختلفت بشكل عميق في تحديد درجة توفير الأمن في النظام الدولي، هل هو محدد ام وافر؟ وهل ان الدول تسعى إلى توسيع نفوذها بناء على ما تملكه من عناصر القوة التي تشكل لها الحافز إلى التوسع والهيمنة؟ او انها لا تندفع الا لتحقيق مستوى ادنى أو محدد من الأمن؟ وكان لهذين الاتجاهين

---

(١) رنا علي خلف، الواقعية الجديدة العصرية، اوراق دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (١٨٥)، ٢٠١٠، ص١٦.

(٢) وهبان احمد محمد، النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية: دراسة تقويمية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة اسيوط، مصر، العدد (٥٧)، ٢٠١٤، ص١٨.

انعكاسهما على الاستراتيجية الأمريكية التي شهدت حالة في الانتقال من استراتيجية الدفاع إلى استراتيجية التدخل الوقائي، تجسدت ميدانياً في مفهومي الضربة الوقائية والضربة الاستباقية؛ لان الفوضى تدفع الدول إلى تحقيق أقصى قدر من القوة النسبية، وهذا الخلاف في الاساس ما اطلق عليه النقاش بين الواقعية الهجومية والدفاعية[١].

وفي العموم فأن **الواقعية الدفاعية**: تتمحور حول اهمية العامل الأمني للدولة وكيفية تحقيقه، اذ تؤكد هذه النظرية على أهمية الجانب الدفاعي في تحقيق الأمن في الدولة والنظام الدولي، ومن رواد هذه النظرية المفكر (روبرت جيرفس) إذ أكد على المعضلة الأمنية، وأن احتمال نسبة وقوع الحرب هي اعلى، حين كانت الدول تستطيع ان تتغلب على بعضها، ولكن كلما كان الدفاع أسهل كان الأمن اوفر وحوافز التوسع اقل واحتمالات التعاون أعلى، بل حين يكون للدفاع فائدة وتكون الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، فأن الدول تستطيع ان تكتسب وسائل الدفاع عن النفس من غير ان تهدد الآخرين، وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية، وهي تفترض ان الدول تسعى للأمن اكثر من النفوذ[٢].

وللتقليص من اخطار وإدراكات وحسابات الدول وصانع القرار، فضل انصار الواقعية الدفاعية من مثل (ستيفن والت وجاك سنايدر) (الاستراتيجيات التعاونية) ومنها تشكل الدول علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق امنها، اذ إنه من الممكن تخفيف المعضلة الأمنية

---

(١) ميثاق مناحي دشر، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٤.

(٢) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧.

عبر المزيد من التعاون بين الدول، ولهذا جاءت الواقعية الدفاعية بمفهوم (الواقعية التعاونية) المشجعة على الفوضى الناجحة عوضاً عن الفوضى المطلقة، من اجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك،ومع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بذلك اهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية (والتز)، ونتيجة اكثر فأكثر لأثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي او تأثير المتغير الخارجي في القرار عبر إدراك صانع القرار للبيئة الخارجية[١].

أما **الواقعية الهجومية**: فقد ظهرت بوصفها رد فعل على الواقعية الدفاعية، إذ انتقدت الواقعية الدفاعية حول المرتكز الأساس لها فقد ظهرت من ان الدولة وفي إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، وعكس ذلك بأن الفوضى ستفرض بأستمرار على الدول لتعظيم زيادة القوة، لذا فأن مفكري الواقعية الهجومية يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة اخرى بسهولة، ومن ثم استمرار حالة الفوضى المطلقة، ومن أهم مفكري الواقعية الهجومية (راند شولير، بيتر لبيرمان، اريك لابس، وجون ميرشايمر)، وان من أهم ما يميز طرح الواقعية الهجومية هو ما يتمثل بعدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية والمخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنياً على فكرة الفوضى،وهذا ما ترفضه الواقعية الهجومية بوصفه عاملاً واحداً[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص٤١٧.

(٢) اركان ابراهيم عدوان، العلاقات السورية التركية... المحددات والقضايا، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص ص ٤١ – ٤٢.

ويعد جون (ميرشايمر) من اهم المنظرين للواقعية الهجومية(*) إذ اشار في كتابه (مأساة سياسة القوى العظمى) إلى استمرارية دورة العنف وعدم تحقق آمال السلام؛ لأن القوى العظمى التي تشكل النظام الدولي تخشى بعضها البعض وتتنافس على السلطة والهدف النهائي لها هو المتمثل بالحصول على موقف القوة المهيمنة؛ لأنها الوسيلة الأفضل لضمان بقاء الأقوى، ويشير أيضاً من إن هذا الوضع المأساوي لا مفر منه ما لم تتفق الدول التي تشكل النظام الدولي على تشكيل حكومة عالمية، وأن مثل هذا التحول يكاد يكون احتمال واقعي، وبذلك وضع خمس فرضيات هي تتمثل: بأن النظام الدولي فوضوي أولاً، وان القوى العظمى تمتلك بالأساس القدرات العسكرية الهجومية ثانياً، وان الدول لا يمكن ان تكون على يقين كامل بنوايا الدول الاخرى ثالثاً، وإن البقاء هو الهدف الأساس للقوى العظمى رابعاً، وان القوى العظمى هي القوى الفاعلة في النظام الدولي خامساً، كما اشار إلى ان تحقيق القوى العظمى لميزة عسكرية واضحة مقابل منافسيها يؤدي بهذه القوى إلى الاستمرارية بالبحث عن المزيد من القوة، إذ إن السعي وراء السلطة لا يتوقف الا عند تحقيق الهيمنة وذلك ايماناً منهم بأن افضل وسيلة لضمان الأمن هو يتمثل بتحقيق الهيمنة، ومن ثم القضاء على محاولات التحدي من القوى العظمى الاخرى[1].

كما اوضح ايضاً في كتابه لنظريته (المهيمن الاقليمي)، والتي تعد

(*) للمزيد ينظر: ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والنماذج، ترجمة: جهاد عودة، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٥)، ص٨٥.

(١) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: محمد مصطفى قاسم، (الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠١٢)، ص ص٤٢-٤٣.

إحدى أهم نظريات المدرسة الواقعية الهجومية، فقد ذكر فيها ان المهيمن الاقليمي بوصفه الدولة القادرة على السيطرة التامة على الدول جميعها في اقليمها وأن تكون هي الدولة الاقوى بالمقاييس كلها، والشروط التي لابد ان تتوفر لدى المهيمن الاقليمي تتمثل بإمكانية صنع الاسلحة واقتصاد قوي ينافس الولايات المتحدة، إذ إن معيار وجود مهيمن إقليمي حسب نظرية (ميرشايمر) يكون بمقارنة قدرته على منافسة الولايات المتحدة في قدرتها على أبعاد القوى جميعها من إقليمها وامتلاك قوة عسكرية ضخمة واقتصاد انتاجي قوي جداً، من حيث قدرته في الحصول على ناتج قومي قريب أو يتعدى الناتج القومي الأمريكي، والدولة المرشحة؛ لان تصبح مهيمناً إقليمياً حسب تلك الشروط هي (الصين)، وهذا ما يشكل هاجساً لدى الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ووفقاً لذلك تعترف كل التيارات الدفاعية والهجومية بأن الأمن يعد الحافز الاكبر لكل الدول في نظام الفوضوية، لكنهما يختلفان في انجاز هذا الأمن، فيذهب الهجوميون الى ان إرادة الأمن ترغب في اغلب الاحيان بتبني استراتيجيات التوسع والهجوم، وان شن حرب وقائية ضد القوى الصاعدة يعد أمراً ذا جاذبية، وهذا ما روجت له الولايات المتحدة بعد احداث ١١ أيلول، إذ يؤكد (ميرشايمر) ان الواقعيين الجدد يرون النظام الدولي هو بمثابة حلبة صراع، اذ تبحث الدول عن استغلال بعضها البعض، والعلاقات الدولية ليست في حالة حرب مستمرة لكنها في حالة منافسة شديدة على الأمن، والواقعيون الهجوميون متشائمون بخصوص التعاون

(١) المصدر نفسه، ص ص٥٢-٥٣.

الرسمي الذي ينادي به انصار الواقعيون الدفاعيون، وحسب (ميرشايمر) فالتعاون يأخذ صيغة التحالف المؤقت إذ إن حليف اليوم قد يكون عدو الغد في عصر العولمة الذي يتميز بتضارب مصالح واهداف الدول، وهذا ما يعزز طبيعة المنافسة للنظام الدولي الفوضوي ويحدث نزاعات لا يمكن تجنبها، ويضيف ان المكاسب النسبية أهم من المكاسب المطلقة بالنسبة للدول، ويجب على رؤساء الدول مواصلة سياساتهم الأمنية لإضعاف قوة اعدائهم بزيادة قواهم النسبية على الآخرين[١].

المطلب الثاني: أثر المدرسة الليبرالية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي

الليبرالية كلمة مشتقة من أصل لاتيني تعني الحرية الاستقلالية بمعنى التصرف وفق ما يمليه قانون النفس ورغباتها[٢].

أما مصطلح الليبرالية في أصله اللاتيني وحتى بلورته في القرن التاسع عشر بوصفه لفظاً دالاً على مذهب فكري وسياسي واقتصادي مستقل لا يعني ان المحتوى الدلالي للفظ قد جرت صياغته في ذلك التأريخ أيضاً، بل إن الرؤية الفكرية الليبرالية تعود إلى تأريخ سابق، إذ تطورت تلك الأفكار والرؤى بفضل اسهامات عدد من الفلاسفة والمفكرين أمثال: (جون لوك، إيمانويل كانط، جان جاك روسو، جيرمي بتنام، جون ستيوارت مل، ديفيد هيوم، ادم سميث، وآخرون)، ففي اعمال هؤلاء

---

(١) مالك محسن خميس، الحروب بالوكالة ادارة الازمات الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص ص ١٠٣-١٠٤.

(2) graham Evans & Jeffery ،The Penguin Dictionary of international Relations ،London 1998 ،p111

المنتمين معرفياً إلى حقل الفلسفة والاقتصاد السياسي توجد المرتكزات النظرية التي استند اليها الفكر الليبرالي لاحقاً، والليبرالية بوصفها مذهباً فكرياً ترتكز على حرية الفرد بوصفه منطلقاً أساسياً للأفكار الأخرى، ومع وجوب احترام استقلالية الافراد على الأساس الذي يعظم الانسان ويرى انه مستقل بذاته في ادراك احتياجاته بمقابل احترامه لهذا الحق للآخرين، ووفق ذلك فأن الوظيفة الأساسية للدولة تكون باتجاه حماية حريات الافراد مثل حرية التفكير والتعبير والملكية الخاصة والحرية الشخصية التي لا تتعدى حريات الآخرين[١].

وانطلاقاً من هذه المقولة يتم تحديد طبيعة المنظور الليبرالي لمختلف مجالات الكينونة الانسانية، فالليبرالية من الناحية الفكرية تعني حرية الاعتقاد والتفكير والتعبير، ومن الناحية الاقتصادية تعني حرية الملكية الشخصية وحرية الفعل الاقتصادي المنتظم وفق قانون السوق، وعلى المستوى السياسي تعني حرية التجمع وتأسيس الاحزاب واختيار السلطة، وهكذا نلاحظ انمقولة الحرية لا تشكل فقط مبدأ بل جملة مبادئ، وهي المرتكز لتأسيس غيرها من المبادئ، هذا مع ضرورة الوعي بأن لفظ الحرية ذاته ليس لفظاً محدد للدلالة ولا محدود الابعاد[٢].

وقد جاء ظهور الليبرالية المثالية في اوضاع ما بعد الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ونهايتها عام ١٩١٧ وما عرفه العالم من خراب ودمار بعدها، إذ

---

(١) عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية والازمات دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، (عمان: دار اليازوري العلمية، ٢٠١٦)، ص٦.

(٢) الطيب بوعزه، نقد الليبرالية، (القاهرة: تنوير، ٢٠١٣)، ص٢٦.

عبرت هذه النظرية عن رؤية تفاؤلية وعن قدرتها على حل النزاعات السياسية بشكل سلمي، ووصفت حلاً بديلاً ينتهجه صناع القرار وتجلت انجازاتها في انشاء عصبة الأمم،ثم انهارت آمال المثاليين بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ وظهرت مفاهيم جديدة على المستوى الدولي كالقوة والمصلحة وتغير معها اتجاه العلاقات الدولية وتبلورت مع هذه التحولات النظرية الواقعية[١].

ومن أهم مرتكزات المدرسة الليبرالية المثالية يتمثل بأن وجود مصالح مشتركة ومتبادلة بين الدول يؤدي إلى تضامن هذه الدول في إطار علاقات اعتماد متبادل مما يدفعها إلى وصف المجتمع بالتضامن وتصويره بمثابة وحدة اجتماعية، ويرى انصار هذه النظرية ان المجتمع الدولي منظم أو يفترض ان يكون منظماً، وذلك بعد ان انتقل الانسان إلى طور الاستقرار، وابتكاره لوسائل تؤمن له ممارسة حقوقه وحرياته وتبعده عن النزاعات والصراعات، كما ينطلق الليبراليون المثاليون من أولوية الاخلاق في العلاقات الدولية سواء أكان ذلك على مستوى الافراد ام الدول، اذ لابد للفرد من وجوب الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة الجماعة[٢].

لقد وجدت تلك الأفكار طريقها لمبادئ الأعلان الشهير للرئيس الأمريكي السابق (وودرو ويلسون) الاربع عشر، والذي اصبح النصير الأكبر للاتجاه المثالي بمحاولته المثالية لجعل الحرب العالمية الأولى الخاتمة

---

(١) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٠٣-٢٠٤.

(٢) مروة فكري، مدخل الى العلاقات الدولية أزمة العولمة وآفاق العالمية، (القاهرة، دار الكتاب المصري، ٢٠٢١)، ص ص٦٩-٧٠.

النهائية لكل الحروب؛ وذلك عبر دعوته لإقامة تنظيم دولي على شكل مؤسسة دولية لإدارة العالم، فقد ذكر ويلسون (إن السلام لا يمكن ان يتحقق الا بوجود رد فعل قوي من جانب مؤسسة دولية قادرة على السيطرة على الفوضى الدولية)، وهو ما تجسد بقيام عصبة الأمم التي وضع ميثاقها انطلاقاً من رؤية الرئيس (ويلسون) والتي تفيد: (بأن الحرب لا يمكن منعها)، وذلك ما تم تأكيده في أكثر من نصف بنود الميثاق الستة والعشرون، فضلاً عن تضمين بنداً يشرع فكرة الأمن الجماعي، بما يجعل لعصبة الأمم ذراع عسكري رادع يؤسس لنظام الامن الجماعي الذي يتم عن طريقه ردع أي عدوان من دولة معينة بفعل جماعي[١].

وكان المبدأ السائد في ادارة (ويلسون) يتمثل بالآتي: "ينبغي ان تتخلى الولايات المتحدة واعضاء (عصبة الامم) جميعاً بالتأكيد عن جانب كبير من استقلالها لصالح العصبة التي قد تتعامل مع قرارات تستخدم فيها قوة عسكرية خارجية"[٢].

وكان (ويلسون) يعتقد انه ما لم تعط القدرة على شن حرب على هيئة دولية مثل العصبة فلن يكون هناك ضمان من سوء الحسابات، واتخاذ القرارات الخاطئة التي ادت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى، وهكذا يكون أمن اعضاء العصبة جماعياً، فأذا انضمت دول العالم جميعها إلى العصبة ووافقت على هذا الشرط، عندئذ ستصبح العصبة بمنزلة الأم

---

(١) نقلاً عن: كرار انور ناصر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٤ – ٥٥.

(٢) نقلاً عن: روبرت. س. مكنامارا وجيمس ج. بلايت، شبح ويلسيون تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: هشام الدجاني، (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص٢٦.

للتحالفات جميعها ، إذ الجميع محميون من الجميع وبالجميع[١].

ثم ظهرت الوظيفية ما بين الحربين العالميتين، إذ تعد من أبرز تيارات الليبرالية الجديدة، فقد ركزت على ان الوسائل التقنية الحديثة والنمو الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية والبيئية على المستويات الاقليمية سوف تشكل ضغوطاً لا تقاوم من اجل التعاون الدولي، وبذلك لخص رائد الوظيفية (ديفيد ميتراني) في جملته: "الشكل يتبع الوظيفة"[٢].

ويشير إلى انه لا يمكن قيام التعاون الا اذا تركز على بعض النشاطات النوعية (الوظائف) التي لا يمكن ان تتم في سياق أوسع من الدول، انطلاقاً من الركائز الاساسية بالنظر إلى إن التعاون هو الطريق الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين في المجالات المختلفة، كما ان التعاون والتكامل يؤديان إلى الاتفاق السياسي[٣].

وللوصول إلى التكامل الدولي تعتمد الوظيفية منهجاً معيناً يقوم على مبدأ الانتشار او التعميم والذي يعني حسب (ميتراني): "إن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات اخرى إذ إن التعاون في هذا الحقل كان ناتجاً عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون، ولكن إقامة هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة ومن ثم الدفع نحو التعاون في مجالات اخرى"[٤].

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٢٦-٢٧.

(٢) سمير جسام راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٥)، ٢٠١٢، ص١٢٨.

(٣) سمير جسام راضي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨

(٤) صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (١٩٨٩ – ٢٠٠٧)، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٤٩.

كما يعتقد إن هذه النشاطات عند انتشارها ستسهم في توجيه النشاطات الدولية وتدعم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي[١].

وقد جاءت الوظيفية الجديدة في عام ١٩٥١، وارتبطت بشكل خاص بـ (أرنست هاس) الذي اعترف بأن الآلية الوظيفية أسهل على المستوى الإقليمي لا سيما في إطار قيم مشتركة، وعلى عكس (ميتراني) ترى الوظيفية الجديدة ان التكامل والاندماج يبدأ من مجالات سياسية دنيا، أي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن لابد من التأسيس التدريجي لعملية التكامل بأنتقالها من ميادين سياسية دنيا إلى ميادين سياسية عليا، كقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الايديولوجية والرمزية، ويكون هذا بأنتقال الولاء من ولاء الدولة القومية إلى ولاء لهيئات جديدة وهي المنظمات الاقليمية والمحلية، لنصل بذلك إلى انصهار الدول الاقليمية داخل دولة إقليمية واحدة[٢].

وخلال الخمسينيات من القرن العشرين كان الافتراض السائد للسياسة الأمريكية ان النمو الاقتصادي أي القضاء على الفقر والجهل والمرض كان ضرورياً من اجل التطور السياسي، وكانت السلسلة السببية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تتمثل في المساعدة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي الذي بدوره يعزز الاستقرار السياسي،وكانت هذه العقيدة راسخة في تفكير الإستراتيجيين في وكالة المساعدة الاقتصادية والوكالات الاخرى المهيمنة على برامج المساعدات الاجنبية، مثل مشروع

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٤٩-٥٠.

(٢) سمير جسام راضي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

(مارشال) في أوروبا الغربية الذي مهد الطريق لمجاميع ضخمة من الاستثمارات الأمريكية الفردية المباشرة واضعة الاسس لنشوء الشركات متعددة الجنسيات، والبرامج الاخرى للمساعدات الخارجية الأمريكية والقروض والمنح المالية للدول التابعة لبلدان العالم الثالث في آسيا وأمريكا اللاتينية وافريقيا[١].

في حين كان التأثير الأمريكي منسجماً مع نشوء البناء الأوروبي وتطوره ومثل ذلك مشروع (مارشال)، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على المشروع لتمويل أوروبا الغربية وبنائها، بغية تحطيم الحركة اليسارية داخل دول أوروبا الغربية تطبيقاً لسياسة الاستقطاب الدولي بين القوتين العظميين ابان الحرب الباردة من اجل كسب أكبر عدد ممكن من مناطق النفوذ في العالم لتحقيق الهيمنة العالمية، أي (امركة العالم)[٢].

وفي بداية السبعينيات من القرن العشرين قدم كل من (روبرت كوهين وجوزيف ناي) ١٩٧١ افكاراً عن (العلاقات العابرة للدول)، ركزت على الدور المهم الذي بدأ يؤديه بشكل متزايد اللاعبون من غير الدول في القضايا الدولية[٣].

والفكرة الجوهرية التي تمثل دافع الليبرالية الجديدة تتمثل بالاعتماد

---

(١) صائب حسن مهدي، العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، العدد (١٦)، ٢٠١٠، ص ص ١٠٤ – ١٠٥.

(٢) عبد الناصر جندلي، التكامل مقاربة مفاهيمية وتنظيرية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان، العدد (٣)، ٢٠١٥، ص٢١.

(٣) جوانيتا الياس وبيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: محي الدين حميدي (دمشق: دار الفرقد، ٢٠١٦)، ص١٣٥.

المتبادل المركب،وهو مصطلح يصف عالماً يسهم فيه اللاعبون من غير الدول مباشرة في السياسات الدولية، كما لا توجد فيه هرمية واضحة للقضايا، ولا تمثل فيه القوة وسيلة فعالة في السياسة[١].

وفكرة الاعتماد المتبادل وثيقة الصلة بفكرة الاقتصاد العالمي او الاقتصاد (المعولم)، اذ تعد ركنه الأساس، فلا يمكن الحديث عن اقتصاد عالمي في غياب درجة عالية من الاعتماد المتبادل (الدولي) الذي يكفل وجوده واستمراره،فقد اصبح الاقتصاد العالمي يؤدي دوراً كبيراً في توجيه وإدارة شؤون السياسة العالمية، واصبحت الدول أكثر ارتباطاً وتبعية له لا سيما في ظل العولمة[٢].

وعليه يمثل التفكير الليبرالي المؤسسي الجديد تطوراً شاملاً في النظرية الليبرالية منذ الثمانينيات حتى المرحلة المعاصرة، بتركيزها على ضرورة وجود المؤسسات الدولية التي تساعد على ادارة السياسة الدولية سلمياً في المجالات كافة التي تتطلب التعاون[٣].

ومع نهاية الحرب الباردة عادت الليبرالية بقوة الى واجهة العلاقات الدولية بطرح جديد يؤكد انتصار الليبرالية على مستوى النظام السياسي، فقد بدا ذلك واضحاً في افكار (فرانسيس فوكاياما) وتحديداً في كتابه (نهاية التاريخ والانسان الاخير) بقوله: "في نهاية القرن العشرين اثبت تحالف الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية قوته فعلياً ومعنوياً أمام أي نظام

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٠٠ - ١٠١.

(٢) مروة فكري، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

(٣) تارا طه عثمان، النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية، (العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣)، ص٣١.

سياسي– اقتصادي بديل، ويعود السبب في ذلك إلى قدرته على تلبية حاجات الانسان الأساسية"[١].

ويعد (جوزيف ناي) أول من صاغ مصطلح (القوة الناعمة) في كتابه (ملتزمون القيادة) عام ١٩٩٠، وجعله رديفاً موازياً يعضد القوتين الماديتين العسكرية والاقتصادية الناعمة، ليكون الاساس في تدعيم مراكز القوة والنفوذ وتقويتها في السياسة الدولية، عبر جعل الآخرين يفعلون ما نريد من دون إرغامهم أو إجبارهم[٢].

وثم انطلقت التعديلات الجديدة للقواعد المنهجية الليبرالية بقوة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين معتمدة بشكل واضح على ميكانزم التفاعل بين الفاعلين الجدد في النظام الدولي، والتي تتمثل ببدء دول أوروبا الغربية بعقد معاهدة الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢ من جهة، وانهيار الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية واتجاهها في تبني القيم الرأسمالية الغربية من جهة اخرى، فضلاً عن ظهور الصين بوصفها دولة صاعدة تجذب الاستثمارات الرأسمالية بشكل كبير، في ظل تنامي القدرة التجارية والمالية للشركات المتعددة الجنسية، في الوقت الذي اتضح فيه غياب الاستقطاب الدولي والانتقال من مستوى التفاعل العمودي إلى التفاعل الافقي، فقد مثلت هذه التغيرات البنيوية في النظام الدولي داعماً قوياً للطروحات الليبرالية الجديدة معلنة بذلك اعترافها بالأطراف الفاعلة الجديدة في العلاقات الدولية[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٢) سيف الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

(٣) وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، عمان، العدد (١)، ٢٠١٥، ص ١٠٧.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين عدت احداث ١١ أيلول مدخلاً نظرياً لقراءة نظام العالم، فالهيمنة التي كرستها النجاحات المتتالية للسياسة الأمريكية لا سيما بعد الحرب الباردة كان من أبرز نتاجاتها العولمة التي ترى ضرورة إعادة تشكيل العالم وفق الرؤية الرأسمالية الأمريكية التي ترى في الأنموذج الليبرالي لا سيما المثال الأمريكي الاجابة عن جميع مشكلات العصر، فالعولمة هي نتاج لسياسة الهيمنة القائمة بذاتها وتكرست مع نظرية نهاية التأريخ، والتي صارت بفعل احداث ١١ أيلول تتخذ استراتيجية أمريكية تعد بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها زعيماً للعالم[١].

وبهذا الصدد يمكن الاشارة إلى ما ذكره المدير التنفيذي لمركز الدراسات الدولية بمعهد ما ساشوتس للتكنولوجيا (جون ثيرمان) خلال جلسة الاستماع إلى ان دور الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً يتقلص بشكل كبير نتيجة اعادة رسم الحدود الجيوسياسية الدولية في ضوء عوامل رئيسة منها: ظهور تكتلات اقتصادية منافسة مثل (الاتحاد الأوروبي) وبعض المنظمات الاقليمية مثل (منظمة شنغهاي) للتعاون التي تضم كل من روسيا والصين والتي تعد تحالف دولي رافض الأحادية القطبية الأمريكية، وهو ما يعني استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية من بعض التفاعلات الاقليمية التي تقتصر عوائدها وتبعاتها على اطرافها[٢].

---

(١) هندة العرفاوي، المثقفون العرب واحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، (تونس: مجمع الاطرش للكتاب، ٢٠١٦)، ص١٠٤.

(٢) ازهار عبد الله حسن، استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٨ (دراسة تحليلية)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (٩)، ٢٠١٧، ص ٦٦.

وعلى هذا الاساس تبنى المفكرون والساسة اطروحات جديدة تؤكد على ان الولايات المتحدة تحتاج في القرن الحادي والعشرين إلى استراتيجيات ذكية تجمع بين موارد القوة الصلبة القائمة على الاكراه والقسر كالقوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية، وموارد القوة الناعمة القائمة على التأثير والجذب والاقناع كالدبلوماسية والاعلام والثقافة والمساعدات الاقتصادية، وتأكيد أهمية التحالفات وتطوير عصر المعلومات العالمي وطبيعة التحديات التي لا تحمل طابعاً عسكرياً في اطار ماعرف بالإستراتيجية الذكية[1].

وفي هذا الصدد يقول (جوزيف ناي): يجب على الولايات المتحدة ان تدعم الاقتصاد الدولي المفتوح والشيوع (في البحار، والفضاء، والانترنيت)، والتوسط في المنازعات الدولية قبل ان تتصاعد ويتطور دور المؤسسات الدولية إذ ستنشر العولمة القدرات التقنية وتقنية المعلومات، وسوف تسمح بمساهمة اوسع في الاتصالات العالمية، وسيصبح التفوق الاقتصادي والثقافي الأمريكي أقل هيمنة مما كان عليه في بداية هذا القرن، ولكن هذا ليس سبباً للتراجع، فليس من المرجح ان تتأكل الولايات المتحدة مثل روما، او ان تتفوق عليها دولة اخرى بما فيها الصين، وليس من المحتمل ان يكون النصف الأول من القرن الحادي والعشرين هو عالم ما بعد التفوق الأمريكي، ولكن ستحتاج الولايات المتحدة إلى تفكير استراتيجي يتسم بخصائص لاتقليدية ومبادئ حديثة تنسجم مع معطيات الدولة الحالية لنهوض الآخرين فيما بين كل من الدول والفاعلين من غير الدول، وسوف تحتاج الولايات المتحدة إلى استراتيجية القوة الذكية، والى تحالفات

(١) المصدر نفسه، ص ص ٦٨ – ٦٩.

ومؤسسات وشبكات تستجيب للسياق الجديد لعصر المعلومات العولمي، وللنجاح في القرن الحادي والعشرين اذ ستحتاج الولايات المتحدة إلى إعادة اكتشاف كيف تكون قوة ذكية[١].

وخلاصة القول إن النظرية الواقعية مثلت المرجع الفكري للتفكير الإستراتيجي الأمريكي المعاصر على الصعيد الخارجي، وذلك لما تمثله هذه النظرية من واقعية بنظرتها التفاعلية ونظريتها المتجددة، لذلك شغلت حيزاً كبيراً في التفكير الإستراتيجي الأمريكي في كيفية التعامل مع مستجدات النظام الدولي، أما النظرية الليبرالية عدت ركيزة اساسية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي منذ خمسينيات القرن الماضي والتي تمثلت في تعزيز النمو الإقتصادي، مثل مشروع (مارشال) ونشوء الشركات المتعددة الجنسية ،فضلاً عن القروض والمنح المالية التابعة لدول العالم الثالث، ثم اصبحت فكرة الاعتماد المتبادل وثيقة الصلة بفكرة الاقتصاد المعولم، مما يؤكد أهمية هاتين النظريتين في رسم خصائص وانماط التفكير الإستراتيجي الأمريكي بشكل اوسع في القرن الحادي والعشرين، فالهيمنة التي كرستها النجاحات المتتالية للسياسة الأمريكية لاسيما بعد الحرب الباردة كان من ابرز نتاجاتها العولمة التي ترى ضرورة اعادة تشكيل العالم وفق الرؤية الرأسمالية الأمريكية، وعلى هذا الاساس تبنى المفكرون والساسة طروحات جديدة من شأنها جعل الولايات المتحدة الأمريكية في الصدارة للهيمنة على النظام الدولي.

---

(١) جوزيف إس. ناي، مستقبل القوة، ترجمة: احمد عبد الحميد نافع، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥)، ص ص ٢٦٦ – ٢٦٧.

الفصل الثاني:

مكانة الصين
في التفكير الإستراتيجي الأمريكي

اصبحت الصين وبفضل التنامي المستمر لقدراتها وامكانياتها المادية وغير المادية من السمات الرئيسة المميزة لحقبة ما بعد القطبية الثنائية؛ وذلك يعود إلى معدلات نموها المتسارع وادائها الإستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي بمؤسستها السياسية والعسكرية، والكثافة السكانية العالية وإرثها الحضاري والتأريخي الكبير، احتلت مكانة مهمة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي.

إن صورة الصين بوصفها قوة غير مهددة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية عقد الثمانينيات تغيرت ولو بشكل جزئي بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، أذ أخذت تظهر بوصفها قوة كبرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

من هنا احتلت الصين مكانة مميزة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي لاسيما مع التطورات التي تشهدها الدولتان من حيث بناء القوة وتأثير ذلك على النظام الدولي، وهو ما جعل من هذا التفكير في بعض الاحيان في وضع تفاعلي في ظل علاقات ثنائية سواءأ كانت علاقات تعاونية ام تصادمية، لكن المهم هو ما مدى تأثر مكانة الصين في ظل هذه التحركات؟ وهو ما يشكل موضوع هذا الفصل الذي سيتم الاجابة فيه على هذا التساؤل الجوهري في هذه الدراسة.

وعليه قسم هذا الفصل على مبحثين وفق الآتي:

المبحث الاول: المكانة الدولية للصين ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الثاني: مكانة الصين في ظل العلاقات الأمريكية – الصينية.

المبحث الأول

المكانة الدولية للصين ما بعد الحرب الباردة

أصبح تقدم الصين وتأثيرها في النظام الدولي كبير من خلال مؤشرات عدة، تجلت بأتخاذها خطوات اصلاحية مهمة كان لها الدور الكبير والفاعل في تقدم الصين خطوة نحو الامام، مكنها من الدخول في منظمات وتكتلات ذات طابع اقتصادي واخرى يغلب عليها الطابع الأمني والعسكري، والأهم من ذلك كله هو تزايد انغماسها في الشؤون الدولية.

ان امتلاك مقومات القوة لدولة ما يسمح لها بالتأثير في سلوك الآخرين، ويقترن ذلك مع اهداف السياسة الخارجية من اجل ضمان تحقيق مصالحها واهدافها القومية، وعليه تم تقسيم المبحث الى مطلبين وفق الآتي:

المطلب الأول: مراحل تطور المكانة الدولية للصين

لم يعرف التاريخ الصيني الحديث(*) حتى عام ١٩٤٩، ففي هذا العام

(*) تمتلك الصين واحدة من أعظم حضارات العالم، وتتفخر بأن اقليمها الاساس خضع للحكم السياسي قبل اي أمة أخرى في التأريخ، وفي فجر القرن العشرين كانت الصين على قمة الممالك التي استمرت مع بعض الانقطاع، اذ تعرضت للإذلال في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على يد اليابان أو القوة الغربية، فالصين دولة لكنها حضارة بذاتها، كما ان الصين مهدت الطريق لتقدم البشرية في علوم الفلك ونظريات استراتيجيات الحروب وكذلك فنون ادارة وتسيير الدولة، فهي عريقة في تأريخها الرسمي المدون لأكثر من (٥٠٠٠) عام. =

١٩٤٩ تأسست جمهورية الصين الشعبية والتي يقودها الحزب الشيوعي برئاسة (ماو تسي تونغ)(*) الذي أرسى الفكر الشيوعي الصيني واصبح الرئيس الفعلي لها[١].

وفي بداية عقد الستينيات اعطت الصين الأولوية للصناعات الثقيلة بوصفها محور ارتكاز الهيكل الاقتصادي لاسيما في مجال التصنيع العسكري، وعلى اثرها قامت الصين بأول تفجير نووي لها في عام ١٩٦٤[٢].

وحققت في المدة الممتدة من (١٩٥٢ – ١٩٧٨) معدل نمو سنوي قدر بـ (٦٪)، وانتهت هذه المرحلة بوفاة الرئيس (ماو تسي تونغ) في عام ١٩٧٦[٣].

وفي العموم ادركت القيادة الصينية بقيادة (دينغ شياو بينغ) التي استلمت الحكم عام ١٩٧٨ إن النهوض بالصين يتطلب النهوض بأقتصادها، وهذا

= المصدر: روس تيريل، الامبراطورية الصينية الجديدة وما تعنية للولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد محمود العشماوي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠)، ص٧.

(*) يعد (ماو) الاب الروحي للصين الحديثة، والذي قاد الشيوعيين للانتصار على الوطنيين وتأسيس جمهورية الصين الشعبية، كما حرص وفي اوج قوة الفكر الماركسي على تقديم فكر استراتيجي مختلف عن الفكر الاشتراكي السوفيتي، وأعطى لمفهوم الثورة الدائمة مدلولاً يختلف عن المدلول السوفيتي (سابقاً)، وأسند للفلاحين دوراً مركزياً في الثورة، على خلاف الدور المركزي للعمال والطبقة العاملة في الفكر الماركسي، اذ تميزت حقبته بسيطرة الايديولوجيا على طبيعة السياسات المنتهجة. المصدر: عدنان خلف حميد، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من (ماو تسي تونغ، ودينغشياو بينغ دراسة مقارنة)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (٤)، ٢٠١٥، ص ٥٣.

(١) عمر هاشم الحيالي، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ عام ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص ١٥.

(٢) ابراهيم الأخرس، اسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة واسباب الصعود، (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٢.

الأمر لا يمكن ان يتحقق دون اعتماد سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم، فمثل هذه السياسة كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة لسياسة اقتصادية ناجحة، وعلى أثر ذلك تم طرح برنامج التحديثات الأربعة(*)، في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الذي عقد عام ١٩٧٨[١].

ومن خلال الدور الذي قام به الرئيس (دينغ) بعد تسلمه قيادة الصين استطاع نقل الصين من دولة ذات اقتصاد أحادي الجانب وسياسة خارجية مقتصرة على دول معدودة لها اتجاهات اشتراكية إلى دولة ذات اقتصاديات متعددة وسياسة خارجية منفتحة على العالم[٢].

وفي العموم بذلت الصين خلال تلك الحقبة جهوداً حثيثة لتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع بلدان العالم جميعها بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، بغض النظر عن التوجه السياسي أو الإيديولوجي، لكن الأحداث غير المتوقعة التي شهدتها ساحة (تيانانمن) في بكين عام

(*) إن طرح برنامج التحديثات الأربعة جعل من الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الدولي، وإعادة النظر في أولويات التنمية، والتركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي ثم الدفاع، وإعادة هيكلية قطاعات الانتاج وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين، فضلاً عن الاصلاح الحضري، وفتح المجال امام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الاجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك. المصدر: وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨ – ٢٠١٠)، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤)، ص ٥٧.

للمزيد ينظر: مارتن هارت وبو بيركت، الصين والاشتراكية اصلاحات السوق والصراع الطبقي، ترجمة: عادل غنيم، (القاهرة: دار العالم الثالث، ٢٠٠٧) ص٨٧.

(١) يونس مؤيد يونس، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، (بيروت: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص ٦٣.

(٢) عدنان خلف حميد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

١٩٨٩(*)، التي ادت إلى توتر كبير في علاقات الصين مع الدول الغربية لتسهم بذلك في تعميق عزلتها الدولية، إذ سارعت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة إلى فرض سلسلة من العقوبات ضد الصين من ضمنها وقف الاتصالات الرسمية رفيعة المستوى، ومطالبتها بأطلاق سراح الموقوفين الذين نظموا التظاهرات والإستجابة لمطالبهم في التحرر السياسي والديمقراطية، لكن الصين رفضت المطالب الغربية، وللتعامل مع الأزمة تبنت الحكومة الصينية نهجاً معتدلاً وسياسات اقليمية ودولية تحاول ان ترضي من خلالها معظم الأطراف لتجنب الصدام مع الغرب(١).

ومع انتهاء مرحلة الحرب الباردة وبداية عقد التسعينيات من القرن الماضي بدأ الصعود الاقتصادي للصين، لتصبح الشريك الاقتصادي الأول والخصم الأكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية، لكنها لم تقدم على تحدي الولايات المتحدة علناً في القضايا العالمية والاقليمية أو حتى الثنائية، اذ اعتمدت مبدأ العمل (من دون لفت الأنظار)، وتابعت طفرتها الاقتصادية، وشهد عهد الرئيس (جيانغ زيمين (١٩٩٣ – ٢٠٠٣) قفزة كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي وتحسن العلاقات مع معظم دول العالم(٢).

(*) أحداث ساحة (تيانانمن) مجموعة من المظاهرات الوطنية التي تمركزت في بكين من عام ١٩٨٩، والتي كانت محتلة من طلاب جامعيين صينيين طالبوا بالديمقراطية والإصلاح، وأودت بحياة حوالي الف شخص، واعطت هذه الأحداث مؤشر واضح لتصلب النظام السياسي الصيني تجاه القيم الليبرالية السياسية. المصدر: وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

(١) ناصر التميمي، صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٦١)، ٢٠١٧، ص٦١.

(٢) ابراهيم الاخرس، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

ومنذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية بشكل رسمي في ايلول ٢٠٠١، اصبح محور سياسة الاصلاح يتمثل في تأسيس نظام مؤسسات حر وقاعدة تنافسية حرة وحكومة تقوم على سيادة القانون[١].

وبذلك بدأت كتابات الإستراتيجيين الصينيين تعكس تحولاً حساساً في وجهة نظرهم تجاه النظام الدولي ودور الصين فيه، فعلى سبيل المثال نشرت مقالات تحريضية في الصحف الصينية الكبرى ودعا فيها صحفيون كبار إلى ان تتخلى الصين عن ذهنية الضحية التي سيطرت لمدة طويلة على صناع القرار في الصين، كما رفض الكتاب التركيز المستمر على (الاذلال) الذي لحق بالصين طوال ١٥٠ عام وعده المنظور الرئيس الذي تنظر من خلاله الصين إلى مكانتها في الشؤون الدولية، وبذلك أيد الرئيس الصيني السابق (جيانغ زيمين) هذا الرأي في خطاب القاه بمناسبة الذكرى الثمانين على قيام الحزب الشيوعي عام ٢٠٠١، وبدأ المحللون الصينيون من ذوي النفوذ في الترويج لفكرة ضرورة تبني ذهنية التفكير الإستراتيجي للقوى الكبرى في النظام الدولي، وهذا المفهوم الصاعد سوف يحل محل شعور الصين بالأضطهاد في ظل ثقة تولدت منذ أكثر من ثلاثة عقود في تحمل مسؤوليات دولية واعتراف بحدود نفوذها الدولي[٢].

وفي ٢٩ كانون الاول ٢٠٠٣، أعلن (هو جينتاو) السكرتير العام للجنة

---

(١) لوه تشونغ مين، ولد للإصلاح: مقومات التجربة الصينية، ترجمة: حسانين فهمي حسين، (القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠١٤)، ص ص ١٤ – ١٥.

(٢) نقلاً عن: محمد كريم كاظم وابتسام العامري، السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الاوسط بعد عام ٢٠٠١، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (٣٢ – ٣٣)، ٢٠١٣، ص ص ١١١ – ١١٢.

المركزية للحزب الشيوعي، مصطلح الصعود السلمي للصين بمناسبة ذكرى وفاة الرئيس (ماو تسي تونغ)، إذ أشار الرئيس الصيني إلى استمرار التمسك بطريق الإشتراكية ذات الخصوصية الصينية مع إستعادة حازمة لطريق التطور السلمي، وكانت المرة الأخيرة التي تحدث فيها الرئيس الصيني (هو جينتاو) علناً عن مفهوم الصعود الصيني في منتدى آسيا السنوي الثالث في (هاينان)، إذ شدد على الطابع الذي يميز الظهور السلمي للصين، والذي يساعد على استقرار آسيا والعالم، ومنذ ذلك الوقت، استخدم كل من (هو جينتاو) (وون جياباو) رئيس الوزراء الصيني مصطلح التطور السلمي بدلاً من الصعود السلمي؛ لأن هذا المصطلح فسر تفسيراً سيئاً في العالم الذي نظر اليه على انه تطور سريع ومهدد[١].

وقد ورد مصطلح المصالح (الجوهرية) خلال اجتماع وزير الخارجية الصيني (تانغ جياشيوان) مع وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) في ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٣ اذ يقول: "إن قضية تايوان تتعلق بالمصالح الجوهرية للصين والتعامل مع هذه القضية على نحو صحيح يمثل المفتاح لضمان علاقات مستقرة بين الصين والولايات المتحدة"[٢].

ولم تعلن الصين رسمياً المقصود بمفهوم المصالح (الجوهرية) حتى عام ٢٠٠٩، حين حدد آنذاك عضو مجلس الدولة الصيني (داي بنغ جوه) في ملاحظاته الختامية ضمن فعاليات الحوار الإستراتيجي والإقتصادي بين الولايات المتحدة والصين في تموز ٢٠٠٩ قائلاً: "بالنسبة إلى الصين قلقنا

---

(١) حكمات العبد الرحمن، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (١٤)، ٢٠١٥، ص ص ٥٨ – ٥٩.

(٢) نقلاً عن: ناصر التميمي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٢ – ٦٣.

حول بقاء النظام والأمن القومي يتمثل في، **أولاً**:ضمان سيادة الصين وسلامة أراضيها، **ثانياً**: توفير الضمانة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة"[١].

ويمكن القول إن هناك علاقة حتمية بين المكانة الدولية التي يمكن ان تصل لها الدولة وقدرتها على تحقيق اهدافها الاستراتيجية، كما ان هناك علاقة وثيقة بين قدرة الدولة على التأثير دولياً وما تتمتع به من مكانة دولية، وينعكس مدى قوة أو ضعف تأثير الدولة على قدرتها في وضع القوانين في الأنظمة الدولية[٢].

وعليه تؤكد الصين موقفها حول قضية تايوان بوصفها القضية الحاسمة التي تعيق تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، اذ إن تايوان هي مقاطعة، صينية وتعارض الحكومة الصينية بشدة اية نشاطات تهدف إلى زعزعة الأمن القومي الصيني وخلق (صين واحدة، تايوان واحدة)، لاسيما وان الولايات المتحدة الأمريكية كانت السبب وراء إنفصال تايوان عن الصين الأم بعد الثورة الصينية التي قادها (ماو تسي تونغ) في الأراضي الصينية، إذ هرب حزب (الكومنتانغ) حليف الولايات المتحدة الأمريكية من الصين الام إلى تايوان لتقدم الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لهذه الجزيرة التي لاتتجاوز مساحتها ١٤٪ من مساحة اراضي الصين، وحتى سبعينيات القرن الماضي مثلت تايوان الصين في اغلبية المحافل الدولية اذ فضلت الولايات المتحدة الاعتراف بها بدلاً من الاعتراف بالجمهورية الصينية لغاية

(١) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٢) جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة: اية محمد الغازي، (القاهرة: دار صفصافية للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠١٧)، ص١٧٥.

عام ١٩٧١، إذ قررت الولايات المتحدة الاعتراف بالجمهورية الصينية الشعبية وتقارب العلاقات معها في الأول من كانون الثاني عام ١٩٧٩، كما تم ابعاد تايوان بموجب قرار (٢٧٥٨) في ٢٥ /١٠ /١٩٧١ من هيئة الأمم المتحدة إذ حلت جمهورية الصين الشعبية محلها[١].

وقد تضمن هذا الموقف التأكيد بالنظر إلى إن تايوان هي جزء من الصين، وان الصين لن تسمح لقوى الإنفصال في التدخل تحت أي مسمى وبإي وسيلة، وان حل مسألة تايوان وتحقيق إعادة التوحيد الصيني هي مسألة داخلية صينية، ولن تسمح الصين باي تدخل من اية قوة خارجية في هذه المسألة[٢].

إن ماسمح للصيرورة الصينية بالظهور تمثل بأن الصين تتحلى بحكمة التسليم بالنظام الدولي القائم، وهي تقر بأن نجاحها بالذات يتوقف لاعلى انهيار النظام بل على تطوره باتجاه إعادة توزيع النفوذ تدريجياً، وهي تلتمس نفوذ أكبر وتتوق إلى احترام دولي على نطاق اوسع[٣].

وفي ضوء ذلك تبلورت توجهات وأهداف السياسة الخارجية الصينية من خلال جملة من المبادئ بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وخلق بيئة أمنية مع كل الدول بناءاً على المبادئ الخمسة المتمثلة بالآتي:) الاحترام المتبادل للسيادة، ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل

---

(١) روبرت. س. مكنامارا وجيمس ج. بلايت، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

(٢) السيد عوض عثمان، تايوان وتهديدات التنين الصيني، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٢٥)، ١٩٩٦، ص١٨٥.

(٣) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٢)، ص٩٥.

في الشؤون الداخلية، والتعايش السلمي، والمساواة الدولية)[١].

بعد ذلك أصدرت الصين في عام ٢٠١١، كتاباً أبيض بعنوان التنمية السلمية للصين لتحدد بوجه عام المصالح الجوهرية للبلاد لتبتدئ استراتيجية النهوض السلمية والتي شكلت قفزة نوعية في الاقتصاد الصيني، إذ اصبحت الصين حازمة في دعم مصالحها الجوهرية التي تشمل مايأتي: (ضمان سيادة الدولة، وامنها القومي، سلامة أراضيها وإعادة الوحدة الوطنية حسب النظام السياسي في الصين الذي تأسس وفق الدستور والاستقرار الاجتماعي الشامل، والضمانات الاساسية لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة)، ومنذ ذلك الوقت بدأت الصين تنتهج سياسة خارجية أكثر حزماً[٢].

وفي ضوء هذا التطور تمثل السياسة الخارجية الصينية الهادئة كما يصفها بعض الباحثين أحد أهم مصادر القوة الناعمة الصينية لاسيما وانها لا تدعو إلى التدخل ولا الى انتهاك السيادة، وتحترم الوحدة الوطنية وتدعو للحلول السلمية للنزاعات وتنادي بتطبيق قواعد القانون الدولي ومبادئ الامم المتحدة وتقف ضد العمل العسكري من طرف واحد وتساند احترام ثقافات الأمم الأخرى، وتسعى إلى شراكة اقتصادية تقوم على كسب مشترك، ولا تعارض النظام الدولي القائم، بل تدعو الى إصلاحه، كما

(١) عدنان خلف حميد، أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٤٩)، ٢٠١٥، ص١٢.

(٢) ناصر التميمي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

تعمل على إرساء نظام متعدد الأقطاب[١].

ويتبين ذلك من خلال خطاب الرئيس الصيني في الندوة المقامة بحضور ممثلي الخبراء الأجانب العاملين في الصين في كانون الاول ٢٠١٢، قائلاً: "إن إزدهار العالم واستقراره يمثل فرصة متاحة للصين، في حين تعد تنمية الصين فرصة للعالم، وكيفية المواظبة على سلوك طريق التنمية السلمية، اذ تتوقف إلى حد كبير على استطاعتنا تحويل الفرصة العالمية إلى فرصة صينية وتحويل الفرصة الصينية إلى فرصة عالمية، لكي نشق طريقاً للتقدم في عملية التفاعل الفاضل، وتحقيق المنفعة المتبادلة، والفوز المشترك بين الصين وسائر بلدان العالم، كما يجب ان نثابر على سلوك طريقنا الخاص بثبات انطلاقاً من الاوضاع الواقعية للصين، وأن تتحلى بالنظرة العالمية للتوفيق بين التنمية العالمية ودمج مصالح الشعب الصيني في المصالح المشتركة لشعوب مختلف البلدان، وان نستمر في توسيع تعاون متبادل المنفعة مع سائر البلدان ونشاركها في معالجة الشؤون الدولية بموقف أكثر ايجابية، ونعمل معها في مواجهة التحديات العالمية سعياً لتقديم مساهمات في سبيل التنمية العالمية"[٢].

وفي تشرين الاول من عام ٢٠١٧، قدم الرئيس) شي جين بينغ (تقريراً للمؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني تضمن افكاره حول دور الصين ومكانتها في (العصر الجديد) وعلاوة على تجديد قيادته

---

(١) كاظم هاشم نعمة، القوة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (٢٦)، ٢٠١٧، ص٣٠.

(٢) مكتب دراسات الوثائق التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، أفكار حول تعميق الاصلاح، (القاهرة: اطلس للنشر والانتاج الاعلامي، ٢٠١٧)، ص ص ١٤١ – ١٤٢.

للحزب ورئاسته للدولة مدة ثانية، فقد أقر المؤتمر أفكاره وقام بتضمينها في دستور الحزب بعنوان (فكر شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد)، وهذا ما يعني بوصفها استراتيجية للحزب والصين في المرحلة القادمة، إذ تشدد الاستراتيجية الصينية كما هو وارد في وثيقة التقرير على أهمية العامل الإيديولوجي، بوصفه الركيزة الأساس لتماسك الصين أولاً، ولتحولها إلى دولة عظمى ثانياً، وتدعو كذلك على نحو مكثف ومتكرر إلى ضرورة الالتزام بمفهوم الاشتراكية ذات الخصائص الصينية ومنهجها، وترى هذه الايديولوجيا ان سر نجاح الصين في (العصر الجديد) يتمثل بأعتمادها هذا النهج من الاشتراكية؛ لأنه نهج مرن وقادر على التحول والتطور باستمرار، اذ يتفاعل مع الظروف المتغيرة ويعبر عنها وينتج منها ويقود التغيير فيها، بذلك فان النظام الإشتراكي يمثل الضمان المؤسسي لتطور الصين المعاصرة وتقدمها[1].

أصبحت الصين واحدة من الدول الكبرى ذات التأثير الكبير والفاعل في السياسات الاقليمية والعالمية في المجالات كافة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لما تمتلكه من إمكانيات مادية ومعنوية كبيرة، اذ تمتلك كتلة بشرية ضخمة يقدر عددها (٤١٠,٥٧٠,٠٠٠. ١) نسمة غالبيتهم من الفئة العمرية المحصورة بين (١٨- ٤٥) عاماً وهذا يعني أنها تمتلك مقوماً أساسياً من مقومات الانتاج، وما لذلك من انعكاس على تحقيق عملية التنمية الاقتصادية الصينية، وفي الجانب

(١) علي الجرباوي، الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (٣١)، ٢٠١٨، ص ص ١٤ -١٥.

السياسي تتمتع الصين بمقعد دائم في مجلس الامن فضلاً عن كونها من الدول الدائمة العضوية فيه ولما لذلك من تأثير في صياغة السياسة الدولية وفي التفاعلات الدولية بأختلافها ، فضلاً عن انتهاجها دبلوماسية برغماتية مستندة إلى ما تملكه من مقومات ومتغيرات قوة تنعكس بشكل ايجابي على أهداف دبلوماسيتها[١].

وعلى صعيد رؤية الصين للنظام الدولي فأنها تضطلع إلى نظام دولي جديد قائم على الأمن والعدالة والمساواة بعيداً عن عقلية الحرب الباردة ومفاهيمها ، وعن التكتلات والمحاور الدولية ، وفي هذا الإطار تركز الصين على أهمية الاحترام المتبادل للسيادة وأهمية عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وترى ان تكون مفاهيم القانون الدولي التعايش السلمي، وعلى هذا تحددت رؤية الصين إلى النظام الدولي بوصفه نظاما قائماً على التعددية والمشاركة بدلاً من الانفرادية والاحتكار من دولة واحدة[٢].

المطلب الثاني: مؤشرات بروز المكانة الدولية للصين

ظلت الصراعات القوة والنفوذ على المستوى الدولي هي المحرك الرئيس للتغيير في العالم على مر التأريخ والعامل الأول وراء التحولات التي حدثت في

---

(١) اركان محمود الخاتوني، دور الصين في الترتيبات الامنية لاقليم آسيا – الباسيفيك، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص٥.

(٢) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد (٤٢)، ٢٠٠٠، ص ص ١٩ -٢٠.

النظام الدولي في العصر الحديث، اذ إن القوة الصاعدة التي تملك من القدرة والتأثير ما يجعلها القوى المركزية فيه، بعد ان كان هذا النوع من القوى هامشياً أو ثانوياً من قبل، إذ تهدف إلى تقويض اركان النظام الدولي وقواعده واحلال منظومة مختلفة محله[١].

وقد عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة انتهاء الشيوعية وما تبعه من تحول او انتقال إلى الرأسمالية والديمقراطية، وفي الوقت ذاته شهدت الصين تحولاً نحو الرأسمالية، على الرغم من انها لم تنجح في تقديم بديل لأنموذج للديمقراطية، ومع ذلك التغيير في حركة العلاقات الدولية ودينامياتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، اصبحت القضايا والمشكلات والخيارات والمصالح الاقتصادية تمثل موقفاً أكثر تقدماً مما كانت عليه في الماضي، إذ اصبحت المصالح المشتركة أو المتبادلة هي الأساس في حركة الدول[٢].

وفي هذه المرحلة ازداد القادة الصينيون والمحللون الاستراتيجيون قلقاً من واقع الوضع الأمني العالمي الذي بدأ بالتحول الى عالم أحادي القطبية على عكس توقعاتهم، هذا القلق شمل الاعتقاد بأن القوة الأمريكية ستظل تنمو بأطراد مع توقع دور اوسع للمنظمات متعددة الاطراف لاسيما الامم المتحدة في العالم حتى الوصول إلى مرحلة التحكم بالعلاقات بين الدول، كما بات المحللون الصينيون أكثر قلقاً ازاء تفرد الولايات المتحدة في النظام وازاء قدرتها على حشد قوات حليفة ضخمة لتحقيق أهدافها

---

(١) وحيد عبد المجيد، هل تحدث التحولات الداخلية والطفرة التكنولوجية انقلاباً نحو تفسير جديد للعالم، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (٢٠٠)، ٢٠١٥، ص٨.

(٢) مصطفى علوي، القرن الاسيوي مستقبل القوة في النظام الدولي في القرن الـ ٢١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (٢٠٠)، ٢٠١٥، ص٧.

الأمنية، ومن احتمال ان تستخدم الولايات المتحدة وحلفائها القوة ضد الصين أو بطريقة ضارة بالمصالح الصينية، علاوة على ذلك شددت البيانات الصينية الرسمية في التسعينيات على مشكلات دولية اوسع مثل الحاجة إلى اقامة نظام ديمقراطي عالمي ونظام سياسي واقتصادي عالمي عادل وعقلاني في سبيل ردم الهوة السياسية والاقتصادية بين العالمين المتطور والنامي، كما انها ابدت قلقاً عميقاً من ان بعض الدول تمارس السيطرة بشكل جائر عبر اعتماد سياسات النفوذ والسيطرة التي تنتهك سيادة الدول الأصغر وتفرض ارادتها القوية على الضعيفة[١].

يشير الرؤساء الصينيون بشكل روتيني إلى صعود الصين في النظام الدولي على انه (صعود سلمي) وقد افترض المحللون وصانعوا السياسات في ذلك البلد وجود مناخ دولي مؤات لتحقيق الاهداف الصينية، اذ تقوم الاستراتيجية الصينية على افتراضات رئيسة منها، ان الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة لعقود قادمة، وبذلك حاول القادة الصينيون الالتفاف على الوجود الأمريكي العالمي بتحسين العلاقات الثنائية مع الدول المجاورة والمشاركة الفاعلة في الترتيبات الأمنية والاقتصادية متعددة الأطراف حتى مع شروعهم في برنامج تحديث عسكري، اذ تتمثل الخطوة الأولى في صعود الصين في اقناع القوى الآسيوية بأن القوة الصينية لا تشكل تهديداً لمصالحها[٢].

---

(١) بايتس غيل، النجم الصاعد الصين: دبلوماسية امنية جديدة، ترجمة: دلال ابو حيدر، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩)، ص١٧.

(٢) فيديا ناد كارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، دراسات مترجمة، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤)، ص ٣٧.

وفي العموم تتمتع جمهورية الصين الشعبية بعناصر قوة شاملة نسبياً، كانت وراء تقدم المكانة الدولية للصين في الساحة الدولية، إذ انها اقتربت من مكانة القوة الصناعية العظمى وان اقتصادها هو الأسرع نمواً بين دول العالم، ان عناصر القوة الصينية تأتي من تفاعل مجموعة من مقومات القوة التي بمجموعها تشكل قوة الصين والتي تتمثل على النحو الآتي[١]:

أولاً: المقوم الجيوبوليتيكي:

تقع جمهورية الصين الشعبية في شرق آسيا، وهي الدولة الرابعة عالمياً من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تمثل مساحتها البرية (٩,٦٠٠) مليون كم٢ أي (١٥/١) من اجمالي المساحة البرية للكرة الارضية وربع اجمالي مساحة آسيا والمساحة الكلية لدول الاتحاد الأوروبية، فضلاً عن ذلك فأن الصين وفقاً لمصادرها تملك حوالي (٣) مليون كم٣من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها حسب (اتفاق قانون البحار التابع للأمم المتحدة (، وتشترك في حدودها مع (١٤) دولة[٢].

فهي تقع في مركز منطقة تعد من اكثر مناطق العالم اكتضاضاً بالسكان واكثر المناطق حيوية من الناحية الاقتصادية، وتضم هذه المنطقة ما وراء الشرق الاقصى لروسيا، واليابان وشبه الجزيرة الكورية والهند وجنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ التي تضم أستراليا

---

(١) محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٢٤)، ٢٠١٤، ص١٥٥.

(٢) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩)، ص ص ٥٢ – ٥٣.

ونيوزلندا، ولا توجد دولة في إطار هذا الموقع الجيوستراتيجي قادرة على مضاهاة المقومات الجيوبوليتيكية التي تملكها الصين، لا بل ان استقرار هذه المنطقة يعتمد بالأساس على الصين، وهذا ما تدركه الولايات المتحدة الأمريكية، بل ان البعض يرى ان تفوق الصين هو الذي يكفل لها الاستقرار الآسيوي[١].

وهذا بدوره انعكس على العلاقات الخارجية، فقد باتت الصين على اعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والإستراتيجي، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى وابراز حضورها على المسرح الإقليمي والدولي، اذ سعت إلى تأكيد مكانتها في علاقاتها بالقوى الاقليمية والدولية، اذ قامت بتعميق علاقاتها الثنائية مع دول عديدة، وانضمت إلى اتفاقات تجارية وامنية متعددة، واصبحت مؤسسة السياسة الخارجية الصينية ترى بلادها قوة كبرى متنامية لها مصالح ومسؤوليات متنوعة[٢].

وبذلك شجع قادة الصين منذ عام ٢٠٠٥ الرؤية المتمثلة في (عالم يسوده الوئام) لتوجيه السياسات الخارجية نحو تشكيل نظام عالمي ملائم لنهضة الصين، فعلى سبيل المثال تؤيد الصين تغيير حوكمة الانترنيت لتوسيع نفوذ الصين وروسيا، كما عملت مع البرازيل وروسيا والهند وجنوب افريقيا بوصفها جميعاً اعضاء في تكتل (بريكس – BRICS) على تأسيس بنك التنمية الجديد، المشهور ببنك (بريكس)، بوصفه بديلاً لمؤسسات اقتصادية عملاقة تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية مثل صندوق

---

(١) محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

(٢) عدنان خلف حميد، اثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

النقد الدولي والبنك الدولي، ولذلك تروج الصين لمبادئ سياسة (التعايش السلمي) على انها اساس القواعد الدولية[١].

ثانياً: المقوم الاقتصادي:

تتكون المكانة الدولية للصين من عوامل عدة يأتي في مقدمتها العامل الاقتصادي، فقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لها الى اكثر من ثلاثين ضعفاً منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ٢٠٠٧، كما تضاعف حجم التجارة الخارجية حوالي مئة مرة، وارتفع حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى حوالي خمسين ضعفاً عن المدة نفسها، أما إحتياطي العملات الصعبة للبلاد فقد نما من (١٦٧) مليون دولار في العام ١٩٧٨ إلى (١,٩٥) تريليون دولار نهاية العام ٢٠٠٨[٢].

وفي العموم حرصت الصين منذ عام ١٩٧٨ على الإندماج بالإقتصاد العالمي، وعملت على جذب الإستثمار الأجنبي، وتسهيل التجارة مع العالم، لاسيما وان ذلك يصب في مصلحة اقتصادها، وينعكس ايجابياً على التنمية الداخلية، ويخدم تحولها إلى قطب اقتصادي مؤْثر وجاذب في العالم، ينتقل اليه المال والنفوذ، ما يحولها إلى قطب مؤثر في السياسة الدولية، وعليه فأن اندماجها النسبي والإختياري بالاقتصاد العالمي حقق

---

(١) نيموشي آرهيث وكريستين غانيس وآخرون، اعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، مؤسسة راند، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦، ص ٦، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.rand.org/countent/dam/rand/pubs/research-reports/RR1402/RAND-PR140221

(٢) علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الابعاد والانعكاسات، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٠)، ص ٢٤٦.

فكرة (الاعتماد المتبادل) وليس (التبعية) التي تقع فيها بالضرورة الاقتصاديات الضعيفة، فالدول المتعاملة اقتصادياً مع الصين بما فيها الدول الكبرى الساعية للسيطرة على العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة، تحتاج الصين كما ان الصين تحتاجها، ويتضح ذلك من خلال قبولها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كي توظف آليات تحرير التجارة في تعزيز نموها الإقتصادي، مستعينة بقدراتها التصديرية الهائلة، فضلاً عن جذب إستثمارات أجنبية أكبر[١].

فقد تمكنت الصين خلال ثلاثة عقود من تراكم مستويات عالية من النمو الاقتصادي بلغ متوسطها نحو (١٠٪) لتصبح الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر اقتصاد في العالم (بناتج محلي إجمالي بلغ ١٤,٣ تريليون دولار بما يمثل ربع الاقتصاد العالمي) في الوقت الذي يتراجع فيه الاقتصاد الأمريكي (بنسبة نمو ٢,٤ ٪ في عام ٢٠٠٩)، واذا استمر النمو الاقتصادي الصيني بمعدلاته وهو ما تعده الحكومة الصينية ضرورياً لتوفير (١٥) مليون فرصة عمل سنوياً، والحفاظ على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، فقد تصبح الصين القوة الاقتصادية الأكبر في العالم خلال عدة عقود[٢].

وفي عام ٢٠١٠ تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الصيني الناتج المحلي الاجمالي الياباني، لتصبح اكبر كيان اقتصادي في القارة الآسيوية، وثاني أكبر كيان اقتصادي على مستوى العالم، مما يعكس تطور

---

(١) سامر خير احمد، العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، (ابو ظبي: ثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ١٠٧.

(٢) مدحت ايوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (١٨٣)، ٢٠١١، ص ٩٦.

الصين من دولة كبرى على المستوى السياسي والعسكري إلى دولة كبرى تتمتع بقوة شاملة[١].

وهذا ما أكدته صحيفة (نيويورك تايمز)، في المملكة المتحدة اذ اكدت ان قفزة الصين إلى المركز الثاني في العالم تشير إلى تحول كبير في القوى الاقتصادية والسياسية العالمية، واشارت الى ذلك بوصف الصعود الصيني علامة بارزة في التقدم الصيني، وسيتعين على باقي العالم التعامل مع قوة اقتصادية عملاقة[٢].

وفي تقرير لمؤسسة (غولدمان ساكس) الأمريكية، التي تعد من اشهر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية، تنبأت فيه عام ٢٠١١ بأن الناتج المحلي الإجمالي الصيني سيصبح متفوقا على نظيره الأمريكي عام ٢٠٢٧، الأمر الذي كان محفزاً للصينيين ودافعاً لهم ليحافظوا على هذه المكانة من التراجع والعمل على المحافظة على نسب نمو متقدمة وثابتة، ووفق معدلات النمو الاقتصادي التي بلغت ٩,١٠ ٪ عام ٢٠١٥، ووصلت الى مانسبته ٧٪ عام ٢٠١٧، والى نسبة ٦,٧ ٪ عام ٢٠١٨، والى نسبة ٦,٤ ٪ عام ٢٠١٩، بفضل نمو التجارة الخارجية، بالرغم من ما تواجهه من ضغوط، بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وما تتعرض له الصين من حرب تجارية من الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

---

(١) جانغ يون لينغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣.

(٢) تشانغ وي وي، الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضرة، ترجمة: محمود مكاوي وماجد شبانة، (القاهرة: سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ص ٣٢ – ٣٣.

(٣) انتظار رشيد زوير، تأثير قدرات الصين في مكانتها الدولية، مجلة الأستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، العدد (١)، ٢٠٢١، ص٢٠٣.

كما شهدت المدة الممتدة من عام ٢٠٠٥ تأريخ عقد منظمة شنغهاي قمة (الاستانة) في عاصمة جمهورية كازاخستان، حتى عام ٢٠١٣ عند عقد قمة (بيكشيك)، وتبلور دور متميز لمنظمة (شنغهاي) بشكل اكثر وضوحاً، من خلال تغيير توجهاتها من وضع التنظيم الاقليمي الأمني التعاوني إلى التنظيم الدولي الفاعل والذي يهدف إلى تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب وتقليص الهيمنة الأمريكية على قضايا الأمن والتنمية على المستويين الاقليمي والعالمي، إذ دعت هذه القمة الدول الاعضاء في منظمة (شنغهاي) الولايات المتحدة إلى تحديد موعد لإغلاق قواعدها العسكرية في دول اسيا الوسطى، فضلاً عن التركيز حول موضوع منع انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب بأشكاله كلها[١].

ثالثاً:المقوم العسكري:

تعد القوة العسكرية واحدة من مقومات القوة والقدرة التي اعتمدتها الصين لحل معضلاتها الوطنية والاقليمية لا سيما خلال الحرب الباردة، إذ سعت الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية، من خلال امتلاك جيش التحرير الشعبي الصيني من الوحدات والافراد والدبابات أكثر مما لدى أية مؤسسة عسكرية في آسيا[٢].

وتهدف العقيدة العسكرية الصينية إلى تطوير قدراتها العسكرية تبعاً لإدراك القيادة الصينية بضرورة إجراء إصلاحات كبيرة في قدراتها

(١) حميد شهاب احمد وزيدون سلمان محمد، تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٥٦)، ٢٠١٨، ص ١٩.

(٢) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

العسكرية التي تنسجم مع واقع النظام الدولي، لاسيما هيكل القوات الصينية وعقيدتها العملياتية وطرق تدريبها وتوزيعها، والقدرات في مجال القيادة والسيطرة[١].

فقد اقدمت الصين على تطوير جيشها ببطء لكن بثبات، وقد ساعدت الفوائض المالية والقوة الإقتصادية للبلاد على تطوير الجيش وتحديثه بكفاءة عالية وتطوير البرامج العسكرية جميعها ومنها البرامج الصاروخية الفضائية والنووية الدفاعية والهجومية على حدٍ سواء[٢].

فوفقاً لدليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ كانت نسبة الإنفاق العسكري تمثل حوالي (٢,٥٪) من نسبة الناتج المحلي الإجمالي لها آنذاك والبالغ (١,٢) تريليون دولار، وفي عام ٢٠٠٧ أعلنت عن زيادة في ميزانية الدفاع بنسبة (١٧,٨٪) من ميزانيتها لتصل إلى حوالي (٤٥) مليار دولار، وأرتفع انفاقها العسكري وفق تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ليبلغ (٨٤,٩) مليار دولار أمريكي بنسبة (٥,٨٪) لتصبح في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨، ثم وصل إلى (١٠٠) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩، وهي أكبر مستورد للسلاح التقليدي في العالم للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨)، اذ يشكل استيرادها من السلاح نسبة (١١٪) من التجارة العالمية، وتستورد من روسيا الاتحادية ما نسبته (٩٢ ٪)، أما قوتها العسكرية فتتألف من القوات البرية التي تعد أحد أكبر الجيوش البرية في العالم، فلديها أكثر من (٢,٣) مليون عسكري فضلاً عن الشرطة العسكرية وشبه العسكرية التي تضم أكثر من (١٢٥) مليون فرد، والقوات الإحتياطية

---

(١) المصدر السابق، ص ٤.

(٢) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧.

البالغ عددها (٨٠٠) الف فرد، لترفع الصورة الكلية للوحدات العاملة الإحتياطية والشبة العسكرية إلى نحو (٤,٦) مليون فرد[١].

وقد بلغ معدل الأنفاق العسكري الصيني عام ٢٠١٩ (٧٫٥٪)، مما أدى وصول حجم الميزانية العسكرية الصينية الى (١٧٧) مليار دولار عام ٢٠١٩، لتصبح ثاني أضخم موازنة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

ومن جانب آخر تمكنت الصين من تطوير المجالات النووية والتقليدية والفضائية وحرب المعلومات، لاسيما وان إدراكها لمجالات الردع الاستراتيجي المتكامل سيجعلها تؤدي دوراً فاعلاً لضمان مكانتها بوصفها قوة كبرى غير خاضعة، فضلاً عن حماية المصالح الجوهرية للأمة الصينية من أي إنتهاك، وخلق بيئة آمنة للتنمية السلمية، لذا استمرت بتطوير هيكلية الردع الإستراتيجي، والردع النووي بالتحديد[٣].

ومن جانب آخر تشير منشورات الجيش الصيني إلى ان مفهوم الردع الإستراتيجي لدى الصين يتسم بأنه ذو نطاق واسع، وهو مفهوم صيني يرتكز على مجموعة من قدرات الردع الاستراتيجي المتكامل، بما فيها النووية والتقليدية والفضائية وتلك المتعلقة بالفضاء الالكتروني اللازمة لحماية مصالح الصين[٤].

---

(١) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٩ – ٧٠.

(٢) انتظار رشيد زوير، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

(٣) حميد شهاب احمد وزيدون سلمان محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠ –١١.

(٤) مايكل اس تشايس وارثر تشان، نهج الصين المتطور ازاء الردع الاستراتيجي المتكامل، مؤسسة راند، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦، ص٣، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research-reports/RR1300.

ولتحقيق هذه الأهداف تناولت المنشورات العسكرية الصينية الكثير من موضوع الردع الاستراتيجي المتكامل لسنوات عدة، والنسخة ألاقدم منها تعود لعام ٢٠٠١ من كتاب علم الاستراتيجية العسكرية إذ تمت ترجمته إلى اللغة الانكليزية ونشرته الصين في عام ٢٠٠٥، وضمن هذا السياق يتحدث الاستراتيجيون عن جيش التحرير الشعبي الصيني عن اهمية العنصر العسكري ضمن موقف الردع الاستراتيجي بشكل عام؛ لأنه الطريقة الأكثر قوة ومباشرة في الردع الإستراتيجي، فضلاً عن القوة الصاروخية الاستراتيجية والعسكرية التي تمثل أساس وركيزة الردع الإستراتيجي، ويتكرر الأمر نفسه في كتاب علم الاستراتيجية العسكرية عام٢٠١٣، من إن القوة الاستراتيجية لاسيما قوة الضربات الاستراتيجية بوصفها العامل الأساس المباشر الأكثر فعالية في تطبيق الردع الإستراتيجي[١].

رابعاً: المقوم التكنولوجي:

لاشك إن الصين أدركت إن عامل المعرفة اصبح يمثل مقوم اساسي من مقومات القوة والقدرة الدولية المعاصرة، لذا حرصت على امتلاك سياسة ممنهجة بشكل منظم تتعلق بنقل التكنولوجيا، لاسيما وان حقبة الثمانينيات والتسعينيات ساعدتها على استقطاب التكنولوجيات الأساسية لجزء كبير من قطاعاتها الصناعية، وأسهم رأس المال الصيني بنحو (٥١٪) في هذه المدة والإستثمارات الأجنبية، بما حقق نجاحاً للصين

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٠ -١١.

تمثل في قدرتها للولوج إلى التكنولوجيا، ومنذ تلك المدة تمخضت السياسة الصينية في الاصلاح التكنولوجي داخل المؤسسات من اجل تعميم الوعي التكنولوجي، فقد انتشرت التقنيات على نطاق واسع فيها وأسست جيلاً مميزاً من المجتمع الصيني باستطاعته استخدام التكنولوجيا والمعارف الحديثة[١].

وفيما يتعلق بتكنولوجيا الفضاء أكدت الصين في وثيقة اصدرتها عام ٢٠٠٢، إن الهدف من برنامجها الفضائي يتمثل بالحفاظ على مصالحها القومية، وتنفيذ استراتيجيتها في التنمية، وتنفيذ سياسة دفاعية قوية، واستكشاف الفضاء لتوظيفه لخدمة الاغراض السلمية، والخوف من تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الاستعداد لحروب الفضاء في المستقبل، كما حققت تقدماً في التقاط الصور الفضائية، وسارعت في تطوير انظمة الموارد الارضية ذات التطبيقات العسكرية واقمار رصد البيئة، والتطوير بالرادار ومراقبة المحيطات، كما شرعت بتخصيص ارب عة اقمار صناعية (بايدو) لتغطية الصين والمناطق المحيطة بها[٢].

كما شهدت التكنولوجيا المتقدمة في الصين تطوراً متزايداً ومتسارعاً في الوقت نفسه إذ وصلت صادرات التكنولوجيا المتطورة في الصين إلى حوالي (١٢,٨٢) مليار دولار في عام ٢٠٠٤ بزيادة سنوية مقدراها (٧٤,٣٪)، وتمتلك الصين حوالي (٣٥٠) الف مهندس في تكنولوجيا المعلومات يحصل كل واحد منهم على (١٠٥) دولار شهرياً في المتوسط، في حين يكسب

---

(١) حميد شهاب احمد وزيدون سلمان محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(٢) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

المهندس الأمريكي أكثر من ذلك بحوالي واحد وعشرين مرة مما تضطر الشركات الأجنبية إلى انجاز اكثر الأعمال تعقيداً ومهارة في الصين[١].

إن هذه الانماط التكنولوجية تدفع الصين باتجاه الريادة مستقبلاً في الميادين السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، وستسهم بشكل مباشر او غير مباشر في نقل الصين من قوة اقليمية إلى قوة عالمية في هرم القوى الدولية خلال السنوات المقبلة[٢].

وبهذاتعد الصين من أهم الدول التي وسعت مصالحها بسرعة فائقة بالاعتماد على قوتها الصلبة والمتمثلة في الإستثمارات الاقتصادية الضخمة، التي بدأت بالصعود سلمياً إلى القطبية الدولية، ومنافسة القوى الكبرى التقليدية في الاقاليم ذات الاهمية الاستراتيجية للسياسة الخارجية والاقتصاد الصيني، وان من بين هذه المناطق ذات الأولوية لها هي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أي الفضاء العربي الممتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي[٣].

إذ يعتمد هيكل النظام الدولي وتطوره على قدرة الصين على التواصل ثقافياً مع الآخرين للمشروع الدولي الذي يمكن ان يصبح تأريخياً وهو (طريق الحرير الجديد) [*] وان حدث ذلك فستصبح الصين قوة قطبية عالمية

---

(١) زياد خلف الجبوري، تأثير عامل القرصنة التكنولوجية على العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، العراق، العدد (٦)، ٢٠١٠، ص ص ٣٤٨ – ٣٤٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

(٣) اديب زيادة وبدر شافعي وآخرون، العلاقات العربية – الدولية الواقع والافاق، (عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٧)، ص ٢٨٠.

(*) في نهاية العام ٢٠١٣ تم الاعلان عن مبادرة (الحزام والطريق) من الرئيس الصيني (شي جين =

وربما تصبح أهم وأكبر اقطاب القرن الحالي[١].

فقد بدأت الصين منذ بضع سنوات تأخذ طريقها جدياً نحو تبوء مكانة دولية بعد ان أحدثت طفرة هائلة في التنمية، وأصبح من أهم المشكلات التي تثيرها قضية الصعود الصيني مسألة احتمال اتجاه الصين الى تهديد الاستقرار العالمي والإقليمي، اذ اصبحت من الدول الساعية إلى الهيمنة الاقليمية والعالمية من وجهة النظر الأمريكية[٢].

من هنا يرى (هنري كيسنجر) بانه لم يسبق للولايات المتحدة ان خاضت تجربة التفاعل على قاعدة مستدامة مع بلد متوفر على قدر مشابه من الحجم والنفوذ والاداء الاقتصادي مثل الصين التي تبنت انموذج نظام داخلي محلي مختلفاً اختلافاً صارخاً عن النظم السياسية الغربية والنظام السياسي الأمريكي[٣].

= بينغ) وكان التركيز الأول على الإستثمار في البنية التحتية والسكك الحديدية والطرق السريعة، إذ يغطي المشروع (٦٦) دولة في ثلاث قارات، هي (اسيا، أوروبا، افريقيا)، وينقسم على ثلاثة مستويات، تشمل مناطق محورية ومناطق للتوسع ومناطق فرعية، ويتضمن المشروع فرعين رئيسين هما: البري (حزام طريق الحرير الاقتصادي)، والبحري (طريق الحرير البحري)، أما (الطريق الجديد) فهو مشروع صيني عملاق تشارك فيه (١٢٣) دولة، تريد الصين من خلاله تسريع وصول منتجاتها إلى الاسواق العالمية، بما في ذلك (اسيا، أوروبا، افريقيا، امريكا الجنوبية والوسطى) . المصدر: محمد مطاوع، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى والوزن الاستراتيجي والتحديات، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (٤٦)، ٢٠٢٠، ص٣٠.

(١) مصطفى علوي، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٢) سهرة قاسم محمد، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الاوسط (٢٠٠١– ٢٠٠٩)، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط٢، ٢٠١٨)، ص١٠.

(٣) نقلاً عن: هنري كيسنجر، النظام الدولي، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٥)، ص ٢٢٣.

وعليه يصف (زبينغيو بريجنسكي) الصينيين بالصبر واجادة لغة الحسابات، وانها ستكون لاعب مهم في النظام الدولي ومن مصلحة العالم استقرارها؛ لأنها ستضطلع بدور مهم بعد سنوات، وبالمقابل فأن الصين لا تريد استفزاز الولايات المتحدة وانما تريد الفوز في تحقيق مصالحها دون صدامات مع الدول العظمى والكبرى في النظام الدولي[١].

وبهذا الصدد يذكر (بيتس جيل) إن الصين بوصفها مركزاً ناشئاً للقوة العالمية بما تتمتع به من ثقل دبلوماسي وتأثير اقتصادي متصاعد في الشؤون العالمية تسهم في تعميق اندماجها في عالم يتجه بشكل متزايد صوب العولمة، وتزداد قدرتها على صوغ معالم النظام العالمي المستقبلي[٢].

علاوة على ذلك يجادل (كارل ايكنبري) مدير مبادرة أمن اسيا الأمريكية (٢٠١١-٢٠١٩) في مركز الأبحاث الأمريكي (والترا إتش شورنستين) لآسيا والمحيط الهادىء في جامعة ستانفورد الأمريكية إن الصين هي المنافس الأقوى لشغل مركز القوة المسيطرة، وهي غير عازفة عن منافسة الولايات المتحدة على موقع الصدارة فحسب، نظراً إلى ان مثل هذا التحدي لن يكون موجهاً ضد الولايات المتحدة، بل ضد نظام يتخذ من الغرب محوراً له بمؤسساته وتحالفاته كلها، فهذا النظام يشكل منظومة من قواعد وأعراف ومؤسسات تستند إلى مبادئ عدم التمييز وانفتاح

---

(١) نقلاً عن: وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، (بغداد: مكتبة السنهوري، ٢٠١٢)، ص ٢٠٠.

(٢) جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، دراسات مترجمة، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣)، ص ٣٣١.

السوق، ويتميز ايضا بأتساع نطاقه وشموليته، ويحظى كذلك بدعم واسناد كبيرين، إذ ترتكز قيادته على تحالف الدول الديمقراطية الرأسمالية جمعاء، إذ يضم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كل من (الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، كندا، أستراليا، البرازيل، جنوب افريقيا)، وهو بذلك أضحى نظاماً شرعياً وطيد الأسس ومنفتحاً، وبفضل طابعه التكاملي وقدرته على إقامة شراكات مع قوى أخرى واستيعابها فقد بات منيعاً امام محاولات المنافسين المحتملين الطامحين للسيطرة، فالقوة العسكرية على سبيل المثال للصين أعجز من ان تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمنية الحيوية وقواتها الرادعة[1].

من كل ما تقدم نجد أن صعود الصين بوصفها قوة فاعلة في النظام الدولي، والمرشحة لان يكون لها دور كبير ومؤثر في التفاعلات الدولية في القرن الواحد والعشرين، يأتي من خلال المكانة الدولية التي تتمتع بها، هذا الأمر جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تأخذبعين الاهتمام هذا الدور الفاعل وهذا الصعود بصفتها القوة العالمية الوحيدة القادرة على منافستها في قيادة النظام الدولي.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

المبحث الثاني

مكانة الصين في ظل العلاقات الأمريكية–الصينية

لقد تطورت العلاقات الأمريكية الصينية عبر مراحل مختلفة، ولكل مرحلة كان لها مميزاتها التي افضتها التطورات السياسية لكلا الطرفين على المستوى الداخلي والخارجي وطبيعة النظام الدولي السائد، فالصين لا تستطيع ان تتجاهل دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي المعاصر، أو حجم مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جانبها فأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع هي الاخرى أن تغفل حقيقة التقدم الاقتصادي المتزايد الذي حققته الصين، والذي يؤهلها لأن تكون إحدى القوى الاقتصادية المؤثرة في التفاعلات الدولية والمنافس لها، وعليه تم تقسيم المبحث على مطلبين وفق الآتي:

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية–الصينية

تشكل العلاقات الأمريكية – الصينية أنموذجاً يجمع بين التعاون الحذر والصراع، إذ تتوافر لكلا البلدين عناصر القوة والإرادة السياسية للقيام بدور عالمي، فالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى في العالم تحاول الاحتفاظ بمكانتها في قمة الهرم السياسي الدولي في المرحلة المقبلة، أما الصين وبثقلها الديموغرافي والاقتصادي والعسكري المتنامي

فتسعى للوصول إلى مرتبة القوى العظمى التي تكافئ الولايات المتحدة في مكانتها الدولية[١].

وإن أهم ما يميز العلاقات الأمريكية – الصينية انها تشكل نمطاً فريداً من العلاقات الثنائية بما تتضمنه من عناصر تبدو متنافرة أو متناقضة احياناً، مثل: التعاون والصراع والاستقلالية والاعتماد المتبادل، لكنها مع ذلك تظل تعمل في إطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة والتهديدات المتوقعة، كما نراها تتميز بدرجة كبيرة من التغيير فنراها تنحو إلى درجة متقدمة من الصراع في بعض النواحي، وإلى درجة متوسطة من التعاون في نواحي اخرى، كما قد يحدث هذا التغيير في القضية نفسها بتغيير الزمن، يعكس هذا المدى الواسع الذي تتراوح فيه العلاقات عدم قدرة صانع القرار على التوفيق بين المصالح المختلفة لدولته في علاقتها بالدولة الاخرى، وعمق روابط التعاون التي تمنع تدهور العلاقات إلى النهاية، وطبيعة المرحلة الإنتقالية التي تمر بها العلاقات بينهما[٢].

فمن ناحية تختلف (اتجاهات السياسات الأمريكية تجاه الصين بأختلاف رؤسائها)[*]، فمنهم من رأى إن الصين شريك إستراتيجي وان العلاقات بين البلدين قائمة على التعاون، ومن ناحية ترحب الولايات المتحدة

---

(١) وجدان فالح حسن، آليات التفاعل بين الاقطاب المؤثرة في النظام الدولي: دراسة مستقبلية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٣٨.

(٢) صفاء حسين الجبوري، العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، العراق، العدد (١٢)، ٢٠١١، ص١٥٠.

(*) للمزيد ينظر: باتريك بروجان وكريس جرات، أقدم لك... السياسة الأمريكية، ترجمة: وفاء عبد القادر، (القاهرة:، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٥) ص٥٨. كذلك ينظر: سليم الحسني، مبادئ الرؤساء الامريكيين، (لندن: دار السلام للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٩٣)، ص١٣٣.

الأمريكية بالصعود السلمي للصين مع بعض التخوف من التطور العسكري لديها، والبعض الآخر رأى في الصين منافساً شرساً، وفي بعض الأحيان ترى الولايات المتحدة الأمريكية إن الصين شريكاً ومنافساً استراتيجياً في الوقت نفسه[١].

مرت العلاقة الأمريكية – الصينية منذ سبعينيات القرن الماضي بعدة مراحل من المد والجزر[٢].

فبعد وصول الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) واسناد وزارة الخارجية إلى (هنري كيسنجر) (مهندس العلاقات الأمريكية – الصينية)، جرت أول زيارة لرئيس أمريكي إلى الصين في شباط ١٩٧٢، وكان الهدف عزل الصين عن الاتحاد السوفيتي السابق، حتى أن الصين حصلت على مكانة الدولة الأولى بالرعاية الأمريكية، كما ان العلاقات بين البلدين شهدت تطوراً كبيراً بعد سياسة الاصلاح الاقتصادي التي أعلنها الرئيس الصيني (دينغ شياو بينغ)، والتي ادت إلى المزيد من الانفتاح بين البلدين وصولاً إلى التأسيس لبناء شراكة استراتيجية[٣].

واتسمت المدة اللاحقة مباشرة بالنمو السريع للعلاقات بين البلدين،

---

(١) هالة محمود طه، العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفايروس كورونا، مجلة قضايا اسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (٤)، ٢٠٢٠، ص٦.

(٢) محددات العلاقات الأمريكية- الصينية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، ٢٠١٩، ص٢، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.harmoon.org/researches/archives-135031.

(٣) عطارد عوض عبد الحميد، التنافس الأمريكي – الصيني على قيادة النظام الدولي: ضغط الاقتصاد وهواجس السياسة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٥٢)، ٢٠١٨، ص ١٩٥.

وفي شباط من عام (١٩٧٣) أثار (كيسنجر) مع نظيره (شوين لأي) مسألة زيادة مستوى التبادل الدبلوماسي المباشر بين البلدين إذ اقترح وجود ممثلين تجاريين ومستشارين ومكاتب ارتباط في بكين وواشنطن، في مقابل ذلك تعهد للصين بسحب كل القوات الأمريكية المتواجدة في (تايوان) وانهاء الروابط الرسمية معها[١].

وشهدت خلال تلك المدة ارتفاع معدلات التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية، إذ وقعت الصين والولايات المتحدة الأمريكية في عام (١٩٧٩) اتفاقاً تجارياً لتنظيم العلاقات التجارية بين البلدين، حصلت الصين بموجبه على وضع الدولة الأولى بالرعاية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٠، مما أحدث قفزة كبيرة في حجم التبادل التجاري بينهم، اذ وصل حجم التجارة الأمريكية– الصينية إلى (١٠ مليار) دولار في عام (١٩٨٧)، واصبحت بذلك ثالث أكبر شركاء الصين التجاريين، كما قفزت نسبة الإستثمارات الأمريكية في الصين إلى (٣,١) مليار دولار في عام (١٩٨٨)[٢].

وبالرغم من التغييرات الدولية والاوضاع الداخلية للصين الا إن الولايات المتحدة الأمريكية ترى ان من مصلحتها أن تواصل علاقات طبيعية مع الصين لأسباب كثيرة، منها انها لا تريد استعداء دولة كبرى مثل الصين، كما أن دفع عملية التحول في الصين باتجاه الديمقراطية والسوق الحرة بعيداً عن ايديولوجيتها الشيوعية سيكون وسيلة فعالة لاحتواء الصين، وهذا الاسلوب

---

(1) Barabara Barounoin , Chinese Foreign policy during the cultural revolution m regan paul , international , London , 1998 , P.90.

(٢) هالة خالد حميد، تطور العلاقات الصينية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١٤)، ٢٠٠١، ص ١٦٤.

يعني ان الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن صين محايدة او صديقة في مواجهة المعضلات التي تواجهها في آسيا الباسيفيك او العالم اجمع[١].

ويمكن وصف العلاقات الأمريكية – الصينية بأنها تشكل نمطاً غاية في التعقيد والتشابك وهو ما يجد له تفسيراً في بنية النظام الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، اذ نرى انها تتأرجح ما بين التعاون والصراع، ويحكمها مجموعة من المحددات والتي تتمثل فيما يأتي[٢].

أولاً: الإحتياج الإستراتيجي: ويقصد بذلك وجود إدراك متزايد ومتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له وان اختلف معه.

ثانياً: سيطرة المنظور أو الفكر الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر وذلك من خلال التركيز على عوامل الرشادة في إدارة العلاقات الدولية دون الرغبة في تقديم اي تنازلات.

ثالثاً: تأثر العلاقات الأمريكية – الصينية بتغيير الإدارات الأمريكية دون أن تتأثر الإدارات الصينية، فعلاقات البلدين تتأثر بوجه عام بمن يوجد في البيت الأبيض.

رابعاً: تأثير العوامل الداخلية في العلاقات الأمريكية – الصينية من حيث دور الإعلام والكونجرس وجماعات حقوق الانسان في الضغط على الإدارات الأمريكية لاتباع سياسات مشددة تجاه الصين.

وبوجه عام أدت التغيرات التي لحقت ببنية النظام الدولي مع انتهاء الحرب الباردة إلى وضع العلاقات الأمريكية – الصينية في إطار جديد، إذ

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(٢) سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص ص ٤١ – ٤٢.

ظهرت نظرية التهديد الصيني لأول مرة منذ بداية التسعينيات في ظل النمو الاقتصادي الصيني غير المسبوق، ويمكن التمييز في إطار الجدل حول التهديد الصيني ما بين مدرسة متأثرة بالتوجه الواقعي الذي يرى إن الصين تهدف إلى الهيمنة من وراء صعودها كما فعلت الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، ومن ثم ستسعى الصين لاحتواء ومنع كل من اليابان وكوريا من تطوير قوى عسكرية، ولن تستطيع باقي الدول التصدي لها، أما التوجه الليبرالي يدور حول ما اذا كان تنامي الصعود الاقتصادي والعسكري يمكن تقييده في شبكة من المؤسسات الدولية[١].

ومن هنا فأن الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين تقوم على آراء ثلاث مدارس تختلف في طروحاتها وتوجهاتها وهي[٢]:

أولاً: مدرسة الإندماج:

وتعني العمل على إنتهاج سياسات معتدلة تجاه الصين لدفعها إلى الإندماج في المجتمع الدولي، ويرى أنصار هذه المدرسة من (جورج بوش إلى بيل كلينتون) إن الإحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدولة الأكثر نمواً اقتصادياً في العالم هو أمر حيوي من أجل دفعها لتبني سياسات مناسبة مثل وقف بيع الأسلحة لأنظمة معادية مثل كوريا الشمالية وايران، ودفعها نحو سياسات اقليمية معتدلة، وبذلك تحول الصين إلى دولة ليبرالية من خلال تدرجها في النظام الاقتصادي العالمي[٣].

---

(١) سالي نبيل شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

(٢) صفاء حسين الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

(٣) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٩ – ١٥٠.

ثانياً: مدرسة الاحتواء:

وتتبنى هذه المدرسة أسلوب اتخاذ سياسات صارمة تجاه الصين من أجل منعها من بسط نفوذها المتزايد على المنطقة الآسيوية وتنظر هذه المدرسة للصين على انها دولة تسعى لتقويض استقرار شرق آسيا والتحول إلى قوة اقليمية مهيمنة قد تتحول تدريجياً إلى قوة عظمى تجابه الولايات المتحدة الأمريكية، وتستند هذه المدرسة في طروحاتها إلى مجموعة من المؤشرات التي تتمثل بالآتي:[1]

١- سعي الصين لزيادة قوتها العسكرية وتجهيزها بأحدث التقنيات وزيادة حجم أسطولها البحري، فضلاً عن دخول الصين لميدان الفضاء الخارجي، فضلاً عن تقديم المساعدات المتنوعة المجالات لمجموعة من الدول في القارتين الآسيوية والإفريقية.

٢- اعلان الصين لسياسة التحول السلمي البطيء والمتدرج هو عملية تكتيكية وليست استراتيجية.

٣- لقد ولد لانهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) شعوراً لدى الصين بأنها أصبحت القوة المركزية في النظام الدولي مما استدعى ضرورة تبنيها لسياسات تخدم تلك الأهداف الصينية في تحقيق الهيمنة، وأن تمارس دور القطب الموازن للولايات المتحدة في تلك المنطقة.

ثالثاً: مدرسة الحل الوسط:

تستند هذه المدرسة إلى الأخذ بما جاء في كلتا المدرستين

(١) صفاء حسين الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

السابقتين، بحيث إن السياسة الأمريكية تقوم على دفع التوجه الانفتاحي في الاقتصاد العالمي وتشجيع نزعة العولمة وتحديد قواعد يسير عليها النظام الدولي، ومن ثم عليها أن تشجع الصين على الالتزام بذلك، كما أن على الولايات المتحدة ان تراعي عند التعامل مع الصين ذلك الاحساس الصيني بأنها دولة عظمى[١].

ففي عام ١٩٨٩ وعند انتخاب (جورج بوش الاب) رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية تحسنت العلاقات الأمريكية – الصينية عما كانت عليه من قبل، بسبب إمتلاك الرئيس خبرة حقيقية بشأن الصين نظراً لعمله بالسفارة الأمريكية في الصين لعدة سنوات في السبعينيات، لكن العلاقات تدهورت بسبب احداث ساحة (تيانانمن)[٢].

فقد اثارت هذه الحادثة حفيظة القوى المحركة للسياسة الأمريكية لاسيما (الكونجرس) الذي طالب بفرض عقوبات ضد الصين، وطرحت انذاك نظرية (التهديد الصيني) مع بروز نظرية (صراع الحضارات) للمفكر الأمريكي (صامويل هنتجتون)[٣].

اذ اشار (صامويل هنتجتون) في نظرية صدام الحضارات إلى الدور الصيني في المسرح الآسيوي لا سيما شرقه، وما يولده النمو الاقتصادي فيها من تأكيد لتصور الآسيويين بتفاوت قيمهم الثقافية، مقابل انتصار الغرب في الحرب الباردة، ومن ثم فأن البيئة العالمية التي هي في تغيير دائم ضمن هذه

---

(١) سالي نبيل شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

(٢) سالي نبيل شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠.

(٣) احمد ذياب، السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (١٦٣)، ٢٠٠٦، ص١٧٧.

الفروقات الأساسية بين الحضارتين الآسيوية والأمريكية، ومن ثم فأن صعود الصين سوف يمثل تحدي للولايات المتحدة الأمريكية، لأنه يتضمن مجالات أوسع من المجال الاقتصادي، لا سيما وانه لا توجد بينهما اهدافاً مشتركة، بل على العكس توجد لكل منهما نزعة لرفض الهيمنة، وعليه فأن الصين وما حققته من نمو اقتصادي سوف تجعل الصراع القادم صراعاً بين طموحاتها القومية وبين تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية لقوتها الشاملة[١].

في حين (فرانسيس فوكاياما) في كتابه (نهاية التأريخ) لا يعتقد بأن الصين يمكن أن تشكل أي خطر عسكري أو إيديولوجي أو اقتصادي على الغرب الديمقراطي الرأسمالي، وإنه يمكن للصين أن تطور اقتصادها على المستويين المحلي والعالمي اذا تخلت عن الشيوعية وتحولت إلى الديمقراطية الغربية الرأسمالية، وإذا حافظت بالمقابل على شيوعيتها فسوف تصل إلى المرحلة التي يصبح فيها الاقتصاد الصيني عاجزاً عن النمو، وإن حاولت الصين في ذلك الوقت أن تتحدى العالم الغربي فسوف تواجه المصير نفسه للاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وكما هو الحال في الصورة التي يرسمها (صامويل هنتجتون)، إذ لا يقع نهوض الصين كقوة منافسة يمكنها ان تتحدى الهيمنة الأمريكية مستقبلاً[٢].

وبالمقابل فأن هناك مجموعة من النخب الحاكمة في الصين ومنهم بعض قادة جيش التحرير الشعبي يرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتنفيذ برامج لاحتواء الصين منذ إنهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وينطوي

---

(١) هالة خالد حميد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩.

(٢) سهرة قاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٨ – ٩٩.

هـذا الـرأي علـى درجـة عاليـة مـن المصـداقية اذا تم الأخـذ بعـين الاهتمـام الإجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة في تلك المدة ضد الصين والتي تتمثل في الآتي:[1]

١- قيـام الـرئيس الأمريكـي السـابق (جـورج بـوش) بالسـماح لتـايوان بشراء (١٥٠) طائرة مقاتلة.

٢- اقرار الـرئيس الأمريكـي السـابق (بيل كلينتـون) بمراجعـة سياسـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تجـاه (تـايوان) اذ قـام بتغـيير اسـم الهيئـة الـتي تتولى ادارة شؤون تايوان في الولايات المتحدة من (مجلس التنسيق بأمريكـا الشـمالية) إلى (مكتـب التمثيـل الاقتصـادي والثقـافي في الولايـات المتحـدة الأمريكية) ، فضلاً عن اتخاذ الرئيس الأمريكي (كلينتون) لمجموعة من الإجـراءات الـتي سمحـت بموجبهـا للطـرفين الأمريكـي والتـايواني بتبـادل الزيارات الخاصة للمسئولين في كلا الدولتين.

٣- اصدار وزارة الدفاع الأمريكية تقريراً في شباط عام ١٩٩٥ بعنوان (الاستراتيجية الامنية للولايات المتحدة الأمريكيـة بشـأن منطقـة شـرق آسـيا – المحيط الهادىء) وقد أظهر هذا التقرير بأن الصين تمثل تهديداً للأمـن في شرق آسيا ، وأشار التقرير إلى ضرورة احتفـاظ الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بقوات عسكرية كبيرة وإلى أجل غير مسمى للهيمنة علـى شـرق آسـيا ومـن بعدها على الصين.

بعـد ذلـك شـهدت العلاقـات الأمريكيـة – الصـينية انفراجـاً في عـام (١٩٩٧)، بعد زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى واشنطن، وهي الزيـارة

(١) صفاء حسين الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦.

الأولى لرئيس صيني منذ ثماني عشرة سنة، ثم تلتها الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) إلى (بكين) في عام (١٩٩٨)، ومع ذلك فأن هذا التحسن لم يكن دائماً ولا متواصلاً، فالعلاقات بين البلدين انهارت بسرعة؛ بسبب الإتهامات التي وجهتها الحكومة الصينية إلى الحكومة الأمريكية في دعم حكومة تايوان، في المقابل اتهمت الحكومة الأمريكية الصين بعدم احترام الاتفاقيات العسكرية والتجارية الموقعة بين الطرفين، ومخاطر نقل التكنولوجيا الأمريكية وزيادة عمليات التجسس الصينية على الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فأن العلاقات لا يمكن ان تتصف بأنها تسير وفق نسق واحد[١].

وبعد وصول الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) إلى سدة الحكم فيعام ٢٠٠١، رأى أنه من الواجب إعادة تعريف العلاقة مع الصين من (شريك استراتيجي) إلى (منافس استراتيجي)[٢].

وقد اعطت احداث ١١ايلول ٢٠٠١، العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة دفعة قوية إذ أصبح التهديد الأكبر للولايات المتحدة يتمثل بالإرهاب الدولي، إذ قام الرئيس (بوش) بزيارة إلى الصين مرتين خلال الستة اشهر التي تلت احداث الحادي عشر من ايلول، واجتمع الرئيسان الأمريكي والصيني في ١٩/١٠/ ٢٠٠١ ووصفت الصحف الرسمية الصينية المباحثات بالمثمرة، إذ ارتبطت برغبة الدولتين في إقامة حوار ثنائي يركز على الجوانب الأمنية بالأساس وتشكيل جبهة موحدة للحرب على

---

(١) حكمات العبد الرحمن، السياسة الدولية للصين بين الاندماج وإدارة القوة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (٢٦)، ٢٠١٧، ص ١٤٣.

(2) George W.Bush, Bushon china on ite issues on://google/gGmVZD, 2016

الإرهاب، وعلى اثر ذلك قام الرئيس الأمريكي بأستقبال الرئيس الصيني ونائبه في زيارة إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢[١].

وعلى الرغم من دعم الصين لجهود الولايات المتحدة ضد الانشطة الإرهابية الدولية، فأن المحللين الصينيين يرون ان الحرب على الإرهاب تخدم في بعض الاحيان المصالح الأمريكية الضيقة وان الولايات المتحدة الأمريكية لم تعط الاهتمام الكافي لآراء ومصالح الدول الاخرى، فضلاً عن ان الإدارة الأمريكية اعتمدت بشكل كبير على المنهج العسكري في مكافحة الإرهاب، لكن الصين تريد من خلال حربها للجماعات الإرهابية إلى الثقة بينها وبين الولايات المتحدة[٢].

وبعد وصول الديمقراطيون الى سدة الحكم عبر الرئيس (باراك اوباما) في عام ٢٠٠٨، بدأ التوجه الأمريكي الجديد نحو الصين يركز على عاملي التعاون والاحتواء في وقت واحد، وهو تعاون لم يكن بعيداً عن السياسات السابقة، فالمدير المساعد للمعهد الأمريكي– الصيني بجامعة كاليفورنيا الجنوبية (كلايتوندوبي) يرى: "إن هنالك حاجة إلى حلول عاجلة مثل مكافحة الإرهاب..، واعتقد إن إدارة أوباما بمرور الوقت ستكون بشكل ما أكثر نشاطاً في الضغط على الصين بشأن العديد من القضايا"[٣].

وعلى الرغم من الخلافات الشائكة والمعقدة بين الصين والولايات المتحدة

---

(١) سالي نبيل شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

(٢)المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٣) وجدان فالح حسن، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٠ – ١٤١.

الا ان الولايات المتحدة تستعين بالصين لحل بعض القضايا والأزمات الدولية، وعلى سبيل المثال: الملف النووي الكوري الشمالي إذ يعد واحد من القضايا الشائكة للولايات المتحدة، فقد أسهمت الصين في محاولة حل الأزمة على الرغم من الدعم الصيني للنظام في كوريا الشمالية اذ دعمت واحتضنت اجتماعات اللجنة السداسية (الولايات المتحدة، اليابان، كوريا الجنوبية من جهة، وروسيا الإتحادية، كوريا الشمالية، الصين من جهة اخرى) للتباحث حول البرنامج النووي الكوري الشمالي، إذ عملت الصين على اسلوب جديد لحل الازمة من خلال التعاون والتفاوض مع أطراف الأزمة لا سيما الخصوم منهم، ونعني هنا الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، وهذا بالفعل ما حدث في الأزمة الأخيرة بين الكوريتين في ايلول عام ٢٠١٣، وما تلاها من تصعيد ومواقف متصلبة من الأطراف كلها، اذ الصين من خلال الضغط على كوريا الشمالية لتقريب وجهات النظر بغية نزع فتيل الازمة[١].

وعلى اثر ذلك بعثت السياسات الأمريكية الجديدة ببعض الرسائل الايجابية، فعلى سبيل المثال أوضحت الولايات المتحدة أنها لا تستهدف الصين بأستراتيجية إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بل ان تعزيز العلاقات الأمريكية – الصينية يعد جزءاً من هذه الاستراتيجية، كما دعت الحكومة الأمريكية إلى ضرورة ترتيب لقاء بين الرئيس الصيني والأمريكي، وعليه استجابت الصين بشكل ايجابي للطرح الأمريكي، مما سهل عقد اللقاء بين الجانبين في ولاية كاليفورنيا من حزيران عام ٢٠١٦، وعلى اثر ذلك عزز اللقاء من التفاهم والثقة المتبادلة بين الطرفين، وبذلك صرح الرئيس الأسبق (أوباما) بأن الولايات المتحدة

(١) المصدر نفسه، ص ١٤١.

تهتم كثيراً بعلاقتها مع الصين، وترحب بأن تستمر الصين في النهضة لتصبح دولة كبرى عالمياً، وان الولايات المتحدة غير قلقة بشأن تجاوز حجم اقتصاد الصين للولايات المتحدة، وانما يسعدها كثيراً ان تحافظ على علاقات تعاون راسخة وقوية معها[١].

وعليه اتسمت تصريحات الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) في اثناء حملته الإنتخابية بالتشدد تجاه الصين، ولكن مع مطلع توليه مهامه رسمياً في ٢٠ كانون الثاني عام ٢٠١٧ تغيرت التوجهات نحو الصين، اذ تم دعوة الرئيس الصيني لزيارة الولايات المتحدة في ٦ نيسان ٢٠١٧، بهدف الدفع نحو تنمية العلاقات الثنائية في المجالات الدبلوماسية والأمن والاقتصاد والقانون والأمن الالكتروني، كما اتفقا على أن يوسعا تعاونهما في مواجهة التحديات العالمية، والتي أهمها عدم انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الجريمة العابرة للحدود والإرهاب[٢].

وعلى الرغم من ذلك بدأت الحرب التجارية تلوح بالأفق، وبدأ الرئيس (ترامب) بفرض التعريفات الجمركية على البضائع الصينية، مما ادى إلى توتر العلاقات والصدامات التي تظهر احياناً وتختفي في احيان اخرى[٣].

ومنذ ان تفشى (فايروس كورونا)[*] تبادلت الإتهامات بين الولايات

---

(١) المصدر نفسه، ص ص١٤١ -١٤٢.

(٢) عطارد عوض عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦.

(٣) هالة محمود طه، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(*) مرض كوفيد – ١٩ هو مرض معد يسببه فيروس تم اكتشافه من سلالة كورونا، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد قبل بدء تفشيه في مدينة (ووهان) الصينية في كانون الاول ٢٠١٩، وقد تحول كوفيد– ١٩ إلى جائحة اثرت في الاقتصاد العالمي ككل، ومنذ بداية الأزمة، القت واشنطن باللوم على الصين لفشلها في احتواء المرض، ووصف الرئيس (ترامب) =

المتحدة الأمريكية والصين عن إحتمالية كونه سلاحاً بيولوجي لتحقيق مكاسب سياسية، فقد قال الرئيس الصيني **(شي جين بينغ)** بعد تفشي المرض في ووهان (سننتصر على الاعداء) في إشارة منه الى الولايات المتحدة الأمريكية، كما اتهم المتحدث باسم الخارجية الصينية علانية وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) بنشر الفايروس في مدينة (ووهان) من خلال جنود شاركوا في دورة عسكرية عالمية كانت قد اقيمت في مدينة (ووهان) في تشرين الاول ٢٠١٩، مما دفع الخارجية الأمريكية إلى استدعاء السفير الصيني[١].

وعلى اثر ذلك جاء رد الولايات المتحدة الأمريكية من الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) إذ كانت أكثر حدة وتشدداً تجاه الصين، وبذلك أصبحت العلاقة تأخذ منحى قائماً على التوتر والتصعيد أي بين شد وجذب في كثير من المناسبات، وأصبح كل طرف ينظر للآخر بأنه السبب في ظهور هذا الفايروس، وقد أطلق عليه الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) بـــ (فايروس الصين)[٢].

= الفيروس بأنه فيروس (صيني)، وادعى أنه كان ينبغي اعطاء الولايات المتحدة (اشعاراً مبكراً) حول انتشاره، كما القى باللوم على منظمة الصحة العالمية، وقرر في منتصف ابريل ٢٠٢٠ تجميد (٤٠٠) مليون دولار من التمويل الأمريكي لها، مدعياً انها لم تقدم صورة شاملة للتحدي الذي تواجهه الصين، ولم تقدم تحذيراً كافياً يمكنها من إعداد دفاع فعال. المصدر: منظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.who.int/ar/emergeneies/novel-coronavirus-2019.

(١) ضحى مهند علي، الكورونا بين الاتهامات الأمريكية الصينية والواقع، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://democraticac.de/?P=65453.

(٢) نقلاً عن: هالة محمود طه، مصدر سبق ذكره، ص٦.

المطلب الثاني: الخلافات الرئيسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

يرى اغلب المحللين السياسيين إن الولايات المتحدة والصين لا يعدان حلفاء بشكل واضح، فهم لا يشتركون في مصالح أمنية جوهرية أو قيم سياسية، فضلاً عن ان مفاهيمهم للنظام العالمي تتصادم بشكل كبير وفي الوقت الذي تتطلع فيه الصين إلى ما بعد الولايات المتحدة، نرى ان الاخيرة تسعى جاهدة إلى الحفاظ على النظام الليبرالي التي تقوده، وفي غضون ذلك نرى ان قضايا عديدة تتسبب في تصادم بين مصالح الولايات المتحدة والصين بشكل مباشر، لكن علاوة على ذلك فالدولتان لا يعدان خصمان بالمطلق فاقتصادهما متداخل ومتشابك للحد الذي يجعل كلا الطرفين حريصين على تجنب الصراع، وبناء على هذا فأن العلاقات الأمريكية – الصينية تحمل عناصر الصراع بقدر ما تحمل عناصر التعاون وان كل طرف من اطراف هذه المعادلة سيحاول توجيه هذه العلاقة بما يحقق له أقصى مصالح ممكنة في ظل عناصر القوة المتاحة لديه وقدرته على تعبئتها وتوظيفها، اخذاً بعين الاهتمام جوانب الضعف التي يعاني منها، والتي يمكن ان يسعى الطرف الآخر إلى التعامل معها أيضاً وتوظيفها بما يخدم مصالحه واهدافه[1]. وفيما يأتي نعرض أبرز الخلافات بين الطرفين وكالآتي:

---

(١) منى هاني محمد، نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، المركز العربي للبحوث والدراسات، قطر، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني: www.acrseg.org/41471.

أولاً: تايوان:

بعد زيارة الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) في عام ١٩٧٢ إلى الصين أصدر الجانبان الصيني والأمريكي بياناً مشتركاً ورد فيه: إن الجانب الأمريكي أعلن ان الولايات المتحدة تعترف بأن هناك صين واحدة فقط، وان تايوان جزء من الصين، وفي عام ١٩٧٨ قبلت الحكومة الأمريكية المبادئ الثلاثة التي اشترطتها الحكومة الصينية لإقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما وهي قطع الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية مع سلطات تايوان والغاء معاهدة الدفاع المشترك، وسحب قواتها العسكرية من تايوان، وهو ما اشير اليه اختصاراً بـ (قطع العلاقات والغاء المعاهدة وسحب القوات)[١].

وهذا ما أكدته وثيقتان متتاليتان: الاعلان المشترك حول إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة عام (١٩٧٩)، والاعلان المشترك عام (١٩٨٢) المتعلق بمبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان، وفي هذه الاتفاقيات جميعها وافقت الولايات المتحدة على (وجود صين واحدة وان تايوان جزء من الصين)[٢].

ومن هنا اكد الجانب الأمريكي حرصه على حل مشكلة تايوان بطريقة سلمية، وان هدفه النهائي هو سحب القوات جميعها والمنشآت العسكرية الأمريكية من تايوان، كما ستعمل الحكومة الأمريكية

---

(١) بلا، اسئلة واجوبة حول مسألة تايوان واعادة توحيد الصين، (بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠٠٧)، ص ٨٧.

(٢) روبرت س. مكنامار وجيمس ج. بلايت، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

على ان تخفض تدريجياً عدد قواته ومنشآته العسكرية في تايوان كلما خفت حدة التوتر في المنطقة[١].

إن لتايوان أهمية استراتيجية[٢*] تجعل الصين أكثر تمسكاً بموضوع اعادتها ، فتايوان ذات اهمية جيوستراتيجية؛ لان مضيقها وقناة (ياشي) يمثلان الممرين البحريين الرئيسين اللذين يربطان شمال شرقي آسيا بجنوب شرقي آسيا والشرق الاوسط[٣].

وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من استثمار قضية تايوان للتدخل في الشؤون الصينية إذ تمد الولايات المتحدة تايوان بما تحتاج من نظم أسلحة (وهو موقف متناقض إذ تعترف أمريكا بوحدة الصين ولكنها لا تقر لها بسيادتها على كامل اراضيها) وفي عام١٩٧٩ أصدرت الولايات المتحدة (قانون تايوان) وتتعهد بموجبه بتأمين متطلباتها الدفاعية كلها ، وتعد تلك القضية من أهم اوراق الضغط التي تملكها الولايات المتحدة تجاه الصين[٤].

---

(١) منتهى صبري، قمة موسكو ١٩٧٢ واثرها في العلاقات الأمريكية – السوفيتية، (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص ٦٥.

(*) ان لتايوان أهمية جيوستراتيجية لوقوعها بين بحر الصين الجنوبي وبحرها الشرقي، وتولي الولايات المتحدة أهمية قصوى للوضع في تايوان بحكم قيمة الخطوط الملاحية البحرية الفائقة الاهمية الاستراتيجية، إذ ينقل النفط عبرها وغيرها من الموارد نحو الصين، كما تقيم الولايات المتحدة علاقات عسكرية وثيقة مع تايوان، كون هذه الجزيرة تعد منصة استراتيجية للعمليات العسكرية ضد الصين وامنها في الطاقة.المصدر: ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الاوراسي في القرن الواحد والعشرين بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي المتعدد الاقطاب، (لندن، اي – كتب للطباعة والنشر، ط٢، ٢٠١٧)، ص ص ٨٨ – ٨٩.

(٣) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٤) اياد جاسم محمد، محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الاخير من القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، بغداد، العدد (٢)، ٢٠١٧، ص٤٢٩.

وعقب زيارة الرئيس الصيني (جيانغ زيمين) إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧، ظلت النظرة الصينية إلى الولايات المتحدة كما هي، أي انها عدو لابد من الحذر منه، وبعد عامين على تلك الزيارة أكد الرئيس الصيني في خطاب له في عام (١٩٩٩)، من ان الصين ستعارض الهيمنة الأمريكية وستعمل من اجل عالم متعدد الأقطاب وستقف إلى جانب الدول النامية[١].

ومنذ حقبة التسعينيات حتى بداية عام (٢٠٠١)، باتت السياسات التي تحكم العلاقات المتبادلة بين الطرفين يشوبها القلق والتوتر، وترجع تلك المخاوف إلى إمكانية تسلل فكر الاستقلال إلى تايوان، وفي ردها على هذه الاخيرة قامت الصين باستخدام الأسلوب الجبري المكثف في مواجهة هذا الفكر الذي يعيق الجهود الصينية لتوحيد البلاد، ولذلك رفضت الصين أي توطيد للروابط العسكرية الأمريكية مع تايوان[٢].

لاسيما بعد ان وقع القادة الأمريكيون على مشروع متعلق بـ (تايوان) وهو ما يسمى بـ (قانون تايبيه لعام ٢٠١٩)، مما يعرقل البلدان الاخرى بشكل صارخ في إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، ما يساعد تايوان على توسيع ما يسمى بـ (الفضاء الدولي)، الذي يعد بشكل صارخ تدخلاً في الشؤون الداخلية للصين، كما ينتهك بشكل خطير مبدأ (صين واحدة)، والبيانات المشتركة الثلاثة بين الصين والولايات المتحدة، وبذلك حاولت الولايات المتحدة أكثر من مرة استخدام (قضية تايوان) لتقويض الوضع العام للتعاون الدولي في مكافحة (جائحة كورونا) وخلق مقاومة

(١) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٣١.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٣٢.

للتضامن الأمريكي الصيني في مكافحة الوباء، ولاسيما أن قضية تايوان تتعلق بالمصالح الجوهرية الصينية، ويعد مبدأ (صين واحدة) هو الأساس السياسي للعلاقات الأمريكية – الصينية، فان التلاعبات المتكررة من جانب الولايات المتحدة لما يسمى بالمشروعات المتعلقة بتايوان لن تثير سوى المزيد من المشكلات بين الجانبين[١].

ثانياً: حقوق الانسان:

يعد ملف حقوق الانسان ذا تأثير كبير في طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، إذ إن الولايات المتحدة تتهم الصين بأنتهاكها لمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان لا سيما بعد قيام السلطات الصينية بقمع التظاهرات التي جرت في ميدان (تيانانمن) في عام ١٩٨٩، فقد صورت تلك الأحداث في التفكير الإستراتيجي الأمريكي بانها تطورات مهمة ستؤدي إلى نتائج ملموسة مستقبلاً منها: ترسيخ فكرة الديمقراطية في عقول الشعب الصيني، وسيادة حالة من عدم الرضا التي تعمقت لدى الشعب الصيني لدرجة جعلت الحكام والمحكومين يدركون ذلك على حد سواء، وتقوية حركة المطالبة بالديمقراطية ودفعها إلى الأمام، ومن ثم اصبح بإمكان الشعب الصيني نقد حكومته بعد ان كان محظوراً عليه ذلك قبل عام ١٩٨٩[٢].

---

(١) تعليق قانون تايبيه، وكالة الانباء الرسمية لجمهورية الصين الشعبية، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://arabic.cgtn.com.

(٢) اياد جاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٧.

إذ قام الكونغرس والاعلام والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والطلبة الصينيون في الولايات المتحدة بالضغط بشكل قوي على الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) لاتخاذ موقف حاسم ضد الحكومة الصينية[١].

وهذا ما اكدته الإدارة الأمريكية بعد وصول الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) إلى سدة الحكم عام ١٩٩٣، والتي أكدت على تعزيز دور الولايات المتحدة لقيم الديمقراطية، كما شنحملة ضد سياسة الرئيس السابق (جورج بوش)، واتهمه بعدم الأهتمام في (قيم الديمقراطية وحقوق الانسان)، وتبنى الرئيس (كلينتون) الرأي الداعم لاستخدام عقوبات تجارية انتقائية ضد الصين للحد من قمعها لحقوق الانسان[٢].

ثم تبلور ملف حقوق الانسان بدرجة أكبر مع احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، حيث استخدمت الولايات المتحدة قضية الديمقراطية وحقوق الانسان كإحدى ادوات السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويرتبط ذلك بالرأي المؤيد للعلاقة بين قيم حقوق الانسان ما بين الصين والولايات المتحدة[٣].

وبفضل تعاون الصين مع الولايات المتحدة في قضايا الحرب ضد

---

(١) سليم كاطع علي وانعام عبد الرضا، العلاقات الأمريكية – الصينية الواقع وافاق المستقبل، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (٤٣ – ٤٤)، ٢٠١٦، ص ١٦٩.

(٢) نبيل سالي شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٠ – ١٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤١.

الإرهاب، لم تتردد الولايات المتحدة من ادراج الحركة الاسلامية لشرق تركستان، والتي تضع عناصر من قومية (الأويغور)(*) في الصين، إلى قائمة الجماعات الإرهابية[١].

وعد الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) ان دعم حقوق الانسان جزء من السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أكد على ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان في الخارج تضمن بيئة أكثر استقراراً[٢].

الاانه انتقد سياسة الصين حول احتجاجات (التبت)(**) عام (٢٠٠٨)، واستخدام السلطات الصينية في حينها العنف واعتقال العديد من الرهبان البوذيين، اذ قال: "يتعين على الحكومة الصينية أن تتخذ خطوات فورية

(*) تعاني الصين في اقليم شرق تركستان من مطالب الأويغور بالانفصال وتكوين دولة مستقلة، وهم اقلية مسلمة من ضمن عشر اقليات مسلمة فيها، اذ يبلغ مسلمي الصين نحو (٢٤) مليون نسمة، ويسكنون على مسافة تمثل (١/ ٦) من مساحة الصين، وسياسياً ينشط في الاقليم الحزب الاسلامي التركستاني، الذي تأسس في اواخر التسعينيات. المصدر: عطارد عوض عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٤ – ٢٠٥.

(١) احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (١٧١)، ٢٠٠٨، ص ١٣٠.

(2)National Security Strategy , white House , 2010:
http://www.whitehouse.gov/national security strategy.

(**) يقع اقليم التبت في جنوب غرب الصين، وتبلغ مساحته حوالي (٨ ،١٢٪) من المساحة الكلية للصين، وفي التأريخ الحديث (١٩١٣ – ١٩١٤) عقد مؤتمر في (سميلا) شمال الهند لتطبيع العلاقات بين بريطانيا والتبت والصين، وكان نتائجه ترسيم الحدود بين الهند والتبت، غير ان الصين لم توقع عليه وظلت التبت مستقلة حتى عام (١٩٥٠) . المصدر: هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣)، ص١١٣.

لإحترام كرامة وأمن حقوق الانسان والحرية الدينية لشعب التبت"[١].

وبعد وصول الرئيس السابق (دونالد ترامب) إلى سدة الحكم اشتدت الخلافات بين الولايات المتحدة والصين حول قضايا حقوق الانسان، إذ وجهت ادارة (ترامب) انتقادات مباشرة للصين واتهمتها بأعتقال اكثر من مليون مسلم من (الأويغور)، والاقليات الاخرى في مقاطعة (شينجيانغ) الصينية، وعزز الكونغرس الأمريكي بدوره الضغط على الصين بدعم من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وفرض عقوبات على المسؤولين الصينيين، بسبب عمليات الاعتقال الجماعي، كما الغت وزارة الخارجية الأمريكية الوضع التجاري الخاص الذي كانت تتمتع به (هونغ كونغ)[*] بوصفها مركزاً مالياً عالمياً، قائلة ان المدينة لم تعد مستقلة بما فيه الكفاية عن الصين، وكان وراء هذا الإجراء خطة أقرها مجلس الشعب الصيني في (٢٨ ايار ٢٠٢٠) لفرض قانون للأمن الوطني على المدينة، وذلك من اجل منع التدخل الأجنبي في (هونغ كونغ) اذ تتهم المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية في المدينة بتلقي دعم خارجي مما جعل قضايا حقوق الانسان أهم القضايا محل الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين[٢].

---

(1) Barack Obama, statement of senator Barack Obama on the situation in Tibet amerrican presidenc project.
http://www.persidency ucsb.edul/ws/91097.

(*) وعدت الصين بأن تتمتع هونغ كونغ (بدرجة عالية من الحكم الذاتي) بعد ان استعادت المدينة من بريطانيا عام ١٩٩٧، ونتيجة لذلك منحت الولايات المتحدة وضعاً تجارياً خاصاً ساعد (هونغ كونغ) على الازدهار كمركز مالي عالمي المصدر: صفاء حسين الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.

(٢) ابرز قضايا الخلاف الأمريكي... الصيني حرب باردة جديدة،اكاديمية دي دبليو، المانيا، =

ثالثاً: الجانب الاقتصادي:

تنامت التجارة بين الولايات المتحدة والصين بوتائر سريعة خلال العقود الثلاث الماضية، وطبقاً للإحصائيات الصينية، نمت التجارة البينية بنحو (٢٣٣) ضعف مما كانت عليه منذ بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٧٩، وسبعة اضعاف ما كانت عليه في عام ٢٠٠١ حينما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، في الوقت الحاضر تعد الولايات المتحدة أكبر سوق للمنتجات الصينية وسادس أكبر مورد للصين[١].

وتعد مسألة تراجع الفاعلية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية امام الصين المحرك الرئيس وراء القرار الأمريكي نحو دفع التفكير الإستراتيجي للخلافات الاقتصادية، لاسيما بعد تفاقم العجز التجاري الأمريكي، بحيث بلغ في عام ٢٠٠١ بنحو (٨٤) مليار دولار للصين[٢].

وتأتي الصين في المرتبة الثانية بين الدول الدائنة للولايات المتحدة الأمريكية بحوالي (٨٥٠) مليون دولار، ولكن هناك جوانب صراعية في العلاقات الصينية – الأمريكية بدعوى ان الصين تتبع سياسات اقتصادية ظالمة تجاهها ورفضها رفع قيمة عملتها (اليوان)، مما ادى إلى تفاقم عجز

= ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.google.com/amp/s/amp.dw.com.

(١) عرفان الحسني وهبة عبد المنعم، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: اسبابها واثارها على الاقتصادات العربية، (الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠)، ص٣٥.

(٢) عبد الصمد سعدون، الارهاب الدولي: المعنى والمضمون في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (١١)، ٢٠٠٦، ص ٤٣.

الولايات المتحدة الأمريكية التجاري الذي وصل إلى (٢٧٣) مليار دولار في عام ٢٠٠٩[١].

كما بلغ العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين في عام ٢٠١٧ (٣٧٥) مليار دولار، وبلغت الواردات الأمريكية مع الصين (٥٠٥) مليار دولار مقارنة بصادرات (١٣٠) مليار دولار فقط، وتخشى الولايات المتحدة الأمريكية من نقل التقنيات الأمريكية للصين إذ يتم استيعابها من الشركات الصينية، التي تقوم بعد ذلك بتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم وبأسعار منخفضة نسبياً مما يرتب قضية خلافية متجذرة في العلاقات الأمريكية الصينية تتمثل بحقوق الملكية الفكرية، ولذلك تتجه الولايات المتحدة الأمريكية في فرض الرسوم الجمركية على السلع الصينية التي تدخل الاسواق الأمريكية[٢].

وقد تفاقم النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بعد اعلان الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) في ٢٠١٨/٣/٢٢، عن وجود نية لفرض رسوم جمركية تبلغ قيمتها ما يقرب من (٥٠) مليار دولار أمريكي على السلع وبعض المنتجات الصينية، وذلك بموجب المادة (٣٠١) من قانون التجارة لعام (١٩٧٤) والتي تسرد تأريخ الممارسات التجارية غير العادلة وسرقة الملكية الفكرية، إذ اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ان الصين تقوض الملكية الفكرية، وكرد فعل أعلنت الصين إنها ستفرض رسوماً على قائمة من واردات السلع بقيمة (٦٠) مليار دولار، وبنسبة تتراوح من (٥ ٪ – ٢٥٪)[٣].

---

(١) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٦ – ٨٧.

(٢) هالة محمود طه، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

(٣) صحيفة البيان، ابرز المحطات في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، ابو ظبي، =

وفي نهاية حزيران عام ٢٠١٩ وعلى هامش اجتماعات قمة العشرين في مدينة (اوساكا) اليابانية أعلن الرئيسان الأمريكي والصيني توصلهما إلى اتفاق بشأن التوتر التجاري بينهما، اذ قررت الولايات المتحدة الأمريكية ايقاف التعريفات الجمركية التي كانت تعتزم فرضها على السلع الصينية، ولطالما نظر المراقبون إلى هذه التصريحات بمثابة حل للنزاعات التجارية بين البلدين، لكن لم تمضي مدة طويلة قبل ان ترفع الولايات المتحدة الأمريكية في شهر ايلول عام ٢٠١٩ التعريفة الجمركية على قرابة (١٢٥) مليار دولار من السلع الصينية[١].

وفي العموم اتخذ الرئيس الأمريكي (ترامب) من بنية النظام الاقتصادي الصيني اداة لتوثيق اتهاماته ضد الصين بالتلاعب في العملة، إذ تتخذ الحكومة الصينية القرارات الاقتصادية جميعها بواسطة بنك الشعب الصيني (البنك المركزي)، ومن خلاله تدير بوصلة الشركات الخاصة أيضاً، مما يعني ان الصين تنتهك القوانين الدولية التيتضع لارتفاع سعر العملة او انخفاضها سبباً واحداً هو معايير العرض والطلب، ما مكن الإدارة الأمريكية من فرض العقوبات على الصين ومنعها من ملاحقة عقوباتها التجارية، وعلى المستوى العملي لجأت الصين إلى سياسات صلبة لمواجهة حرب الولايات المتحدة وضرباتها المتلاحقة ضدها، واتبعت سلسلة من الإجراءات الخاصة عبر شركاتها، إذ ظلت تتحصل على الدولار مقابل صادراتها إلى الولايات المتحدة واودعتها في بنوكها المحلية، في الوقت الذي

= ٢٠١٩، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/ampl/s/www.albayan.aelecoonomy.

(١) عرفان الحسني وهبة عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

استمرت فيه بدفع أجور عمالها (باليوان)، حتى تحتفظ بأكبر قدر ممكن من الدولار للبنك المركزي وزيادة أرصدته من احتياطات العملات الأجنبية، وزعمت الصين ان احتفاظها بالدولار خلفه رغبة قومية لاستمرار جاذبية الاقتصاد الصيني للإستثمارات المختلفة، وجعل السلع الصينية أكثر تنافسية مقارنة بنظيرتها الأمريكية[١].

وبذلك تراجعت الأسهم العالمية بشكل حاد خلال تعاملات الدولتين، وازداد القلق حول الاقتصاد الدولي، خاصة بعدما عدت وزارة الخزانة الأمريكية الصين متلاعبة في سوق العملة بفرض الحصول على ميزة تنافسية تصديرية[٢].

ترى الباحثة إن الاسباب الأخرى غير الاقتصادية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لإعادة رسم خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة لصالحها وعودة القطبية الأحادية بعد بروز الصين كقوة اقتصادية منافسة لها عالمياً، يعكس ذلك الواقع المحور الأساس في التفكير الإستراتيجي الأمريكي الذي يدور حول ازاحة اية قوة صاعدة تهدد الهيمنة الأمريكية على قيادة العالم، أما من الناحية الإيديولوجية فهي تعكس جانباً مهماً من سياسة الخطاب الذي يؤكد

---

(١) مهند حميد مهيدي، مستقبل العلاقات الاقتصادية الصينية- الأمريكية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (٢٢)، ٢٠٢٠، ص٢٠٨.

(٢) موقع ارقام متخصص في سوق الاسهم السعودية والعالمية، (حرب العملات) ... امريكا والصين تشعلان صراعاً جديداً سيدفع العالم ثمنه، الرياض، ٢٠١٩، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.argaam.com/ar/article/articledeail/id/1307725.

علـى المصـالح الوطنيـة الضـيقة لـدى الإدارات الأمريكيـة السـابقة سـواء أكانـت جمهوريـة إم ديمقراطيـة والـذي ينطـوي علـى سياسـات متشـددة ازاء الشركاء التجاريين التقليديين.

رابعاً: سباق التسلح:

تشـكل قـدرات الصـين العسـكرية في الأرض والفضـاء الخـارجي هاجس إرباك لدى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توجهها نحـو سـباق تسـلح محتـوم، فعلـى سـبيل المثـال كشـفت الصـين عـن حـاملات طـائرات وصواريخ بالستية مضـادة للسـفن ذات قـدرات فائقـة بأمكانهـا تهديـد اقـوى القطاعات البحرية الأمريكية، كمـا ان هنـاك تهديـد جويـاً وبحريـاً صـينياً للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شرق وجنوب شـرق اسـيا والـتي تتمتـع بأهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[١].

وقـد نجحـت الصـين في عـام ٢٠٠٧ مـن اختبـار اطـلاق صـاروخ باليسـتي قادر على تدمير الأقمار الصناعية فيما وصفته الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بأنـه اختبـار عسـكري اسـتفزازي، والـتي تراهـاجهزة الأمـن الأمريكـي تهديـداً لهـا، وتتـابع الولايـات المتحـدة بحـذر جهـود الصـين لتنميـة قوتهـا العسـكرية وعلـى هـذا الأسـاس راجعـت إدارة الـرئيس (جـورج بـوش الابـن) السياسة القومية الأمريكية حيال الفضاء مؤكدة حق الولايـات المتحـدة في عدم السماح لأي طرف يعادي المصالح الأمريكية[٢].

---

(١) هالة محمود طه، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٢) محمد جمال وممـدوح حامـد، الـصراع النـووي في قـارة اسـيا، (القـاهرة: المكتبـة الاكاديميـة، ٢٠١٠)، ص ص ص ٨٢ – ٨٣ – ٨٤.

ومما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية هو ان الصين باتت قادرة على شن هجمات نووية على الساحل الغربي من الولايات المتحدة الأمريكية من داخل مياها الاقليمية، إذ إنها اختبرت صاروخاً في عام ٢٠١٩ يسمى (JL- ٣) يطلق من غواصات قادرة على تدمير مدينة (سان فرانسيسكو) الأمريكية بالكامل، وقامت بأختباره في بحر (يوهاي) في البحر الأصفر، والصاروخ مصمم لينطلق من غواصات نووية صينية من نوع (Jin) والتي يمكن تسليمها بـ (٢٤) صاروخاً من نوع (Jl-٢) بالرغم من ان صواريخ (١١ -Trident) الأمريكية تتفوق عليها بفارق في المسافة يبلغ نحو (٢٠٠٠ ميل) الا ان الولايات المتحدة تبقى متخوفة من تطور الصين النووي[١].

لذلك لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية في ظل احتدام المنافسة من أجل إحداث التغيير في تراتبية توزيع القوى الدولية في النظام الدولي ان تتراجع عن انفاقها العسكري المتعاظم، كما ان الصين هي الاخرى متطلعة إلى مكانة كبرى في النظام الدولي وهي بذلك تحاول ان تسند قوتها الاقتصادية بقوة عسكرية لاسيما في بحر الصين الجنوبي كونه يمثل عصب الحياة الاقتصادية الصينية؛ بسبب امدادات الطاقة التي تمر عبره، اذ لا يمكن للصين المحافظة على موقعها ومكانتها من دون ان تدعمها بقوة عسكرية[٢].

ومن هنا يرى بعض المفكرين الإستراتيجيين مثل (جون ميرشايمر) ان هذا الأمر سيدفعها في النهاية إلى توظيف قوتها العسكرية كما تصرفت

---

(١) المصدر السابق، ص ١٥.

(٢) عطارد عوض عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٣.

كل القوى الصاعدة على مر التأريخ لتحقيق السيطرة على المناطق الحيوية لأمنها القومي ثم تتوسع تدريجياً خارج هذه المناطق[١].

خامساً: الأمن السيبراني:

باتت قضية الأمن السيبراني وحرب المعلومات تشكلان هاجساً متزايداً في التفكير الإستراتيجي الأمريكي على وجه العموم، والأمن القومي الأمريكي على وجه الخصوص بعد ان تعرضت مصالح وهيئات حكومية كبرى تابعة لها لخروقات وضربات الكترونية، والأكثر عنفاً، لاسيما بعد تعرض موقع وزارة الأمن القومي ووزارات الدفاع والخارجية والتجارة، فضلاً عن وكالة (ناسا) الفضائية وجامعة الدفاع الوطني إلى الاختراق عام ٢٠٠٧، كما جرى اختراق البريد الالكتروني لـ (روبرت غيتس) وزير الدفاع الأمريكي السابق، لذلك اهتمت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) بجانب المؤسسات التكنولوجية الأمريكية بتلك القضية[٢].

وعليه تعد قضية الأمن السيبراني من ابرز القضايا المؤثرة في العلاقات الأمريكية – الصينية لاسيما بعد عام ٢٠١٣، فقد اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بالقيام بأعمال تجسس لسرقة معلومات عسكرية وتجارية سرية، وعلى اثر ذلك قامت شركة (مانديات) الأمريكية للأمن

---

(1) Zbigniew Brzezinki and John Mearsheimer, Clash of the titans foreign bolicy, issue (146) , 2005, p48.

(٢) صلاح مهدي هادي، دور وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) في صنع القرار الاستراتيجي الأمريكي: حرب العراق عام ٢٠٠٣ أنموذجاً، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٥٧.

الالكتروني بتقديم تقرير اتهمت فيه الجيش الصيني بشن هجمات الكترونية واسعة النطاق على مؤسسات أمريكية[١].

وبالمقابل تعد الصين استراتيجية الأمن السيبراني للولايات المتحدة بمثابة تهديد لمصالحها، وكيفية استخدام واشنطن لتكنولوجيا الشبكات والمعلومات[*] للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وكيف تهدد الهيمنة الأمريكية الإلكترونية الأمن الصيني في المجالات المختلفة، ومن المؤشرات التي تستدل بها الصين على ذلك اعلان الولايات المتحدة في حزيران عام ٢٠١١ ان الفضاء الإلكتروني أصبح مجالاً جديداً للحروب الحديثة، فضلاً عن تسريبات (سنودن)[**] الاستخباراتية في شهر ايار وحزيران من عام ٢٠١٣، علاوة على اتهام وزارة العدل الأمريكية لخمسة من ضباط جيش التحرير الشعبي الصيني بتهمة التجسس الاقتصادي في شهر ايار من عام ٢٠١٤[٢].

---

(١) علي موسى الكناني، الامن السيبراني في العلاقات الأمريكية – الصينية، صحيفة الزمان، بغداد، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.azzaman.com.

(*) للمزيد ينظر: ايهاب خليفة، حروب مواقع التواصل الاجتماعي، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦) ص١١٢.

(**) جوزيف اوارد سنودن أمريكي الأصل موظف سابقا لدى وكالة المخابرات المركزية، وعمل بصفة متقاعد مع وكالة الأمن القومي الأمريكي، حيث قام سنودن بتسريب معلومات من خلال نظام (برزم)، تتضمن تفاصيل عن عمليات تجسس على حسابات جي ميل (gmail)، وفيس بوك (face book)، ومايكروسوفت soft (micro)، حيث تستخدم وكالات الاستخبارات هذه الثغرات المخصصة لهذه الأنشطة بقيت مجهولة حتى تاريخ قيام سنودن بنشر المعلومات التي بحوزته. نيغي هاجر، الاذان المترصدة.. كيف يتجسسون عليك، (القاهرة دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠١٤)، ص٢٢.

(٢) السيادة السيبرانية: عناصر الاستراتيجية الصينية للأمن الالكتروني، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، ٢٠١٥، متاح على الرابط الالكتروني:

https://futurellae.com.

ويدفع البعض بحتمية مشاركة الولايات المتحدة في استراتيجية لمواجهة التحديات والتهديدات السيبرانية، بحيث تترجم لاحقاً إلى ميزة استراتيجية ،وقد برز منطق (المشاركة المستمرة) في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، فقد اشارت الوثائق الرسمية التي اصدرتها القيادة السيبرانية في عام ٢٠١٨ إلى رغبة الاعداء المستمرة في اضعاف المؤسسات الأمريكية لاكتساب مزايا استراتيجية، وقد تم بالفعل اخفاء الطابع الرسمي على ذلك في الاستراتيجية السيبرانية الصادرة عن وزارة الدفاع في عام ٢٠١٨[١].

وبالاتساق مع ذلك ستعطي وزارة الدفاع الأمريكية الأولوية للاستثمارات في مجال القدرة على التأقلم وإعادة البناء والعمليات لضمان تفوق القدرات الفضائية، كما ستعطي الاستثمارات الأولوية لتطوير الشبكات المرنة، القادرة على التحمل والشبكات الموحدة، ونظم المعلومات البيئية (الايكلوجية) من المستوى التكتيكي حتى التخطيط الاستراتيجي، كما ستعطي الاستثمارات الأولوية أيضاً لتطوير قدرات الحصول على المعلومات وكيفية استغلالها، وحرمان المنافسين من المزايا نفسها، وتمكينها من تقديم الاسناد في الوقت الذي تدافع فيه ضد الدول او الجهات الفاعلة غير الحكومية في اثناء الهجمات السيبرانية[٢].

---

(١) السيادة السيبرانية: عناصر الاستراتيجية الصينية للأمن الالكتروني، مصدر سبق ذكره، متاح على الرابط الالكتروني:

https://futurellae.com.

(٢) عادل رفيق، استراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي، المعهد المصري للأبحاث والدراسات، تركيا، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/eipss-eg.org.

وفي عام ٢٠٢٠ ازدادت اتهامات الولايات المتحدة للصين بخصوص نطاق عمليات التجسس بما في ذلك التدخل في السياسة الداخلية والملكية الفكرية المسروقة، ونفت الصين الادعاءات الأمريكية بأنها شنت هجمات الكترونية تهدف إلى سرقة اسرار الدولة والتجارة من الولايات المتحدة، وفي شهر تموز من العام نفسه امرت الولايات المتحد الأمريكية بأغلاق القنصلية الصينية في مدينة (هيوستن) بولاية تكساس الأمريكية لحماية الملكية الفكرية والمعلومات الأمريكية الخاصة، وفي المقابل طالبت الصين الولايات المتحدة بإغلاق قنصليتها في مدينة (تشنغدو) الجنوبية الغربية الصينية[١].

وبذلك وصف وزير الخارجية الأمريكي (مايك بومبيو) القنصلية الصينية بأنها مركز للتجسس الصيني والسرقة الملكية، وأضاف ان الصين نهبت ممتلكاتنا الفكرية واسرارنا التجارية الثمينة، مما أدى لخسارة ملايين الوظائف في انحاء أمريكا، ودعا (بومبيو) (العالم الحر) إلى الانتصار على (الطغيان الجديد) الذي تمارسه الشيوعية[٢].

سادساً: المناخ:

يعد اتفاق باريس من الاتفاقات العالمية المهمة لحماية المناخ، جاء هذا

---

(١) سبوتنك نيوز جزء من وكالة الأنباء الدولية الروسية، ست قضايا خلافية قد تقلب العلاقات بين أمريكا والصين،٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.google.com/amp/s/arabic.sputniknews.com.

(٢) نقلاً عن:وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو يكشف سبب اغلاق القنصلية الصينية في هيوستن، وكالة الحرة، واشنطن، ٢٤ / يوليو / ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.alhurra.com/usa/2020/07/24.

الاتفاق عقب المفاوضات التي عقدت في اثناء مؤتمر الامم المتحدة (٢١) للتغير المناخي في باريس في عام ٢٠١٥[١].

وتمخض عن هذا الاتفاق أن يتعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وابقائها دون درجتين مئويتين، قياساً على عصر ما قبل الثورة الصناعية، وبمتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند (١,٥) درجة مئوية، وهو مايتطلب من الدول الصناعية المتقدمة تقديم أسهامات أكبر في سبيل خفض الانبعاثات، في حين يتعين على الدول النامية مواصلة تحسين جهودها في التصدي للإحتباس الحراري في ضوء اوضاعها الوطنية، ويلزم الاتفاق الدول الغنية بتقديم مئة مليار دولار سنوياً بدءاً من عام ٢٠٢٠ للدول النامية والفقيرة لمساعدتها على تمويل اختيار الطاقات البديلة والطاقة المتجددة[٢].

ودارت المباحثات بين قادة الدول حول مشروع وثيقة دولية للتصدي للاحتباس الحراري، غير أن هذه المحادثات شهدت خلافات مستمرة وواضحة، غير ان الخلاف الأكبر هو الذي دار بين كل من الولايات المتحدة والصين بوصفهما أهم لاعبين في التعامل مع ظاهرة تغير المناخ فضلاً عن كونهما أكبر دولتين مسؤولتين عن التلوث في العالم، ففي الوقت الذي اقترحت فيه الولايات المتحدة خفض انبعاثاتها من الغازات المسببة للإحتباس الحراري بنسبة (١٧٪) كما كانت عليه في عام ٢٠٠٥، أعلنت الصين عام ٢٠٢٠ عن خطتها لتقليص الإنبعاثات الغازية بنسبة تزيد عن (٤٥٪)، اما الاتحاد الأوروبي فقد تعهد بخفض تلك الإنبعاثات بنسبة

---

(١) انجي احمد عبد الغني، الادارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد (٣)، ٢٠١٩، ص١٦٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٦٣-١٦٤.

(٣٠٪)، الأمر الذي ادى إلى توجيه الصين انتقاداتها لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان؛ بسبب عدم التزامهما بما يكفي للحد من معدل انبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، إذ إن الأرقام التي اعلنتها الولايات المتحدة لخفض انبعاثاتها من الغازات الملوثة تكاد لا تساوي شيئاً بالنظر إلى مساهمتها في مشكلة التغيير المناخي كلها[١].

وفي الأول من حزيران ٢٠١٧أعلن الرئيس الأمريكي (ترامب) انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للتغير المناخي، منفذاً بذلك وعداً قطعه خلال حملته الانتخابية، مستخدماً جملته الأكثر شيوعاً (أمريكا اولاً) إن اتفاقية باريس ستقوض الاقتصاد الأمريكي، وستكلف الولايات المتحدة الكثير من الوظائف وفرص العمل، وستضعف السيادة الوطنية الأمريكية، وستضع البلاد في موقف سيئ دائم مقارنة بباقي دول العالم، قائلاً: "لا نريد ان يهزأ بنا رؤساء الدول الأخرى بعد اليوم"[٢]. وعن الصين اكد (ترامب) حينها ان الدول نفسها التي تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية البقاء في الاتفاقية هي الدول التي تكلف الولايات المتحدة تريليونات الدولارات من خلال ممارسات تجارية قاسية في اشارة إلى الصين، كما انتقد الاتفاقية التي تشارك فيها (١٩٥) دولة، والتي بموجبها كانت على الولايات المتحدة الحد طوعاً من انبعاثاتها الكربونية، وكان (ترامب) صرح في وقت سابق عام ٢٠١٦، ان التغير المناخي يشكل مفهوماً اخترعته الصين لجعل الشركات الأمريكية اقل قدرة على المنافسة، ليؤدي

---

(١) نقلاً عن: علي محمد عبد الله، التغيرات المناخية... آثارها... التكيف... الحلول، (عمان: المنهل للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص٢٢٤.

(٢) مهند حميد مهيدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩.

انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية ومعارضتها لاتفاقية باريس إلى حدوث العديد من التوترات بينها وبين عدد من الدول الأوروبية والقوى الكبرى وعلى رأسها فرنسا التي كانت منبع الاتفاقية[١].

بذلك يمكننا القول إن الصين تكتسب اهمية كبيرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، كونها تعد واحدة من الدول الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية سواء مايتعلق بما تتوافر فيه من قدرات اقتصادية ام ماتتوافر عليه من مقومات القوة الأخرى كالقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها، لذلك يزداد قلق الولايات المتحدة الأمريكية من فقدان مكانتها بوصفها قوة عظمى، نتيجة النمو المتسارع لقوة الصين، ومن الممكن ان يوْدي ذلك الى جعل الصين قادرة على وضع قواعد ومعايير جديدة للنظام الدولي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه يمكن الاستنتاج بأنه مهما بلغ حجم التعاون والتبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة، الا انه يبقى في اطار المنافسة فضلاً عن رفض الولايات المتحدة لوجود شريك لها في النظام الدولي، واستمرار مساعيها للبقاء بوصفها القوة المهيمنة على النظام الدولي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

---

(١) المصدر نفسه، ص٢١٠.

الفصل الثالث :

المتغيرات المؤثرة
في التفكير الإستراتيجي الأمريكي
تجاه الصين في القرن الحادي والعشرين

إن التغيرات التي تحصل في البيئة الدولية سواء أكانت في محيطها الإقليمي أم محيطها الدولي ليست بمعزل عن علاقات الدول فيما بينها، فهي تؤثر في مسار تلك العلاقات على النحو الذي يمكن أن يحدث تعاون أو صراع من جراء تلك التغيرات.

ويأتي القلق من الصعود الصيني نتيجة علاقتها بالدول التي تعدها الولايات المتحدة الأمريكية دولاً مارقة مثل كوريا الشمالية، وأخرى منافسة مثل روسيا، فضلاً عن دولاً تعدها الولايات المتحدة حليفة مثل اليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي.

وتؤدي الصين دوراً مستقلاً نشطاً وهو العامل الذي يحكم علاقاتها وسياستها الخارجية ومصالحها الوطنية في النظام الدولي، ويتأتى هذا الدور في سلوكها الدبلوماسي والتوافقي التعاوني مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، ودول العالم بشكل عام بما يتوافق مع مصالحها، والتي تؤكد سعي السياسة الخارجية الصينية في التوسع والتغلغل من أنتاج السلع الاستهلاكية ومنافسة الدول اقتصادياً، مما يؤدي لتحقيق مصالحها الاقتصادية بالنمو والاستقرار والسيادة وهيبتها السياسية عالمياً.

فثمة تنافس بين أتجاهين متباينين هما: طموح الصين إلى تعزيز دورها الإقليمي والدولي بما يتناسب مع تعاظم قدراتها ولاسيما الاقتصادية

منها ،وسعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها ومكانتها الدولية ، وتعد المتغيرات السياسية في البيئتين: الإقليمية والدولية عوامل مؤثرة في تحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين.

وعيله سيتم تناول هذا الفصل في مبحثين ووفق الآتي:

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية.

المبحث الثاني: المتغيرات الدولية.

المبحث الأول
المتغيرات الإقليمية

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى إعادة تعريف مصالحها القومية والحيوية بوصفها القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولي، بهدف تكريس قيادتها للنسق العالمي ومنع ظهور قوى كبرى منافسة لهيمنتها.

وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية إن الصين في سعيها للهيمنة الاقليمية اصبحت قوة لا يمكن الاستهانة بها ،لاسيما وان لديها علاقات متشابكة في اقليمها تشكل تحدي كبير لمناطق النفوذ لها ، من خلال شراكات وتحالفات أو معاهدات... الخ ، هذه الهيمنة (الاقليمية) كانت هي السبب والدافع الأساس وراء رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لها ،ولتوضيح ذلك سيتم تقسيم المبحث وفق الآتي:

المطلب الأول: دول جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا

أولاً: دول جنوب شرق آسيا:

تمتلك دول (جنوب شرق آسيا)(*) أهمية جيو- استراتيجية في التفكير

(*) جنوب شرق آسيا: هي المنطقة الفرعية الجنوبية الشرقية من آسيا، وتتألف من المناطق التي تقع جنوب الصين، وشرق شبه القارة الهندية، وشمال غرب أستراليا، وفي التعريف المعاصر تتكون =

الإستراتيجي الأمريكي ولعدة عوامل تتراوح بين (الموقع الجغرافي، الحجم الاقتصادي، القوة العسكرية وصولاً إلى الهوية المجتمعية)[1].

يدفع ذلك إلى طرح التساؤل الآتي:كيف يؤثر تقاطع المصالح مع اختلاف المقاربات المتبناة لتحقيقها بين الصين ومنطقة جنوب شرق آسيا في التفكير الإستراتيجي الأمريكي؟

إن الصين ترتبط بدول منطقة جنوب شرق آسيا عبر وسائل متعددة من بينهما الترتيبات الإقليمية، فالصين مع دول جوارها أسسو (آسيان+١)[*]، و

= جنوب شرق آسيا من منطقتين جغرافيتين: الأولى: جنوب شرق آسيا البري والتي تعرف باسم شبه جزيرة الهند الصينية وهي تضم كل من (كمبوديا، لاوس، ميانمار، شبه الجزيرة الماليزية، تايلاند، وفيتنام)، والثانية: جنوب شرق آسيا البحري والمعروف باسم أرخبيل الملايو وتضم (جزر أندمان، نيكوبار (الهند)، بروناي، بورنيو الماليزية، تيمور الشرقية، اندونسيا، الفلبين، وسنغافورة) . المصدر: فتيحة بن شعشوع، الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٩، ص١٢.

(١) ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنه، الجزائر، العدد (١٣)، ٢٠١٨، ص٩٩.

(*) نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا بوصفها نوع من الحلف السياسي في عام ١٩٦٧ في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا ولا سيما (فيتنام، كمبوديا، لاوس، وبورما) ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم (آسيا- الباسيفيك)، والتي خططت لها ووضعتها القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة في دعمها للدول الصديقة، وجاء الآسيان ليوفر لأعضائه محفلاً لمناقشة الدبلوماسية الوقائية وإجراءات بناء الثقة ولإعلان وجهة نظر واحدة ازاء قضية الأمن الإقليمي، وفي عام ١٩٩١ أنشئت منطقة التجارة الحرة والتي تهدف الى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية جميعها، وخلال القمة السادسة في أيلول ١٩٩٨ في فيتنام تم وضع خطة متوسطة المدى لأنعاش اقتصاديات دول الآسيان خلال المدة من (١٩٩٩-٢٠٠٤)، وفي تشرين الثاني ٢٠٠٤ تم توقيع اتفاقية لإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم مع الصين. المصدر: شيماء حسن علي، دول مجلس التعاون الخليجي تتجه شرقاً، (القاهرة: الكتاب العربي للمعارف، ٢٠١٨)، ص ص ص٦١-٦٢-٦٣.

(آسيان+٣)(*) آسيان والصين وكوريا الجنوبية واليابان، فضلاً عن إنشاء المجلس الاقتصادي لدول حوض المحيط الهادئ، وكان التفاعل مابين الصين والآسيان هو الأكثر فاعلية في هذه المنظمات، من خلال التوقيع على بروتوكولات واتفاقات عدة وثق خلالها الطرفان روابطهما، ولتعزيز تلك الروابط اقامت الصين شبكة من العلاقات التعاونية مع دول مهمة في منطقة جنوب شرق آسيا مثل: (اندونسيا، الفلبين، وتايلاند)، على الرغم من ان هذه الدول مرتبطة أمنياً بالولايات المتحدة الأمريكية باتفاقات أمنية دفاعية، واقامت الصين مشروعات كبرى تربطها مع دول مهمة استراتيجياً في محيطها الإقليمي يتمثل أهمها بما يأتي:(١)

١- الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد، الذي يسعى إلى ربط الصين بمنطقة جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وشرق آسيا، من خلال شبكة ممتدة من السكك الحديدية والطرق السريعة،

(*) قد تبلور رد فعل الدول الآسيوية في التعامل مع الأزمات المالية من خلال محاولتهم انشاء آلية (آسيان +٣) (الصين وكوريا الجنوبية واليابان) وهي آلية تم تشكيلها بناءً على طلب من رئيس الوزراء الماليزي الأسبق (مهاتير محمد) بعد ظهور الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، وهي مدة تأزم مالي أصابت معظم قارة آسيا، وتسببت بمخاوف من تحولها إلى أزمة عالمية، وهي محاولة، من منظومة جنوب شرق آسيا لتطوير الإقليمية في شرق آسيا من خلال خلق جهاز إقليمي يسعى إلى التعامل بشكل أفضل مع الأزمات في المستقبل؛ وذلك بالتعاون مع القوى الاقتصادية الآسيوية الشريكة أي اليابان والصين وكوريا الجنوبية لاسيما بعد أن تولدت عدم ثقة بإمكانية تقديم المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي. المصدر: مفاز مثنى عبد الله، مستقبل دور منظومات التعاون الاقليمي في المنظومة الآسيوية، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص٢٤١.

(١) عبد الأمير الأسدي وأمير نجم عبود، السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين (دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية) المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية،الجامعة المستنصرية،بغداد، العددان (٤١-٤٢)، ٢٠١٩، ص١٠٩.

وشبكات الطاقة وكابلات الألياف الضوئية، لتعزيز التجارة بين هذه المناطق كلها.

٢- ربط دول الآسيان بمدن صينية محاذية لها (نانننغ، يولين، وتشونغتو)، وعليه تم بناء البنى التحتية اللازمة لهذا الغرض، وتعد هذه المناطق بوصفها منصات مواصلات مابين الصين ورابطة الآسيان، وتم إنشاء ميناء للتجارة الحرة في مدينة (تشينتشو)، فضلاً عن منطقة تجارة حرة شاملة بمدينة (بينغشيانغ) الصينية.

فضلاً عن ذلكفأن الصين انتهجت في علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا بعض تطبيقات القوة الناعمة من خلال ما يعرف (باستراتيجية توزيع المكاسب)، والتي تسعى من خلالها جاهدة لتوثيق التعاون الاقتصادي وتحييد شبه القارة بأكملها، وخاصة جنوب شرق آسيا، لكي تضمن دفاعاً خلفياً للتأثير الياباني والأمريكي، لاسيما وأن المنطقة تحتفظ بوجود أمريكي مباشر، فضلاً عن وجود اتفاقيتين بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية وكل من كوريا الجنوبية والفلبين، لكن الصين استطاعت أن تكسب ود الدول ذات العلاقات المضطربة مع الولايات المتحدة الأمريكية (كالفلبين وكمبوديا)[1].

وفي السياق ذاته دعمت الصين مكانتها الاقتصادية والسياسية في جنوب شرق آسيا بتقوية روابطها التجارية مع رابطة الآسيان عبر منطقة التجارة الحرة الصين- آسيان (CAFTA) والتي تم تفعيلها عام ٢٠١٠، إذ

---

(١) منتصر عمران الرفاعي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص٢٣٨.

أظهرت دراسة أجراها البنك الآسيوي للتنمية أن الصين مندمجة أكثر مع رابطة دول الآسيان أكثر من دول العالم الأخرى بعد إقامة (الكافتا)، فإقامة ديناميكية للمساعدة الذاتية المشتركة التي سمحت لاقتصاديات الآسيان بتخفيض ارتباطهم وتبعيتهم لصادراتهم للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما أن الاقتصاد الصيني الواسع وفر مصدراً إضافياً للنمو تحتاجه الآسيان، إذ تزيد دول الرابطة صادراتها مع الصين بدل الولايات المتحدة في سنوات مابعد الأزمة الأخيرة لعام ١٩٩٧[١].

إن أحد أهداف الاستراتيجية الصينية بشأن سياسة الطاقة هي تحقيق أمنها البحري في الطرق البحرية جميعها والتي تمر من خلالها إمدادات الطاقة للصين، والتي تمتد من الخليج العربي إلى المحيط الهندي ثم مضيق ملقا، لذا وضعت الصين استراتيجية (عقد اللؤلؤ) التي تتضمن إقامة قواعد عسكرية وعلاقات دبلوماسية للمحافظة على مصالحها الطاقوية، وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس تأمين طرق إمدادات الطاقة من الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي، عبر نشر مجموعة من القواعد البحرية في كل من (تايلاند، بنغلادش، سيرلانكا، باكستان، وميانمار)، وعليه ينبغي التعاون مع بحريات هذه الدول، وتتركز استراتيجيتها في جنوب شرق آسيا من خلال تحقيق الآتي: (احتواء النزاعات الحدودية الإقليمية مع دول جنوب شرق آسيا عبر الحوار، والتأكيد على أن الصين هي نقطة الارتكاز للأمن الإقليمي، وعلى الدول البقية التكيف مع رغبة الصين

---

(١) منير مباركية، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية، دراسة مقارنة لحالآت: اليابان والصين والهند، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنه، الجزائر، ٢٠١٦، ص٣٢١.

للهيمنة وقوتها العسكرية المتنامية)[١].

أن الصين على أدراك كامل بأن دورها كلاعب إقليمي محوري يمتلك مقومات القوة الشاملة قد يكون تحدياً امام النفوذ الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، ومن أكثر الأدلة على هذا هو الدعوات المتكررة للصين والمقدمة في جلسات منتدى الآسيان الإقليمي لإزالة القواعد البحرية الأمريكية من مناطق مختلفة من المحيط الهادئ، وتستغل الصين في هذه المواقف مساعداتها الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا، ونفوذها الاقتصادي الكبير في الترتيبات الإقليمية الجنوب شرق آسيوية، فضلاً عن وجود عدد كبير من الصينيين يستقرون في دول جنوب شرق آسيا، وهؤلاءهم من أصحاب النفوذ الاقتصادي والشركات الكبرى، والذين تستخدمهم الصين كوسيلة ضغط على دول الآسيان لتمرير متطلباتها في اجتماعات المنتدى[٢].

وفي المقابل تنقسم الأدبيات الاستراتيجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول تأثيرات (النمو الاقتصادي الصيني) وتداعياته على الهيمنة الأمريكية العالمية خصوصاً في منطقة جنوب شرق آسيا، ما خلف غياب توجه واضح لدى الإدارات الأمريكية تجاه الصين، اذ يدور النقاش في الولايات المتحدة بين تيارين، يذهب **الأول** إلى الاعتقاد بأنه يمكن الاستفادة من عائدات الاعتماد الاقتصادي المتبادل والروابط الاقتصادية بين

---

(١) عبد الأمير الأسدي وأمير نجم عبود، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦-٧.

(٢) سرمد زكي الجادر وفينوس غالب كامل، الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (٤٣-٤٤)، ٢٠١٦، ص ص٥-٦.

الدولتين، إذ يؤكد المفكر السياسي (أكسيوب لوهاس) (Xiaobu Luhas) انه لفهم الروابط الصينية الأمريكية يكفي فقط النظر إلى قيمة الديون الأمريكية المقدمة من الصين[١].

أما التيار **الثاني** فيدعم نظرية (التهديد الصيني) ويؤكد أن أي تغيير في توزيع القوة في النظام الدولي يدفع نحو الصراع، ما يعني أن زيادة القوة الصينية تؤدي بدون شك الى إضعاف الولايات المتحدة الأمريكية، وبناءً عليه تحدث المواجهة المباشرة بين الطرفين ويدعم هذا التيار الواقعي التشاؤمي (جون ميرشايمر) (وروبرت جيلبين) وهو تيار لا يزال يسيطر على توجهات الفكر الإستراتيجي الأمريكي[٢].

وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١سعت إدارة الرئيس السابق (جورج بوش الابن) إلى استخدام المنظومات الإقليمية بوصفها عنصراً في حربها الشاملة ضد الإرهاب،أذ أصبح المنهج الأمريكي تجاه التعاون الأمني الإقليمي يميل إلى النفعية الضيقة على قدر مايسهم في تحقيق أهداف أمريكية محددة، أذ حاولت التغلغل إلى منظومة جنوب شرق آسيا وأعلن في عام ٢٠٠٢عن خطة تعاون بينهما في مجال المساعدة التقنية، كما تعززت تلك الشراكة في الأعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦) من خلال عقد اتفاقيات شراكة في مجال التجارة والاستثمار[٣].

وخلال عام٢٠٠٩ وفي إطار تعهد إدارة الرئيس السابق (باراك أوباما) بمواجهة نقص الاهتمام الذي أبدته إدارة الرئيس السابق (بوش) تجاه منطقة

---

(١) ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٨.

(٣) مفاز مثنى عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٥٧-٢٥٨.

جنوب شرق آسيا ،قررت إطلاقها مبادرة لشرق آسيا أصبحت تعرف بـ (أسيا المحور) أو (الانعطاف نحو آسيا)، وفي تعقيبها على استخدام مصطلح المحور في مقالتها المنشورة في مجلة (فورين بوليسي) (قرن أمريكا الباسيفيكي)(*)، أوضحت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك (هيلاري كلينتون) بأن المصطلح معناه تجديد تركيز الإدارة على آسيا ومنحها اهتماماً خاصاً[١].

(*) (الباسيفيك) أو منطقة آسيا الهادئ تمتد من منطقة جنوب شرق آسيا وأستراليا غرباً إلى غاية القارة الأمريكية اللاتينية جنوباً، وأمريكا وكندا شمالاً على طول امتداد المحيط الهادئ، ويمتد الفضاء الباسيفيكي الآسيوي الى ثلاثة نطاقات جغرافية فرعية ذات طابع بحري، وهي: المنطقة الشمالية لمنطقة بحر الصين وتتواجد بها أهم الدول الإقليمية الفاعلة المكونة للمشهد السياسي وهي (روسيا، الصين،شبه الجزيرة الكورية، وسنغافورة)، وهناك قارة اوقيانوسيا التي تضم ستة عشر دولة على شكل جزر تتجاوز الفا جزيرة من فيجي وتونغا أكبرها أستراليا ونيوزيلندا الى غاية جزر هاواي الأمريكية. المصدر: مجموعة من المؤلفين، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ٢٠١٨)، ص٢٤٩.داخل هذا الفضاء الواسع يتشكل المحور الجيواستراتيجي والاقتصادي للعالم لما يتمتع به من مميزات جغرافية وموارد طبيعية وممرات ومضائق مائية بالغة الاهمية، مقومات زادت من اهميته الاستراتيجية عبر طرقها الاقتصادية والتجارية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتطور الاقتصادي لليابان عام ١٩٥٥، بعدها ظهور مايسمى بالنمور الأسيوية (هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية، وتايوان)، بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية التي مست (تايلاند، إندونسيا، وماليزيا) المكونة لأهم التكتلات الاقتصادية في منطقة (الآسيان)، في حين أن الظاهرة الاقتصادية الأكثر بروزاً في القرن الحادي والعشرين هو الصعود المتنامي للصين على المستويين الاقتصادي والعسكري، كل هذه الظواهر تفرض على منطقة المحيط الهادئ أن تكون مستقبل الظاهرة الاقتصادية العالمية بامتياز. المصدر: مجموعة من المؤلفين، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠.

(١) نقلاً عن: فلاح أمينة، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق آسيا: من سياسة التجاهل الى سياسة إعادة التوازن، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (٥)، ٢٠١٩، ص٨٠.

ويعد هذا التحول الاستراتيجي بمثابة تتويج لتغيرات جوهرية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه جنوب شرق آسيا، بدأت منذ العام الأول لإدارة الرئيس (باراك أوباما) بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في تموز ٢٠٠٩، إيذاناً بعودة الولايات المتحدة الى جنوب شرق آسيا، على حد تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون)، الا أن وتيرة الانخراط الأمريكي في قضايا الأمن والتعاون الاقتصادي مع دول جنوب شرق آسيا اكتسبت قوة دافعة بأستضافة الولايات المتحدة لاجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في جزر (هاواي) الأمريكية، في منتصف تشرين الثاني عام ٢٠١١، والإعلان خلالها عن مبادرة للشراكة عبر المحيط الهادئ[١].

مما لاشك فيه أن الصين تعد من أهم أولويات الولايات المتحدة في استدارتها نحو منطقة آسيا الباسيفيك ووفقاً لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل تشرين الأول عام٢٠١٥ مع احدى عشرة دولة مطلة على المحيط الهادئ، وهي: (أستراليا، بروناي، كندا، شيلي، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بيرو، سنغافورة، فيتنام)، بأبرام اتفاقية للشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ،وهي اتفاقية تجارة حرة متعددة الأطراف تهدف إلى زيادة تحرر اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ[٢].

وبذلك شكل الاقتصاد والتجارة نقطة تحول لسياسة إعادة التوازن تجاه

---

(١) محمد عبد الله يونس، تحول جيو- استراتيجي: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في (الباسيفيكي)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٨٨)، ٢٠١٢، ص٩٠.

(٢) مبروك شريف شعبان، الاستراتيجية الأمريكية في آسيا وسياسة احتواء الصين، مجلة أفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، العدد (٢٧)، ٢٠١٦، ص٣٩.

منطقة آسيا الباسيفيك عموماً وجنوب شرق آسيا على وجه الخصوص، فقد ارتفعت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة سريعاً ولاسيما وانها تمثل (٣/١) من الناتج الاقتصاد العالمي، ويتجاوز اسهامها في نمو الاقتصاد العالمي بنحو (٣٠٪) وإدراكاً منها لتلك الأهمية لمستقبل الاقتصاد الأمريكي[١].

وعليه أصبحت دول جنوب شرق اسيا تتسارع في الدخول بتحالفات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى سبيل المثال فيتنام التي اشتهرت بعدائها التأريخي مع الولايات المتحدة الأمريكية تسعى نحو ارتباطات عسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة، كما أنها تستقبل البوارج البحرية الأمريكية في موانئها كبعثات تدريبية للقيام بمناورات بحرية مشتركة في بحر الصين الجنوبي[٢].

(إن القيمة الجيو- استراتيجية لبحر الصين الجنوبي)[*] في الاستراتيجية الأمريكية، تجعل منها تقف بوجه أي قوة تحاول فرض سيطرتها الكاملة

---

(١) فلاح أمينة، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

(٢) سرمد زكي الجادر وفينوس غالب كامل، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(*) يعد بحر الصين الجنوبي من البحار المميزة الموجودة في قارة آسيا، أذ يتمتع بموقع استراتيجي مهم يربط بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ وصولاً إلى الشرق الأوسط، وبهذا فهو يعد من الطرق البحرية السريعة والمهمة للاقتصاد العالمي، إذ إن أكثر من نصف ناقلات النفط العالمية تمر من خلاله، فضلاً عن ان أكثر من نصف الأساطيل التجارية العالمية تبحر من خلاله كل عام، وبهذا فهو يعد الشريان الرئيس لاستيراد الطاقة والصادرات السلعية، كما يحتوي أيضاً على ثروة سمكية هائلة وهيدروكوربونات ومواد معدنية مهمة كالنفط والغاز، ويحتوي ما يزيد على (٣٠٪) من الشعاب المرجانية في العالم، ويحتوي على مجموعتين من الجزر ففي شماله تقع جزر (باراسيل) وفي جنوبه تقع جزر (سبراتلي) التي هي أكثر عدداً من سابقتها، وتدعي الصين بأن جزءاً كبيراً من بحر الصين الجنوبي يعود اليها بما في ذلك الجزر، ومن ثم فهي تمتلك الحرية الكاملة في المنطقة البحرية. المصدر: مفاز مثنى عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٠-١٦١.

عليه وعلى وجه الخصوص الصين، لاسيما وأن البعد الطاقوي يشكل أحد الدعائم الرئيسة في الاستراتيجية الأمريكية من خلال التمركز قرب منابع النفط واحتياطاته وطرق امداداته الرئيسة، لذا فالاستراتيجية الأمريكية ترتكز على الحفاظ على أمن الممرات البحرية في المنطقة، وضمان استمرار تدفق الموارد الحيوية للأزمة الاقتصادية الأمريكية والحفاظ في الوقت ذاته على الروابط التجارية مع دول المنطقة الناهضة اقتصادياً[١].

من هنا حرصت الولايات المتحدة على استغلال بعض البؤر محل النزاع بين الصين وجيرانها بهدف إحباط السعي الصيني لاكتساب دور إقليمي، برز ذلك واضحاً في استغلالها لقضية أرخبيل (سبراتلي) الغني بالبترول في بحر الصين الجنوبي والذي يقع على بعد (٢٠٠) كم^{٢} داخل المياه الإقليمية للفلبين، في حين ترى الصين أن بحر الصين الجنوبي بحيرة صينية، وطلبت من الولايات المتحدة عدم التدخل في هذا النزاع، لاسيما وإن وثائق البنتاغون أكدت أن الولايات المتحدة ستكون طرفاً في هذا النزاع، كون أن لها مصالح استراتيجية في الحفاظ على أمن الممرات البحرية الدولية، بما يمثل تهديداً للحركة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا[٢].

ولإحكام السيطرة من انطلاق الصين إلى الخارج، عملت الولايات المتحدة على تكثيف وجودها بمنطقة بحر الصين الجنوبي، وتحالفت مع

---

(١) ابتسام محمد العامري، سياسة الصين الإقليمية وانعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٧٩)، ٢٠٠٥، ص ص ٤٢-٤٣.

(٢) علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٩)، ص ص ١٣٣-١٣٤.

كثير من الدول المطلة عليه خاصة تلك التي تتحكم في مضيق (ملقا) الذي يقع بين شبه جزيرة (ماليزيا) وجزيرة (سومطرة) بإندونسيا ، وأجرت معها تدريبات مشتركة تتعلق بالسيطرة على المضيق الذي يعد المنفذ الوحيد للصين على المحيط الهندي،وقامت بتشجيع حلفائها على احتلال أكبر عدد من الجزر المتناثرة الارجاء، حتى تلك التي لا تزيد مساحتها على بضعة كيلومترات،بالرغم من أن الولايات المتحدة تعلم أن الصين ومعها رابطة جنوب شرق آسيا ،قد تبنت صياغة ميثاق شرف وقعته الدول المطلة على البحر جميعها في عام ٢٠٠٢والذي يلزم الجميع على نبذ استخدام القوة في سعيها إلى تسوية الخلاف[١].

فالصين تعد البحر ومعظم الجزر القائمة به جزءاً لا يتجزأ من الإقليم الصيني وهو يدخل في نطاق سيادتها ، أما الجانب الأمريكي يصر على أن البحر وجزره مناطق متنازع عليها ولم يتم حسم النزاع بشأنها ومن ثم فحرية الملاحة مكفولة للجميع إذ إن الصين تحاول أن تنتهج استراتيجية إقليمية وعالمية معقدة بالشكل الذي يؤثر في طبيعة التنافس الأمريكي- الصيني، في الوقت ذاته تتبع الولايات المتحدة نوعاً من أنماط الهيمنة لاحتوائها وتحقيق مصالحها في الوقت نفسه[٢].

وعليه أن أفضل سياسة تتعامل بها الولايات المتحدة مع قضية النزاع في

---

(١) مصطفى كامل محمد، المضايق البحرية: مسرح الصراع القادم بين القوى العالمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (٢٠٣)، ٢٠١٦، ص٧٨.

(٢) رشا سهيل محمد، التنافس الأمريكي الصيني تجاه بحر الصين الجنوبي: (دراسة في الأبعاد الجيو- استراتيجية)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (٢٠)، ٢٠٢٠، ص ص١٧٩-١٨٠.

بحر الصين الجنوبي خاصة والقضايا الأخرى على وجه العموم تكمن على حد قول مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق (هنري كيسنجر) بقوله: "ينبغي أن تتركز اهتمامات الولايات المتحدة على الاحتفاظ بعلاقات تعاونية مع بلدان آسيا جميعها وتجنب السياسات المبنية على افتراض وجود عدائية متأصلة تأريخياً من أي من القوى الآسيوية الرئيسة، وبهذه الطريقة تصبح الولايات المتحدة في موقع يجعل دعمها حاسماً عندما تدعو الحاجة اليه ويجنبها استدراج الدول الأخرى إلى السلبية أو التورط في نزاع مع عدو من صنعها هي، وفي الوقت نفسه يتعين على الولايات المتحدة التحول إلى خصم صلب عندما يهدد ميزان القوى أو المصالح القومية لأمريكا"[١].

وبعد فوز الرئيس (دونالد ترامب) في تشرين الثاني عام ٢٠١٦رفع شعار (أمريكا اولاً) وتعهد بتعديل استراتيجية المحور أو إعادة التوازن لسلفه (باراك أوباما)، التي ورطت الولايات المتحدة في التزامات غير ضرورية ومكلفة حسب وجهة نظره، تعالت معها شكوك المراقبين حول ملامح الاستراتيجية الأمنية الأمريكية ومستقبل التواجد الأمريكي في منطقة آسيا الباسيفيك وجنوب شرق آسيا على وجه الخصوص[٢].

أتضحت أبرز ملامح التغيير في الاستراتيجية الأمريكية خلال الأيام الأولى لإدارة (ترامب) بتبنيه نهجاً هجومياً تجاه سياسة الإدارة السابقة، ترجمت بتوقيعه مرسوم رئاسي في ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٧يقضي بالإنسحاب من إتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ التي مثلت أحد أهم

---

(١) نقلاً عن: ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

(٢) فلاح أمينة، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

المكونات الرئيسة لاستراتيجية إعادة التوازن لإدارة الرئيس (أوباما) والتي وصفها بأسوأ اتفاقية على الأطلاق، جاء هذا الانسحاب في مدة صاحب فيه الاقتصاد الأمريكي تراجع حاد[١].

وبالاتساق مع ذلك زادت القوات البحرية الأمريكية من عمليات ضمان الملاحة التي تتحدى المطالبات البحرية المفرطة للصين في بحر الصين الجنوبي، لتصل إلى أربع مناورات في عام ٢٠١٧وخمس في عام ٢٠١٨وثمانية في عام٢٠١٩ وخمس في عام ٢٠٢٠، واعلان إدارة (ترامب) عن مفهوم (محيط هندي هادئ حر ومفتوح) ودوراً حيوياً لجنوب شرق آسيا، والذي يستند في جزء منه إلى سلوك الصين في بحر الصين الجنوبي اذ حددت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عام ٢٠١٧ واستراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي في عام ٢٠١٨ بصورة أكثر وضوحاً الصين بوصفها منافساً استراتيجياً للولايات المتحدة، مع تكليف القيادة الأمريكية في المحيطين الهندي والهادئ بالاضطلاع بدور قوة توازن على المدى البعيد[٢].

ترى الباحثة أن السعي الصيني لفرض وجودها بوصفها لاعباً رئيساً في النظام الإقليمي شكل نقطة تحول في التفكير الإستراتيجي الأمريكي،وتبعاً للمصالح الجيوستراتيجية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا عملت الإدارة الأمريكية على إدارة هذا التنافس مع القوى

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٨٥-٨٦.

(٢) سوي ليان كولين، التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: الدروس المستفادة في حقبة ما بعد الكوفيد لدول الخليج، أكاديمية الامارات الدبلوماسية،ابو ظبي، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

http://eda.ac.ae\docs\default،source\publications\eda-insight-oct-2020.

الإقليمية بالمنطقة عبر توظيف أو تفعيل تحالفاتها أو بناء تحالفات جديدة للحد من الدور الصيني، من خلال اعتمادها ما تسمى بالهيمنة الهجينة كما يرها بعض الباحثين، وهي دمج الأساليب القتالية التقليدية وغير التقليدية، واستخدام المعدات وفنون القتال والوسائل الإلكترونية الدفاعية في بيئة معينة، لتحقيق النتائج الاستراتيجية المرغوبة، والتي تعد أحدى أدوات التفكير الإستراتيجي الأمريكي.

ثانياً: دول جنوب آسيا:

تعد منطقة جنوب آسيا من المناطق الإقليمية المهمة في النظام الدولي؛ لأنها تجاور شرق وجنوب شرق آسيا، حيث أعلى مراحل الديناميكية الاقتصادية عالمياً، وهي مفتوحة على منطقة الشرق الأوسط التي تشغل حيزاً واسعاً من استراتيجيات القوى الكبرى، وهي مفتوحة على المحيط الهندي حيث نقطة الارتكاز في استراتيجيات القوى البحرية العالمية لغرض وجودها في النظام الدولي[1].

والهند التي تقع في الجزء الجنوبي من آسيا، وتتمتع بموقع جيواستراتيجي مميز، أذ تطل على طرق بحرية تربط أوروبا والشرق الأوسط مع دول الاقتصادات الصاعدة (الصين واليابان)، كما انها تقع في منتصف القوس الواسع الممتد بين شرق روسيا وبريطانيا، مروراً برأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا، وتحيط من الشمال الغربي من (باكستان)، ومن الشمال (الصين، أفغانستان، بوتان، والنيبال)، وفي

(١) عباس فاضل علوان، الهند والتوازن الدولي- رؤية مستقبلية، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، العدد (٤٤)، ٢٠١٧، ص٢٠٨.

الشرق (ميانمار، بنغلاديش، وخليج البنغال)، وتحدها من الجنوب الشرقي (سريلانكا)[١].

وهي سابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة وثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان بتعداد يتجاوز ال (١,٣) مليار نسمة حسب إحصائيات عام ٢٠١٨، كما تمتلك الهند ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، على الرغم من أنها اجتازت مرحلة الركود الاقتصادي بنجاح بيد أن مركزها الاستراتيجي في آسيا محفوف بالمخاطر، ويلقي عليها أعباء كبيرة، وبذلك تعد عامل دولي مؤثر في استراتيجيات الدول الكبرى لما لها من مميزات جيوسياسية واستراتيجية مهمة لاسيما في منطقة جنوب آسيا وبالدرجة الاساس الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

ومن جانب آخر فأن العلاقات بين الصين والهند لم تشهد استقراراً لسنوات عدة، فمنذ عام١٩٤٩ وبسبب المشكلات الحدودية وقضية (التبت) والتنافس الحاد بينهما اقتصادياً وسياسياً بوصفهما قوتان آسيويتان لهما تأثير في موازين القوى والبلدين في صراع على قضايا عدة في الاقليم، والذي زاد الامر سوءاً هو تجربة الهند النوويةعام ١٩٩٨، والدعم والتقارب الصيني لباكستان، فالتجربة النووية الهندية اضفت على العلاقات الثنائية التوتر، كما صاحب قضية الدعم الصيني لباكستان تأثيرها السلبي في العلاقات الصينية- الهندية، لاسيما في مجال التكنولوجيا النووية، فضلاً عن تأييد

---

(١) سماح مهدي صالح، أثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية،جامعة الكوفة، العراق، العدد (٤٥)، ٢٠٢٠، ص٢٣٥.

(٢) صفاء حسين علي، مستقبل العلاقات الهندية الأمريكية الدوافع والمحددات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (٢٠)، ٢٠٢٠، ص٢١٣.

الصين إلى باكستان في مواجهة الهند بغية إشغالها والحيلولة دون صعودها بوصفها قطباً منافساً(*)(١).

ويعزى سبب التنافس الصيني – الهندي إلى أن الصين تشكل الخصم التقليدي الآخر للهند إلى جانب باكستان، وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية في عقد الستينيات بهذا الصراع عبر وضع الهند ضمن قائمة الدول المعادية للصين الشيوعية؛ لذلك ازدهرت العلاقات الأمريكية – الهندية، وأصبحت الهند تمثل المرتبة العليا في الحسابات الأمريكية ضمن استراتيجية الاحتواء ضد الصين، ووصل الأمر إلى توقيع اتفاقية في عام ١٩٦٤ تمنح الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها الهند (١٠٠٠) مليون دولار أمريكي ولمدة خمس سنوات، فضلاً عن تقديم المساعدات الاقتصادية التي أراد منها الرئيس الأمريكي الأسبق (جون كينيدي) تقوية الإمكانيات العسكرية للهند في الدفاع عن نفسها ضد الصين(٢).

(*) تصل العلاقات العسكرية بين الصين وباكستان إلى حد الشراكة الاستراتيجية، إذ تعد الصين الممول الأول لباكستان بالأسلحة، وأسهمت بشكل كبير في تطوير برنامجها الصاروخي، واعترفت الصين من جهتها أنها المصدر الرئيس للتصاميم الأولية للأسلحة النووية والشريك في عملية تطوير المركب النووي الباكستاني، والمصدر لتكنولوجيا الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، والشريك في تطوير صواريخ كروز التي جربت فيعام ٢٠٠٥، ولذلك تشكل العلاقات العسكرية الصينية – الباكستانية مشكلة للعلاقات الهندية- الصينية، إذ يعتقد الساسة الهنود أن الصين تستخدم باكستان لاحتوائها، والحيلولة دون صعودها بوصفها منافس محتمل لها. المصدر: عبد القادر دندن، الأدوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٥)، ص ص١٣٤-١٣٥.

(١) المصدر نفسه، ص٢٤١.

(٢) تلا عصام فائق وفاطمة محمد رضا، تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في التوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، العددان (١٧ – ١٨)، ٢٠١٦، ص١٧٤.

ومـايقلق الولايـات المتحـدة الأمريكيـة هـو التقـارب الحاصـل بـين البلـدين والذي تسعى اليه الصين لضم الهند الى جانبها في عدة قضايا فعلى سبيل المثال تعززت هـذه العلاقـات عـام ٢٠٠٨ حـين وقـع (وين جياباو) رئيس مجلس الدولـة الصيني، و (مانموهان سينغ) رئيس الـوزراء الهندي في اجتمـاع عقـد في الصـين وثيقـة مشـتركة بعنـوان (رؤيـة مشـتركة للقـرن الحـادي والعشـرين)، اذ دعـت الوثيقة إلى تعزيز التنسيق والتشـاور بينهمـا ضـمن آليـات التعـاون الإقليمـي، بمـا في ذلك قمة شرق آسيا، وبذل الجهود المشـتركة لتعزيـز التكـامل الإقليمـي في آسيا، وعلـى الصـعيد التجـاري رحبـت الوثيقـة بالتوصـل إلى دراسـة جـدوى حـول الترتيبات التجارية الإقليمية بحلول عـام ٢٠١٠، كمـا أشـارت الوثيقـة إلى البـدء بالحوار الدفاعي بين الهند والصين، وعبرت عـن الارتيـاح للاختتـام النـاجح لأول تدريب مشترك على الإطلاق لمكافحة الإرهاب بين قواتهما المسلحة[١].

وبطبيعـة الحـالف أن هـذا التقـارب بـين الطـرفين يقلـق الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ويضـع في حسـاباتها تحركـات الصـين في الاقليم، لاسـيما وان العلاقات الاقتصادية والتعـاون بـين البلـدين تنامـت بشـكل متسـارع، إذ قـدر حجم التبادل التجـاري بـين البلـدين حـوالي (٦٠) مليـار دولار لعـام ٢٠١٠، ثـم تصـاعد حجـم التبـادل التجـاري بينهمـا ليصـل إلى (٨٩,٧١) مليـار دولار عـام ٢٠١٧، فضـلاً عـن ان منـذ عـام ٢٠١٧ قـام رئـيس الـوزراء الهنـدي (نارينـدا مـودي) بزيـارة الصـين لـثلاث مـرات، ممـا يـدل علـى ترحيـب الصـين بهـذا التقارب وموقفها الإيجابي[٢].

---

(١) منتصر عمران الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) أحمد جمال الصياد، السياسة الخارجية لجمهوريـة الهنـد، المركـز الـديمقراطي العـربي، بـرلين، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الإلكتروني:

=https:\\democraticac.de\?p67874.

وعلى الرغم من ان العلاقات الصينية – الهندية تتسم بالتأرجح بين التعاون تارة والصراع تارة أخرى، سواء في سياستها الخارجية أم علاقاتهما الثنائية، فضلاً عن طبيعة الدور الذي يؤديه كل منهما في بيئتهما الإقليمية[١].

وفي الوقت الذي تثقفيه الصين في قدرتها على البقاء في وضع استراتيجي أفضل من الهند، الا انها في الوقت نفسه تخشى من التعاون الإستراتيجي بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية، لذا تعارض الصين الرغبة الهندية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، لا سيما وان الولايات المتحدة الأمريكية عزمت على تشكيل منظومة تحالفات اقليمية ودولية لاحتواء الصين، خاصة اذ نجحت اليابان هي الأخرى في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن[٢].

ويرى (صامويل هنتجتون) أن يكون الاتجاه العامل لعلاقات بين البلدين اتجاهاً تنازعياً؛ لأن كلا منهما يشعر بحجمه من ناحية ومركزيته الإقليمية من ناحية ثانية، وبأنه يعبر عن حضارة متميزة من ناحية ثالثة[٣].

وفي هذا السياق تعد الهند أحدى الركائز الكبرى للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، إذ تعد الركيزة الاساس في استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية تجاه آسيا والمحيط الهادئ، كما تم تصنيفها (شريكاً رئيساً للدفاع) في الولايات المتحدة الأمريكية[٤].

وبذلك فأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بقوة لخلق محور

---

(١) المصدر السابق، ص٢٢٩.

(٢) محمد صالح ربيع ومهيمن عبد الحليم طه، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص١١.

(٤) طارق محمد ذنون الطائي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

أمريكي- هندي في مواجهة الصين، وفي الوقت نفسه فأن التفاوت الاقتصادي بين الصين والهند لصالح الأولى يقلق الهند، وهذا ما يحفزها لتعزيز الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما وأن الهند تسعى للحصول على تكنولوجيا الصواريخ من الولايات المتحدة الأمريكية[١].

أي أن الشراكة مع الهند من أجل موازنة صعود الصين تشكل في الإطار الجيوستراتيجي الأوسع اي حجر الزاوية في استراتيجية الاحتواء الأمريكية الموجهة ضد الصين، من حيث تحقيق توازن آسيوي للقوى يكون في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، عبر زيادة مشاركتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية[٢].

لقد أثار التحول في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه آسيا من خلال شراكات آسيوية جديدة، العديد من علامات الاستفهام حول النتائج المترتبة على هذا التحول، وقد أعلن عنهمن الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) في إطار وثيقة كانت قد أعلنت عنها وزارة الدفاع الأمريكية، إذ يتضح منها قلق الولايات المتحدة الأمريكية من النمو العسكري الصيني، والرغبة في اكتساب الهند بوصفها حليف رئيس في المنطقة[٣].

لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أيجاد نفوذ اقتصاد يقوي

---

(١) تلا عاصم فائق، الاستراتيجية الأمريكية في إقليم جنوب آسيا، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية،الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٢٠)، ٢٠١٢، ص١٠٩.

(٢) مبروك شريف شعبان، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

(٣) عبد الصمد سعدون وياسر خالد، ممكنات التسارع والصعود الهندي عالمياً في ظل مجالات التنافس في الفضاء الآسيوي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٤)، ٢٠٢١، ص٥٥.

لها داخل القارة الآسيوية من خلال بناء علاقات اقتصادية مع دول المنطقة، واهمها الهند لاسيما مع مجموعة (KLMW) (كمبوديا، لاوس، ميانمار، فيتنام)، إذ شهدت الهند قفزة قوية في مستوى العلاقات مع هذه الدول واستطاعت بناء علاقات قوية مع كثير منها، وبذلك اصبح النفوذ الهندي أساسياً ومهماً لتطويق الصين وتحويل مسار النظام الإقليمي في المنطقة لصالحها[١].

وفي العموم تعد الهند من اهم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ من الهند كعنصر لمعادلة الكفة في المنطقة مع الصين التي تهيمن عليها الصين، وهذا ما اكده تصريح وزير الخارجية الأمريكي السابق (ريكس تيلرسون) خلال زيارته للهند في ٢٠١٧/١٠/١٨ بأن (الهند بلد محوري بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية)[٢].

وهذا ما اكده الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) بعد إعلانه عن خطط للتقارب مع الهند، من خلال تغيير اسم قيادتها العسكرية في آسيا من (قيادة الباسيفيك) إلى (القيادة الهندية الباسيفكية)، مما أعطى مركزية أكبر للهند في المنطقة، وهو ما أتضح في الاستخدام المكثف من جانب الرئيس (ترامب) لمفهوم (الهندو- باسيفيك) في اثناء زيارته لعدد من الدول الآسيوية في تشرين الثاني عام ٢٠١٧ شملت كل من (اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، فيتنام، والفلبين)، فقد لوحظ خلالها عدم

(١) المصدر نفسه، ص٥٥.

(٢) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٥٦.

استخدامه لمفهوم (آسيا- المحيط الهادئ) في دلالة واضحة من تخلي إدارته عن هذا المفهوم[١].

اذ جاء تطور مفهوم (الهندو- باسيفيك) نتيجة لمجموعة من التحركات المهمة، أبرزها تنامي النفوذ الصيني وتجاوزه المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي ليمتد إلى منطقة المحيط الهندي ومجموعة الأقاليم الفرعية المرتبطة به، وأخذ هذا التنامي أكثر من مستوى، أهمها المساحة الجغرافية الواسعة التي تغطيها مكونات مبادرة الحزام والطريق، وامتدادها إلى الأقاليم الرئيسة في المحيطين الهادئ والهندي والأقاليم الفرعية المرتبطة بهما، فضلاً عن الامتيازات الصينية المتنامية داخل عدد من الموانئ البحرية على سواحل المحيطين الهادئ والهندي، واتجاه الصين إلى بناء حوكمة بحرية جديدة[٢]. ينظر الجدول رقم (٢).

---

(١) عبد القادر دندن، التحول في تشكيل التوازنات الاستراتيجية..آسيا الباسيفيك الى الهندو- باسيفيك (دراسة حالة)، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (٢٢٢)، ٢٠٢٠، ص١٦.

(٢) محمد فايز فرحات، الهندو-باسيفيك بوصفه مسرحاً جديداً للسياسات الدولية وتأثيره في منطقة الخليج العربي، مركز الامارات للسياسات،ابو ظبي، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الإلكتروني :

https://epc.ae/ar/topic/indo-pacifc-as-a-new-theater-for-international-policies.

جدول (٢) الإمتيازات الصينية للموانئ البحرية المطلة على بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي

السنة	الميناء	الدولة	المنطقة	مدة الامتياز
٢٠١٥	جوادر	باكستان	المحيط الهندي	٤٠ سنة
٢٠١٥	كياو كبيو	ميانمار	المحيط الهندي	٥٠ سنة
٢٠١٥	كوانتان	ماليزيا	بحر الصين الجنوبي	٦٠ سنة
٢٠١٦	أوبوك	جيبوتي	المحيط الهندي	١٠ سنوات
٢٠١٦	ملقا	ماليزيا	بحر الصين الجنوبي	٩٩ سنة
٢٠١٧	هامبا نتوتا	سريلانكا	المحيط الهندي	٩٩ سنة
٢٠١٧	مورا	بروناي	بحر الصين الجنوبي	٦٠ سنة
٢٠١٧	فيدهو فينو لهو	المالديف	المحيط الهندي	٥٠ سنة

Source: Richard chiasy، feisu &lorasaalman21th Century maritime silk road security implications and ways forward for the European union، friedricherbert stiftung، Stockholm.2018، Availabe at: https//www، sipri، or،/ sites، default/ files/2019- 10/ the- 21sc- century- maritime- silk- road.pdf.

إن المزايا الاقتصادية المهمة التي تمثلها الامتيازات الصينية في هذه الموانئ ودورها في توسيع حجم الاقتصاد الصيني، تمثل في التحليل الأخير منافذ مهمة للصين على المحيط الهادئ وبحر الصين والمحيط الهندي، وبعداً من أبعاد القوة البحرية الصينية بمعناها الشامل[1].

لذا جاءت الشراكة الأمريكية – الهندية لتقييد اندفاع الصين في المنطقة، الأمر الذي لفت إليه وزير الدفاع الأمريكي آنذاك (جيمس

(١) المصدر نفسه.

مانيس) بقوله: "إن الهند تعد قوة كبيرة قادرة على تحقيق الاستقرار في جنوبي آسيا والمحيط الهادئ"[١].

يمكننا القول مما تقدم إن تحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين يعود للأهمية الكبيرة التي تحتلها منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ بوصفها مركزاً للمصالح العسكرية الأمريكية، كما أن أدراك صانع القرار الأمريكي بأن الصين تشكل الخطر الاساس على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي بشكل عام والمنطقة على وجه الخصوص، وقد يصبح القرن الحادي والعشرين قرناً آسيوياً.

المطلب الثاني: دول شرق آسيا

أولاً: اليابان:

مع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأ النظام الإقليمي الآسيوي يشهد تغييرا في الخصائص والأطراف الفاعلة فيه، إذ ليس هناك عامل واحد مهيمن في هذا النظام، فبدلاً من ذلك فأن هناك عدداً من العوامل تعمل في وقت واحد لتشكيل هذا النظام الإقليمي، ولذا فإن طبيعة النظام الإقليمي في آسيا يتصف بأن النظام الأمني الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية يعد البنية الأمنية الإقليمية السائدة في أنحاء آسيا جميعها، فقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً نشطة لتعزيز الأمن والتعاون الدبلوماسي مع الحلفاء في المحيط الهادئ، مثل: اليابان والهند، أذ تعطي الولايات المتحدة الأمريكية أولوية للتعاون الأمني مع اليابان[٢].

---

(١) نقلاً عن: صفاء حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠.

(٢) مها عباس بيات وعطارد عوض عبد الحميد، محددات العلاقات الصينية الأمريكية بين التفرد =

وعند الحديث عن الأبعاد الأمنية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي يجب التأكيد على أمر أساسي وهو وجود أدراك يمثل تهديداً لأمنها؛ لذلك فأن التحول في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين جاء بسبب محاولة الصين المستمرة لتحديث اقتصادها والسعي لخلق تواجد لها في آسيا[1].

وأن الواقع الاقتصادي والتجاري والاستثماري يشير إلى أن كلا البلدين (الصين واليابان) يمضيان باتجاه الحفاظ على المصالح والاعتمادية المتبادلة، أذ أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لليابان كما أن الأخيرة تعد ثالث أكبر شريك تجاري للصين بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بحجم تبادل تجاري تجاوز (٣١٢) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٣[2].

لذلك تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية دور الموازن الخارجي في طبيعة العلاقة بين الصين واليابان على نحو يجعل كل منهما يسعى إلى التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية بالشكل الذي يجعل الغلبة على منافسة الآخر لقيادة اقليم شرق آسيا، أي أن كل طرف سيحاول استثمار علاقته مع الولايات المتحدة على حساب الطرف الآخر يستأثر بالدعم الأمريكي،

= والتعدد، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (٣٠)، ٢٠١٩، ص١٠٥.

(١) خضير إبراهيم البدراني وخلف حميد البدراني، استراتيجية إعادة التوازنات الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،بغداد، العدد (٣٠)، ٢٠١٦، ص١٨٩.

(٢) باهر مردان، العلاقات الصينية -اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٥٧)، ٢٠١٤، ص ص ١٩٧-١٩٨.

لكن ذلك قد يصطدم مع الرغبة الأمريكية كطرف ثالث في هذه المنافسة الصينية – اليابانية لغرض الهيمنة على الإقليم، ومن شأن ذلك أن يزيد من احتمالات التنافس ليس بين الصين واليابان فحسب، بل ومع الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، وهذا ما يفسر اندفاع الأخيرة أحياناً باتجاه كبح القوى الصينية المتنامية اقتصادياً وعسكرياً وتحجيمها في الإقليم من طريق تقوية تحالفها وتعزيز علاقتها مع اليابان، وأحياناً أخرى تندفع السياسة الأمريكية باتجاه معاكس وهو التقرب من الصين وعدم النظر إليها كعدو استراتيجي منافس لها في شرق آسيا وإقامة علاقات شراكة معها، وتذهب في الوقت نفسه إلى الدخول في منافسة سياسية واقتصادية مع اليابان التي تعد حليفها الاستراتيجي في الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة[١].

إن إي تحرك صيني ينبغي أن يفهم على أنه سيواجه بتحرك أمريكي-ياباني مشترك، وستكون من نتائجه عرقلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للصين ومن ثم تقويض الازدهار الاقتصادي في عموم آسيا، وينطلق التفكير الإستراتيجي الأمريكي في ذلك من أن التحالفات التقليدية مع القوى الآسيوية التي نشأت حتى نهاية الحرب الباردة، كانت عاملاً حاسماً في تحقيق التوازن الإقليمي في شرق آسيا، وأن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على ردع الصين في التحول إلى قوة إقليمية مهددة[٢].

---

(١) أسماعيل ذياب خليل، دور السياسة الأمريكية في ضبط التوازنات الإقليمية في شرق آسيا الصين انموذجاً، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العراق، العدد (١)، ٢٠٢٠، ص٣٠٤.

(٢) أسماعيل ذياب خليل،مصدر سبق ذكره، ص٣٠٥.

لذلك تمثل الأهمية الاستراتيجية لليابان نقطة ارتكاز في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، فالسياسة الأمريكية تحاول تحجيم قوة الصين ودورها في المنطقة عبر تعاونها مع اليابان، كون الأخيرة تعد وفق المنظور الأمريكي القوى الآسيوية الوحيدة القادرة على موازنة قوة الصين المتصاعد، لما تمتلكه من إمكانات سياسية واقتصادية وتكنولوجية مؤثرة في الصعيد الإقليمي بالدرجة الاساس.

ثانياً: شبة الجزيرة الكورية:

تم تقسيم شبه الجزيرة الكورية على قسمين (شمالي وجنوبي)(*) مع بداية الحرب الباردة، فقد أصبحت هذه المسألة مثالاً للتوتر ونشوب الأزمات، وحتى عند انتهاء الحرب الباردة فقد مثلت هذه المسألة مصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة، وقد عدها البعض من أهم مصادر تهديد السلم والامن في العالم، ويمكن القول ان لكل من (الكوريتين) حلفاء في المنطقة من حيث تعمد الولايات المتحدة واليابان الى دعم كوريا الجنوبية، في حين تقدم كل من الصين وروسيا الاتحادية دعمها لكوريا الشمالية، اذ

(*) ساهم تقسيم شبه الجزيرة الكورية على شطرين شمالي وجنوبي في السابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٤٥ في وجود حالة من التوتر الشديد بين الجانبين، لا سيما مع اتجاه الأوضاع السياسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقاً) بسرعة الى حافة الحرب الباردة لتصبح شبه الجزيرة الكورية منطقة عدم استقرار سياسي، منذراً بأنفجار الوضع بين الجانبين الى الحرب، مما دفع كوريا الشمالية جراء ذلك في محاولة للحصول على كميات ضخمة من الأسلحة وهو ما تم لها ذلك، اذ قام الاتحاد السوفيتي بتجهيزها بكميات كبيرة منه وبأنواع مختلفة ليؤدي ذلك الى ظهور جيش قوي مجهز بأسلحة متطورة. المصدر: صالح حسن عبد الله، المؤسسة العسكرية لدولة كوريا الجنوبية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها، مجلة آداب الفراهيدي، كلية الآداب، جامعة تكريت، العراق، العدد (٢٨)، ٢٠١٧، ص١٦٥.

يعد تسليح كوريا الشمالية ببرنامجها النووي وتسليحها التقليدي مثار للتساؤلات ليس على مستوى الإقليم فحسب بل وعلى المستوى العالمي كذلك، وبسبب ان امتلاك كوريا الشمالية السلاح النووي سوف يعزز المكانة الإقليمية للصين بالنظر إلى إن كوريا الشمالية احد حلفائها، الامر الذي يؤدي الى المزيد من المنافسة الإقليمية من جهة، والضغط على كوريا الجنوبية واليابان بهدف تقليص روابطهما مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى[١].

تعد كوريا الشمالية التهديد الأخطر على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها اليابان وكوريا الجنوبية، وعملياً دخلت ضمن نطاق الخطر بعد انهيار الاتفاق الموقع بين كوريا الشمالية والوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٩٤ ومنع المفتشون من اجراء عمليات التفتيش عام ٢٠٠٢، وبذلك أضحت كوريا الشمالية عملياً خطراً يهدد الأمن القوميالأمريكي بعد اجراءها لتجربتها النووية الأولى في عام ٢٠٠٦، لتعلن انضمامها لدول النادي النووي، هذا الإعلان في نظر الخبراء الأمريكان هو فشل السياسة الأمريكية حيال كوريا الشمالية كونها لم تتمكن في تثبيط اوانهاء البرنامج النووي وفشلت كل المساعي الدبلوماسية والاجتماعات الرباعية في الأعوام (١٩٩٧ – ١٩٩٩)[٢].

تمثل قضية البرنامج النووي لكوريا الشمالية احدى ابرز القضايا

---

(١) تلا عاصم فائق، التسلح الاستراتيجي لكوريا الشمالية بعد عام ٢٠٠١، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد (٣٨)، ٢٠١٨، ص٦٦٣.

(٢) أسامة مرتضى باقر، المعادلة النووية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،بغداد، العدد (٢٢)، ٢٠١٢، ص٢.

الشائكة والمعقدة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين، إذ توجد عوامل متضاربة تدفع الصين في اتجاه لا يتطابق في الأحوال كافة مع مصالح الولايات المتحدة، وعلى اثر ذلك تسعى الولايات المتحدة الى تحقيق مصالحها للتوازن مع الوجود الصيني في إظهار الدور الذي يؤديه كل منهما في الملف النووي الكوري، فمن المنظور الهيكلي تحدد التفاعلات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين سياسات الصين الدبلوماسية نحو كوريا الشمالية، ومن ثم ترتبط تلك القضية على نحو كبير بأنماط التفاعلات بين الولايات المتحدة والصين خاصة في ظل التحولات السياسية التي شهدها النظام الدولي والتي تجزم بعدم إمكانية انفراد دولة كبرى بحل القضايا السياسية الإقليمية والدولية[١].

اذ يسود اعتقاد في التفكير الإستراتيجي الأمريكي بأنه اذا تمكنت دولة ما من أحكام سيطرتها على محيطها الإقليمي، فهذا يعني انها مستعدة لتوسيع دائرة نفوذها، ولأنه لا توجد أي دولة في النصف الغربي من العالم بإمكانها ان تشكل تهديداً عسكرياً للولايات المتحدة،ومن ثم لا تريد الأخيرة من الصين أن توسع دائرة نفوذها؛ في المناطق المرتبطة بمصالحها الاستراتيجية، فهي تحاول منع أي دولة من ان تثبت ذاتها في اقليمها[٢].

والصين هي الجبهة المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال شرق اسيا لكونها تمثل الحليف الأقرب لكوريا الشمالية، والتي تمثل التحدي الأكبر لها ولمصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية،

---

(١) سالي نبيل شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.

(٢) سالي نبيل شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

بوصفها المنافس الأول على النفوذ في المنطقة، إذ تشكل عملية ضبط التسلح ومنع الانتشار النووي احد المحاور الرئيسة للخلاف القائم بين الولايات المتحدة والصين، بالرغم من التعاون القائم بينهما لإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية[١].

واذا كانت كوريا الشمالية تعتمد على الدعم الصيني وتعتمد كوريا الجنوبية على الدعم الأمريكي، فأن بؤرة التوتر في منطقة شمال شرق اسيا، لا ترتبط بتفاعلاتها بعلاقات الكوريتين فحسب، بل وبدرجة لا تقل أهمية عن وجود الفاعلين الأمريكي والصيني[٢].

من هنا فأن البعد الأمني وتحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية يعد من أهم اهداف السياسة الصينية، إذ سعت الحكومة الصينية الى حل الأزمة النووية الكورية بالطرق السلمية على الرغم من ان العلاقات الثنائية بين البلدين تتأرجح صعوداً وهبوطاً، اذ دعت الصين كوريا الشمالية الى تجنب اجراء تجارب صاروخية؛ لان ذلك من شأنه زيادة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، وتكمن رغبة الصين في ان تتفادى حدوث تغير سياسي او تغير اجتماعي سريع في كوريا الشمالية، كأنهيار النظام مثلاً سواء أكان من طريق العقوبات أم الحرب ما يمكن ان يتمخض في تقدير للصين عن تبعات واثار سلبية عليها، ومن بينهما احتمالات تدفق اعداد ضخمة من اللاجئين على نحو قد يؤدي الى زعزعة الاستقرار في شمال شرق الصين وخسارة دولة عازلة (شبه حليفة) وقيام وجود عسكري للقوات الأمريكية

---

(١) علي محمد العامري، تداعيات الانتشار النووي في اسيا كوريا الشمالية أنموذجاً، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،بغداد، العدد (١٨)، ٢٠١١، ص٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٥.

وتلك المتحالفة واياها في كوريا الشمالية على مقربة من الحدود الصينية وظهور شبه الجزيرة الكورية موحدة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية[١].

وقد تم تسوية الأزمة النووية الكورية وفق إتفاق الإطار عام ١٩٩٤، كما بدأت مفاوضات سداسية الأطراف عام ٢٠٠٣، تضم: (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، وكوريا الشمالية)، وترى الصين ان الحفاظ على امن شبه الجزيرة الكورية يتفق مع مصالحهما الأمنية، وإن الخيارات المتعلقة باستعمال القوة العسكرية لممارسة الضغوط او لحل الأزمات الموجودة امراً غير مقبول[٢].

وبعد احداث ١١ أيلول من عام ٢٠٠١ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى الحرب ضد الإرهاب، وادرجت كوريا الشمالية في عام ٢٠٠٢ ضمن الدول المارقة التي تدعم الإرهاب، الأمر الذي زاد من حدة التوتر بين الطرفين، فأعلنت كوريا الشمالية عن إعادة تشغيل مفاعلاتها النووية، ونزع كاميرات المراقبة، وطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترافق ذلك مع إعلانها الغاء (اتفاق الاطار) الموقع في عام ١٩٩٤ وانسحابها من معاهدة حظر الانتشار، وإعتراف كوريا الشمالية بوجود برنامج نووي سري لديها في كانون الأول عام ٢٠٠٢، ثم اجرت تجربتها النووية الأولى تحت الأرض في ٩ تشرين الأول من عام ٢٠٠٦، وهو ما دفع

---

(١) محمد كريم كاظم وهديل حربي ذاري، المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الروسية تجاه الصين في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٤٧)، ٢٠١٧، ص ص٢٠٨ – ٢٠٩.

(٢) سماح مهدي صالح، التوسع الاستراتيجي الروسي – الصيني في الشرق الآسيوي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٦٢)، ٢٠٢٠، ص٣٨٧.

مجلس الامن واستناداً الى احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الى تبني القرار المرقم (١٧١٨)، والذي يتضمن سلسلة من العقوبات الاقتصادية والتجارية، والى جانب ذلك طرحت الولايات المتحدة إمكانية توجيه ضربات استباقية لكوريا الشمالية، الا إنها فشلت في استصدار قرار من مجلس الأمن يتيح لها ذلك؛ بسبب رفض الصين وروسيا الاتحادية لهذا القرار[١].

إذ اكتفى مجلس الامن بإدانة التجارب النووية والصاروخية، ومطالبة كوريا الشمالية بوقف التجارب، وتعليق كل الأنشطة المتعلقة ببرنامجها الصاروخي، والعودة الى المحادثات السداسية، وعلى الرغم من ان قرارات مجلس الامن فرضت مجموعة من العقوبات ضد كوريا الشمالية، لكن الصين أبدت تحفظها على بعض البنود، لا سيما تفتيش الحمولات المتجهة من والى كوريا الشمالية، وتؤكد المؤشرات بأن الصين تفضل التعامل مع كوريا الشمالية وهي قوية بدلاً من التعامل مع دولة منهارة، وتوظيف القدرات النووية الكورية في معادلة التوازن العسكري والاستراتيجي في المنطقة، ومواجهة تصاعد النفوذ الأمريكي[٢].

يتضح ان الموقف الصيني له تأثير مباشر في الأزمة النووية الكورية الشمالية؛ وذلك بحكم التحالف التقليدي الذي يجمع الدولتين تحت المظلة الشيوعية، اذ تحرص الصين على إبقاء شبه الجزيرة الكورية منطقة امنة،

---

(١) رعد قاسم العزاوي، الاتفاقية الأمريكية الروسية النووية الجديدة ستارت ٢– رؤية تحليلية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية،بغداد، العدد (٣٠)، ٢٠١٠، ص ص١١ – ١٢.

(٢) سماح مهدي صالح، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٦.

مع مراعاة المخاوف الأمنية جراء تواجد القوات الأمريكية في اليابان وكوريا الجنوبية[١].

ومن جانب آخر فأن للصين دوراً كبيراً في هذا الحلف والذي يعد من الترتيبات الأمنية المهمة لحفظ التوازن في الإقليم، وذلك من خلال رغبتها في تبوء مكانة إقليمية متميزة تمكنها من ان تصبح قوة عالمية، ولكن هذه الرغبة تواجه بقضايا شائكة مثل قضية (تايوان) والتي تحظى بدعم أمريكي مستمر لذلك فأن الصين تعبر عن حرصها على استمرار التحالف مع كوريا الشمالية، وذلك لأسناد موقفها في الإقليم لا سيما وان لديها دوراً كبيراً في اجراء المحادثات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بخصوص البرنامج النووي الكوري الشمالي والذي تتخوف منه الولايات المتحدة على حلفائها في المنطقة ضمن اطار المحادثات السداسية، وعلى الرغم من هذه الوساطة الا ان الصين لم تمتنع عن الاستمرار في دعمها المادي والمعنوي اللامحدود لكوريا الشمالية، بالرغم من قيامها بإدانة كوريا الشمالية طوال عام ٢٠١٠، وبعد القصف المدفعي لمناطق وجزر تابعة لكوريا الجنوبية من كوريا الشمالية في نهاية تشرين الثاني عام ٢٠١٠[٢].

يعد الموقف الصيني من البرنامج النووي الكوري الشمالي مهم في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، في ضوء إبقاء الصين على علاقاتها الايديولوجية مع كوريا الشمالية بوصفها آخر خط دفاعي شيوعي لها، ان هذا الموقف تجاه المشكلة الكورية مبني على رؤية أمريكية مفادها إن عملية توحيد كوريا سيجعلها دولة واحدة ذات قوة عسكرية واقتصادية واحدة تزيد

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٩٧.

(٢) اركان محمود الخاتوني، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

من احتمالية تأثيرها في الخريطة الأمنية لمنطقة اسيا – الباسيفيك واختلال توازن القوى الإقليمية، ولذلك تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من نشوء محور سياسي عسكري شيوعي يهدد مصالحها في هذه المنطقة[١].

وعن الحديث عن الأسباب لاستمرار التحالف الأمريكي – الكوري الجنوبي، يمكن عده احد الأسباب الرئيسة لمواجهة الحلف الصيني– الكوري الشمالي؛ وذلك لانعكاس الحلف الأمريكي – الكوري الجنوبي على مسار تفاعلات احداث قضية شبه الجزيرة الكورية، وما يؤديه الحلف الأخير من ترجيح لكفة كوريا الجنوبية وتعضيد موقفها عند البحث في حل الازمة، وتنفيذها شروطها الى جانب هذا السبب فأن التحالف الكوري الجنوبي – الياباني يمثل كذلك بدوره احد الأسباب الداعية لقيام تحالف استراتيجي بين كوريا الشمالية والصين؛ وذلك لان الصين تدرك بأن الحلف الكوري الجنوبي – الياباني موجه بالأساس ضد تطلعاتها الإقليمية، خصوصاً بعد تمسك كوريا الجنوبية بضرورة الإبقاء على الوجود العسكري الأمريكي فيها[٢].

ويفضل الصينيون عدم اتخاذ أي إجراءات حاسمة تجاه كوريا الشمالية، بما قد يؤدي الى المزيد من الاعمال الاستفزازية من جانبها، ومن ثم يمكن ان يدفع ذلك الولايات المتحدةلاتخاذ إجراءات تراها الصين خطيرة ومبالغاً فيها[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٧٧.

(٢) اركان محمود الخاتوني، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٤ – ١٩٥.

(٣) نظير محمود امين، التنافس الصيني – الأمريكي في اسيا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العراق، العدد (٧)، ٢٠١٣، ص٣٩٦.

كما يشير المؤرخ (بول كينيدي) الى ضرورة تقديم الولايات المتحدة تنازلات تحت شعار (التعاون والمشاركة في المسؤولية) في علاقاتها مع الصين، فأن ذلك لن يقلل في نظره من مكانة الولايات المتحدة، بل سيساعد على تخفيف حدة التراجع في قوتها او انحدارها[١].

وبعد وصول الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) عام ٢٠١٧، عقدت القمة بين أمريكا وكوريا الشمالية في سنغافورة عام ٢٠١٨، تم بموجبها الاتفاق على اخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وإيقاف المناورات العسكرية الكورية، والتقى الرئيس الأمريكي (ترامب) مع الزعيم الكوري (كيم جونغ اون) عام ٢٠١٩، في قرية (بان مون جوم) الحدودية المنزوعة السلاح بين الكوريتين، حيث تم توقيع اتفاقية الهدنة عام ١٩٥٣، وخلال الاجتماع المغلق عبر الطرفان عن رغبتهما في ترك الماضي والمضي نحو المستقبل، والتأكيد على أن مواصلة الحوار هو امر عملي للغاية والوسيلة الوحيدة لتحقيق السلام ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وإصلاح العلاقة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية[٢].

لكن الجانبين فشلا في قمة (هانوي) التي عقدت في فيتنام عام ٢٠١٩ لعدم الوصول الى تفاهم مشترك حول مدى استعداد كوريا الشمالية للتخلي عن ترسانتها النووية مقابل تخفيف العقوبات الدولية عليها، فلم يتغير شيء في هذه القضية كون موقف الولايات المتحدة الأمريكية في هذه القضية ثابت وواضح، فمن جهة لا تريد الولايات المتحدة الأمريكية وجود

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٩٧.

(٢) سماح مهدي صالح، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٤.

دولة نووية في المنطقة يحكمها نظام موالي للصين[١].

ومن جهة أخرى فأن كوريا الشمالية والتي تعدها دولة مارقة ومثيرة للقلق، ولا يمكن التنبؤ بسلوكها حيال الدول المجاورة لها، ولا سيما تجاه كوريا الجنوبية، الامر الذي يدعو الى تعزيز التحالف الأمريكي مع الأخيرة، اذ استمرار العلاقات الأمنية الثنائية بين الطرفين في المنظور الأمريكي سوف يبقى امراً اساسياً لحماية المصالح الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق اسيا، وتعزيز قدراتها على الردع ضد أي عدوان محتمل[٢].

يتضح مما تقدم إن التحالف الصيني – الكوري الشمالي سيبقى أحد أبرز الترتيبات الأمنية والتي تحفظ لإقليم الباسيفيك توازنه الاستراتيجي وهدوءه الأمني، بالشكل الذي يهيئ للصين البيئة المناسبة لبحث دورها الإقليمي والعالمي الذي ترغب به، لذلك يعد من ابرز المتغيرات المؤثرة في تحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين.

---

(١) انس كويز بن علال، مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بايدن: الاستثمار في مكتسبات ترامب والعودة الى نهج أوباما، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://democratieac:de?p=>1477.

(٢) علي محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣–٤.

المبحث الثاني
المتغيرات الدولية

اتسمت البيئة الدولية في القرن الحادي والعشرين بالتنافسية، فالخاصية المميزة للعلاقات بين الدول هي تتمثل بأستعمال القوة بمفهومها الشامل من اللاعبين الدوليين، وهذه هي النظرة الواقعية للعلاقات الدولية التي سيطرت على التفكير الإستراتيجي الأمريكي، إذ أصبح التفكير الإستراتيجي الأمريكي يتجه نحو المواجهة والتنافس؛ وذلك من أجل الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوى عظمى مهيمنة، لذا عدت الولايات المتحدة الأمريكية الصعود الصيني، كمالو انه اختباراً أو تهديداً لتفوقها ومكانتها بوصفها قوى عظمى، والتوجه نحو عالم متعدد الاقطاب، في ضوء اصرار الصين على تغير الوضع القائم في مستوى هيكل وبنية النظام الدولي، وذلك من خلال الدخول في علاقات مع الدول المنافسة للولايات المتحدة مثل روسيا الاتحادية وأخرى حليفة لها مثل دول الاتحاد الأوروبي، وعليه سيتم تناول المبحث في مطلبين وفق الآتي:

المطلب الأول: روسيا الاتحادية

بعد أن انتهت مرحلة الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وبدء مرحلة جديدة انفردت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قطباً أوحداً له إسهامه الكبير والواضح في تشكيل تفاعلات السياسة الدولية،

وأدراك صانع القرار الأمريكي بأن استمرار الهيمنة الأمريكية، وحصولها على أفضلية في تعزيز نفوذها في المناطق المهمة وتحقيق مصالحها، يتطلب العمل على أنتاج سياسة كفيلة تأخر بروز القوى المنافسة إلى الحد الذي يحد من هيمنتها، وأولى القوى المعنية بهذه السياسة هي روسيا والصين[١].

بدأت أولى علاقات التقارب الصيني – السوفيتي (سابقاً) عام ١٩٤٩ منذ قيام الجمهورية الصينية الشعبية، ثم توثقت هذه العلاقات بمعاهدة (الصداقة والسلام) المبرمة بين الجانبين في ١٤ شباط١٩٥٠، إذ تمثل الهدف الاستراتيجي في أتخاذ الصين خطاً دفاعياً أولياً ضد الولايات المتحدة مقابل الحاجة الصينية إلى سند قوي لمواجهة الولايات المتحدة حليفة عدوهم التقليدي اليابان،فالقت مصالح البلدين بإعلان توقيع هذه المعاهدة،وبعد عام ١٩٨٩ شهد زيارة الرئيس الروسي الأسبق (ميخائيل غورباتشوف) إلى الصين وكان انهيارالاتحاد السوفيتي (سابقاً) دافعاً لتطوير هذه العلاقات نحو مزيد من التقارب والتفاهم، ثم جاءت زيارة الرئيس الروسي (بوريس يلتسن) إلى الصين في عام ١٩٩٢، لتعزيز العلاقات الصينية – الروسية ودفع التعاون الاقتصادي بين البلدين نحو أفاق أوسع، ثم انتقلت هذه العلاقات إلى مستوى التفاهم الاستراتيجي مع زيارة الرئيس (يلتسن) الثانية عام ١٩٩٦[٢].

---

(١) أحمد عبد الأمير الأنباري، التقارب الروسي – الصيني محاولة لتعزيز مكانتها الدولية، مجلة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية،بغداد، العدد (٥٨)، ٢٠١٧، ص٥٨.

(٢) حيدر زهير الوائلي، الاستراتيجية والسياسة الخارجية في العلاقات الروسية- الصينية،المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،بغداد، العددان (٢٨-٢٩)، ٢٠١٥، ص ص٥٣٦-٥٣٧.

ومن اجل مواجهة الهيمنة الأمريكية المتزايدة على النظام الدولي تم التوقيع في ٢٥حزيران١٩٩٦على مجموعة شنغهاي بينالصين وروسيا وثلاث جمهوريات في آسيا الوسطي هي: (كازاخستان وطاجكستان وقرغيزستان)، والتي تطورت هذه المجموعة فيما بعد وتحولت إلى منظومة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠١، مستهدفة من وراء إنشاءها وضع حد لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة النفوذ الروسي (آسيا الوسطى)(*)، وإقامة نظام متعدد الأقطاب، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الإعلان الذي صدر عن المنظومة في قمة أستانا عام ٢٠٠٥ والذي وضحأن

(*) من الناحية الجيوبوليتيكية تعد منطقة اسيا الوسطى (قلب الأرض)، إذ يصنفها الخبراء بوصفها الرئيس لما يعرف بـ (أوروبا الوسطى)، فجغرافياً تمثل جمهوريات أسيا الوسطى (أوزبكستان، تركمانستان، كازاخستان، طاجكستان، قيرغيزستان)، فضلاً عن دول جنوب القوقاز الثلاث (أذربيجان، جورجيا، أرمينيا) ما يعرف بـ (اوراسيا الوسطى)، وتقع دول هذه المنطقة إلى شرق وغرب حوض بحر قزوين الغني بالنفط والغاز، لذلك تتجلى الأهمية الجيوستراتيجية الرئيسة لآسيا الوسطى في عاملين رئيسين هما: اكتشاف احتياطات معتبرة من الموارد الطاقوية أولاً، وهي تعد ممراً محورياً لأنابيب النفط والغاز ثانياً، وطرق الموصلات التي تنطلق منها بالاتجاهات كلها رابطة إياها بالصين وروسيا وأوروبا ومنطقة القوقاز عبر بحر قزوين إلى المحيط الهندي، وبدأ الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) مباشرة، وكان ذلك بهدف أقصاء السلاح النووي من المنطقة وضمان عدم الحصول عليه، وخاصة الحرص على تفكيك ترسانة كازاخستان النووية، ولكن لا يقف اهتمامها بالمنطقة عند هذا الحد إذ تمثل آسيا الوسطى والقوقاز في السياسة الأمريكية العديد من الاهتمامات، فموقعها يمثل بعداً استراتيجياً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنها تقع في مركز جيوبوليتيكي (الصين، روسيا، الهند، باكستان، إيران) . المصدر: عبد القادر دندن، حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي- الصيني-الأمريكي، مجلةقضايا آسيوية،المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (٣)، ٢٠١٠، ص٥. كذلك: مجموعة من المؤلفين، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨)، ص٢٢٤.

النظام الدولي يجب أن يكون نظاماً عقلانياً وعادلاً يبنى على أساس الثقة وحسن الجوار المتبادل وعلى إنشاء شراكة صحيحة لاسيما مع عدم وجود ذريعة للإحتكار والهيمنة الدولية[١].

ويرى (زبيغنيو بريجنسكي) إن معظم الصراعات الدولية أصبحت ترتكز في منطقة أوراسيا، لاسيما في منطقة آسيا الوسطى إذ تعد محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها مركز العالم لما تزخر به من موارد طبيعية، على اهمية رقعة الشطرنج الأوراسية؛ لأنه حسب تقديره تظل الجغرافيا السياسية امراً حاسماً في الشؤون الدولية، وذلك من اجل الحفاظ على المصلحة الأمريكية ومن ثم سيطرتهاعلى العالم[٢].

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول لتؤدي انعكاسات مهمة في تحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين، من جانب مستوى تداخل المصالح في منطقة آسيا الوسطى، إذ أصبحت منطقة آسيا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة ساحة للمخاطر بعد أن كانت ساحة للفرص نتيجة لجوارها لبعض الدول المهمة من جانبها مثل: ايران وافغانستان، وفي إطار التنافس الدولي المتزايد على المنطقة كان من الطبيعي أن تدفع توازنات القوى إلى ظهور محاور هدفها تعزيز فرص القوى المتنافسة على كسب السباق[٣].

لذا استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث أيلول من أجل تحقيق أحد أهدافها الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى، إذ تصر على دعم

---

(١) مفاز مثنى عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤.

(٢) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤)، ص٥٢.

(٣) سالي نبيل شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

التواجد العسكري في دول المنطقة وذلك من أجل حصار القوى الكبرى لاسيما الصين وروسيا، وتوفير أجواء أمنية وعسكرية وسياسية تهيئ لأرضية مناسبة للسيطرة الأمريكية على منابع النفط والغاز في منطقة بحر قزوين، وقد أتاحت أحداث أيلول الفرصة أمام الولايات المتحدة لفعل ذلك من خلال أرسال قواتها العسكرية إلى أفغانستان للقضاء على حركة طالبان، أما الهدف الرئيس لهذه القوات هو دعم الهيمنة ومصالح الولايات المتحدة في الدول التي كانت بعيدة عن سيطرتها في السابق، وتمهيداً لقيامها باستغلال ثروات هذه المنطقة[١].

كما أن دخول الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً وسياسياً إلى آسيا الوسطى يربط مساحة واسعة من الأراضي الآسيوية المهمة في الاستراتيجية الأمريكية، لتأمين السيطرة على جنوب آسيا وفتح محور نحو المحيط الهندي، كما ان ادخال شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ يمكن للولايات المتحدة أن تحيد بدرجة كبيرة الهجمات الصاروخية المحتملة ضدها من طرف الصين وروسيا وإيران[٢].

ومن جانب آخرتحول اهتمام الصين في علاقتها مع جمهوريات آسيا الوسطى من التركيز على القضايا الأمنية والسياسية التي سادت طيلة سنوات التسعينيات، مثل تسوية الخلافات الحدودية وخفض التواجد العسكري على الحدود ومحاربة الحركات الانفصالية (الأويغورية) وعدم

---

(١) حنان دريسي، السياسة الأمريكية في منطقة بحر قزوين الأهداف والمحددات، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد (٦)، ٢٠١٥، ص٦٢.

(٢) عبد القادر دندن، حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين الصراع الروسي- الصيني- الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

الاستقرار في افغانستان وغيرها، لتأخذ قضايا الطاقة مكانة محورية، إذ إن النمو الاقتصادي السريع وتزايد الهوة بين العرض والطلب الداخليعلى الطاقة زاد من أهمية وأرادت الطاقة، فضلاً عن الدروس التي تعلمتها الصين من حرب العراق وغيرها من الاضطرابات في مناطق إنتاج الطاقة، مما دفعها للتفكير والعمل جدياً على تنويع مصادر إمداداتها الطاقوية، وفي هذا الإطار تطورت العلاقات الاقتصادية بين الصين وجمهوريات آسيا الوسطى بشكل أسرع خاصة ما يتعلق بمجال الطاقة[١].

وبناء على ماسبق ازداد حجم التجارة المتبادلة بين الصين وبلدان آسيا الوسطى مئة مرة عن مثيلتها عام ١٩٩٢، كما منحت الصين قرضاً لتركمانستان بقيمة ثمان مليارات دولار لدعم المرحلة الأولى من مشروع تطوير حقل (جالكشن) عام ٢٠٠٨، فضلاً عن ذلك تم إنشاء خطوط من الأنابيب في تركمانستان إلى الصين، ويرى عدد من المراقبين أنه يمكن وصف الاستثمارات والقروض الصينية في دول آسيا الوسطى بمشروع مارشال صيني لهذه المنطقة، التي تسعى الصين من خلال تطورها إلى الوصول أيضاً إلى الشرق الأوسط وأوروبا دون التدخل في الشؤن الداخلية لهذه البلدان[٢].

ومن جانبها ترى تلك الدول في الصين والولايات المتحدة الأمريكية ملاذاًاستراتيجياً للانعتاق ولو نسبياً من الهيمنة الروسية، إذ إن الصين توسعت بكثافة في العلاقات الاقتصاديةوالدبلوماسية مع جمهوريات آسيا الوسطى، حين قدمت نفسها لجمهوريات المنطقة باعتبارها بديلاً

---

(١) المصدر نفسه، ص١٣.

(٢) نزيرة الأفندي، النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرم، القاهرة، العدد (١٩٦)، ٢٠١٤، ص١٥١.

للاحتكار الروسي من جهة، ولمنافسة النفوذ الأمريكي من جهة ثانية[١].

الا ان الصين بوصفها حليف أساسي مع روسيا تجد في الشراكة معها عاملاً أساسياً لموازنة الهيمنة الأمريكية والحد منها في المنطقة[٢].

إن الإدراك المتبادل لصناع القرار في كل من روسيا والصين لأهمية تعزيز علاقاتها وتطويرها، أستند إلى رؤية كل منهما لأهمية الآخر[٣].

وعلى اثر ذلك عاد التوتر الى العلاقات الروسية – الأمريكية منذ أن بدأت روسيا بتطبيق استراتيجية تفعيل نفوذها على المستوى الدولي وبالتحديد في منطقة اسيا الوسطى، فضلاً عن التقارب في العلاقات الروسية- الصينية، لذا نشأ محوران أساسيين في منطقة أوراسيا، **الأول**: محور أمريكي- ياباني، **والثاني**: محور روسي- صيني[٤].

وفي سعيهم لمعارضة الهيمنة الأمريكية على المستوى الدولي فقد رفضكلا الدولتين توسيع (حلف الناتو)[*] وامتداداته، فكانت وجهة النظر الروسية أن حلف الناتو ماهو الا أداة تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية ضدها وهو تهديد للأمن القومي الروسي[٥].

---

(١) نزيرة الأفندي، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

(٢) نورهان الشيخ، روسيا الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٨٣)، ٢٠١١، ص٩٣.

(٣) أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٠-٦١.

(٤) أمير نجم عبود، العلاقات الصينية- الروسية منذ عام ٢٠٠٩ (دراسة تحليلية في واقعها المستقبلي)، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العراق، العدد (٢٥)، ٢٠١٩، ص٣٢٦.

(*) للمزيد من المعلومات عن حلف شمال الأطلسي (الناتو) من حيث النشأة والأهداف والمهام ينظر: نزار أسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص١٢٠.

(٥) حيدر زهير الوائلي، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٣.

وأعلن بدوره الرئيس الصيني السابق (جيانغ زيمين) تأييده لموقف روسيا إزاء ضرورة عدم توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لكن أهم ماكشف عن حقيقة الموقف الصيني بوضوح من تطورات النظام الدولي والأحلاف العسكرية، هو ماجاء في الإعلان السياسي الصادر عن القمة الصينية – الروسية في٢٣نيسان١٩٩٧ والذي أكد رفض الدولتين انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، والتأكيد على أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية والدولية، كما شدد على ضرورة اقامة نظام دولي متعدداً للأقطاب تتعامل فيه الدول على قدم المساواة[١].

ونتيجة لتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار السياسي الدولي بعد الحرب الباردة وبداية القرن الحادي والعشرين واتخاذ العديد من القرارات ذات التأثير السلبي في العالم، وتعاظم الأزمات الإنسانية من حيث عدد الضحايا وظهور الأزمات التي تهدد سيطرة الدول لاسيما تعاظم الهجرة الدولية وزيادة مخاطر الاحتباس الحراري وانتهاك القانون الدوليالعام وتحويل المنظمة الدولية إلى أداة من أدوات تحقيق مصالح الدول المهيمنة، كل ذلك ساعد على تشكيل توجه جديد لدول ترى أنها تعرضت إلى التفكيك ومصادرة الإرادة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها، مما دفع هذه الدول إلى البحث عن خيار دولي آخر يوفر لها مرونة الحركة ويتفاعل معها بصورة إيجابية، مما شكل دافعا نحو تشكيل مجموعة (البريكس)[٢].

---

(١) حيدر زهير الوائلي، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٥.

(٢) طارق محمد ذنون الطائي، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (١٩)، ٢٠٢٠، ص١٠٢.

تمثل مجموعة (البريكس) حصيلة المقاربات الفكرية للتفكير الإستراتيجي للدول المشكلة لها وهي كل من: (روسيا الاتحادية، الصين، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا)، بمعنى هي نتاج الرؤية الاستراتيجيةلما ينبغي أن يكون عليه دورها المستقبلي[١].

أن أغلب دول مجموعة (البريكس) لديها الرؤية الاستراتيجية في إنهاء التفرد الأمريكي في النظام الدولي على الرغم من اختلاف هذه الرؤية، فروسيا تعمل على هذا الانهاءبالمستقبل المنظور، في حين ترى الصين بأن الاستراتيجية طويلة الأمد والتي تعتمد على التدرج في الأولويات والاستناد على الاقتصاد هو السبيل الأمثل لإنهاء هذا التفرد، أما الهند فتحاول توظيف هذه المجموعة بالشكل الذي يضمن لها التعاون الآسيوي والاستفادة منه قدر الإمكان، ومن جهتها البرازيل تسعى إلى أن يؤدي تفاعلها إلى بناء تحالف يوسع من دورها خارج قارتها وضمان مرونة التحرك خارج الهيمنة الأمريكية، ويكمن التفكير الإستراتيجي لدولة جنوب أفريقيا في المجموعة منالاستفادة من التكامل مع دول متقدمة في مختلف المجالات[٢].

ومن هنا فأن التنافس يبدو واضحاًبين الاستراتيجية الأمريكية والرغبة في الحفاظ على مصالحها وتعزيزها، وبين استراتيجيات كل من روسيا والصين التي تسعى لتحسين مكانتها الدولية ضمن المنظمات والتجمعات الدولية، بهذا المعنى فأن النظام الدولي يمر بحالة تحول نتيجة بروز قوى دولية لها تأثير كبير ومهم في تحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي يأتي في

---

(١) المصدر نفسه، ص١٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٨.

مقدمتها الصين، وبهذا الخصوص فقد وصف الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) مايحصل في النظام الدولي من تحولاتوبروز قوى دولية وماترافق معها من نفوذ سياسي وصف بـ (الواقع العالمي الجديد)، الذي يشكل تهديداً للقواعد التي أقيم عليها النظام الدولي بعد الحرب الباردة[1].

ومن خلال ذلك يمكننا القول تشكل مكانة آسيا الوسطى في التفكير الإستراتيجي الأمريكي أهمية كبيرة، لذلك نرى التوجه الاستراتيجي الأمريكي تجاه هذه المنطقة قائم على مبدأ الهيمنة، وذلك من أجل ضرب الطوق الاستراتيجي علىدولمحيطهاومنعهامن التمدد.

كما يمكننا القول إن سبب توافق الرؤية الروسية- الصينيةجاء نتيجة تطابق الرؤى للطرفين لما يجب أن يكون عليه النظام الدولي، وضرورة الحد من الهيمنة الأمريكية،فالجانبان حرصا على التقارب بما يحقق المصالح المشتركة لهما، في مقابل ذلك تهيمن الواقعية على التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه توافق رؤية كلا البلدين، وذلك من خلال توسيع حلف الناتو وامتداداته والذي يعد أحدى أدوات الهيمنة الأمريكية والحفاظ على مكانتها بوصفها قوة عظمى.

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي

أنشئ الاتحاد الأوروبي بموجب (معاهدة ماسترخيت) الموقعة في ١٩٩٢/٢/٧، وكان يضم اثنى عشر دولة انذاك، ثم توسع الاتحاد ليضم (٢٨) دولة وآخرها كانت أحدى دول أوروبا الشرقية كرواتيا التي

(١) أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

انضمتفي تموز عام ٢٠١٣، ويمتد الاتحاد الأوروبي على مساحة (٣٩٧٥٠٠٠) كم٢، ويبلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي (٥١٢ مليون نسمة)، ويبلغ الناتج القومي الإجماليللاتحاد الأوروبي وفق إحصائيات البنك الدولي لعام ٢٠١٢ (٣٦,١٦ تريليون دولار)[١].

ويمثل الاتحاد الأوروبي أحد الأطراف الدولية الفاعلة في النظام الدولي، إذ يعد أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية من حيث القدرة الاستيعابية في التبادل الدولي، كونه سوقاًعالمية ضخمة ومتطورة[٢].

وفيما يخص العلاقات الصينية- الأوروبية فهي لم تكن بعد الحرب الباردة ذات أولوية قصوى بالنسبة للصين، مقارنة مع علاقتها بالولايات المتحدة واليابان والقوى الآسيوية الأخرى، إلا أن الاهتمام بتوثيق العلاقة بين الجانبين بدأعندما زاد الاهتمام بتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، اذ كانت فرنسا تقود رغبة الاتحاد الأوروبي في توثيق العلاقات مع الصين جنباً الى جنب مع روسيا بهدف إقامة عالم متعدد الاقطاب، يعمل على تدعيم الاستقرار العالمي أكثر من الاحادية القطبية من جهة، وإقامة شراكات استراتيجية مع الصين من جهة أخرى[٣].

بدء التقارب الصيني مع فرنسا منذ عام ١٩٩٤،وكان أهم موقف شهدته علاقات الصين بفرنسا فيمايتعلق بالنظام الدولي، هو ما صدر عن القمة الصينية- الفرنسية والبيان المشترك في ١٩٩٧/٥/١٦ في الصين،فقد قرر الجانبان العمل على تعزيز التعاون والتصدي لأيمحاولة للهيمنة على

---

(١) سيف الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.

(٢) سيف الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

(٣) منتصر عمران الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٠.

الشؤون العالمية، وبخاصة في اماكن التوترات في أنحاء العالم[١].

ومن هنا فان الصين تعول على أن تكون فرنسا بوابتها إلى أوروبا، فقد دعا الرئيس الفرنسي السابق (جاك شيراك) دول الاتحاد الأوروبي إلى توسيع حوارها وتعاونها مع الصين لما تمثله من مكانة آسيوية ودور واعد في الشؤون الدولية، بوصفها الدولة التي سوف تقرر اتجاه القرن الحادي والعشرين[٢].

وازدهرت العلاقات بشكل أكبر في القرن الحادي والعشرين بعدما أصدرت وزارة الخارجية الصينية في عام ٢٠٠٣ وثيقة التعاون مع الاتحاد الأوروبي تنص على عدم وجود أي خلافات جوهرية بين الصين وأوروبا، وغدت العلاقات الاستراتيجية بين الصين والشركاء الأوروبيين ذات طابع مؤسسي وأكثر نظامية وذات منفعة متبادلة، كما شملت سلسلة متنامية من الروابط (السياسية، الاقتصادية، العسكرية، العلمية، التكنولوجية، التربوية، والثقافية)[٣].

كما استثمرت الصين الأوضاع غير المستقرة لدول الاتحاد بطرح مبادرتها العالمية (الحزام والطريق)، فضلاً عن كسب قوة ودعم كبير في علاقتها مع دول الاتحاد دبلوماسياً واقتصادياً، ولاسيما وان للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ انعكاسات سلبية على منطقة اليورو، إذ أدت الأزمة إلى عجز كبير في الحساب الجاري والعجز المالي لأكثر من (١٦) دولة عضو في الاتحاد، فضلاً عن انخفاض سياسة البنك المركزي الأوروبي إلى أدنى

---

(١) هديل حربي، مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن (٢١)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٥١)، ٢٠١٨، ص ص٢٦٣-٢٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٦٤.

(٣) منتصر عمران الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨١.

مستوياته، فضلاً عن ذلك واجه الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة أزمته السياسية المتعلقة بالخروج البريطاني من التكتل الأوروبي، والذي كانله تداعيات على التكتل الأوروبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والذي أثر بدوره وبشكل واضح في مكانة وقوة الاتحاد الأوروبي دولياً[١].

وبذلك أدى الدور المتنامي ذات الوتيرة المتسارعة للصين إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي خلال المدة بين عامي (٢٠٠٠- ٢٠١٩)، فقد نما حجم التبادل التجاري بين الصين والاتحاد الأوروبي خلال هذه المدة بمقدار ثمانية أضعاف، ووصل إلى ما يقرب من (٥٦٠ مليار يورو) عام ٢٠١٩، مما ادى إلى خفض أسعار السلع الاستهلاكية في الدول الأوروبية، فضلاً عن أن الصين أصبحت أكبر شريك تجاري للاتحادالأوروبي خلال عام ٢٠٢٠، بعدما قادت المستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) التكتل الأوروبي للتوقيع على الاتفاقية الشاملة للاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين[٢].

وتتأرجح العلاقات الصينية الأوروبية بين أوقات من التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية، غير أن العلاقات بين الطرفين صاحبها تنافس، وهذا ما يتضح في افريقيا، إذ لجأت الصين في سياستها الخارجية إلى التعايش السلمي وذلك من اجل حماية مناطق نفوذها في افريقيا، انطلاقاً من المصالح الأساسية للشعب الصيني من خلال بناء علاقات تواصل مع

---

(١) صباح جريبات، مكانه المنطقة العربية في مبادرة الطريق والحزام الصينية، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (٣)، ٢٠٢٠، ص٩٥.

(٢) أيمان فخري، هل تستطيع أوروبا تقليص العلاقات الاقتصادية مع الصين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي،٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://futureae.com/ar-/main page/item/6282

شعوب العالم أجمع، إذ سعت الصين إلى بناء علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من الدول الافريقية فضلاً عن تأمين وتعزيز الاستثمار والتجارة في المنطقة، وأصبحت الصين ثالث أكبر شريك تجاري لأفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، في مقابلذلك سعت القوى الأوروبية إلى تدعيم علاقتها مع القارة الإفريقية على مستويات وأبعاد ومحددات عدة كالمحدد التأريخي والجغرافي والثقافي[1].

ففرنسا تتمتع بنفوذ واسع في أفريقيا، إذ إن هناك تقارب كبير مع الأفارقة لاسيما الدول الناطقة بالفرنسية، حول عدة قضايا مثل: الهجرة والتجارة والأمن والمساعدات الإنمائية، فضلاً عن العلاقات الإنسانية والثقافية والاقتصادية، ففي حالة الأزمات تعد فرنسا فاعلاً مهماً في حل الأزمات الدبلوماسية والعسكرية والمالية ودعم البلدان في هذه القارة، وقد أدت التعاقدات الفرنسية مع الدول الأفريقية دوراً مهماً في الحفاظ على صورتها بوصفها دولة كبرى من خلال الأصوات الداعمة لها في الأمم المتحدة، أما في المجال الاقتصادي فأفريقيا تستوعب (٣٪) من إجمالي الصادرات الفرنسية، وهي في الوقت نفسه تعد افريقيا مصدراً مهماً لها من النفط والغاز واليورانيوم والمعادن الأخرى، إذ تعتمد فرنسا في استراتيجية أمن الطاقة في ربع إنتاجها للطاقة الكهربائية على النيجر، إذ تلبي الأخيرة (٥٠٪) من احتياج فرنسا لليورانيوم منذ عام ٢٠١٥[2].

---

(١) كميلية يناك، تصاعد الدور الصيني وأثره على بنية النظام الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٩، ص ص١٦٠-١٦١.

(٢) حسان صادق حاجم، التنافس الأمريكي- الصيني على الطاقة في افريقيا، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠)، ص١١٥.

يتضح من ذلك أن الوجود الفرنسي في أفريقيا مع هذا التاريخ الحافل مع التأثير والنفوذ والاشتراك في اللغة وتشابك العلاقات، يعقد الدور الصيني والأمريكي بشكل اكبر في هذه القارة، وخاصة في استثمار النفط والغاز واليورانيوم، وبالمقابل هنالك قلق فرنسي من النمو المتزايد للصين، ومن ثم هنالك اهتمام من الفرنسيين بالصين لتنامي دورها الفاعل في النظام الدولي، ومن ثم انعكاس ذلك على المصالح التجارية الصينية، فضلاً عن تأثيرها في أهداف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القارة الأفريقية، يعقبه تحول الدبلوماسيين الفرنسيين نحو محور (البريكس) الذي يزيد من التنويع في الخيارات المتاحة أمام القارة الافريقية للمشاركة الدولية، وهذا من شأنه أن يزيد التعقيد على الأطراف جميعها المتواجدة في القارة[1].

وعند الحديث عن القارة الافريقية والتنافس الدولي على الطاقة، لابد من الحديث عن دور بريطانيا بوصفها قوة كبرى مؤثرة في القارة بشكل خاص، فقد توسعت كل من شركة (شل، وبريتش بتروليوم) في نيجيريا وأنغولا مع الشركات النفط الأخرى، فمعظم المستعمرات البريطانية مع الهيئات التنظيمية ترتبط ضمن قانون مع سلطات تقديرية واسعة في عملية صنع القرار مثل: (عقود طويلة الأجل تشمل أيضاً أنظمة تحديد التعريفات والصكوك القانونية مثل: القانون الأساسي، التشريع الثانوي، التراخيص، وعقود الامتياز)، وتهدف السياسة النفطية البريطانية تجاه افريقيا الى زيادة عرض الطاقة وهذا ما دفعها إلى تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الجانب، فقد أنشأت بريطانيا منذ عام ٢٠٠١ وبالتعاون

---

(١) حسان صادق حاجم، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

مع الولايات المتحدة الأمريكية حوار الطاقة مع التركيز على غرب أفريقيا كمورد بديل عن الشرق الاوسط، وعمل كل منهما على تحسين وتهيئة المناخ أمام الاستثمارات الاجنبية[١].

لكن ما نجم عن وباء (كوفيد- ١٩) من تدمير للاقتصاد وخفض تقييم الاسهم للشركات الأوروبيةجعل منها عرضة للاستحواذ من الصين، وفي ظل هذا الأمر أقدمت الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي مثل: فرنسا، ايطاليا، والمانيا، على أتخاذ موقف حازم، إذ عززت سلطاتها منع عمليات الاستحواذ للأصول الأوروبية الثمينة من خارج التكتل الأوروبي[٢].

إذ ان الشركات الصينية قامت بعقد نحو (٥٧) صفقة اندماج واستحواذخارجية خلال المدة مابين شهر كانون الثاني ونيسان من عام٢٠٢٠ بقيمة إجمالية تقارب (٩٠٩) مليار دولار، وشملت الوجهات الرئيسة لهذه الصفقات كلاً من (هونغ كونغ، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، المانيا، اسبانيا، فرنسا، وايطاليا)، هذه التحركات هي مادفعت دولاً مثل: (المانيا، اسبانيا، فرنسا، وايطاليا) إلى تشديد القواعد التنظيمية في الشهور الأخيرة من العام نفسه لغرض حماية شركاتها المحلية من عمليات الاستحواذ الأجنبية ولاسيما الصينية منها؛ وذلك نظراً لان غالبية الشركات الكبرى في الصين مملوكة للدولة، وهو ما يجعل استثماراتها تشكل تهديداً محتملاً وخطوة ذات دوافع سياسية[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص ص١١٦-١١٧.

(٢) أبراهيم محمد، صعود أوروبا كقطب عالمي ثالث إلى جانب الصين والولايات المتحدة لتوازن أفضل في العلاقات الدولية، أكاديمية دي دبليو، المانيا، ٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.google.com/amo/s/amp.dw.com.

(٣) موقع متخصص في متابعة سوق الاسهم السعودية والعالمية، بعد أن تسبب أزمة كورونا في =

وعلى الرغم من قيام الصين بخطوات ايجابية عندما حطت طائراتها على أراضي دول أوروبية وحتى أمريكية حاملة المساعدات الطبية، الا إن بعض الأطراف الأمريكية، عدت المشاركة الصينية في مناطق استراتيجية على أنها انتهازية، وأن المصالح الاقتصادية هي الدوافع الرئيسة وراء ذلك[1].

وفي ضوء ماسبق يمكن القول هل الاتحاد الأوروبي يمثل تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية أم أنها حليف استراتيجي، وفي حال كون الخيار الأول ماثلاً في التفكير الإستراتيجي الأمريكي فماهو نمط التحدي؟ وهل يمكن أن يؤثر التقارب اوالتنافس ما بين الصين والاتحاد الأوروبي في تحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين؟

إن الولايات المتحدة الأمريكيةلا تتعامل مع الاتحاد الأوروبي بوصفه خصم أو عدو، بل أن الكثير من المهتمين في شؤون العلاقات الأمريكية-الأوروبية، يؤكد أن أوروبا مجتمعة في الاتحاد أو متفرقة في الدول لاتشكل تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية، بل يعدونها حليف استراتيجي لقيادة النظام الدولي، واستناداً إلى هذه المعطيات فإن الحقيقة المضمرة للولايات المتحدة الأمريكية مع الأعداء أو الخصوم أو المنافسين أو الحلفاء يمكن اختصارها بمقولة يوضحها الاستراتيجي (برونو كولسون)

= انخفاض أسعار الأسهم لماذا تخشى أوروبا عمليات الاستحواذ الصينية؟، الرياض، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://www.argaam.com.

(١) حسام بوتاني ومقتدر خان وآخرون، عالم ما بعد كورونا (ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد)، (تركيا: مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، ٢٠٢٠)، ص ص٣٨-٣٩.

بقوله: "بقيت الأهداف الاستراتيجية بالنسبة إلى التفكير الإستراتيجي الأمريكي ثابته منذ خمسين عاماً وهي القضاء على الخصوم الأقوياء منهم أو أضعافهم سواء أكانوا من الأصدقاء أم من الأعداء، في سبيل إن تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على مكانتها وحماية مصالحها"[١].

إن لأوروبا مكانة متميزة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، لكونها الطريق الذي من خلاله تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية عزلتها التقليدية ولتفتح الباب أمام مشاركة سياسية واسعة عن طريق بناء أبرز وأول أحلافها العسكرية (حلف شمال الأطلسي)، والذيتحول فيما بعد من حلف عسكري إلى أطار سياسي ليجسد مضمون القيادة الأمريكية للتحالف الغربي[٢].

ومن خلال ذلك فأن المتغير الأوروبي له أثر بالغ الاهمية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي وعلى وجه الخصوص العلاقات الصينية – الأوروبية؛ بسبب قوة اقتصاد هاتين القوتين الكبيرتين، فبالنسبة للاتحاد الأوروبي تزداد منافستها للدولار الأمريكي نتيجة نجاح في تحقيق نمو اقتصادي لقارة بأكملها خلال أقل من نصف قرن من البناء، لذا تخشى الولايات المتحدة الأمريكية تحول الاتحاد الأوروبي إلى ولايات متحدة مستقلة الإرادة، يكون لها اليد الطولى على المصالح الدولية التي تعد مناطق نفوذ للولايات المتحدة

---

(١) نقلاً عن: منعم صاحي العمار وعلي محمد الرفيعي، المتغيرات المؤثرة في استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الناعمة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مجلة قضايا سياسية،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٤٢)، ٢٠١٥، ص٤١.

(٢) سعد رزيج إيدام، العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ١٩٩٠-٢٠٠٣- دراسة في البعد السياسي، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بغداد، العدد (٥٠)، ٢٠٠٧، ص١٦٩.

الأمريكية، أما بالنسبة للمنافس الصينيفلم يعد بإمكان الولايات المتحدة من التسليم بعدم وجود أثر للصعود الصيني على الصعيد الاقتصادي العالمي[١]. إذ تسعى الصين لإزاحة الولايات المتحدة الأمريكية وتهديد استمرارية ريادتها الاقتصادية، وان أهم مظاهر هذا التهديد هو مشروع الحزام والطريق للقرن الحادي والعشرين، إذ يعد استراتيجية جيوسياسية لفك الضغط السياسي والأمني الذي تحاول فرضه الولايات المتحدة الأمريكية إقليمياً في الباسيفيك وبالتوجه شرقاً نحو القارتين الأوروبية والافريقية، الأمر الذي قد يعيد الولايات المتحدة الأمريكية بالتوجه نحو الاطلسي مرة أخرى مما يخفف عنها ثقل المحيط الهادئ[٢].

ومن خلال ذلك تسعى الصين لخلق بيئة أفضل لاستمرارصعودها ومواجهة الهيمنة الأمريكية، ان تلك المواضيع والمحفزات كانت واضحة في التصريح المشترك لكل من الصين والاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٣ وأيضاً في الإعلان المشترك لكل من الصين وروسيا وإعلان قمة (منظمة شنغهاي للتعاون) عام ٢٠٠٥، فعندما بنيت شراكات استراتيجية مع روسيا والاتحاد الأوروبي، اشار القادة الصينيون إلى أن تلك الشراكات ينبغي أن تؤدي إلى ترقية التعددية القطبية والحد من الهيمنة في النظام الدولي[٣].

وعليه ففي مدة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) لم تقتصر رفع

---

(١) عصام محمد العميد، الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة في أدبيات جوزيف ناي، فرانسيس فوكوياما، زبيغنيو بريجنسكي أنموذجاً، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد (١٥)، ٢٠١٦، ص ص٢٩٣-٢٩٤.

(٢) مجموعة من المؤلفين، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٢.

(٣) منير مباركية، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٣.

التعريفات الجمركية على الصين فقط، بل طالت دول الاتحاد الأوروبي، فقد هددت إدارة (ترامب) برفع التعريفات الجمركية على دول الاتحاد الأوروبي على السلع بقيمة أربعة مليار دولار، ورداً على قرار إدارة (ترامب) أعلن الاتحاد الأوروبي بفرض رسوم جمركية بنسبة تصل الى (٢٥٪) على المنتجات الأمريكية، وتبعاً لذلك ابدت دول الاتحاد استياءها لاسيما وان الاتحاد الأوروبي يعد حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، ويعد ذلك تقويضاً للأسس والمبادئ المتبادلة بين الشريكين، فلم تفرق إدارة (ترامب) بين حليف استراتيجي مثل الاتحاد الأوروبي، ومنافس إلى حد العداء مثل الصين[١].

وأهم الدول المتأثرة في الاتحاد الأوروبي من قرار إدارة الرئيس (ترامب) وكالآتي:[٢]

١- المانيا: تأثرت المانيا بالحرب التجارية الأمريكية التي استهدفتها واستهدفت الصين، وبدا ذلك جلياً عبر انخفاض نسبة النمو الاقتصادي الألماني منذ تموز ٢٠١٨، وأستمر انخفاض النمو حتى عام ٢٠١٩.

٢- فرنسا: أقر البرلمان الفرنسي مشروع قانون يهدف إلى فرض رسوم بقيمة (٣٪) على أرباح شركات رقمية أمريكية مثل: (كوكل، فيسبوك، أمازون)، وهذا القرار جعل الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر دول العالم تضرراً نظراً لاعتمادها الكبير على السوق الرقمية

---

(١) علي طارق الزبيدي، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (٢٠١٧-٢٠١٩)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٦٠)، ٢٠٢٠، ص ص٤٢١-٤٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٤٢٤-٤٢٥.

وعالم التكنولوجيا، وأحد أسباب الخطوة التي أقدمت عليها فرنسا هي دعم الاقتصاد الداخلي الذي أخذ بالتراجع بعد زيادة الضرائب على مواطني فرنسا والذي أدى إلى عدة حملات اجتماعية شعبية.

٣- إيطاليا: تأثر الاقتصاد الإيطالي بالحرب التجارية وبذلك فقد وصل الدين العام الإيطالي إلى (٢,٣٥ ترليون يورو) وهو الأعلى والأخطر على مستوى الاتحاد الأوروبي.

٤- بريطانيا: أدى إعلان (بريكست)(*) من الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي إلى تباطؤ في نمو الاقتصاد البريطاني، نتيجة لذلك حاولت الصين استغلال الصعوبات التي مرت بها المملكة المتحدة؛ بسبب الخروج البريطاني لاسيما بعد قرار انفصال بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عبر ابرامها عقد للتجارة الحرة مع المملكة المتحدة، ونتيجة للأزمة الحادة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بسبب الحرب التجارية جاء هذا المقترح الصيني بعد إعلان إدارة (ترامب) رغبتها في عقد صفقة تجارية مع بريطانيا، تصل قيمتها إلى (تريليون ومئتان مليار دولار)، وقد اشترطت إدارة (ترامب) لأكثر من مرة فك بريطانيا ارتباطها مع الاتحادالأوروبي بشكل كامل لعقد هذه الصفقة التي من شأنها ان تحدث تحولاً كبيراً في الاقتصاد البريطاني.

(*) البريكست (brexit) هي دمج لكلمتين (british exit) او الخروج البريطاني، وهي كلمة تستخدم للتعبير عن الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي الذي جرى الاستفتاء عليه في حزيران عام ٢٠١٦. المصدر: حسين عبد المجيد حميد، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي وتداعياته المستقبلية، مجلة ديالى، كلية التربية الاساسية، جامعة ديالى، العراق، العدد (٨٥)، ٢٠٢٠، ص٦٥٩.

ومنذ صعود الرئيس الأمريكي (جوبايدن) إلى سدة الحكم في البيت الأبيض عام ٢٠٢١، أعلنت إدارته عن عزمها تشكيل تحالف دولي لمجابهة النفوذ الصيني، مع تأكيد إدارة (بايدن) على أهمية الدول الأوروبية بوصفها حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني أن الدول الأوروبية قد تواجه ضغوطاً من الإدارة الأمريكية لتقليل وتيرة علاقتها بالصين، لا سيما على الصعيد الاقتصادي، أما من الجانب الأوروبي فهناك ثلاث مؤشرات تؤكد أن الاتحاد الأوروبي بدأ في أتخاذ مواقف أكثر تشدداً حيال الصين منذ بداية عام ٢٠٢١، **الأول**: هو قيام الاتحاد الأوروبي في آذار بفرض عقوبات على الصين، بسبب انتهاكاتها حقوق الأنسان لأقلية (الأويغور) المسلمة في مقاطعة (شينجيانغ)، ورداً على ذلك فرضت الصين عقوبات على مسؤولين في البرلمان الأوروبي، مما خلق مناخاً ووضعاً جديداً للعلاقات الصينية – الأوروبية اتسم بالتوتر، ويتمثل المؤشر **الثاني**: انه على الرغم من التوقيع على الاتفاقية الشاملة للاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين في كانون الأول عام ٢٠٢٠، إلا أنه في آذار عام ٢٠٢١ تم تجميد عملية التصديق الأوروبي على الاتفاق، بسبب معارضة البرلمان الأوروبي من تفعيل الاتفاقية والتي تتيح للشركات الأوروبية الوصول إلى الأسواق الصينية وتعزز من الاستثمارات الصينية في أوروبا، وكان السبب وراء هذا التجميد هو ازدياد المخاوف الأوروبية مما اطلق عليه بـــ (التحول الاستبدادي) للنظام الصيني، وهو ما يعكس بشكل واضح صعوبة إبقاء المصالح الاقتصادية الأوروبية بعيداً عن المخاوف السياسية، أما المؤشر**الثالث**: فهو يتمثل في إعلان الاتحاد الأوروبي في ٥آذار ٢٠٢١عن خطة لخفض الاعتماد على صادرات بعض الدول ومن بينها الصين، وكان

الهدف من هذا الإجراء هو تنويع مصادر المنتجات الحيوية للاتحاد الأوروبي[١].

بذلك أثرت الشراكة الاستراتيجية الصينية – الأوروبية في تحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين لما يمثله الاتحاد الأوروبي- بوصفه أحد الأطراف الدولية الفاعلة في النظام الدولي- كفاعل مؤثر في السياسة الدولية والذي تعتمد عليه الولايات المتحدة في مضيها للهيمنة على العالم من خلال حلف الناتو من جهة ومجلس الامن من جهة اخرى، لذا يعد الموقف الأوروبي مؤثر وبشكل كبير في مسار التنافس الأمريكي- الصيني، أذ تبرز مصلحة مشتركة صينية – أوروبية في تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب يتجاوز الهيمنة الأمريكية، وعليه يمكن القول إن الإدراك الأمريكي لطبيعة القوة الاقتصادية والسياسية للاتحاد الأوروبي والصين يدفعها للعمل على جذب أوروبا أو تحييدها بوصفها حليف استراتيجي من أجل مواجهة الصعود الصيني من جهة، والحفاظ على مكانتها الدولية بوصفها قوة عظمى من جهة أخرى.

---

(١) أيمان فخري، هل تستطيع أوروبا تقليص العلاقات الاقتصادية مع الصين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي،٢٠٢١، مصدر سبق ذكره، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://futureuae.com/ar-/main page/item/6282.

الفصل الرابع:

التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين... رؤية مستقبلية

في ظل تعاظم القوة الصينية في الأصعدة كافة ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية قوى عظمى سواء في المجال الاقتصادي أم العسكري، وما زالت هيمنتها السياسية واضحة لكنها ترى نفسها امام تحديات عدة من اجل المحافظة على هذا التفوق، الا ان الصين من جانبها وبوصفها قوى دولية صاعدة، صاغت أنموذجاً للقوة يختلف عن الأنموذج الأمريكي، ساعية بذلك الى تحويل النظام الدولي الى نظام متعدد الأقطاب، ومن هنا فليس امام الولايات المتحدة الأمريكية من خيارات سوى ان تقاوم التحدي الصيني من خلال المحافظة على الوضع القائم، أو بالسماح للصين بأخذ بدور اكبر، مع احتفاظها بدورها القوي.

من هنا لقي موضوع الصعود الصيني لدى المفكرين الإستراتيجيين الأمريكيين، ردود أفعال متباينة بين متفائل ومتشائم، فبالنسبة للمتفائلين، فالصعود الصيني في نظرهم سوف يجعل العالم يشهد سلاماً طويلاً مع احتمال اقل لرؤية الصراع والمواجهة، أما بالنسبة للذين ينتهجون نهجاً اكثر حذراً فيرون بأن ما يخبئه المستقبل لا يمكن التنبؤ به، فالصعود الصيني قد يؤدي الى الصراع، وقد لا يؤدي الى ذلك، اما المتشائمون فيرون بأن الصين من المحتمل ان تتسبب في عدم الاستقرار.

بالنظر إلى ان هدف الصين طويل المدى وهو التحول الى قوة عالمية رئيسة، مع ما يترتب على ذلك من تحديات امنية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم كيف يمكن للتفكير الإستراتيجي الأمريكي

مواجهة الصعود الصيني بطريقة تؤدي للحفاظ على الهيمنة.

وعليه قسم هذا الفصل على مبحثين وفق الآتي:

المبحث الأول: مشهد الصراع.

المبحث الثاني: توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين.

المبحث الأول
مشهد الصراع

ينطلق التفكير الإستراتيجي الأمريكي من مبدأ القطب الأوحد والهيمنة، وذلك يرجع الى فلسفة دينية ثالوثية مقدسة مستندة الى الفلسفة (الإغريقية الرومانية واليهودية المسيحية والوضعية العلمانية)، تداخلت دوائرها وتكاملت حلقاتها عبر مسيرة معقدة كانت المرتكز الرئيس للحضارة الغربية، ومن ثم تشكيل نظام أحادي القطبية مع اعتراف رسمي دولي بأن الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة المهيمنة على هذا النظام، وان ديمومة هذا الحال لايتحقق الا عبر التصدي الى اية محاولة اقتحام عبر ظهور مراكز قوى عظمى أخرى، وان تضع هدفاً يتمثل في اقناع المنافسين مستقبلاً بعدم التطلع الى ممارسة دور كبير ولا حتى الرغبة في ممارسة دور إقليمي مهيمن، وإقناع العالم بعدم جدوى اقتحام النظام (الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، والتكنلوجي، وتحدي القيادة الأمريكية)، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من وجود قوة عسكرية أمريكية تقف بوجه اي تهديد.

ان التفكير الإستراتيجي الأمريكي يهدف الى منع اية قوة منافسة لها على صعيد النظام الدولي والحفاظ على الهيمنة الأمريكية وما يمليه عليها من السيطرة والتحكم في السياسات العالمية، ولتوضيح ذلك سيتم تقسيم

المبحث على مطلبين ووفق الآتي:

المطلب الأول: الصراع التقليدي

تمثل القوة عامل مهم في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، وباتت اكثر اعتماداً وتأثيراً بدافع المتغيرات الدولية، وعلى الرغم من تراجع وتقدم بعض المقومات على حساب الأخرى بحسب ما تمليه طبيعة العلاقات الدولية الراهنة، واللحظة التي تصاغ فيها القوة في الاستراتيجية الأمريكية، لكن لا يمكن إهمال دور أي مقوم من مقومات القوة في صياغة وتكوين ومراجعة وإعادة تقويم الاستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، وهكذا عدت القوة بمنظارها الشامل من الأولويات التي حددها المدرك الاستراتيجي الأمريكي لتحقيق الأهداف العليا الاستراتيجية، إذ اخذت الولايات المتحدة الأمريكية تروج لقيمها التي تعد الأساس في سياستها المستقبلية[١].

وتكاد الآراء تجتمع على ان الصين قوة صاعدة تتجه الى ان تكون دولة عظمى، وان مستقبل العالم وتطوره في القرن الحادي والعشرين سيتحدد وبدرجة كبيرة تبعاً للتطورات التي سوف تحدث في الصين[٢].

فضلاً عن ذلكهناك فترات تمر بها التفاعلات الدولية تعد بمثابة الفرص الاستراتيجية بالنسبة للقوى الصاعدة والتي يمكن أن تستغلها

---

(١) زيد محمد علي، مركزية القوة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد انتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٦،ص ص٢٢٩-٢٣٠.

(٢) محمد وائل القيسي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤١.

لتحقيق مكاسب مهمة على حساب القوة المهيمنة، وتعد الصين القوة ذات الخبرة التأريخية الطويلة، التي تدرك جيداً هذه الحقيقة، وتكون مستعدة دائما لاستغلالها بالطريقة المناسبة[١].

وفي ظل تصاعد حدة الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الصاعدة وفي مقدمتها الصين، تعزز الرأي القائل بان الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يتجاوز الاقتصاد إلى الدفاع والثقافة والتكنولوجيا، حتى أصبح الصراع بين الدولتين واحداً من العوامل المحددة للعلاقات الدولية، فما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أقل ما يقال عنه أنه صراع من اجل احتلال المرتبة الأولى في العالم، وذلك الصراع يفسره بعض المختصين على أنه مدخل نحو حرب باردة من المحتمل ان تزداد سخونتها في المستقبل مع تشابك وتداخل المصالح بين الدولتين، وبدأت تزداد المخاوف من احتمال تحول هذا الصراع الى حرب مفتوحة[٢].

وتدرك الاستراتيجية الأمريكية أن البيئة الدولية تعكس قدراً كبيراً من عدم اليقين، وديناميكية عالية تكشف عن تهديدات وتحديات يمكنها ان تتزايد في المستقبل، إذ لابد من توجهات للتفكير الإستراتيجي الأمريكي في المستقبل المنظور تجاه الصين والتي تتمثل بالآتي[٣].

---

(١) علي حسين باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، بيروت، ٢٠١٦، ص٣٢٧.

(٢) عمار مرعي الحسن، المشاهد المستقبلية لتراجع القوة الأمريكية (دراسة في فرضية الأفول للقطبية الأحادية)، مجلة تكريتللعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (٢٣)، ٢٠٢١،ص ص٢١٤-٢١٥.

(٣) زيد محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٢.

أولاً: الصراع العسكري:

تكمن القوة العسكرية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، بوصفها عنصراً لاغنى عنه لمقومات القوة والقدرة الأمريكية[١].

وتعد الحرب أحد الاركان الاستراتيجية الأمريكية في حسم أي صراع يهدد الأمن القومي الأمريكي، لذا فهناك آراء تعتقد أن صداماً قد ينشأ حينما يلتقي خط صعود القوة الصيني، مع خط هبوط القوة الأمريكية، أذ تشير التعبيرات السياسية الصادرة عن الطرفين إلى تصاعد التوتر العسكري بينهما، وأن احتمال المواجهة العسكرية المباشرة بينهما لم يعد أمراً مستبعداً، وهذا ما صرح به وزير الدفاع الأمريكي السابق (مارك إسبر)، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتجهيز قواتها في أنحاء آسيا جميعها وتعيد تركيزها استعداداً لمواجهة محتملة مع الصين، ثم مطالبة الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، (ينس ستولتنبرغ) أعضاء الحلف بالاستعداد لمواجهة تهديدات الصين، وعلى المدى القصير هناك أجماع على اكثر موقع محتمل قد يتحول فيه الصراع الى حرب حقيقية هو (بحر الصين الجنوبي)، ومن الممكن أن يكلف ذلك الاقتصاد العالمي تريليونات الدولارات، فضلاً عن تعطل سلاسل الإمداد فيهلأنحاء العالم جميعها[٢].

إن التحول في التفكير الإستراتيجي الأمريكي قد يدفع الى صدام

---

(١) فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص٢٥١.

(٢) محمد غازي الجمل، الصراع الأمريكي-الصيني وأثره على النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/profile /1328.

مستقبلي محتمل بين الاستراتيجية الأمريكية والصينية، كما ان الامر لا يتعلق بالتوقع بحدوث الصدام فقط، وانما بكيفية تعامل الولايات المتحدة الأمريكية معه، من خلال تطوير قدرات غير قابلة للمساومة بحيث تكون الطرف الأكثر مرونة، أما بالنسبة إلى نوع ومضمون تلك القدرات فأنها تبقى في مجال الافتراضات، مثل أسلحة تجعل الأسلحة النووية أسلحة بسيطة بما سيتوصل اليه العقل البشري[١].

وعلى الرغم من تقدم وتطور قدرات الصين العسكرية الا إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال متفوقة عليها من حيث التسلح والتكنلوجيا، ويشير تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) في ٢٧/ نيسان/٢٠٢٠، أكد فيه سباقاً عالمياً غير مسبوق في الأنفاق العسكري، بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، من حيث حجم الانفاق العسكري، وبنسبة (٥,٣٪) من اجمالي الدخل القومي الأمريكي إلى (٧٣٢) مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١٨، وهو ما يمثل (٣٨٪) من مجموع الأنفاق العالمي، تتبعها الصين بمبلغ يصل الى (٢٦١) مليار دولار، ومايعادل (٥,١٪) من الناتج الاجمالي الصيني السنوي[٢]. ينظر الشكل رقم (١).

---

(١) لبنى خميس مهدي وخضر عباس عطوان، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية الأمريكية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٧٤)، ٢٠١٨،ص ص ١٤-١٥.

(٢) أمريكا والصين على خط مواجهة عسكرية مجهولة العواقب، اكاديمية دي دبليو، المانيا، مصدر سبق ذكره:

https://www.google.com/amp/s/amp.dw.com

شكل (١) مقارنة النفقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

المصدر: أمريكا والصين على خط مواجهة عسكرية مجهولة العواقب، اكاديمية دي دبليو، المانيا، ٢٠٢٠، متاح على الرابط

الالكتروني: https: / /www.google.com /amp /s /amp.dw.com

وبعد وصول الرئيس الأمريكي (جو بايدن) الى سدة الحكم في كانون الثاني عام ٢٠٢١ ، إذ شكل فريق عمل في وزارة الدفاع مكلفاً بالملف الصيني، من أجل تحديد المسار للمضي قدماً في القضايا المتعلقة بالصين، كما أمر بالشروع في مراجعة للمقاربة الإستراتيجية العسكرية والمخاطر التي تشكلها الصين، وأشار الى أن ادارته لن تتردد في استخدام القوة لحماية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[1].

---

(١) سحر زهران، حرب إدارة العالم.. صراع (القرن الأمريكي)، صحيفة بوابة الأهرام، القاهرة،٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني: =

أصبح توجه التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين أكثر توتراً في المدة الأخيرة، إذ أضحى الحديث عن احتمالات اندلاع الحرب في (المحيط الهادئ)، يشغل المراقبين العسكريين حول العالم، على أساس أن اندلاع المواجهة بين أول وثالث أقوى جيوش العالم، ستصبح حربا مدمرة، إذ تصدرت الولايات المتحدة عالمياً، فيما جاءت روسيا في المرتبة الثانية، ثم تأتي الصين في المرتبة الثالثة.[1] ينظر الجدول رقم (٣).

وتمثل منطقة (آسيا- الباسيفيك) مركز الثقل العالمي ديموغرافياً، اقتصادياً، وسياسياً، لذا يرتكز التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه المصالح الحيوية للأمن القومي الأمريكي في هذه المنطقة، حيث المنازع الأهم لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل بالصين، ويعد ذلك الانتقال الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بعدما تركز الصراع في النطاق الأوروبي خلال الحرب الباردة قبل ان ينتقل الى الشرق الأوسط، وعليه يرى اغلب المحللين السياسيين والمفكرين الاستراتيجيين ان المواجهة الدولية القادمة ستتركز في نطاق منطقة (آسيا الباسيفيك) وهي مواجهة سترسم مستقبل القوتين الكبيرتين ودورهما العالمي[2].

= https://gate.ahram.org.eg/news/2689652.spx.

(١) أرقام مخيفة... كيف تبدو الحرب بين أمريكا والصين، وكالة سبوتنك جزء من الوكالة الدولية الروسية، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/arabic.sputniknews.com

(٢) ماهر بن إبراهيم القصير،مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

جدول (٣) مقارنة بين الجيشين الأمريكي والصيني السنة: ٢٠٢٠

المعيار	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية
عدد الجنود	٢,١ مليون جندي و٥١٠ الاف قوة احتياطية	١,٤ مليون جندي و٨٦٠ الف في الاحتياط
ميزانية الدفاع	٢٣٧ مليار دولار	٧٥٠ مليار دولار
القوات الجوية	٣٢١٠ طائرة (١٢٣٢ مقاتلة – ٣٧١ طائرة هجومية ٢٢٤ طائرة نقل عسكري – ٣١٤ طائرة تدريب – ١١١ طائرة مهام خاصة – ٩١١ مروحية بينها ٢٨١ مروحية هجومية)	١٣ الف طائرة (٢٠٠٠ مقاتلة – ٧١٥ طائرة هجومية – ٩٤٥ طائرة شحن عسكري – اكثر من ٢٦٠٠ طائرة تدريب – ٧٤٢ طائرة للمهام الخاصة – ٥٧٠٠ مروحية –٩٦٧ مروحية هجومية
القوات البرية	٣٥٠٠ دبابة – ٣٣ الف مدرعة – ٣٨٠٠ مدفع ذاتي الحركة – ٣٦٠٠ مدفع ميداني – ٢٦٥٠ راجمة صواريخ	٦٢٠٠ دبابة – ٣٩ الف مدرعة – ١٤٠٠ مدفع ذاتي الحركة – اكثر من ٢٧٠٠ مدفع ميداني – ١٣٠٠ راجمة صواريخ
القوات البحرية	٧٧٧ سفينة تضم (٢ حاملة طائرات – ٧٤ غواصة – ٣٦ مدمرة – ٥٢ فرقاطة – ٥٠ كورفيت – ٢٢٠ سفينة دورية – ٢٩ كاسحة ألغام بحرية)	٤٩٠ سفينة تضم (٢٠ حاملة طائرات –٦٦ غواصة –٩١ مدمرة – ١٩ كورفيت –١٣ سفينة دورية –١١ كاسحة ألغام بحرية)
الدعم اللوجيستي	٥٠٧ مطارات- اكثر من ٤٦٠٠ سفينة تجارية – ٢٢ ميناء بحري – شبكة طرق ٣,٨ مليون كيلومتراً – شبكة سكك حديدية ٨٦ ألف متراً	١٣٥٠٠ مطار- ٣٧٠٠ سفينة تجارية –٣٥ ميناء بحري – شبكة طرق ٦,٥ مليون كيلومتراً – شبكة سكك حديدية ٢٢٤ ألف كيلومتراً

المصدر: مقارنة بين الجيشين الأمريكي والصيني، وكالة سبوتنك جزء من الوكالة الدولية الروسية، ٢٠٢٠، متاح على الرابط

الالكتروني: https: / /arabic.sputniknews.com. /infographics.

ويوضح تحليل نشرته مجلة (ناشونال إنترست) أعده (سيباستيان

روبلين)، وهو متخصص في الكتابة عن التأريخ الأمني والعسكري، أن الحل الوحيد حتى لا تحدث حرب عالمية ثالثة، يكمن في إدارة العلاقات بحكمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ويرى (سيباستيان) أنهما ليستا عدائيتين بالمطلق، ولديهما درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي على بعضهما البعض، ولكن ماذا تعني المواجهة العسكرية بينهما، وما هي الاستراتيجية العسكرية الأمريكية للدخول في مثل هكذا مواجهة[١].

وبذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت الاحتياطات كافة لحدوث أمر ما أو لتجنب مواجهة قد تحدث في المستقبل المنظور من خلال قيادة الباسيفيك فقد نشر موقع مقر قيادة الباسيفيك الأمريكية (باكوم) على الانترنيت تفاصيل عن القوات العسكرية الأمريكية المنتشرة في منطقة (آسيا الباسيفيك) وهي على النحو الآتي[٢]:

١- هناك نحو (٣٥٠) الف عسكري يشكلون خمس مجموع القوات الأمريكية، فضلاً عن أسطول الباسيفيك الأمريكي، التابع لقيادة (باكوم)، يتضمن ستاً من مجموعات حاملات الطائرات الضاربة الإحدى عشرة، ولديه نحو (١٨٠) سفينة، و (١٥٠٠) طائرة، و (١٠٠) الف جندي.

٢- القوات البحرية القتالية: تتكون من ثلثي القوات البحرية القتالية الأمريكية، وقوة حاملات بحرية تضم (٨٥) الف عسكري.

٣- القوات الجوية: تضم أكثر من (٤٠) الف طيار وملاح، وأكثر من (٣٠٠) طائرة، فضلاً عن (١٠٠) طائرة متمركزة في جزيرة غوام.

---

(١) ماذا لو وقعت حرب عالمية ثالثة مقارنة عسكرية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، وكالة الحرة الإخبارية، واشنطن، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:
https;//www.alhurra.com./Arabic-and-international/2021/5/19.

(٢) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص ص٩٤-٩٥.

٤- القوات البرية: تضم أكثر من (٦٠) الف عسكري وخمسة ألوية، فضلاً عن قوات عمليات خاصة يقدر عددها بنحو (١٢٠٠) عسكري.

وفي السنوات الأخيرة، أخذت قيادة (باكوم) تتغلغل في دول آسيوية إذ أصبحت تجري مناورات مشتركة سنوية في منغوليا وكمبوديا، فضلاً عن دول أخرى تشارك في مناورات إقليمية إلى جانب القوات الأمريكية مثل: تايلاند، سنغافورة، إندونيسيا، والفلبين، ولهذا السبب فإن محور التفكير الإستراتيجي الأمريكي يرتكز تجاه منطقة (آسيا الباسيفيك)، بسبب النفوذ الصيني المتنامي[١].

فضلاً عن ذلك لم تكن الإدارة الأمريكية بعيدة عن التنافس في (افريقيا)، إذ شكلت القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم) عام ٢٠٠٧، لمنح الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من الفاعلية والمرونة في التعامل مع الأزمات المحتملة في افريقيا من جانب، ومراقبة أنشطة القوى الدولية الكبرى المتنافسة هناك من جانب آخر، لا سيما النشاط الصيني المتنامي في افريقيا[٢].

ويعد إنشاء قيادة عسكرية في افريقيا نوعاً من التحسب لاحتمالات تصاعد التنافس الدولي على افريقيا في المستقبل الى مستويات قد تعدها الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً لمصالحها الحيوية، ما يتطلب منها تطوير الهيكل التنظيمي لقواتها المسلحة بما يجعلها قادرة على التعامل مع تلك التهديدات، ويندرج ذلك في إطار الاستعداد الاستراتيجي لأسوأ السيناريوهات المتعلقة بالتنافس مع

---

(١) ماهر بن إبراهيم القصير، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

(٢) جمال سند السويدي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥١٣-٥١٤.

الصين، ليس في وقتنا الحالي فحسب، وإنما في المستقبل المنظور[١].

ثانياً: الصراع الاقتصادي:

تشكل الصين في المدرك الاستراتيجي الأمريكي التهديد الأساس لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهد العقدان الماضيان تصاعداً متصلاً للقوة الاقتصادية الصينية، وترافق ذلك مع زيادة وزنها السياسي على المستوى الدولي، فيما يتعاظم تعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، اذ تمكنت الصين من تحقيق ما يسميه الكثيرون (معجزة اقتصادية) خلال العقدين الماضيين، فيما عانى الاقتصاد الأمريكي من ازمة حادة في عام ٢٠٠٨، ولا تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن، فمنذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٩ تضاعف الناتج القومي الصيني بمقدار (١٤) ضعفاً ما يقرب من (٨٢٨ مليار دولار إلى ٥٣٧ و١١ تريليون دولار) في حين تضاعف اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مرة واحدة خلال تلك المدة ذاتها (من ٩ تريليون إلى ٣ و١٨ تريليون دولار)، فضلا عن أنشاء الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والذي بلغ عدد أعضائه (١٠٢) دولة، إذ يقوم بإقراض العديد من الدول النامية بما يشكل منافسة لدور البنك الدولي[٢].

وتخوض كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين منافسة طويلة المدى على الصدارة الاقتصادية، إذ إن النمو الاقتصادي الصيني أسرع

---

(١) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، (بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص ١٣١.

(٢) محمد غازي الجمل، الصراع الأمريكي – الصيني وأثره على النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، مصدر سبق ذكره، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/profile/1328.

بكثير من مثيله الأمريكي، ومن ثم هذا التغيير قد يجعل الصين تصل لمرحلة التكافؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تحل محلها لتصبح القوة المهيمنة في النظام الدولي اقتصادياً مع تزايد الناتج القومي الإجمالي واذا وصلت الصين إلى كامل إمكاناتها ستصبح الدولة الرائدة في النظام الدولي عام ٢٠٧٥[1].

ويعود تنامي الصين بقوة نحو قمة النظام الدولي بفضل الرؤية التي تبناها الحزب الشيوعي بتطوير الصين لتصبح دولة متقدمة متوسطة المستوى بحلول عام ٢٠٣٥، ثم الى قوة عظمى تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٥٠، هذا الاندفاع الصيني فرض على التفكير الإستراتيجي الأمريكي تحول جاد تجاه الصين، من سياسة الشراكة الاستراتيجية الى التنافس الاستراتيجي، وهذا يستدعي العمل على: استعادة التوازن الاستراتيجي في منطقة غرب آسيا بتوجيه الموارد والقوات نحو الشرق الأقصى، وإبقاء المزايا الاقتصادية والتفوق التكنلوجي لصالح الولايات المتحدة، وأخيراً حشد التحالفات لدعم القيم والمعايير التي ترعاها الولايات المتحدة، وفي المقابل أن استجابة الصين لهذه التحركات الأمريكية، هي التي ستحدد طبيعة الصراع على المستوى الدولي، من خلال اتجاه الصين في توسيع نطاق التنافس الجيو- سياسي، والعمل على إضعاف الولايات المتحدة والتحرك نحو مركز النظام، بناءً على خلفية طموحها للريادة الدولية أو تفسيرها

---

(١) منى هاني محمد، نظرية تحويل القوة واحتمالات الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني: www.acrseg.org/41471.

للسلوك الأمريكي على أنه تهديد لصعودها[١].

هذا الواقع سينسحب بطبيعة الحال من النظام الدولي إلى الأنظمة الفرعية ومنها الشرق الأوسط، الذي يحظى بأهتمام كبير من جانب كل منهما، لاسيما التوازن الاقتصادي والجيوسياسي في هذا الإقليم، بل إن بعض مؤشرات المنافسة الاستراتيجية بدأت بالفعل تظهر في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير، فالولايات المتحدة الأمريكية لديها نفوذ تقليدي وحضور أمني وعسكري كبير، والصين بدأت تنخرط بصورة أوسع في قضايا الشرق الأوسط، وذلك بالتوازي مع مشروعاتها الاقتصادية العملاقة التي تعكس النفوذ الجيو- اقتصادي الواسع، وكان آخر هذه المؤشرات توقيع اتفاقية (الشراكة الاستراتيجية بين الصين وإيران)[*][٢].

---

(١) محمد بن صقر السلمي، التنافس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:
https://rasanah_iiis.org.

(*) وقعت الصين مع ايران اتفاقية شراكة استراتيجية مهمة في طهران، بتأريخ ٢٧\اذار\٢٠٢١، وتستمد هذه الاتفاقية أهميتها من توقيتها وطبيعة بنودها ومداها الزمني الطويل وحجم الأموال التي تشملها، ما يعني أن توقيت توقيعها له دلالات ودوافع، إذ طرحت الاتفاقية بدءاً في عام ٢٠١٦، خلال زيارة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) لإيران، لكنها لم تدخل حيز التنفيذ وقتها،وهي جاءت عقب توقيع الاتفاق النووي وانفتاح إيران على الاستثمارات الغربية، لكنها عادت لواجهة الاهتمام مرة أخرى في عام ٢٠٢٠، بعد التداعيات الاقتصادية التي خلفها الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، لاسيما مع رغبة الصين في توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، وإشراك إيران ضمن مشروعها التجاري الاستراتيجي (الحزام والطريق) للوصول إلى أسواق أوروبا، وتشمل اتفاقية الشراكة الاستراتيجية تقديم الصين لاستثمارات وخدمات اقتصادية وأمنية بقيمة ٤٠٠ مليار دولار لايران، على مدى خمسة وعشرون عاماً، في مقابل إمدادات ثابتة من النفط الإيراني الى الصين. المصدر: اتفاقية الشراكة الصينية الإيرانية.. التحديات والاتفاق، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني: https: / /rasanah_iiis.org.

(٢) محمد بن صقر السلمي، التنافس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، =

ومع تنامي مكانة الصين الاقتصادية والسياسية في المنطقة، إذ سعت الى بذل المزيد من الجهد من أجل الاضطلاع بدور قيادي، من خلال عقد مؤتمرات دبلوماسية حول قضايا مثل سوريا والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فضلاً عن ايران التي تعد الحليف الرئيس للصين، والتي لا توفر إمكانية الوصول البري الى إمدادات الطاقة في المنطقة فحسب، بل هي الدولة الوحيدة على ساحل الخليج غير ملزمة بعلاقة أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية[١].

ومن المرجح زيادة حدة الصراع في المدرك الاستراتيجي الأمريكي تجاه الصين لاسيما فيما يخص القارة الافريقية، حيث تستخدم الصين قوتها الكبيرة والمتزايدة لموازنة القوة الأمريكية عالمياً، فقد عزز كل منهما مكانتهما في سباق النفوذ على موارد الطاقة، فضلاً عن انضمام الصين لمجموعة (البريكس) وان تأديتها دوراً قيادياً في المجموعة يشكل دافعاً في التفكير الإستراتيجي الأمريكي من زيادة وتيرة الصراع مع الصين، فمن جهة ستحصل الصين على الغطاء اللازم (اقتصادياً، سياسياً، وعسكرياً) لتأدية دور قيادي في العالم من خلال استثمار القوة الشاملة لمجموعة دول (البريكس) تأتي في مقدمتها روسيا الاتحادية[٢].

= المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مصدر سبق ذكره، الرياض، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://rasanah_iiis.org.

(١) مايكل سينغ، الصين في الشرق الأوسط: على خطى الولايات المتحدة، معهد لندن للشرق الأوسط، واشنطن، ٢٠١٨، متاح على الرابط الالكتروني:

https://washingtoninsstitute.org.

(٢) حسان صادق حاجم، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.

من جهة أخرى توصلت العديد من مراكز الفكر الأمريكي الى ان الصين تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الافريقية، وان أهم عناصر هذا التفوق يتمثل في رقعة ومساحة الانتشار في القارة، إذ إن أكثر من خمسة وثلاثين دولة إفريقية تتواجد فيها الصين وشركاتهاورعاياها من أهمها (أنجولا، جمهورية الكونجو الديمقراطية، نيجيريا، غينيا بيساو، الكاميرون، توجو، الجزائر، موريتانيا، والقرن الافريقي)، فضلاً عن الاستثمارات الصينية في افريقيا التي تجاوزت (٦٠) مليار دولار، في حين الاستثمارات الأمريكية تشكل بنسبة (١٥٪- ٢٠٪) من هذا المبلغ، معظمها في الجزائر وفي خليج غينيا[١].

فضلاً عن ذلكتشير العديد من الدراسات المستقبلية الى ان القارة الافريقية ستشهد موجة من النمو الاقتصادي والاستثمارات واسعة النطاق، نظراًلتوفير فرص النمو والاستثمار في المستقبل المتوسط، إذ تواجه القارة الافريقية تدافعاً متزايداً على مصادر الطاقة والموارد الأخرى، وعدها شريكاً استراتيجياً في الموارد الحيوية والاسواق المحتملة والمصالح الأمنية للقوى العالمية، وكذلك في تغيير الحقائق الجغرافية والسياسية للنظام الدولي المعاصر وظهور ما يسمى بـ (التدافع الجديد من اجل افريقيا)، لاسيما بين الولايات المتحدة والصين على وجه الخصوص[٢].

وفي هذا الصدد فأن هناك بعض المؤشرات التي اسهمت في تحول

---

(١) احمد أبو خريص، التنافس الصيني الأمريكي على القارة الافريقية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.google.com/amp/s/eipss_eg.org.

(٢) المصدر السابق، ص٢١٤.

التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين تمثلت في الآتي[١]:

القلق الأمريكي من صعود الصين وتطورها، إذ إن زيادة قدرات الصين يجعلها أكثر توسعاً، والسعي للحصول على درجة أكبر من التأثير في محيطها.

رفض الصين للنظام الأحادي القطبية، ورفضها للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

زيادة الخلافات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بشأن سعر الصرف الثابت لليوان، والذي يعد السبب في ازدياد العجز في الميزان التجاري وتدهور الاقتصاد الأمريكي.

أذ إن احتدام الصراع الاقتصادي الذي تعد حرب العملات من ادواته اسهم بدوره في تزايد حدة الصراع، وعلى الرغم من أن اليوان يمثل جزءاً صغيراً من المدفوعات والاحتياطات العالمية، لكن كون الصين أكبر مصدر في العالم فمن المرجح أن تدفع من أجل الاستخدام العالمي لليوان الرقمي بين شركائها التجاريين في مبادرة الحزام والطريق، فضلاً عن ذلك أن اختيار العملة الصينية الرقمية بات يشكل تهديداً للهيمنة المالية الأمريكية نظراً لكونه يقدم بديلاً للدولار، وإذا تم تبنيها بنجاح فستسهم هذه العملة الرقمية في ابعاد الأسواق المالية العالمية عن النظام المرتكز على الدولار، وستساعد حكومة الصين على معالجة أي اضطرابات بالعملة العالمية التي تحركها دوافع سياسية[٢].

---

(١) مها عباس بيات وعطارد عوض عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.

(٢) عبد الحافظ الصاوي، حرب العملات بين أمريكا والصين... سؤال وجواب، مركز الجزيرة =

يتضح مما سبق، على الرغم من تصاعد الانفاق العسكري الأمريكي وتفوق القوة العسكرية الأمريكية بشكل هائل، فضلاً عن ان الحرب تشكل ركن من اركان الاستراتيجية الأمريكية، الا أن استبعاد الحرب في التفكير الإستراتيجي يعد امراً محتوماً، وذلك لعدة عوامل منها: ان أي حرب قادمة ستصبح مكلفة بشرياً ومادياً، فضلاً عن القوة التدميرية للأسلحة التقليدية واسلحة الدمار الشامل، كما ان حلفاء الطرفين ليس من مصلحتهما الانجرار الى حرب عالمية، وهو ما يشكل كابحاً آخر، أما الصراع الاقتصادي يعد امراً لابد منه في المستقبل القريب، وذلك بناءً على الواقع من حيث تزايد التحديات والخلافات الاقتصادية والتنافس، أي ان التفكير الإستراتيجي الأمريكي سيعتمد على الحرب الاقتصادية بدلاً من المواجهة المباشرة لكن بأساليب اخرى.

المطلب الثاني: الصراع النوعي (السيبراني)

يعد ظهور البعد السيبراني في الصراع الدولي جزء من سلسلة طويلة من التطورات التي شهدتها هذه الصراعات منذ الحرب العالمية الثانية، إذ بات الفضاء السيبراني مساحة جديدة للصراع الدولي، فقد أدت التطورات التكنولوجية دوراً في تطوير الأسلحة التقليدية واستراتيجيات إدارة الحروب العسكرية، وتعددت وجهات النظر التي تتبناها الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المجال السيبراني، اذ ان هناك تطابقاً في رؤيتهما للفضاء السيبراني بوصفه مكون رئيس من مكونات العمليات

= للدراسات، ٢٠١٩، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.google.com/amp/s/www.algazeera.net/amp/ebusir/2019/9/8.

العسكرية، بالرغم من انه لا توجد نظرية حقيقية للعمليات الحربية الفضائية، وان الواقع تصور مستقبلي لها، وتعد الأقمار الاصطناعية على اختلاف أنواعها هي الجهة الحاكمة في العمليات المستقبلية[١].

فالحرب ونمط التفكير الإستراتيجي انتقلتا من حروب العصر الصناعي إذ الاعتماد على القوة الصناعية الهائلة والتطور المتحقق في ميدان الصناعات العسكرية إلى حروب العصر التكنو- معلوماتي، إذ الاعتماد على الحاسوب والمعلوماتية والبرامج الكمبيوترية التي أدخلت على برامج التسليح لتزيد من فائقية قدرتها القتالية سواء أكان ذلك في حجم الدمار المترتب على استخدامها، امفي مستوى الدقة المتناهية في إصابة الأهداف وسرعة الوصول اليها، فقد اصبح استخدام الحاسوب مؤشراً للمعرفة المتزايدة في فن الحرب، ويؤكد ذلك الن كامبن (Alan Camban) المدير الأسبق لقسم التخطيط والقيادة العسكرية في وزارة الدفاع الأمريكية بقوله: "ان الحروب اذا ما قدر لها ان تقع، فسيصبح للحاسوب دوراً اكبر من تأثير الأسلحة التقليدية في تقرير سير المعارك وتحديد نتائجها"[٢].

إن معظم الحروب الفعلية التقليدية في المستقبل ستصاحبها حروب فضاء الكتروني، وسيصبح الفضاء الالكتروني ساحة تستخدم للقيام بحروب غير تقليدية عبر حروب الفضاء الالكتروني والهجمات الالكترونية

---

(١) تغريد صفاء مهدي، توظيف القوة السيبرانية في الأداء الاستراتيجي الأمريكي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢١، ص ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) نقلاً عن: صدام عبد الستار رشيد، الحروب المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٦١)، ٢٠٢١، ص ٢٣٠.

من خلال إطلاق الفيروسات والتجسس الالكتروني والاختراق المباشر لشبكات المعلومات، إذ يرى قائد سلاح الجو الأمريكي روبرت إلدر (Robert Elder) بأن عصر الفضاء الالكتروني قد بدأ، وأكد ذلك بقوله: "مهمتنا هي السيطرة على الفضاء الالكتروني سواء للأغراض الدفاعية أم الهجومية"[١].

وتعد هجمات الفضاء السيبراني أحد أنواع الصراع المسلح الالكترو-ديناميكية فهي تختلف عن اشكال الصراعات التقليدية، وقد تحدث بشكل غير مرئي مثل ان تقوم المخابرات الخاصة لأية دولة بشن هجمات باستخدام الأسلحة السيبرانية من أجل تخريب البنية التحتية الخاصة بدولة أخرى، وتأتي هذه الملامح لتظهر السمات غير القانونية وغير المشروعة لهذا الفضاء فضلاً عما يمثله ذلك من تهديد لأمن الدول في المجال السيبراني، وحسب توقعات مركز أمريكا للدراسات الاستراتيجية والأمنية (ستراتفور)، إن الأدراك الاستراتيجي الأمريكي حيال الصين سيؤدي الى سباق تسلح متصاعد ومنافسة متزايدة في الفضاء السيبراني وسوف تؤدي الحوكمة العالمية بشأن هذه التهديدات المتصاعدة نحو مزيد من الانقسامات في النظام الدولي، وهذا بدوره سيؤدي الى بذل المزيد من الجهود من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والصين لعسكرة الفضاء السيبراني في غياب معايير دولية لتنظيم السلوك فيه[٢].

ويرى رونالد ديكا (Ronald Dika) مدير مركز حماية البنية التحتية القومية بمكتب المباحث الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية،

---

(١) نقلاً عن: انمار موسى جواد، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦.

(٢) تغريد صفاء مهدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩.

بأن هناك شكلاً جديداً من الإرهاب بدأ في الظهور، ويقصد بذلك الإرهاب الالكتروني، إذ يعتمد بدوره على استخدام الحاسب الألي في تدمير البنية التحتية التي تدار بواسطة الألي أو تعطيلها، كما إن الهيئات الحكومية دائماً ما تتعرض لمثل هذا النوع من التهديد[١].

إن الأدراك المتزايد في التفكير الإستراتيجي الأمريكي لمواجهة أزمات سيبرانية محتملة خلال المدة القادمة جعل من الولايات المتحدة الأمريكية ان تضعها في الحسبان، إذ إن من المحتمل ان تشمل هذه التهديدات المؤسسات المالية وما يمكن ان يترتب على ذلك من تهديد لهذه المؤسسات، لاسيما بعد ان تزايدت وتيرة الهجمات السيبرانية مؤخراً بشكل كبير سواء من حيث الحجم أم التطور أم شدة التأثير بما في ذلك قدرتها التدميرية الهائلة، وقد أظهرت عدد من الدول قدرتها على اجراء أنشطة على الانترنيت قادرة على زعزعة الاستقرار، يأتي في مقدمة هذه الدول الصين وروسيا وكوريا الشمالية وايران[٢].

لذلك اصبح المقوم التكنولوجي أحد المتغيرات الأساسية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، وبصورة جعلت الأمر اكثر صعوبة عليها، إذ إن التغييرات التكنولوجية ولاسيما ثورة المعلومات ستصبح متغير من ضمن المتغيرات الأساسية التي تعزز من القوة والقدرة للدولة، ومن ثم سيصبح لزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية إجراء تغييرات بين الحين واللآخر على استراتيجياتها وان كانت تلك التغييرات صعبة، لمراقبة التطورات الخارجية لهذه الثورة، ونتيجة لذلك سيصبح المقوم التكنولوجي التحدي

---

(١) محمد وائل القيسي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٨.

(٢) محمد وائل القيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

الأصعب في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، من أجل خلق بيئة تكنو-معلوماتية وعلى درجة عالية من التطوير لترسيخ البيئة العالمية التي ستسمح لها بدوام البقاء بموقع ريادي في النظام السياسي الدولي[١].

وفي العموم فأن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر العالم في ميدان المعلوماتية فلا تكاد تنتهي برنامجاً بحثياً حتى تنطلق في آخر وهي في مقدمة الدول التي انتبهت لخطورة الحرب الشبكية غير المرئية على امنها القومي، فمن ضمن برامج الحروب الشبكية المستقبلية برنامج بوليتران (Politerain) مشروع يتم تشغيله من الاستخبارات الأمريكية ووكالة الأمن القومي، يعمل هذا البرنامج على تدمير أجهزة الخصم الالكترونية، كما سيتم استخدام برنامج يسمى باشنيت بولكا (passionate polka) الذي سيؤدي الى الهجوم به على أجهزة الخصوم الى تعطيل أجهزة البث والاستقبال وأجهزة تمكين الشبكة الخاصة بالخصم، كما سيصبح بالإمكان مستقبلاً إيقاف تعريفات الشبكة عن بعد باستخدام برامج مثلبيرسركر (berserker) التي تعمل على زرع برامج تفتح طرق ثانوية وبرامج تشغيل متطفلة، كما يشمل الولوج الى جهاز الخصم استخدام برامج أخرى تدعى بارفاير BAR fireb)) من مجموعة الخوادم التي تستخدمها الحكومات (blos) والتي تعمل على نظام الإدخال والإخراج السياسي بشكل أساسي ضمن المعلوماتية[٢].

وفي سياق ذلك قامت وزارة الدفاع الأمريكية بتصنيف شبكة

---

(١) رنا علي خلف، المقوم التكنولوجي واثره في السياسة الأمريكية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٩)، ٢٠١٥، ص ٢٤٢.

(٢) صدام عبد الستار رشيد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٣٥-٣٣٦.

المعلومات الدولية على انه الميدان الرابع من ميادين الحروب بعد الجو والبحر والبر، إذ تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء مناورة سنوية تحت اسم (سايبر ستورم) لاختبار جاهزيتها لمواجهة أي هجمات إلكترونية معادية يشارك فيها ١١٢ جهازاً امنياً امريكياً، إذ برزت الحرب السيبرانية بوصفها عامل قوة وضعف في وقت واحد، إذ إنها أداة تجسس وسلاح حرب في وقت واحد، ويمكن وصفها عامل ضغط يمكن للولايات المتحدة الأمريكية استخدامه ضد خصومها، ويمكن لخصومها أن يستخدموه ضدها في الوقت ذاته[١].

كما استحدثت وزارة الدفاع الأمريكية عام ٢٠٠٩ قيادة عسكرية مهمتها الرد على هجمات قراصنة المعلومات وتنفيذ عمليات في الفضاء الالكتروني، وقد تم تعيين أول قائد عسكري لإدارة حروب الفضاء الإلكتروني، وهو القائد (الكسندر كيث)، ووصل عدد قوات القيادة العسكرية للفضاء الالكتروني الى ٦٠٠ الأف مقاتل بحلول عام ٢٠١٦، وتتمثل المهمة الرئيسة لهذه القيادة في حماية شبكات وزارة الدفاع وأنظمتها، والاستعداد لخوض حروب الفضاء الإلكتروني، وحرمان أعداء الولايات المتحدة الأمريكية من حرية العمل في الفضاء الإلكتروني[٢].

وبهذا أشار (دونالد رامسفيلد) وزير الدفاع الأمريكي السابق بقوله: "الى

---

(١) عمر حامد شاكر، المجال الخامس-الفضاء الالكتروني، المعهد المصري للدراسات، تركيا، ٢٠١٩، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/eippss_eg.org.

(٢) إيهاب خليفة، مجتمع ما بعد المعلومات تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الامن القومي للدول: الذكاء الاصطناعي.. انترنيت الأشياء.. البلوك تشين.. التطبيقات الذكية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص ص ١٥١-١٥٢.

أن التحدي الذي يواجهنا في القرن الحادي والعشرين تحدً صعب، هو يتمثل بالدفاع عن أمتنا ضد المجهول غير المؤكد وغير المنظور وغير المتوقع"[١].

إن ادماج المجال السيبراني في عناصر الأمن القومي للدول في وضع استراتيجيتها ورؤيتها للمستقبل وفقاً لما يمثله هذا المجال من تحديات صعبة، جعل منه موضع اهتمام متزايد، في الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي والتي تم إعلانها في أيلول عام ٢٠١٧، إذ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية نيتها في التعاون مع شركائها الدوليين لتعزيز امن الفضاء الالكتروني، وهو الأمر الذي يثير مخاوف الدول الصاعدة في النظام الدولي مثل: الصين وروسيا واللذان تطالبان بانفتاح الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع فرص السيطرة الدولية على امن الفضاء الإلكتروني[٢].

بذلك لم تعد المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تقتصر على الجوانب الاقتصادية والعسكرية وكسب النفوذ السياسي فحسب، بل امتدت لتشمل مجال الفضاء السيبراني الذي بات يشكل عنصراً حاسماً في تحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي حيال الصين، وفي تقرير نشره معهد (جيتستون) الأمريكي ذكرت (جوديث بيرجمان) الكاتبة والمحللة السياسية، إنه بعد وقت قصير من تولي الرئيس الصيني (شي جين بينغ) الرئاسة كشف بوضوح عن طموحاته في قوة الوصول الى الفضاء السيبراني

---

(١) نقلاً عن: علاء الدين فرحات، الفضاء السيبراني: تشكيل ساحة المعركة في القرن الحادي والعشرين، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد (٣)، ٢٠١٩، ص ١٠١.

(٢) عادل عبد الصادق، الاقتصاد الرقمي تحديات السيادة السيبرانية، (القاهرة: المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، ٢٠٢٠)، ص ص٢٢-٢٣.

من خلال تطوير برنامج الفضاء وتحويل الصين الى قوة فضائية في المستقبل، وبحسب التقرير تهدف الصين الى ان تصبح القوة الفضائية الرائدة في حلول عام ٢٠٤٥[١].

وترى الولايات المتحدة الأمريكية ان أكبر التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين تتمثل بقضية الأمن السيبراني، وهذه التهديدات متأتية من الصين وروسيا الاتحادية، اذ تعمل الأخيرة على سرقة معلومات التجارة الأمريكية ومعلومات أسرار عسكرية، مع توجيه هجمات الكترونية تعمل على تعطيل المنظومة الالكترونية لشبكات الدفاع والإستخبارات الأمريكية، فضلاً عن أن الاتهامات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تؤكد على وجود تنافس دولي على ما يعرف بالذكاء الاصطناعي والقوة الالكترونية، ومن ثم استخدام هذه الإمكانيات في تنفيذ هجماتها واحتمالات توجه الدولة المستهدفة الى استخدامات التطوير التكنولوجي والحصول عليها، وهذا ما أكدته (ريفا جوجون) كبيرة المحللين بمعهد (ستراتفور) الأمريكي للدراسات الأمنية والاستراتيجية بقولها: "إن التنافس بين اقطاب العالم ودوله الصغيرة على امتلاك احدث برمجيات الذكاء الاصطناعي، ما سيؤدي الى صراعات جديدة في المستقبل بسبب تخوف الأطراف الدولية من بعضها البعض"[٢].

---

(١) في صراع جديد مع أمريكا.. الصين تهدف لتكون القوة الفضائية الأولى بحلول ٢٠٤٥، صحيفة العرب الاقتصادية الدولية، الرياض، ١٣\اب\٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.aleqt.com.

(٢) علي موسى الكناني، الأمن السيبراني في العلاقات الأمريكية-الصينية، صحيفة الزمان، بغداد، ٢١/ نيسان/ ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.azzaman.com.

ومن ناحيتها تملك الصين وحدة يطلق عليها الوحدة (٦١٣٩٨) تتسم بأنشطتها السرية داخل جيش التحرير الشعبي الصيني، إذ تقوم بعمليات التجسس الإلكتروني، وسرقة المعلومات الاقتصادية خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أكد تقرير صادر في شباط عام ٢٠١٣ عن شركة (مانديات) الأمريكية الخاصة بالأمن الإلكتروني، أن الوحدة (٦١٣٩٨) بدأت في شن أولى هجماتها منذ عام ٢٠٠٦، إذ قامت بسرقة مئات من البيانات الخاصة بـ١٤١ منظمة تشمل المخططات التكنولوجية، وعمليات التصنيع والبيانات والوثائق وخطط التسعير والتسويق، ورسائل البريد الالكتروني وقوائم الاتصال، ولوحظ أن ما لا يقل عن ١١٥ شركة من هذه الشركات تقع في الولايات المتحدة الأمريكية[١].

ويعتقد أن الوحدة (٦١٣٩٨) تخضع لإدارة المكتب الثاني التابع للإدارة الثالثة لهيئة أركان جيش التحرير الشعبي، وتقع في مدينة (شنغهاي) الصينية، وتقوم شركة الاتصالات الصينية بإمداداتها بنوع خاص من الألياف الضوئية لنقل بيانات الإنترنيت، ويعتقد التقرير أن الوحدة تشكل ما أطلق عليه شركة (مانديت) اسم (التهديد المقبل المستمر)، وهي الوحدة التي قامت بالهجوم على عدد كبير من المؤسسات الصناعية والحكومية حول العالم منذ عام ٢٠٠٦ على الأقل، وهي تعتمد الوحدة (٦١٣٩٨) على شبكة من القراصنة الإلكترونيين الصينيين في ١٣ دولة، تقع معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية، ولديها اكثر من مئة جهاز كمبيوتر مخصص لغرض العمليات السيبرانية[٢].

---

(١) إيهاب خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ١٥٢-١٥٣.

أصبحت الصين منافساً تقنياً للولايات المتحدة الأمريكية في المجال التكنولوجي، بل أن أغلب التوقعات أضحت تتوقع أن يأخذ الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منحنى آخر، بحيث ينتقل الصراع من التجارة الى التكنولوجيا، ويعد الذكاء الاصطناعي من المجالات الأكثر احتمالاً أن تشهد فيه منافسة حادة بين الجانبين، الى جانب ما حققته الصين من خطوات متقدمة في مجال (شبكات الجيل الخامس)(*)، وصنع في الصين عام٢٠٢٥، وانعكاس كل ذلك على تكنولوجيا الاتصالات والخدمات المالية (٥G)(١).

(*) تمثل تقنية الاتصال بالجيل الخامس ٥G)) أحد أهم أسباب الصراع بين الولايات المتحدة والصين،إذ من المرتقب أن تكون تلك التقنية المرتكز الرئيس للعديد من الصناعات التي أعلنت عنها الصين أنها ستقوم بتطويرها ضمن استراتيجية (صنع في الصين ٢٠٢٥) مثل الذكاء الاصطناعي، معدات الفضاء والطيران، السيارات ذاتية القيادة، وتطوير الأجهزة العسكرية الجديدة،.. الخ، وتهدف استراتيجية (صنع في الصين ٢٠٢٥) الى تحويل الصين الى قوة تقنية عظمى وتحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة (٧٠٪) عام ٢٠٢٥ في سلسلة من الصناعات بالغة الأهمية، من رقائق الكمبيوتر الى السيارات الكهربائية، إيذانا بانطلاق المرحلة التالية من تطورها الاقتصادي واللحاق بركب الثورة الصناعية الرابعة، وتتمثل استراتيجية (صنع في الصين ٢٠٢٥) في التفكير الإستراتيجي الأمريكي ليس بوصفها مصدر قلق فحسب، بل مبادرة تهدد الأمن القومي الأمريكي، إذ عدها خريطة للهيمنة على صناعات عالية التقنية، تشمل الفضاء والاتصالات وصولاً الى الروبوتات والسيارات الكهربائية. المصدر: (الجيل الخامس) تشعل صراع هيمنة بين الصين وأمريكا، صحيفة البيان، دبي، ١٧ شباط ٢٠١٩، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/www.a/bayan.ae/economy/the_world_tody/2019_2_17.

(١) جراهام أليسون، الإرث الثقيل: عشرة تحديات تواجه إدارة الرئيس الأمريكي الجديد، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني: https://fuureuae.com.

ويرى (لوسيانو فلوريدي) الأستاذ بمعهد (أكسفورد للإنترنيت) وفقاً لصحيفة (فايننشيال تايمز) الأمريكية، من أن: "السيادة التقليدية على الأرض لم تعد كافية، مشيراً الى أنه بدلاً من ذلك، بدأ يظهر مفهوم السيادة الرقمية أو السيطرة على البيانات والبرمجيات والأجهزة والبنية التحتية، والتي أصبحت ذات أهمية رئيسة للدول والشركات على حدً سواء، وأضاف (فلوريدي) ان السيادة الرقمية لن تصبح بقدر الأهمية الذي يجعلها تحل محل السيادة التقليدية، ولكن يجب أن تكمل السيادة التقليدية (سيادة فوق وطنية رقمية معاصرة)، والتي ينبغي أن توفر للأطراف كلها وأصحاب المصلحة نطاقاً واسعاً من التوافق وتكافؤ الفرص، ويثير الخبراء مخاوف بشأن انقسام الأنترنيت، والذي من شأنه أن يخلق عالمين رقميين منفصلين تماماً عن بعضهما البعض، تترأس فيه الولايات المتحدة الأمريكية واحداً والصين الآخر"[١].

لذا تزايدت أهمية السيطرة السيبرانية في الإدراك الإستراتيجي الأمريكي، مقابل التنامي المتسارع من جانب الصين من حيث تطوير قدراتها البحرية ومعالجة أوجه القصور في القدرات السيبرانية، والحرب تحت سطح البحر، مع الحفاظ على زيادة عدد القوات الهجومية، إذ أدى الجمود المؤسسي الأمريكي وعدم التركيز على جهود الصين المبذولة لتطوير قدرتها المختلفة، الى تراجع النفوذ الأمريكي والصعود الصيني الكبير، فقد أضحت الصين تشكل تهديداً متزايداً للنفوذ الأمريكي،

---

(١) التكنولوجيا.. الحرب الباردة الثانية بين أمريكا والصين، وكالة العين الإخبارية، أبو ظبي، ٢٠٢١\٤\٢٩، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/al_ain.com.

كما صرح بذلك (فيرن كلارك) رئيس العمليات البحرية الأمريكية سابقاً، وفي سياق ذلك يرى الأدميرال (كلارك): "لاستمرار سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة البحار، هو زيادة سرعة استجابة القوات الأمريكية من خلال نشر المزيد من القوات الهجومية، والاعتماد على القدرات التكنولوجية وتقنيات الاستشعار المتطورة، فالدولة القادرة على التحكم في الفضاء الإلكتروني ستكون قادرة على قيادة البحر والجو، بل والسيطرة عليهما"[١].

كما يوضح الجنرال (جاك شانان) رئيس مركز الذكاء الصناعي التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، أهمية مشروع (الحوسبة السحابية) والتي تقدر قيمته بـ (١٠) مليارات دولار، إذ يعرف المشروع السحابي رسمياً باسم البنية التحتية المشتركة للدفاع ((G١D١)، وان هدف هذا المشروع هو توفير نظاماً ادارياً واحداً فقط لتخزين البيانات الهائلة للغاية لدى الوزارة، يشكل هذا المشروع جزءاً حيوياً من مستقبل القدرات القتالية الأمريكية، لاسيما في ظل بيئة الجيل الخامس المعقدة على نحو متزايد، ويبدو أن محور تفكير القادة الأمريكان يدور حول مواجهة محتملة مع الصين، إذ يقول (شانان): "تخيل مدى سرعة العمليات في إطار قتال دائر بالمحيط الهادئ، إذ لا تملك الوقت للتفكير في مسائل من حيث سرعة البيانات والوصول اليها إذ إن الأمر سيصبح أسهل في توفير مشروع الحوسبة السحابية"[٢].

---

(١) نقلاً عن: جو سيستاك، القدرة المتكاملة: لماذا تراجعتواشنطن امام الصين في قيادة البحار؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني: https://futureuae.com/ar/mainpage/item/6037/.

(٢) نقلاً عن: اكرم حسام فرحات، حوائط الردع.. الجدار السيبراني الصيني في مواجهة مشروع =

وفي السياق ذاته تضمنت تصريحات وزير الدفاع الأمريكي (لويد أوستن) في أول كلمة سياسية مهمة له خلال زيارته للقيادة الأمريكية في المحيط الهادئ في ولاية (هاواي) في ايار عام ٢٠٢١ إلى: "وجود تصور مختلف حول صراعات وحروب المستقبل، حينما أشار بوضوح الى أنه على الولايات المتحدة الأمريكية الاستعداد لصراع محتمل في المستقبل لا يشبه كثيراً الحروب القديمة، كما دعا (أوستن) الى حشد التقدم التكنولوجي وتحسين دمج العمليات العسكرية على الصعيد العالمي من أجل الفهم، واتخاذ القرار، والعمل بشكل أسرع، وأضاف الى أن الطريقة التي سنقاتل بها في الحرب الرئيسة المقبلة ستبدو مختلفة تماماً عن الطريقة التي قاتلنا بها في الحروب السابقة، أي لا تعتمد على المواجهات المباشرة، وإنما تقوم على إدارة الصراعات والحروب عن بعد، من خلال الهجمات السيبرانية والفضاء كأهم أدوات الردع، إذ سيتم التركيز على الأدوات الرادعة التي يمكن خلالها أن تؤدي القوة العسكرية وظيفتها في تغيير سلوك الأطراف المتصارعة"[(١)].

وهذا ما اكد عليه الرئيس الأمريكي (جو بايدن)، خلال حملته الانتخابية عام ٢٠٢٠، على ضرورة توجيه التركيز نحو الهيمنة على

= العقل الأمريكي، مركز التحرير للدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://tahreersr.com/reports/.

(١) صالح دعاس ونوال تعالبي واخرون، العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيات الرقمية تحولات عميقة.. مسارات جديدة، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠٢١)، ص ٤٥. للمزيد ينظر: إيهاب خليفة، الحرب السيبرانية: الاستعداد لقيادة المعارك العسكرية في الميدان الخامس، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص ٣٨.

الشبكات التكنولوجية، بوصفه العامل الأكثر حسماً في السياسات الأمريكية لمواجهة الصين، والحفاظ على نفوذها الاقتصادي في المحيطين الهندي والهادئ، بقوله: "أنه سيواجه تحدياً رئيساً يتمثل في بناء جبهة موحدة من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين لمواجهة الصين، كما سيتطلب الأمر أن تحافظ الإدارة الجديدة على الريادة التكنولوجية الأمريكية في مواجهتها للصين"[١].

إن تصور الشبكة العالمية المشتركة التي تستطيع ان ينظم اليها حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الإستراتيجيين يطابق المصطلح الإستراتيجي الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية القائل: ستقاتل الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل القريب الى جانب حلفائها، بدلاً من ان تؤدي وحدها دور شرطي العالم[٢].

يتضح مما تقدم ان الصراع السيبراني يعد من أهم المتغيرات الجديدة المؤثرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين، اذ إن امتلاك القوة التقنية والمعرفة تمثل قوة إضافية لعناصر قوة الدولة الشاملة في القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن ذلك ان الأدراك الاستراتيجي الأمريكي في المستقبل المنظور، سيتحدد ليس فقط من خلال المواجهة على الأصعدة العسكرية والاقتصادية، بل سيتحدد بالقدر نفسه الذي تدور فيه على الصعيد المعلوماتي إذ تكمن كل الفرص والمخاطر.

---

(١) نقلاً عن: حمد السيد، الصراع التكنولوجي... كيف يمكن كبح الجماح السيبراني للصين، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني: https://marsad.ecsstudies.com/49566/.

(٢) رنا علي خلف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤١.

المبحث الثاني

توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين

منذ ان أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة سعت الى المحافظة على نظام سيطرة عالمية، الا انه لم يكن من السهل المحافظة على هذه السيطرة، فقد باتت الصين تؤدي دوراً واسعاً وتفرض تحدياً كبيراً، لهذا يرى الكثيرون إن على الولايات المتحدة الأمريكية إدراك قوة الآخر وعدم تجاهلها، لان مستقبل الهيمنة الأمريكية مرهون في ظل استمرار الصين بوصفها قوة فعالة مؤثرة في النظام الدولي، وانطلاقاً من ان الولايات المتحدة الأمريكية تفرض هيمنتها على النظام الدولي فأن التهديدات الجديدة ستفرض على التفكير الإستراتيجي الأمريكي اتجاهين:

الأول: يتمثل في تغليب مصلحة التعاون مع الصين.

الثاني: ستلجأ الولايات المتحدة الأمريكية الى استخدام كل الوسائل التي في متناولها للحد من الصعود الصيني بوصفها قوة رئيسة في النظام الدولي، ووفق هذه المعطيات تم تقسيم المبحث وفق الآتي:

المطلب الأول: التعاون

إن التفكير الإستراتيجي الأمريكي ليس بناء أفكار الرئيس او

الكونغرس او الوزارات او الأجهزة الحكومية الأخرى فحسب، وانما بناء أفكار مراكز البحوث والدراسات والتي سميت بـ (خزانات الفكر) (Think tanks)، التي تعمل على صنع الأفكار والاستراتيجيات والسياسات ومن ثم تقديمها الى متخذ القرار الأعلى، وهذه المراكز تضم العديد من الباحثين والمتخصصين وأساتذة الجامعات، ومن ثم تلتقي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية على هدف استراتيجي واحد يتمثل بتحقيق متطلبات الأمن القومي الأمريكي[١].

وفي العموم أدت مراكز الأبحاث والتفكير دوراً بارزاً في صياغة توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي من خلال التأثير الديناميكي التفاعلي على صانعي الاستراتيجية الأمريكية في عدة جوانب، فمهمة مراكز الأبحاث الأمريكية تتمثل بتزويد العاملين في الوسط السياسي بتحليلات واستنتاجات من اجل استخدامها كقاعدة لتطوير استراتيجيات جديدة، لتعديل او انهاء العمل بأستراتيجيات قائمة، وهذا بدوره يساعد الولايات المتحدة الأمريكية من ان تسعى جاهدة الى استمرار نظام الأحادية القطبية لأطول مدة ممكنة والتقليل من إمكانية ظهور اقطاب جديدة[٢].

فضلاً عن ذلك، هناك تيار ثاني يستند الى النظرية النيوليبرالية التي تفترض من ان الانخراط السياسي والتبادل التجاري القائم على اقتصاد

---

(١) عباس جابر، الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما ٢٠٠٨-٢٠١٢ (دراسة في الأهداف السياسية والاقتصادية)، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق، العدد (١)، ٢٠١٧، ص٣٢٨.

(٢) ساعد رشيد، تأثير مراكز البحوث والتفكير على توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، العدد (١٣)، ٢٠١٦، ص٣٩٠.

السوق يخلق فرصاً تساعد على ان تدرك القوى المتنافسة مدى الفوائد التي يمكن الحصول عليها نتيجة هذا الانفتاح والتبادل التجاري، وان تعميق الاعتماد المتبادل الذي يتم التشجيع عليه وادامته عبر المؤسسات الدولية، من الممكن له ان يضمن الاستقرار والازدهار المتنامي،ويرى انصار هذا التيار ان هناك فرصة لإقامة شراكة استراتيجية وحوار إيجابي مع الصين، وان ذلك سيصب في نهاية المطاف في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً[1].

ويستند هذا التيار في تصوره هذا من ان الصين ستصبح قوة عظمى في القرن الحادي والعشرين وستؤدي دوراً مؤثراً في النظام الدولي، وعليه فأنه من غير الممكن تجاهل مثل هذا الاحتمال، وعلى الرغم من الصين قوة صاعدة، الا انه ليس هناك حاجة لها لتهديد احد اذا ما تم التعامل معها بشكل غير عدائي[2].

فضلاً عن ذلك فأن انصار الدعوة الى الانفتاح على الصين والارتباط معها في برامج التعاون الاقتصادي والأمني والتقني، بل وبناء مشاركة معها حول قضايا مختلفة يمكن ان تمد جسور التقارب والتعاون، يرون ان معاملة الصين بوصفها عدو قد يدفع بها لتكون كذلك مستقبلاً، في حين ان تجاوز هذه التصورات التجريدية نحو توسيع العلاقات الاقتصادية والحوارات الرسمية حول القضايا الأمنية وحقوق الانسان والقضايا العالمية المشتركة من شأنه ان يزيد من احتمال ان تتصرف الصين بطريقة تتفق أو تقترب فيها من المصالح الأمريكية، كما يعتقد انصار الانفتاح على الصين والتعاون معها،

---

(١) علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١٦٩.

ان الأخيرة تدرك ان خياراتها في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية متروكة لتحددها بنفسها، فاذا اتبعت الصين سياسات وخيارات عدائية فأن بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية ان تغير سياساتها تجاهها[١].

وعلى الرغم من إن (زبيغنيو بريجنسكي)، يراوده الشك في بقاء الولايات المتحدة الأمريكية على قوتها وعظمتها ونفوذها اذا ما استمرت في قيادة النظام الدولي بصورة أحادية، لذا يرى (بريجنسكي) ضرورة اشراك قوى فاعلة أخرى في الساحة الدولية وفق مبدأ التعاون والشراكة، وفي الوقت نفسه يرى ضرورة تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الجماعة الجديدة التي سوف تتشكل وفق نظام دولي جديد[٢].

اذ يقوم هذا المشهد على افتراض ان التحديات الاقتصادية والسياسية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين ستستمر على ما هو عليه، لكون علاقاتها واقعة ضمن مستويات التنافس، وبعضها واقع ضمن مستويات التعاون وأخرى ضمن مستويات الصراع، وان الغلبة هنا تكون للتعاون على غيره، ولاسيما وان الدولتين تدركان أهمية علاقاتهما الثنائية في مجال استقرار النظام الإقليمي لشرق اسيا وللنظام الدولي ككل[٣].

ويمكن ان يتصدر خيار التعاون في التفكير الإستراتيجي الأمريكي في المستقبل المنظور، وان ما يدعم تحقيق هذا الاحتمال، هو ان خيار الصراع مع الصين ليس خياراً سهلاً، ففي حال وقوع حرب كبيرة بين الطرفين، فأن

---

(١) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي،مصدر سبق ذكره، ص ص٢٥-٢٦.

(٢) عباس جابر، مصدر سبق ذكره، ص٣٤١.

(٣) مها عباس بيات وعطارد عوض عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

هذه الحرب ستصبح حرب مدمرة ستفوق خسائرها للكثير من الأهداف المراد تحقيقها من هذه الحرب، وهذا ما يدركه كلا الدولتين[١].

ومن جهته يرى (جوزيف س. ناي) البروفيسور في جامعة هارفارد، في مقال نشر على صفحة الرأي الدولي في منظمة (بروجيكت سنديكيت) في عام٢٠٢١، "من ان الضغط على الصين في الاطار الأيديولوجي يسيئ تمثيل التحدي الاستراتيجي الحقيقي الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية، كما ان الصين تعد اكبر شريك تجاري لعدد اكبر من الدول مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وان محاولة تقليص جميع اشكال التجارة مع الصين ستكون مكلفة للغاية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لان لديها ايضاً تعاملات تجارية كثيفة مع الصين، وأضاف (ناي) ان معالجة العديد من المشكلات العالمية، مثل تغير المناخ او الأوبئة تتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية العمل مع الصين، مشيراً الى ان استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين تتطلب تقييماً في غاية الدقة"[٢].

وفي سياق متصل ذكرت صحيفة (فايننشيال تايمز) في مقالهاالذي نشر في ٥/ شباط/٢٠٢١ بعنوان (تدفقات الاستثمار الأمريكي – الصيني تخالف التوترات الجيوسياسية)، "انه على الرغم من المنافسة الاستراتيجية مع الصين، الا ان البيانات أظهرت فشل الجهود التي بذلتها إدارة الرئيس

---

(١) المصدر نفسه، ص ص١٠٨-١٠٩.

(٢) نقلاً عن: جوزيف س. ناي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين تتطلب تقييماً في غاية الدقة، وكالة الانباء الرسمية لجمهورية الصين الشعبية، ٤/ آب٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

Arabic.News.cn/2021-08/06/c-1310111178.html

الأمريكي السابق (دونالد ترامب) لفك الارتباط بين الاقتصاد الصيني والأمريكي، فضلاً عن ذلك ذكرت الصحيفة نقلاً عن (نيكولاس بورست) من شركة (سيفارير كابيتال بارتنرز للاستشارات الاستثمارية) بدلاً من فك الارتباط مالياًفأن لدى الولايات المتحدة الأمريكية والصين واحدة من اكبر واسرع علاقات الاستثمار الثنائي نمواً في العالم"[١].

وعلى الرغم من كل إجراءات الرئيس (ترامب) الجمركية على السلع الصينية لاتزال الصين الشريك التجاري الثالث للولايات المتحدة الأمريكية، إذ يبلغ نصيب الصين في سوق السندات الأمريكية حوالي (١٠٢) ترليون دولار وهو ما يعادل (٤٠٪) من الاحتياطات النقدية الصينية، كما ان التجارة والاستثمارات الصينية – الأمريكية توفر فرص عمل بنسبة (٢,٥) مليون وظيفة للأمريكيين[٢].

ونقلاً عن دراسة حديثة اجراها مجلس الاعمال الأمريكي – الصيني ان الحرب التجارية مع الصين اضرت بالاقتصاد الأمريكي وفشلت في تحقيق اهدافهاالاساسية، مشيرة الى ان الحرب التجارية قللت من النمو الاقتصادي وكلفت الولايات المتحدة الأمريكية (٢٤٥) الف فرصة عمل، وفي الوقت نفسه انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الى الولايات

---

(١) نقلاً عن: فايننشيال تايمز: العلاقات الاستثمارية الأمريكية – الصينية ما زالت عميقة على الرغم من جهود (فك الارتباط)، وكالة الانباء الرسمية لجمهورية الصين الشعبية، ٥/ شباط/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

Arabic.News.cn/2021-02/05/c-139724038.htm

(٢) وليد عبد الحي، توقعات الحرب الأمريكية – الصينية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.politics_dz.com

المتحدة الأمريكية بنسبة (٤٩٪)، خلال العام ٢٠٢٠، متجاوزاً الانخفاض العالمي الإجمالي البالغ (٤٢٪)[١].

ووفقاً لتقرير صدر في عام ٢٠٢١ عن مكتب الاستشارات والاعمال (اوكسفورد ايكونوميكس)، ومجلس الاعمال (الأمريكي – الصيني)، ان تصاعد التوترات التجارية وفك الارتباط الكبير مع الصين من شأنه ان يضر بالاقتصاد الأمريكي بشكل اكبر ويقلل من فرص العمل، وذكر التقرير ان سيناريو تصاعد الحرب التجارية وفك الارتباط من شأنه ان يؤدي الى انخفاض انتاج الاقتصاد الأمريكي بنسبة (١,٦) تريليون دولار من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مدى السنوات الخمس المقبلة، كما يؤدي الى انخفاض عدد الوظائف بواقع (٧٣٢) الف في عام ٢٠٢٢ و (٣٢٠) الف في عام ٢٠٢٥[٢].

لذا فان التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين لا يمكن ان يتجاهل حجم المصالح الاقتصادية الأمريكية المتنامية في السوق الصينية، فضلاً عن المصالح السياسية والأمنية التي تضمن للولايات المتحدة الأمريكية فوائد متعددة تسعى للحفاظ عليها من خلال بناء علاقة متميزة مع الصين، ومحاولة ضمها داخل شبكة المصالح الأمريكية الممتدة في كل القارة الآسيوية، اذ تشكل أهمية الصين في المدرك الاستراتيجي

---

(١) موقع اخبار أمريكي: حرب ترامب التجارية على الصين كانت فاشلة بكل المقاييس، وكالة الانباء الرسمية لجمهورية الصين الشعبية، ٣/ شباط/ ٢٠٢١ متاح على الرابط الالكتروني: Arabic.News.cn/2021-2/3/c-139718155.htm.

(٢) كلايد بريستويتز، فك الارتباط مع الصين مكلف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وكالة الانباء الرسمية لجمهورية الصين الشعبية ١/ شباط/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني: Arabic.News.cn/2021-2/1/c-139>12826.htm

الأمريكي في عملية دعم تلك المصالح لا سيما وان اهمية التأثير الصيني في مجموعة الدول الآسيوية لما تمتلكه من علاقات اقتصادية وتجارية وامنية متبادلة، إذ إن بناء علاقة أمريكية متميزة مع الصين سيؤدي الى المحافظة وبشكل دائم على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع بلدان آسيوية متعددة ترتبط بعلاقات متميزة مع الصين[١].

أي ان هناك متغيرات إقليمية ودولية تدفع نحو ضرورة التعاون بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتتمثل هذه المتغيرات في العولمة، إذ بات العالم اكثر ترابطاً بوصفه كيان واحد، وهو ما يتطلب المزيد من توحد الجهود الأمريكية والصينية لمواجهة التحديات المختلفة، سواء أكانت دولية مثل قضايا تغير المناخ، أم اقليمية مثل اقليم الشرق الاوسط الذي يعد ركيزة اساسية في المدرك الاستراتيجي لكلا الدولتين[٢].

وفي دراسة أجرتها مؤسسة (راند) احدى مراكز البحث والتطوير الأمريكية، إذ قدمت فيها توصيات الى الجيش الأمريكي تتمثل: اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية تتكون من شقين فيما يتعلق بالصين والشرق الاوسط، **أولاً**: اذ يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية تشجيع الصين على المشاركة بشكل اكبر في الجهود الرامية الى تحسين

---

(١) صفاء حسين الجبوري، العلاقات الصينية-الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.

(٢) عرض موجز للدراسة بعنوان: استكشاف سبل التعاون بين الولايات المتحدة والصين في الشرق الاوسط، والصادرة عن كل من (مركز التقدم الأمريكي)، و (المؤسسة الصينية الأمريكية للتبادل)، و (معهد شنغهاي للدراسات الدولية)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، ٢٠١٥، متاح على الرابط الالكتروني:

https://futureuae.com

الاستقرار الاقليمي، **ثانياً**: وينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تسعى الى طمأنة شركائها تجاه التزامها الامني الدائم في المنطقة[١].

وبالتزامن مع هاتين الخطوتين السياسيتين لابد ان تطبق وزارة الدفاع الأمريكية مفاهيم استراتيجية وعملية تجاه الصين من اجل هذه المنطقة المتقلبة والفائقة الاهمية على الصعيد الجيواستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم ستوفر وزارة الدفاع الأمريكية خيارات العمل مع الصين وبناء علاقات عالمية تعاونية اكثر ايجابية بين الصين ودول اخرى، ويعني ذلك انفتاحاً على افكار جديدة وطرق عمل جديدة كحماية المصالح الأمريكية الاساسية في الشرق الاوسط بما في ذلك تحسين القدرة الأمريكية على التعاون في مجالات عملية ملموسة مع جيش التحرير الشعبي الصيني[٢].

ويرى (مايكل سينغ) المدير الاداري لمعهد (واشنطن للشرق الأوسط) انه لا يزال من غير المؤكد تحول استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة تصاعد المنافسة العالمية لها من القوى الكبرى، فالإرهاق الأمريكي في الشرق الأوسط والأولويات المتنافسة في اماكن اخرى قد تغري صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية بالاستمرار في فك الارتباط عن المنطقة، تاركين كل من القوى الاقليمية لتحمل المزيد من الاعباء والجهات الفاعلة الخارجية لاغتنام المزيد من الفرص، وبطبيعة الحال من غير المرجح ان تؤدي المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية

---

(١) أندروسكوبيل وعليرضا نادر، الصين في الشرق الاوسط التنين الحذر، مؤسسة راند، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.rand.org

(٢) المصدر نفسه.

والصين في الشرق الاوسط الى احتمال وقوع صراع فحسب، بل ايضاً الى قيام تعاون بين البلدين، فلا يسمح لأي طرف باحتمال تحمل اعباء المنطقة وحده، أو بأن تصبح المنطقة مسرحاً لصراع القوى الكبرى، ومع ذلكفأن التعاون لا يعتمد على التهديدات والفرص المشتركة في الشرق الاوسط فحسب، بل على تصور المنافسة الاستراتيجية بين الدول بطريقة تكون محصلتها صفر على نحو كامل اي لا يكون فيها تكافؤ بالربح والخسارة، واذا استطاع الطرفان القيام بذلك، فأن المصالح المشتركة للولايات المتحدة الأمريكية والصين في منطقة الشرق الاوسط قد تصبح مصدراً للتخفيف من التوترات الثنائية في آسيا وليس امتداداً لها[1].

وبهذا دعت كل من محللة الشؤون الدفاعية في مؤسسة (راند) (أشلي رودس) والاكاديمية في (مركز ويلسون) (داليا داساكاي) الى تفادي عدّ السياسات الصينية في الشرق الاوسط، اخباراً سيئة للولايات المتحدة، وتشير الكاتبتان الى أهمية إدراك التفكير الإستراتيجي الأمريكي، من ان زيادة النفوذ الصيني في الشرق الاوسط لاتؤدي بالضرورة الى تأكل القوة الأمريكية فيه، ولأنها تتعامل مع تحديات عدة حول العالم،فعلى الولايات المتحدة البحث عن فرص للتعاون مع الصين، حتى وان كانت تتنافس معها على جبهات أخرى، وتحث الباحثتان الولايات المتحدة الأمريكية على تجنب تبديد الطاقة والموارد على اهداف غير عملية مثل محاولة اخراج الصين من المنطقة، وعوضاً عن ذلك قد تحاول الولايات

---

(١) مايكل سينغ، الصين في الشرق الاوسط على خطى الولايات المتحدة، معهد لندن للشرق الاوسط، واشنطن، ٢٠١٨، مصدر سبق ذكره، متاح على الرابط الالكتروني:
https//:www.wasdingtoninstitute.org

المتحدة الأمريكية التخفيف عن الجوانب السلبية لانخراط الصين وإعادة التوازن الى استثماراتها في هذه المناطق[١].

فضلاً عن ذلك تعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين القوتين المهيمنتين على انبعاثات الكاربون في العالم، فلم يعد موضوع المناخ ينال اهتماماً بمتخصصي البيئة فقط بل أولوية تديرها قيادة الدولة، كما ترى البروفيسورة (كارولين كيسان) عضو اللجنة الوطنية للعلاقات الأمريكية- الصينية: "إن المناخ أنتقل من أولوية منخفضة الى مرتبة عليا، ايذاناً ببدء حقبة جديدة من فن الحكم المناخي، ما يعنيه هذا علمياً هو كيف تستخدم البلدان اجندة يحركها المناخ حول التجارة والتمويل والتنميةوالامن الوطني والدولي، فضلاً عن أدوات إدارة الدولة، وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة الأمريكية والصين لا تتعاونان على نطاق واسع في ظل التوتر الحاصل بينهما، لكنهما جعلتا المناخ جزءاً اساسياً من السياسة المحلية والدولية المستقبلية"[٢].

كما لخص تقرير أعدته (مجموعة روديوم للأبحاث) من ان الصين مسؤولة عن التسبب في (٢٧٪) من الإنبعاثات الغازية التي أدت إلى الإحتباس الحراري في عام ٢٠١٩، وخلص التقرير الى ان الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الثانية نظراً لمسؤوليتها عن التسبب بحوالي (١١٪) من

---

(١) جورج عيسى، كيف يمكن لأمريكا والصين التعاون في الشرق الاوسط، موقع الخبر (٢٤)، الامارات العربية المتحدة، ١٦ اغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.google.com/amp/s/24.ae/

(٢) نقلاً عن: عبد الرحمن الحبيب، هل تستطيع أمريكا والصين مواجهة تغير المناخ، مركزه الجزيرة للدراسات، ١٧/ أيار/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.al-jazirah.com/2021/5arz.htm

الانبعاثات الغازية، إذ حذر العلماء من انه عدم التوصل الى اتفاق بين الولايات المتحدة والصين سيصبح من الصعب تجنب سيناريو التغيير المناخي الخطير[١].

وتنفيذاً لوعد انتخابي قطعه الرئيس الأمريكي (جو بايدن) ولقرار تنفيذي وقعه في اليوم الأول من استلامه السلطة، عادت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً في ١٩/شباط/٢٠٢١ الى اتفاقية (باريس) لمواجهة التغيير المناخي، والتي كان الرئيس السابق (دونالد ترامب) قد انسحب منها في ظل شعاره (أمريكا اولاً)، وينطلق قرار عودة الولايات المتحدة الى الاتفاقية التي تعد اول اتفاقية عالمية ملزمة لمواجهة التغيير المناخي، في اطار رسم خريطة لما يسميه الرئيس (بايدن)، (أمريكا العائدة) لمواجهة التحديات العالمية[٢].

وتعد زيارة (جون كيري) المبعوث الأمريكي لشؤون المناخ اول زيارة رسمية يقدم عليها عضو في ادارة الرئيس (جو بايدن) الى الصين، وبحسب البيان المشترك الذي وقعه (جون كيري) ونظيره الصيني (شي شينهوا) فأن الولايات المتحدة الأمريكية والصين تتعهد بالتعاون مع بعضهما ومع دول اخرى لمعالجة ازمة المناخ[٣].

---

(١) التغير المناخي: انبعاثات الصين من الغازات تلك الصادرة عن البلدان المتقدمة مجتمعة، وكالة BBCالا خبارية،٧ ايار/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https//www.google.com/amp/s/

www.bbc.com/arabic/science-and-tech-57012837.a

(٢) احمد قنديل، هل ينقذ بايدن الارض من التغير المناخي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٧شباط / ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://acpss.ahram.org

(٣) اتفاق امريكي- صيني على التعاون بشأن ازمة المناخ، وكالة العين الاخبارية، الامارات العربية المتحدة،١٨ نيسان / ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/al-ain.com.

وفي خطاب القاه وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني.ج.بلينكن)، في مؤسسة (خليج تشيسابك)، ذكر: "إن أزمة المناخ التي نواجهها عميقة، وعواقب عدم مواجهتها ستكون كارثية، ولكن اذا تولينا القيادة بقوة مثالنا واستخدمنا سياستنا الخارجية لحمل الدول الاخرى على الالتزام بالتغييرات الضرورية وايضاً لجعل الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً لهم في تنفيذ تلك التغييرات يمكننا تحويل التحدي الأكبر الى أعظم فرصة للأجيال القادمة"[(١)].

يتضح مما تقدم ان التهديدات الجديدة مثل تغير المناخ، وتراجع الاقتصاد الأمريكي، تفرض تغليب مصلحة التعاون في المدرك الاستراتيجي الأمريكي مع الصين بوصفها قوى دولية صاعدة، على إن يكون هذا التعاون منسجم مع التوجه الاستراتيجي الأمريكي، الذي يتسم بالقناعة من أن المصالح الأمريكية لم تتأثر كثيراً جراء الصعود الصيني.

المطلب الثاني: مواجهة الصعود الصيني

تمت صياغة استراتيجية الحد او تحييد الصعود الصيني في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، من اجل مواجهة الصعود الصينيفي النظام الدولي من الناحيتين السياسية والعسكرية، لا سيما بعد ظهور العديد من المؤشرات التي وصفت هذا القرن قرناً آسيوياً، ووفق تلك المعطيات تحددت

---

(١) نقلاً عن: انتوني، ج.بلينكن، خطاب الوزير بلينكن: معالجة الازمة واغتنام الفرصة: ريادة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المناخ العالمي، مؤسسة خليج تشيسابيك، ١٩/ نيسان/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.state.goritranslation/Arabic.

الكثير من التوجهات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين، فالاستخبارات الأمريكية ومراكز البحوث عملت ومنذ سنوات عدة على رصد تطورات الاوضاع داخل الصين وتسجيل التصاعد المتنامي في معدلات النمو الاقتصادي والعسكري، الى جانب المكاسب الدولية التي حققتها لا سيما في القرن الحادي والعشرين[١].

ويرى (جون ميرشايمر) والذي يعد من ابرز الواقعيين الهجوميين المشككين بشأن قضية الصعود السلمي الصيني، الذي تروج له دوائر صنع القرار السياسي الصيني بادعائها ان صعود الصين بوصفها قوة مؤثرة في النظام الدولي لا يمكن ان يشكل اي تهديد للنظام الدولي[٢]. لذلك يشير (ميرشايمر) الى انه في حال حافظت الصين على نموها الاقتصادي المتسارع خلال العقود القادمة، فأن ذلك سيدخلها في منافسة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فوجود قوة اقتصادية قوية لدى الصين سيؤدي الى دعم وتطوير قطاعها العسكري، مما يضمن لها القدرة على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية اقليمياً ودولياً[٣].

وفي هذا الإطار يذهب الواقعيون الى أن افضل الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها مع القوة الصاعدة هي استراتيجية (الإحتواء) التي تكتفي

---

(١) ساعد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٢-٣٩٣.

(٢) حسين قوادرة، تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الافريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٩، ص٢١.

(٣) رحايلي سعاد، الصعود الاستراتيجي الروسي – الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥-قالمة، الجزائر، ٢٠١٩، ص١٥٠.

بالتضييق على الدولة الصاعدة وعلى مصادر قوتها، حتى لا تتوسع وتهدد موازين القوة القائمة في النظام الدولي[١].

ومن جانبه يرى (غراهام اليسون)، الخبير الأمريكي في العلوم السياسية والشؤون الدولية، في تقرير نشرته مجلة (ناشونال انتريست) الأمريكية، انه منذ بداية القرن الحادي والعشرين صعدت الصين لتصبح اكبر اقتصاد في العالم (بحسب نظام القياس الذي تحدد من خلاله وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية افضل معيار للمقارنة بين الاقتصادات الوطنية)، وقد اصبحت بذلك الشريك التجاري الاول لمعظم الاقتصادات الرئيسة، وايضا المحرك الاول لنمو الاقتصاد العالمي منذ الازمة المالية في عام ٢٠٠٨، لذا يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية جذب دول اخرى ذات ثقل الى جانبها في ميزان القوة من اجل مواجهة الصعود الصيني[٢].

وقد حمل الحزب الديمقراطي الرئيس السابق (دونالد ترامب) المسؤولية عن تراجع النفوذ الأمريكي مقابل زيادة النفوذ الصيني، وذلك من خلال السياسات التي اتبعها في اثناء ولايته، مما جعل الموقف الاستراتيجي الصيني اقوى من مثيله الأمريكي، وهي السياسات التي ساعدت الصين على خدمة اهدافها الاستراتيجية، عبر اضعافه للتحالفات الأمريكية لا سيما في اسيا، وانسحابه من المؤسسات الدولية، الامر الذي

---

(١) رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا العلاقات الصينية – السودانية أنموذجاً ٢٠٠٠-٢٠١٠، (عمان:، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص١٢٣.

(٢) غراهام اليسون، خبير امريكي: سبل بايدن لتجنب اندلاع حرب بين امريكا والصين، اكاديمية دي دبليو، المانيا، ٢٠/ كانون الاول/ ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.google.com/amp/s/amp.dw.com.

استغلته الصين لملئ الفراغ خدمة لمصالحها على حساب المصالح الأمريكية، ووفقاً للديمقراطيين، فأن ما ينبغي عمله للمدى القريب لمواجهة النفوذ المتنامي للصين، هو وضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقع قوة يمكنها من التعامل مع الصين وفقا للشروط الأمريكية لا الشروط الصينية[1].

وعليه سيرتكز التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين في عدة اتجاهات، مما يعطيها مغزى استراتيجياً على المدى المنظور والبعيد، ويتمثل بالآتي:

أولاً: تقوية التحالفات التقليدية والانفتاح على شركاء جدد :وفقا للدراسة التي اعدتها مؤسسة (راند) للأبحاث، لحساب وزارة الدفاع الأمريكية عام ٢٠١٦ التي صدرت بعنوان (مواجهة الاعداء بدون حرب) وهو المبدأ الذي شرع الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) في تطبيقه،من خلال تركيزه على الجانب الاقتصادي، إذ يعتمد هذا المبدأ على (التدافع والتحوط) مع الصين لإرغامها على تغيير سلوكها الذي لا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية فيه، بحيث لا ينتقل الامر الى التهديد العسكري ولا يعطل النظام العالمي، ووفقاً للدراسة فأن الإدارة الأمريكية لديها قدرة ارغام كبيرة على التغيير في امور لا تملك الصين الرد عليها، ومنها: مراقبة الاصول المالية عبر شبكات التمويل التي تتحكم فيها

---

(١) علي فاضلي، سياسة بايدن الخارجية تكامل المحددات وتنافرها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٧/ آب/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.politicsdz.com

الولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع شركائها الأوروبيين وسويسرا، وهو ما طبق على العديد من الشخصيات الرسمية والشركات والبنوك الصينية في السنوات القليلة الماضية، لذا ستواصل الولايات المتحدة الأمريكية منع الشركات الصينية والافراد والكيانات التي لها صلة بالحزب الشيوعي الحاكمواجهزته الامنية من امتلاك اي شركات في الغرب، وحظر تصدير المواد والمنتجات التيلها توظيف عسكري او مدني، والحد من سرقة التكنولوجيا الغربية او تقليدها[1].

كما اشارت بشكل واضح الى ضرورة ان تتبنى الإدارة الأمريكية سياسات وتكتيكات جديدة في اسيا بهدف الحفاظ على المناطق الاستراتيجية لا سيما منطقة (الهندو- باسيفيك) من خلال استراتيجية متعددة الاطراف، بمعنى بناء شبكة من التحالفات مع القوى المشابهة في التفكير والمخاوف، لا تقتصرعلى القوى الآسيوية فحسب،وانما القوى الأوروبية الكبيرة لا سيما بريطانيا، واستخدام الدبلوماسية والمبادرات النوعية، وفي بداية كانون الثاني عام ٢٠٢١، رفعت الإدارة الأمريكية السرية عن وثيقة اعدت لإدارة الرئيس السابق (دونالد ترامب) عام ٢٠١٨، تسمى هذه الوثيقة (اطار العمل الاستراتيجي للولايات المتحدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ)، وتنص على ان هدف الولايات المتحدة الأمريكية في اسيا هو الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة في المنطقة، وتشير الوثيقة كذلك الى ان فقدان التفوق الأمريكي في منطقة المحيطين

---

(١) عادل صبري، بعد فشل الاحتواء... الصين والولايات المتحدة مواجهة بدون حرب، صحيفة القدس العربي، لندن، ٥/ تموز/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:
https://alqads.co.u/s.

الهندي والهادئ من شأنه أن يضعف قدرتها على تحقيق المصالح الأمريكية على الصعيد العالمي[١].

وفي شهر اذار من عام ٢٠٢١، أصدرت الإدارة الأمريكية قواعد ارشادية ذكرت فيها الصين اكثر من عشرين مرة، تعهد الرئيس الأمريكي (جو بايدن) بموجبها بتقوية الحضور العسكري في منطقة (الهندو- باسيفيك)، ودعم اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان في مواجهة ممارسات الصين العدائية في شمال شرق اسيا وبحر الصين الجنوبي، والى جانب حلف (الناتو) أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، بوصفها مكوناساسي في الحلف الأمريكي، وتعهدت الوثيقة بتقوية الشراكة الأمريكية مع الهند وسنغافورة وفيتنام وباقي دول اسيا، فضلاً عن ذلك، اعلنت الإدارة الأمريكية عن خططاً لبناء شبكة صواريخ موجهة وعالية الدقة على طول ما يسمى بـ (سلسلة الجزر الأولى) التي تشكل خط الدفاع الاستراتيجي الأول بالنسبة للصين، والتي تضم تايوان والفلبين وجزر متنازع عليها مع اليابان[٢].

بذلك سعى الرئيس الأمريكي (جو بايدن) الى مواجهة الصين من خلال الاعتماد على تنشيط التحالفات والشراكات مرة اخرى في مناطق

---

(١) احمد دياب، الناتو الاسيوي: الحسابات والتعقيدات والسيناريوهات، مركز الامارات للسياسات، ابو ظبي، ٢٣/ ايار/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:
https://epc.arrar/topic/alnnatu-alasiuy-alhisabat-waltaeaidat-waliynariuwhat.

(٢) احمد ابو دوح، ابعاد تنافس الولايات المتحدة والصين وتأثيره على الشرق الأوسط، مركز الامارات للسياسات، ابو ظبي، ١٧/ اذار/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://epc.ae/ar/topic/sino/american-competition-and-its-impact-on-the-middle-east.

العالم جميعها، إذ عملعلى اعادة تنشيط التحالفات مع كل من كوريا الجنوبية واليابانوالحوار الأمني الرباعيالذي يضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند وأستراليا واليابان، في محاولة لردع الصين ومواجهة تحركاتها كافة في منطقة المحيط الهندي والهادئ[١].

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية ان هذا التحالف وسيلة للحد من النفوذ الصيني، إذ يسعى التحالف بدوره إلى تقديم المساعدات التنموية الاقتصادية الى دول العالم المتنامي، وطرح نفسه بوصفه بديلاً عن السياسات الصينية التي تقوم بتمويل مشاريع مكلفة في البنية التحتية ذات عائد اقتصادي مشكوك فيه في الدول النامية، ومع عجز هذه الدول عن السداد فأنها تفرض عليها السيطرة على هذه المشاريع لأوقات طويلة، كما حدث في ميناء (هامبانتوتا) السريلانكي، إذ سيطرت الصين على٧٠٪ من اسهمه، فضلاً عن قيام شركة صينية بإدارته لمدة تسعة وتسعون عاماً[٢].

ويمثل الحوار الأمني الرباعي في التفكير الإستراتيجي الأمريكي من المنظور الأيديولوجي بوصفه تحالفاً ديمقراطياً مناهضاً للحكومة الصينية الشيوعية، فقيم الصين غير الليبرالية ووضعها كأكبر شريك تجاري للعديد من الدول حول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية

---

(١) كيشور محبوباني، التشابك الاقتصادي: اسباب عدم فعالية التحالف الأمريكي المناهض للصين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٣/ ايار/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://futartuae.com/ar/mainpage/item/6276.

(٢) محمد سنان، الحوار الرباعي: الية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق اسيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٦/ تشرين الثاني/ ٢٠١٧، متاح على الرابط الالكتروني:

https://futureuae.com/ar/mainpage/item/5442.

وأستراليا، ادى الى شعور هذه الدول بوجود تناقض بين علاقتها الدولية بدولة الصين وقيمها الليبرالية[١].

وحتى تستعيد الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها القيادية في النظام الدولي لا بد من وضع هدف دعم ونشر الديمقراطية وحقوق الانسان في صلب استراتيجيتها، لذا فأن ما ستفعله الإدارة الأمريكية هو العمل على تنشيط التحالفات والشراكات مع الدول الديمقراطية وحقوق الانسان، وربطه بالدفاع عن المصالح الأمريكية والحد من الأنموذج الذي تمثله الصين، يتضح ذلك عند الديمقراطيين واقطاب ادارة الرئيس (جو بايدن)، إذ دعا وزير الخارجية (انتوني بلينكن) الى الدفاع عن القيم الأمريكية والى إعادتها إلى مركز السياسة الخارجية وليس الابتعاد عنها[٢].

ثانياً: تفكيك التحالف الروسي – الصيني:

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الصين في مرحلة الحرب الباردة كورقة دبلوماسية رابحة لإحتواء الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وفي المقابل تحاول الصين اليوم استثمار علاقاتها مع روسيا الاتحادية لكسب نفوذ دبلوماسي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وترى بعض الدوائر

---

(١) محمد سنان، الحوار الرباعي: الية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق اسيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٦/ تشرين الثاني/ ٢٠١٧،مصدر سبق ذكره، متاح على الرابط الالكتروني:

https://futureuae.com/ar/mainpage/item/5442.

(٢) علي فاضلي، سياسة بايدن الخارجية تكامل المحددات وتنافرها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٧/ اب/ ٢٠٢١، مصدر سبق ذكره، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.politics-dz.com.

الأمريكية أنه يمكن لروسيا ان تساعد في الحد أو على الأقل عرقلة الصعود الصيني للهيمنة الإقليمية في آسيا أو إلى الهيمنة العالمية مستقبلاً، في حالة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية تقوم على جذب روسيا للتحالف معها[١].

ويرى (زبيغنيو بريجنسكي) ان أسوأ سيناريو يمكن أن تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل بتشكيل تحالف كبير بين الصين وروسيا، كما أن السياسة الأمريكية المعادية لروسيا والصين التي تنتهجها القيادة الأمريكية الحالية، والتي تعبر عن الأزمة الوجودية للنظام السياسي الأمريكي، ستدفع روسيا والصين إلى تحقيق هذا السيناريو الذي يعد الأسوأ للولايات المتحدة الأمريكية[٢].

وفي هذا السياق يؤكد كل من (أندريا كيندال تايلور) و (ديفيد شولمان) في دراسة بعنوان (الابحار في تعميق الشراكة الروسية الصينية) والصادرة عن مركز (الأمن الأمريكي الجديد) (NAS)، على تعدد أبعاد ومظاهر العلاقات الروسية- الصينية، وهو ما ينبئ بشراكة استراتيجية قوية بينهما ستلقي بآثارها السلبية على قوة الولايات المتحدة الأمريكية

---

(١) احمد دياب، حلف الناتو واستراتيجية الاحتواء الجديدة تجاه الصين: المحركات والتحديات والاحتمالات، مركز الامارات للسياسات، ابو ظبي، ٢٦/ آب/ ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

http://epc.ae/ar/topic/nato-and-the-new-containment-strategy-towards-china-motives-challenges-and-possibilities.

(٢) صحيفة الوطن، التحالف الروسي الصيني وتأثيره على ميزان القوى، البحرين، ٦/ حزيران/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/am/s/alwatannews.

ومكانتها في النظام الدولي، وطرح الكاتبان عدداً من الاجراءات التي يجب على الولايات المتحدة اتباعها للحد من مخاطر التعاون الروسي الصيني، من ابرزها ضرورة سعي الولايات المتحدة لتعزيز تعاونها مع روسيا من خلال العمل على تغيير حسابات روسيا حتى تدرك أن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية أفضل بكثير من التعاون مع الصين، كما يجب على الولايات المتحدة زيادة جمع المعلومات الاستخبارية وتبادلها بشأن التعاون بين روسيا والصين، مع التركيز على مراقبة التعاون العسكري بينهما وعمليات نقل التكنولوجيا، كما يجب على صانعي السياسة الأمريكية أن يكونوا على دراية بالتوترات الحاصلة بينهما، والعمل على استغلالها وتضخيمها، وهو ما سيؤثر سلباً في المسار العام للعلاقات بين روسيا والصين، بشرط ان يتم اتباع هذا النهج بالتنسيق مع دوائر صنع القرار الأمريكي كافة، وأخيراً، يحذر الكاتبان من تلاقي المصالح الروسية الصينية، فكل منهما ينظر للولايات المتحدة الأمريكية على أنها تمثل أكبر تحدٍ أمني لهما، الأمر الذي يعزز من تعاونهما في المستقبل، إذ سيقيد من قوة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وسيسرع من عملية التحول الى عالم متعدد الاقطاب وإعادة تشكيل القواعد والمعايير الدولية لصالح روسيا والصين[1].

وفي هذا الإطار ترى الولايات المتحدة الأمريكية إن الشراكة

---

(١) نقلاً عن أندريا كيندال تايلور وديفيد شولمان، العودة للاحتواء: كيف تتعامل واشنطن مع التحالف الروسي-الصيني، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،ابو ظبي، ٣/ شباط/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://futureuae.com/ar/mainpage/item/6058.

الاستراتيجية المستقرة التي تربط روسيا والصين تعد من أكبر مصادر التهديد لمصالحها، ليس في منطقة (آسيا الباسيفيك) فحسب، وانما على مستوى النظام الدولي، لكون هذه الشراكة تجمع بين القوة العسكرية الموازنة لقدرات الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في روسيا، والقوة الاقتصادية والتجارية والبشرية الهائلة التي تمتلكها الصين، ومن ثم ترى الإدارة الأمريكية وجوب العمل على مسارين: أحدهما يسعى لمواجهة الشراكة بين الطرفين، والآخر يسعى الى تفكيك هذه الشراكة[١].

وعلى المدى القريب والمتوسط، يتوقع أن يستمر المسار التصاعدي للعلاقات الروسية- الصينية، لذا ان تحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه العلاقات الروسية- الصينية، إذ تظهر السياسات الأولية وحسب ما صدر عن تصريحات ادارة الرئيس (جو بايدن) في إطار مواصلة الضغط على الصين وروسيا ومحاولة التأثير في العلاقة بينهما[٢].

ثالثاً: دعم حلف الناتو:

شارك الرئيس الأمريكي (جو بايدن) في أول قمة له لحلف شمال الأطلسي في بروكسل بتأريخ ١٤/حزيران عام ٢٠٢١، وذكر: "إن الولايات

---

(١) صافيناز محمد احمد، جمع النقيضين: واشنطن تواجه خصومها الدوليين وتهتم بقضايا الشرق الأوسط، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٣/ حزيران/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://acpss.ahram.org.eg/17977.

(٢) عبد الله العقرباوي، التقارب الصيني الروسي في مواجهة امريكا.. هل يتطور الى تحالف، قناة الجزيرة الاخبارية، ٢٧/ آذار/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net.

المتحدة الأمريكية تتحمل مسؤوليتها في الدفاع عن حلفائها في حلف شمال الأطلسي اذا تعرضوا للهجوم بالنظر إلى ان هذه المسؤولية تمثل التزاماً مقدساً، وأضاف أن الناتو مهم لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية فهو يسمح بتسيير اعمالها في انحاء العالم جميعها"[١].

وقد أتاحت قمة حلف شمال الأطلسي فرصة لمواصلة الاستجابة للتحدي المتنامي من الصين، اذ أكد التقرير السنوي الأخير للحلف الذي صدر في آذار عام ٢٠٢١، على أن النفوذ المتزايد للصين في السياسات الدولية يقدم فرصاً وتحديات تحتاج الى مواجهتها معاً، فضلاً عن ذلك ما أكده في سياق التقرير من ان الصعود الصيني يمثل أكبر تغيير ذي تبعات في البيئة الاستراتيجية للناتو[٢].

وفي السياق ذاته دعا الأمين العام لحلف (الناتو) (ينسن ستولتنبرغ) زعماء دول الحلف الى وضع سياسة مشتركة أقوى لمواجهة الصعود المتسارع للصين، اذ قال (ستولتنبرغ)"إن الصين تملك ثاني أكبر ميزانية دفاعية في العالم وأكبر بحرية، وتستثمر بشكل هائل في المعدات العسكرية الحديثة، وهذا يؤثر في أمننا، وأضاف ان الصين لا تشاركنا قيمنا إذ يتمثل ذلك في طريقة قمعها لاحتجاجات الديمقراطية في (هونغ كونغ)

---

(١) نقلاً عن: صحيفة بوابة الاهرام، بايدن: ميثاق الدفاع المشترك لحلف الاطلسي هو (التزام مقدس)، القاهرة، ١٤/ حزيران/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:
https://gat.ahram.org.eg/news/2807092.

(٢) نقلاً عن: مروة عبد الحليم، التهديد الجديد.. لماذا تشكل الصين تحدياً مباشراً لحلف الناتو؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٨/ حزيران/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:
https://marsad.ecsstudies.com/58218/.

واضطهادها للاقليات مثل (الإويغور) في غرب الصين، وكذلك في استخدامها التكنولوجيا الحديثة لمراقبة سكانها بطريقة غير مسبوقة"[١].

وفي ضوء هذه التحديات من المحتمل أن يقوم حلف (الناتو) بتشكيل جهود جماعية لادارة المخاطر الأمنية غير التقليدية الناشئة عن الصين بدلاً من التعامل معها بوصفها منافساً استراتيجياً تقليدياً، فضلاً عن ذلك، من المرجح أن يعزز حلف (الناتو) قدرة القوى والتكتلات الأخرى مثل الآسيان واليابان والهند، بوصفه أهم وسيلة للحد من ظهور الصين بوصفها قوى كبرى اقليمياً ودولياً، عبر الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية مثل الاستثمارات والمساعدات، وكذلك من خلال تدابير دفاعية مصاغة تحت عنوان (دبلوماسية الدفاع)، و (الأمن غير التقليدي)، و (الشراكة الاستراتيجية)[٢].

رابعاً: الشرق الاوسط:

منذ ان طرح الصين مبادرة (الحزام والطريق) في منطقة الخليج العربي عام ٢٠١٥، وهناك دور امني متنامي لها في المنطقة، ترافق مع ذلك نشاط

(١) بمشاركة بايدن-الناتو يتطلع لبلورة سياسة حازمة بشأن الصين،اكاديمية دي دبليو،المانيا، ١٤/ حزيران/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:
https://www.google.com/amp/s/amp.dw.com.

(٢) احمد دياب، حلف الناتو واستراتيجية الاحتواء الجديدة تجاه الصين: المحركات والتحديات والاحتمالات، مركز الامارات للسياسات، مصدر سبق ذكره، ٢٦/ آب/ ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:
http://epc.ae/ar/topic/nato-and-the-new-containment-strategy-towards-china-motives-challenges-and-possibilities.

سياسي ودبلوماسي من أجل تأمين خطط مشروع (الحزام والطريق)، لاسيما بعد أن أعلن وزير الخارجية الصيني (وانغ يي) في إطار جولته في الشرق الأوسط في آذار/٢٠٢١ عن خطة خماسية للمنطقة تضمن بندها الرابع (تعزيز الأمن الجماعي المشترك)، كما ذكرت تقارير صحفية من أن اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين ايران والصين الموقعة في ٢٧/آذار عام ٢٠٢١ تضمنت مفاوضات حول تعاون آمني واسع بين البلدين في مجالات عدة، بما في ذلك تأمين تسهيلات عسكرية للصين في المطارات والموانئ الإيرانية، وتأسيس قاعدة عسكرية صينية في ايران لحماية مصالح الصين الواسعة في إطار مشروع (الحزام والطريق)[١].

ومن خلال ذلك أن الآفاق المستقبلية تدعو للقلق بشأن مشروع (الحزام والطريق)، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية إن إستكمال المشروع فيه تهديداً لتفوقها الاستراتيجي، وخطر كبير على امنها القومي، لاسيما وان الصين تشبه المبادرة بمشروع (مارشال)، كما تسمي البنك الآسيوي ببنك الصين الدولي، وهو ما يعكس تحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين والتنافس على الهيمنة والسيطرة[٢].

وفي دراسة صادرة عن مؤسسة (راند) في شباط عام ٢٠٢١، ترى

---

(١) ايمن الدسوقي، مشروع الحزام والطريق في منطقة الخليج: تناقضاته وانعكاساته على الدور الصيني، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٧/ آب/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.polities-dz.com.

(٢) زرقين احمد، مبادرة الحزام والطريق الصينية: قراءة استراتيجية، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي،برلين، العدد (٣)، ٢٠٢٠، ص٨٢.

الدراسة أن اكبر تغيير محتمل في أنشطة الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عظمى في الشرق الاوسط سوف يأتي مع تغيير سياستها تجاه ايران، فأذا نجحت ادارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن) بالعودة الى الاتفاق النووي مع ايران، لا سيما فيما يتعلق بتخفيف العقوبات ذات الصلة بالملف النووي، فإن ذلك سوف يسمح بزيادة التجارة والاستثمار العالميين في ايران، وعلى الرغم من أن السماح بالانفتاح الايراني قد يوفر مساحة اوسع للنفوذ الصيني في المنطقة، الا أنه من غير المرجح ان تسمح الصين لهذا المستوى من التعاون مع ايران لان ذلك قد يتسبب بأحداث اضطراب كبير في علاقتها مع دول أخرى في المنطقة، خصوصاً وان الدول العربية تعد من كبار موردي النفط للصين، ومن ثم فإنه من المرجح أن تحافظ الصين على صداقاتها مع جميع دول المنطقة، ومع ذلك فمن المرجح أن يتعارض الاتفاق الصيني الايراني مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الاوسط، وليس من الواضح اذا ماكانت الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على فعل أي شيء حيال ذلك بأستثناء الاستمرار في فرض العقوبات على ايران[1].

كما قدمت الدراسة توصيات لإعادة تشكيل السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط، اذ يمكن للولايات المتحدة الأمريكية ان تعمل بشكل متعدد الاطراف مع شركاء اقليميين ودوليين، أو حتى مع منافسيها الدوليين لمواجهة التحديات المشتركة، وهذا يشمل دعم محادثات الحد من التصعيد بين دول الخليج العربي وايران والجهود الدبلوماسية مع القوى

(١) إعادة تشكيل الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط، ترجمة لدراسة صادرة عن مؤسسة راند، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت العدد (٨٦)، ٢٠٢١، ص٢٧.

الدولية الاخرى لإقامة منتدى أمني في الشرق الاوسط على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، إذ تتطلب مثل هذه الاستراتيجية التحول من العقلية العسكرية الى عقلية غير عسكرية ، كما تتطلب إعادة النظر في المساعدات العسكرية الأمريكية ، وخفض مبيعات الاسلحة مقابل زيادة الاستثمارات الاقتصادية والتجارية والمالية ، كما انها تتطلب المزيد من المبادرات الدبلوماسية للخروج من دورة الصراع والتصعيد الحالية عالية التكلفة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وشعوب المنطقة على حدٍ سواء ، ومن ثم قد يحقق الاستثمار الاستراتيجي رؤية ايجابية للمنطقة تركز على توجيه النظر نحو المستقبل[1].

يتضح مما تقدم ان تحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين في المستقبل المنظور ، سيصبح ذات تحول في السياسة وليس في الادوات وفق تنافس حاد من أجل اعادة فرض سيطرتها في النظام الدولي ، فمن المرجح ان تستمر الولايات المتحدة في حربها الاقتصادية واعادة تنشيط التحالفات القديمة والدخول في تحالفات جديدة ، لاسيما في آسيا الباسيفيك التي تعد أهم أولويات التفكير الإستراتيجي الأمريكي ، كما ان الحفاظ على نفوذها في منطقة الشرق الاوسط يعد هدف استراتيجي ثابت في المدرك الإستراتيجي الأمريكي ، وسيصبح حلف (الناتو) ، المرتكز الرئيس في الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الصعود الصيني.

إن تأييد هذا المشهد ياتي من خلال الاستناد الى مبدأ الواقعية السياسية في العلاقات الدولية والذي يعد من أكثر المبادئ المؤثرة في

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٩.

التفكير الإستراتيجي الأمريكي، من خلال ذلك يمكن القول، إن استمرار سياسة (المواجهة) التي تنتجها الولايات المتحدة في التعامل مع الصين، هو المشهد الأقرب للتحقق في المستقبل المنظور من اجل تحقيق حد للصعود الصيني في النظام الدولي.

الخاتمـة

إن الـتفكير الإسـتراتيجي هـو عمليـة تحديـد الاسـتراتيجيات المناسـبة للتخطيط المسبق، ويستخدم فيها الفعل الأداة الأهـم الـتي تتضـامن مـع بقيـة القدرات لتطوير الأفكار وتصور كيفية تنفيذها.

إن المهمـة الأساسـية للـتفكير الإسـتراتيجي تتمثـل بأستكشـاف الافتراضات التقليدية، ومن ثم المهمة الأكثر أهمية والـتي تتجـه بتشـكيل الاعمـال بعـد الـتفكير بالاحتمـالات المسـتقبلية، لـذلك يسـاعد الـتفكير الإستراتيجي القادة على تكوين تصوراً واضحاً بشـأن أيـن هـم الآن ومـا هـي قـدرات دولهـم والأوضـاع الموضـوعية الـتي تسـتوجب توظيـف المصـالح العليـا للدولـة، وأيـن ينبغـي أن يكونـوا في المسـتقبل لكـي يتمكنـوا مـن أن يتحركوا في هذا الاتجاه بشكل اسرع ومجهود اقل.

والولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة المهيمنة عالمياً لم تحقق هذه المكانة الا عبر استراتيجية شاملة ذات أبعاد ومرتكـزات وأدوات وأهـداف، كـان شـغلها الشـاغل التوسـع والسـيطرة، وهـو تحصـيل لمسـتوى الـتفكير الإسـتراتيجي الـذي أخـذ يتطـور عـبر مراحـل عـدة، إذ تكيـف مـع البيئـات المختلفة التي صادفتها الاستراتيجية الأمريكية.

ومـع انتهـاء مرحلـة الحـرب البـاردة وبدايـة عقـد التسـعينيات مـن القـرن الماضـي بـدأ صـعود الصـين الاقتصـادي، لتصـبح الشـريك الإقتصـادي الأول

والخصم الأكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية، لكنها لم تقدم على تحدي الولايات المتحدة علناً في القضايا العالمية والإقليمية او حتى الثنائية، فقد اتبعت الصين مبدأ العمل (من دون لفت الأنظار)، وتابعت طفرتها الاقتصادية قفزة كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي وتحسن العلاقات مع معظم دول العالم.

ويمكن القول إن هناك علاقة حتمية بين المكانة الدولية التي يمكن ان تصل لها الدولة وقدرتها على تحقيق اهدافها الإستراتيجية، كما ان هناك علاقة وثيقة بين قدرة الدولة على التأثير دولياً وما تتمتع به من مكانة دولية، وينعكس ذلك على مدى قوة أو ضعف تأثير الدولة في قدرتها على وضع القوانين في الانظمة الدولية.

إن صعود الصين بوصفها قوة فاعلة في النظام الدولي، والمرشحة لان يكون لها دور كبير ومؤثر في التفاعلات الدولية في القرن الواحد والعشرين، يأتي من خلال المكانة الدولية التي تتمتع بها، الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بعين الاهتمام هذا الدور الفاعل وهذا الصعود بصفتها القوة العالمية الوحيدة القادرة على منافستها في قيادة النظام الدولي.

فمن ناحية تختلف اتجاهات السياسات الأمريكية تجاه الصين بأختلاف رؤسائها، فمنهم من رأى ان الصين شريك استراتيجي وان العلاقات بين البلدين قائمة على التعاون، ومن ناحية ترحب الولايات المتحدة الأمريكية بالصعود السلمي للصين مع بعض التخوف من التطور العسكري لديها، والبعض الآخر رأى فيها منافساً شرساً، وفي بعض

الاحيـان تـرى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ان الصـين شـريكاً ومنافسـاً استراتيجياً في الوقت نفسه.

بذلك يمكننا القول إن الصين تكتسب أهمية كبيرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، كونها تعد واحدة من الدول الكبرى المؤثرة في السياسة الدولية سواء ما يتعلق بما تتوافر عليه من قدرات اقتصادية ام ما تتوافر عليه من مقومات القوة الأخرى كالقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها، لذلك يزداد قلق الولايات المتحدة الأمريكية من فقدان مكانتها بوصفها قوة عظمى نتيجة النمو المتسارع لقوة الصين.

وعند الحديث عن الأبعاد الأمنية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي يجب التأكيد على أمر أساسي وهو وجود أدراك يمثل تهديداً لأمنها، لذلك فأن التحول في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين جاء، بسبب محاولة الصين المستمرة لتحديث اقتصادها والسعي لخلق تواجد لها في آسيا.

من هنا لقي موضوع الصعود الصيني لدى المفكرين الإستراتيجيين الأمريكيين، ردود أفعال متباينة بين متفائل ومتشائم، فبالنسبة للمتفائلين، فالصعود الصيني في نظرهم سوف يجعل العالم يشهد سلاماً طويلاً مع احتمال اقل لرؤية الصراع والمواجهة، أما بالنسبة للذين ينتهجون نهجاً اكثر حذراً فيرون بأن ما يخبئه المستقبل لا يمكن التنبؤ به، فالصعود الصيني قد يؤدي الى الصراع وقد لا يؤدي الى ذلك، اما المتشائمون فيرون بأن الصين من المحتمل ان تتسبب في عدم الاستقرار.

وعلى الرغم من تصاعد الانفاق العسكري الأمريكي وتفوق القوة

العسكرية الأمريكية بشكل هائل، فضلاً عن ان الحرب تشكل ركن من اركان الاستراتيجية الأمريكية، الا أن استبعاد الحرب في التفكير الإستراتيجي يعد امراً محتوماً، وذلك لعدة عوامل منها: ان أي حرب قادمة ستصبح مكلفة بشرياً ومادياً، فضلاً عن القوة التدميرية للأسلحة التقليدية واسلحة الدمار الشامل، كما ان حلفاء الطرفين ليس من مصلحتهما الانجرار الى حرب عالمية، وهو ما يشكل كابحا آخر، اما الصراع الاقتصادي يعد امراً لابد منه في المستقبل القريب، وذلك بناء على الواقع من حيث تزايد التحديات والخلافات الاقتصادية والتنافس، أي ان التفكير الإستراتيجي الأمريكي سيعتمد على الحرب الاقتصادية بدلاً من المواجهة المباشرة ولكن بأساليب اخرى، كما ان معظم الحروب الفعلية التقليدية في المستقبل ستصاحبها حروب فضاء الكتروني، وسيصبح الفضاء الالكتروني ساحة تستخدم للقيام بحروب غير تقليدية عبر حروب الفضاء الالكتروني والهجمات الالكترونية من خلال إطلاق الفيروسات والتجسس الالكتروني والاختراق المباشر لشبكات المعلومات.

ان تغليب مصلحة التعاون في المدرك الاستراتيجي الأمريكي مع الصين بوصفها قوى دولية صاعدة، يجب ان يكون من خلال التعاون المنسجم مع التوجه الاستراتيجي الأمريكي، الذي يتسم بالقناعة من أن المصالح الأمريكية لم تتأثر كثيرا جراء الصعود الصيني.

الاستنتاجات:

من خلال فصول الدراسة التي قدمت والتي اختصت بموضوع التفكير

الإستراتيجي الأمريكي وتحولاته لاسيما تجاه دولة صاعدة في النظام الدولي نستنتج الآتي: إن النظرية الواقعية مثلت المرجع الفكري للسياسات الأمريكية الحديثة والمعاصرة على الصعيد الخارجي، وذلك لما تمثله هذه النظرية من واقعية بنظرتها التفاعلية ونظرتها المتجددة، لذلك شغلت حيزاً كبيراً في التفكير الإستراتيجي الأمريكي في كيفية التعامل مع مستجدات النظام الدولي، أما النظرية الليبرالية عدت ركيزة اساسية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي منذ خمسينيات القرن الماضي والتي تمثلت في تعزيز النمو الاقتصادي، مثل مشروع (مارشال) ونشوء الشركات المتعددة الجنسية، فضلاً عن القروض والمنح المالية التابعة لدول العالم الثالث، ثم اصبحت فكرة الاعتماد المتباد لوثيقة الصلة بفكرة الاقتصاد المعولم، ويتبين ان دور النظريتين في التفكير الإستراتيجي الأمريكي اتضح بشكل اوسع في القرن الحادي والعشرين، فالهيمنة التي كرستها النجاحات المتتالية للسياسة الأمريكية لاسيما بعد الحرب الباردة كان من ابرز نتاجاتها العولمة التي ترى ضرورة إعادة تشكيل العالم وفق الرؤية الرأسمالية الأمريكية، وعلى هذا الاساس تبنى المفكرون والساسة طروحات جديدة منشأنها جعل الولايات المتحدة الأمريكية في الصدارة للهيمنة على النظام الدولي.

وعلى صعيد رؤية الصين للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين فأنها تضطلع إلى نظام دولي جديد قائم على الأمن والعدالة والمساواة بعيداً عن عقلية الحرب الباردة ومفاهيمها، وعن التكتلات والمحاور الدولية، وفي هذا الإطار تركز الصين على أهمية الاحترام المتبادل للسيادة واهمية عدم

تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وترى ان تكون مفاهيم القانون الدولي التعايش السلمي، وعلى هذا تحددت رؤية الصين إلى النظام الدولي بوصفه نظاما قائماً على التعددية والمشاركة بدلاً من الانفرادية والاحتكار من دولة واحدة.

إن سعي الصين لفرض وجودها بوصفها لاعب رئيس في النظام الإقليمي شكل نقطة تحول في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، وتبعاً للمصالح الجيوستراتيجية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا عملت الإدارة الأمريكية على أدارة التنافس مع القوى الإقليمية بالمنطقة من خلال توظيف أو تفعيل تحالفاتها أو بناء تحالف جديدة للحد من الدور الصيني، وذلك من خلال أتباعها الهيمنة الهجينة والتي تعد أحدى أدوات التفكير الإستراتيجي الأمريكي.

لذلك تمثل الأهمية الاستراتيجية لليابان نقطة ارتكاز في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، فالسياسة الأمريكية تحاول تحجيم قوة الصين ودورها في المنطقة عبر تعاونها مع اليابان، كون الأخيرة تعد وفق المنظور الأمريكي القوى الآسيوية الوحيدة القادرة على موازنة قوة الصين المتصاعد، لما تمتلكه من إمكانات سياسية واقتصادية وتكنولوجية مؤثرة في الصعيد الإقليمي بالدرجة الاساس.

بذلك أثرت الشراكة الاستراتيجية الصينية – الأوروبية فيتحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين لما يمثله الاتحاد الأوروبي – بوصفه أحد الأطراف الدولية الفاعلة في النظام الدولي- كفاعل مؤثر في السياسة الدولية والذي تعتمد عليه الولايات المتحدة في مضيها للهيمنة على

العالم من خلال حلف الناتو من جهة ومجلس الأمن من جهة اخرى، لذا يعد الموقف الأوروبي مؤثر وبشكل كبير في مسار التنافس الأمريكي- الصيني، إذ تبرز مصلحة مشتركة صينية – أوروبية في تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب يتجاوز الهيمنة الأمريكية، وعليه يمكن القول إن الأدراك الأمريكي لطبيعة القوة الاقتصادية والسياسية للاتحاد الأوروبي والصيني دفعها للعمل على جذب أوروبا أو تحييدها بوصفها حليف استراتيجي من أجل مواجهة الصعود الصيني من جهة، والحفاظ على مكانتها الدولية بوصفها قوة عظمى من جهة أخرى.

وفي ظل تصاعد حدة الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الصاعدة وفي مقدمتها الصين، تعزز الرأي القائل بان الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يتجاوز الاقتصاد إلى الدفاع والثقافة والتكنولوجيا، حتى أصبح الصراع بين الدولتين واحداً من العوامل المحددة للعلاقات الدولية، فما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أقل ما يقال عنه أنه صراع من اجل احتلال المرتبة الأولى في العالم، وذلك الصراع يفسره بعض المختصين على أنه مدخل نحو حرب باردة من المحتمل ان تزداد سخونتها في المستقبل مع تشابك وتداخل المصالح بين الدولتين، وبدأت تزداد المخاوف من احتمال تحول هذا الصراع الى حرب مفتوحة.

إن الصراع السيبراني يعد من أهم المتغيرات الجديدة المؤثرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين، بسبب أن امتلاك القوة التقنية والمعرفة هي قوة إضافية لعناصر قوة الدولة الشاملة في القرن الحادي والعشرين، فضلاًعن ذلك إن الأدراك الإستراتيجي الأمريكي في المستقبل

المنظور، سيتحدد ليس فقط من خلال المواجهة على الأصعدة العسكرية والاقتصادية، بل سيتحدد بالقدر نفسه الذي تدور فيه على الصعيد المعلوماتي حيث تكمن الفرص والمخاطر كلها.

إن تحول التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين في المستقبل المنظور، سيصبح تحول في السياسة وليس الأدوات، وفق تنافس حاد، من أجل إعادة فرض سيطرتها في النظام الدولي، ومن المرجح ان تستمر الولايات المتحدة في حربها الاقتصادية، وإعادة تنشيط التحالفات القديمة والدخول في تحالفات جديدة، لاسيما في آسيا الباسيفيك التي تعد أهم أولويات التفكير الإستراتيجي الأمريكي، كما ان الحفاظ على نفوذها في منطقة الشرق الاوسط يعد هدف استراتيجي ثابت في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، وسيصبح حلف (الناتو)، المرتكز الرئيس في الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الصعود الصيني، أن تأييد هذا المشهد، استناداً على مبدأ الواقعية السياسية في العلاقات الدولية والذي يعد من أكثر المبادئ المؤثرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، من خلال ذلك يمكن القول، إن استمرار سياسة (المواجهة) التي تنتجها الولايات المتحدة في التعامل مع الصين، هو المشهد الأقرب للتحقق في المستقبل المنظور.

المصادر

القران الكريم

أولاً: الكتب العربية

١. ابراهيم الأخرس، اسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة واسباب الصعود، (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).

٢. ابراهيم انيس وآخرون، المعجم الوسيط، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ٢٠١١).

٣. احمد سمير عارف، العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتفكير الإستراتيجي الأمريكي، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥).

٤. أحمد علي الحاج محمد، التخطيط التربوي الاستراتيجي (الفكر والتطبيق)، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١١).

٥. احمد علي صالح وصالح الدوري، الفكر الاستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الأعمال (قراءات وبحوث)، (عمان: دار اليازوري العلمية، ط٢، ٢٠١١).

٦. اديب زيادة وبدر شافعي وآخرون، العلاقات العربية – الدولية الواقع والافاق، (عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٧).

٧. اركان ابراهيم عدوان، العلاقات السورية التركية... المحددات والقضايا، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩).

٨. اركان محمود الخاتوني، دور الصين في الترتيبات الامنية لاقليم آسيا – الباسيفيك، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٩).

٩. أمين شعبان أمين، الاستراتيجية الأمريكية تجاه حركات الاسلام السياسي في مصر، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، ٢٠١٧).

١٠. انمار موسى جواد، الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٩).

١١. ايهاب خليفة، الحرب السيبرانية: الاستعداد لقيادة المعارك العسكرية في الميدان الخامس، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠).

١٢. ايهاب خليفة، حروب مواقع التواصل الاجتماعي، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

١٣. ايهاب خليفة، مجتمع ما بعد المعلومات تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الامن القومي للدول: الذكاء الاصطناعي.. انترنيت الأشياء.. البلوك تشين.. التطبيقات الذكية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩).

١٤. باهر مردان، الاستراتيجية الأمريكية الاهداف والوسائل والمؤسسات، (بكين: بلا، ٢٠١٤).

١٥. بشير عبد الفتاح، ازمة الهيمنة الأمريكية، (القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠).

١٦. بلا، اسئلة واجوبة حول مسألة تايوان واعادة توحيد الصين، (بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠٠٧).

١٧. تارا طه عثمان، النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية، (العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣).

١٨. جمال سند السويدي، افاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤).

١٩. حسام بوتاني ومقتدر خان وآخرون، عالم ما بعد كورونا (ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد)، (تركيا: مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، ٢٠٢٠).

٢٠. حسان صادق حاجم، التنافس الأمريكي–الصيني على الطاقة في افريقيا، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠).

٢١. خليل حسين وحسين عبيد، الاستراتيجيا (التفكير والتخطيط الاستراتيجي واستراتيجيات الامن القومي الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر)، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٣).

٢٢. رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا العلاقات الصينية– السودانية أنموذجاً ٢٠٠٠– ٢٠١٠، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

٢٣. سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨).

٢٤. سامر خير احمد، العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، (ابو ظبي: ثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).

٢٥. سعد شاكر شبلي ومحمد حسين المومني، السياسة الأمريكية في ادارة الازمات الدولية، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٧).

٢٦. سليم الحسني، مبادئ الرؤساء الأمريكيين، (لندن: دار السلام للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٩٣).

٢٧. سهرة قاسم محمد، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الاوسط (٢٠٠١ – ٢٠٠٩)، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط٢، ٢٠١٨).

٢٨. سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، (ابو ظبي: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦).

٢٩. شاهر أسماعيل الشاهر، اولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠٩).

٣٠. شيماء حسن علي، دول مجلس التعاون الخليجي تتجه شرقا، (القاهرة: الكتاب العربي للمعارف، ٢٠١٨).

٣١. صالح دعاس ونوال تعالبي واخرون، العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيات الرقمية تحولات عميقة.. مسارات جديدة، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠٢١).

٣٢. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (١٩٨٩ – ٢٠٠٧)، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠).

٣٣. طاهر محسن منصور الغالبي ووائل صبحي ادريس، الادارة الاستراتيجية (منظور منهجي متكامل)، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٧).

٣٤. الطيب بوعزه، نقد الليبرالية، (القاهرة: تنوير، ٢٠١٣).

٣٥. عادل البديوي، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيبوليتكيا، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٥).

٣٦. عادل عبد الصادق، الاقتصاد الرقمي تحديات السيادة السيبرانية، (القاهرة: المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، ٢٠٢٠).

٣٧. عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

٣٨. عبد الحميد عبد الفتاح المغربيز، الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ١٩٩٩).

٣٩. عبد القادر دندن، الأدوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٥).

٤٠. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠١١).

٤١. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، (عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٦).

٤٢. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية والازمات دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، (عمان: دار اليازوري العلمية، ٢٠١٦).

٤٣. عبير بسيوني، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١١).

٤٤. عرفان الحسني وهبة عبد المنعم، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: اسبابها واثارها على الاقتصادات العربية، (ابو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠).

٤٥. عزة جلال مصطفى، التخطيط الاستراتيجي الناجح لمؤسسات التعليم، (القاهرة، دار النشر للجامعات، ٢٠٠١).

٤٦. علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الابعاد والانعكاسات، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٠).

٤٧. علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٧).

٤٨. علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٩).

٤٩. علي عبد الهادي المرهج، الفلسفة البرجماتية، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).

٥٠. علي محمد عبد الله، التغيرات المناخية... آثارها... التكيف... الحلول، (عمان: المنهل للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

٥١. عمر هاشم الحيالي، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ عام ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥).

٥٢. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤).

٥٣. فتحي عبد الرحمن، تعليم التفكير، (ابو ظبي: دار الكتاب الجامعي، ١٩٩٩).

٥٤. فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).

٥٥. فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩).

٥٦. قحطان سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

٥٧. لبنان هاتف الشامي، أسس الإدارة الدولية مدخل استراتيجي لوظائفها الادارية، (عمان: المركز القومي للنشر، ٢٠٠١).

٥٨. مالك محسن خميس، الحروب بالوكالة ادارة الازمات الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٤).

٥٩. ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الاوراسي في القرن الواحد والعشرين بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي المتعدد الاقطاب، (لندن: اي – كتب للطباعة والنشر، ط٢، ٢٠١٧).

٦٠. مجموعة من المؤلفين، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ٢٠١٨).

٦١. محمد جمال وممدوح حامد، الصراع النووي في قارة اسيا، (القاهرة: المكتبة الاكاديمية، ٢٠١٠).

٦٢. محمد عبد الغني حسن هلال، مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي (كيف يربط بين الحاضر والمستقبل)، (القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية، ٢٠٠٨).

٦٣. مروة فكري، مدخل الى العلاقات الدولية أزمة العولمة وآفاق العالمية، (القاهرة، دار الكتاب المصري، ٢٠٢١).

٦٤. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣).

٦٥. مصطفى طلاس وعبد الرزاق الدردي واخرون، الاستراتيجية السياسية العسكرية، (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ٢٠١١).

٦٦. مفاز مثنى عبد الله، مستقبل دور منظومات التعاون الاقليمي في المنظومة الآسيوية، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٩).

٦٧. مكتب دراسات الوثائق التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، أفكار حول تعميق الاصلاح، (القاهرة: اطلس للنشر والانتاج الاعلامي، ٢٠١٧).

٦٨. منتصر عمران الرفاعي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠١٧).

٦٩. منتهى صبري، قمة موسكو ١٩٧٢ واثرها في العلاقات الأمريكية – السوفيتية، (عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨).

٧٠. نبال خماش، إمبراطورية الاكاذيب: مصطلحات الخداع الأمريكي بعد ١١ أيلول، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤).

٧١. نجلاء مرعي، العلاقات الأمريكية السودانية النفط والتكالب الأمريكي على السودان، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

٧٢. نزار أسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣).

٧٣. هاني عبد القادر عمايرة، الطاقة وعصر القوة، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١١).

٧٤. هندة العرفاوي، المثقفون العرب واحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، (تونس: مجمع الاطرش للكتاب، ٢٠١٦).

٧٥. وائل محمد اسماعيل، الامبراطورية الاخيرة (أفكار حول الهيمنة الأمريكية)، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

٧٦. وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، (بغداد: مكتبة السنهوري، ٢٠١٢).

٧٧. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨ – ٢٠١٠)، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ط٢، ٢٠١٤).

٧٨. يونس مؤيد يونس، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، (بيروت: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥).

ثانياً: الكتب المترجمة

٧٩. باتريك بروجان وكريس جرات، أقدم لك... السياسة الأمريكية،

ترجمة: وفاء عبد القادر، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٥).

٨٠. باتيس غيل، النجم الصاعد الصين: دبلوماسية امنية جديدة، ترجمة: دلال ابو حيدر، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩).

٨١. تشانغ وي وي، الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضرة، ترجمة: محمود مكاوي وماجد شبانة، (القاهرة: سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

٨٢. جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة: اية محمد الغازي، (القاهرة: دار صفصافية للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠١٧).

٨٣. جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، دراسات مترجمة، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣).

٨٤. جوانيتا الياس وبيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: محي الدين حميدي (دمشق: دار الفرقد، ٢٠١٦).

٨٥. جوزيف إس. ناي، مستقبل القوة، ترجمة: احمد عبد الحميد نافع، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥).

٨٦. جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي، ترجمة: محمد ابراهيم العبد الله، (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

٨٧. جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: محمد مصطفى قاسم، (الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠١٢).

٨٨. روبرت. س. مكنامارا وجيمس ج. بلايت، شبح ويلسيون تقليص خطر

النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: هشام الدجاني، (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

٨٩. روس تيريل، الامبراطورية الصينية الجديدة وما تعنية للولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد محمود العشماوي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠).

٩٠. ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والنماذج، ترجمة: جهاد عودة، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٥).

٩١. زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤).

٩٢. زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: أمريكا وازمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٢).

٩٣. سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤).

٩٤. صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، (القاهرة: شركة سطور للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).

٩٥. فيديا ناد كارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، دراسات مترجمة، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤).

٩٦. لوه تشونغ مين، ولد للإصلاح: مقومات التجربة الصينية، ترجمة: حسانين فهمي حسين، (القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠١٤).

٩٧. ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة: الهيثم الايوبي، (بيروت: دار الطليعة، ط٤، ٢٠٠٠).

٩٨. مارتن هارت وبو بيركت، الصين والاشتراكية اصلاحات السوق والصراع الطبقي، ترجمة عادل غنيم، (القاهرة: دار العالم الثالث، ٢٠٠٧).

٩٩. مايكل ج. روسكين وروبرت كورد واخرون، مقدمة في العلوم السياسية، ترجمة: محمد صفوت حسن، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٥).

١٠٠. هاري آر. ياغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، ترجمة: راجح محرز علي، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١).

١٠١. هنري كيسنجر، النظام الدولي، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٥).

١٠٢. هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣).

ثالثاً: المجلات والدوريات

١٠٣. ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنه، الجزائر، العدد (١٣)، ٢٠١٨.

١٠٤. ابتسام محمد العامري، سياسة الصين الإقليمية وانعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٧٩)، ٢٠٠٥,

١٠٥. احمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (١٧١)، ٢٠٠٨,

١٠٦. احمد ذياب، السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (١٦٣)، ٢٠٠٦.

١٠٧. أحمد عبد الأمير الأنباري، التقارب الروسي – الصيني محاولة لتعزيز مكانتها الدولية، مجلة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٥٨)، ٢٠١٧,

١٠٨. أحمد عبد الله دانوك، تقويم واقع أبعاد التفكير الإستراتيجي لدى القيادات الادارية/ دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من مديري شركة المشاريع النفطية (scop)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة كركوك، العراق، العدد (١)، ٢٠١٦,

١٠٩. ازهار عبد الله حسن، استراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٨ (دراسة تحليلية)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، عدد (٩)، ٢٠١٧,

١١٠. أسامة مرتضى باقر، المعادلة النووية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٢٢)، ٢٠١٢.

١١١. أسماعيل ذياب خليل، دور السياسة الأمريكية في ضبط التوازنات الإقليمية في شرق آسيا الصين انموذجاً، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العراق، العدد (١)، ٢٠٢٠,

١١٢. آمنه علي سعيد ومحمد ميسر فتحي، الهيمنة الأمريكية في مطلع القرن العشرين (مقاربة في المنطلقات والنتائج)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٤٢)، ٢٠١٥,

١١٣. أمير نجم عبود، العلاقات الصينية- الروسية منذ عام ٢٠٠٩ (دراسة تحليلية في واقعها المستقبلي)، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العراق، العدد (٢٥)، ٢٠١٩,

١١٤. انتظار رشيد زوير، تأثير قدرات الصين في مكانتها الدولية، مجلة الأستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، العدد (١)، ٢٠٢١.

١١٥. انجي احمد عبد الغني، الادارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، العدد (٣)، ٢٠١٩.

١١٦. اياد جاسم محمد، محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الاخير من القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، بغداد، العدد (٢)، ٢٠١٧.

١١٧. باهر مردان، العلاقات الصينية- اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٥٧)، ٢٠١٤.

١١٨. ترجمة لدراسة صادرة عن مؤسسة راند، إعادة تشكيل الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت، العدد (٨٦)، ٢٠٢١.

١١٩. تلا عاصم فائق وفاطمة محمد رضا، تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في التوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، العددان (١٧-١٨)، ٢٠١٦,

١٢٠. تلا عاصم فائق، التسلح الاستراتيجي لكوريا الشمالية بعد عام ٢٠٠١، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد (٣٨)، ٢٠١٨,

١٢١. تلا عاصم فائق، الاستراتيجية الأمريكية في إقليم جنوب آسيا، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٢٠)، ٢٠١٢,

١٢٢. تلا عاصم فائق، علاقة المعلومات بالتفكير الإستراتيجي السليم، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العراق، العدد (٨)، ٢٠١٠.

١٢٣. حسين عبد المجيد حميد، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي وتداعياته المستقبلية، مجلة ديالى، كلية التربية الاساسية، جامعة ديالى، العراق، العدد (٨٥)، ٢٠٢٠,

١٢٤. حكمات العبد الرحمن، السياسة الدولية للصين بين الاندماج وإدارة القوة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (٢٦)، ٢٠١٧.

١٢٥. حكمات العبد الرحمن، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (١٤)، ٢٠١٥.

١٢٦. حميد شهاب احمد وزيدون سلمان محمد، تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٥٦)، ٢٠١٨.

١٢٧. حنان دريسي، السياسة الأمريكية في منطقة بحر قزوين الأهداف والمحددات، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد (٦)، ,٢٠١٥

١٢٨. حيدر زهير الوائلي، الاستراتيجية والسياسة الخارجية في العلاقات الروسية- الصينية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العددان (٢٨- ٢٩)، ٢٠١٥.

١٢٩. خضير إبراهيم البدراني وخلف حميد البدراني، استراتيجية (إعادة التوازن) الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٣٠)، ,٢٠١٦

١٣٠. رشا سهيل محمد، التنافس الأمريكي الصيني تجاه بحر الصين الجنوبي، (دراسة في الأبعاد الجيو- استراتيجية)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (٢٠)، ,٢٠٢٠

١٣١. رعد قاسم العزاوي، الاتفاقية الأمريكية الروسية النووية الجديدة ستارت ٢- رؤية تحليلية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٣٠)، ,٢٠١٠

١٣٢. رنا علي خلف، الواقعية الجديدة العصرية، اوراق دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (١٨٥)، ٢٠١٠.

١٣٣. رنا علي خلف، المقوم التكنولوجي واثره في السياسة الأمريكية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٩)، ٢٠١٥.

١٣٤. زرقين احمد، مبادرة الحزام والطريق الصينية: قراءة استراتيجية، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (٣)، ٢٠٢٠,

١٣٥. زياد خلف الجبوري، تأثير عامل القرصنة التكنولوجية على العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، العراق، العدد (٦)، ٢٠١٠.

١٣٦. ساعد رشيد، تأثير مراكز البحوث والتفكير على توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد (١٣)، ٢٠١٦,

١٣٧. سامر مؤيد عبد اللطيف وخضير ياسين، الاستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، العراق، العدد (١)، ٢٠٠٩,

١٣٨. سرمد زكي الجادر وفينوس غالب كامل، الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (٤٣- ٤٤)، ٢٠١٦,

١٣٩. سعد رزيج إيدام، العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ١٩٩٠- ٢٠٠٣- دراسة في البعد السياسي، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بغداد، العدد (٥٠)، ٢٠٠٧,

١٤٠. سليم كاطع علي، الرؤية الأمريكية لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، المرصد الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (١٦)، ٢٠١١,

١٤١. سليم كاطع علي وانعام عبد الرضا، العلاقات الأمريكية – الصينية الواقع وافاق المستقبل، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (٤٣ – ٤٤)، ٢٠١٦.

١٤٢. سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية واثرها في النظام الدولي، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١٨٥)، ٢٠١٠,

١٤٣. سماح مهدي صالح، أثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، العراق، العدد (٤٥/١)، ٢٠٢٠,

١٤٤. سماح مهدي صالح، التوسع الاستراتيجي الروسي – الصيني في الشرق الآسيوي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٦٢)، ٢٠٢٠,

١٤٥. سمير جسام راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٥)، ٢٠١٢,

١٤٦. صالح حسن عبد الله، المؤسسة العسكرية لدولة كوريا الجنوبية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها، مجلة آداب الفراهيدي، كلية الآداب، جامعة تكريت، العراق، العدد (٢٨)، ٢٠١٧,

١٤٧. صائب حسن مهدي، العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، العدد (١٦)، ٢٠١٠.

١٤٨. صباح جريبات، مكانه المنطقة العربية في مبادرة الطريق والحزام الصينية، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (٣)، ٢٠٢٠,

١٤٩. صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام ٢٠٠٣، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٥٠)، ٢٠١٢.

١٥٠. صدام عبد الستار رشيد، الحروب المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٦١)، ٢٠٢١,

١٥١. صفاء حسين الجبوري، العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، العراق، العدد (١٢)، ٢٠١١.

١٥٢. صفاء حسين علي، مستقبل العلاقات الهندية الأمريكية الدوافع والمحددات، مجلة تكريت للعلوم سياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (٢٠)، ٢٠٢٠,

١٥٣. طارق محمد ذنون الطائي، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (١٩)، ٢٠٢٠,

١٥٤. عباس جابر، الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما ٢٠٠٨- ٢٠١٢ (دراسة في الأهداف السياسية والاقتصادية)، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق، العدد (١)، ٢٠١٧,

١٥٥. عباس فاضل علوان، الهند والتوازن الدولي- رؤية مستقبلية، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، العدد (٤٤)، ٢٠١٧,

١٥٦. عبد الأمير الأسدي وأمير نجم عبود، السياسة الصينية أتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين (دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية) المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العددان (٤١- ٤٢)، ٢٠١٩,

١٥٧. عبد الصمد سعدون، الارهاب الدولي: المعنى والمضمون في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (١١)، ٢٠٠٦,

١٥٨. عبد الصمد سعدون وياسرخالد، ممكنات التسارع والصعود الهندي عالمياً في ظل مجالات التنافس في الفضاء الآسيوي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٤)، ٢٠٢١,

١٥٩. عبد الغفور كريم علي وعمر نور الديني، المقومات الاساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (٩)، ٢٠١٧,

١٦٠. عبد القادر دندن، التحول في تشكيل التوازنات الاستراتيجية..آسيا الباسيفيك الى الهندو- باسيفيك (دراسة حالة)، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (٢٢٢)، ٢٠٢٠.

١٦١. عبد القادر دندن، حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي- الصيني- الأمريكي، مجلة قضايا آسيوية، مركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (٣)، ٢٠١٠,

١٦٢. عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد (٤٢)، ٢٠٠٠.

١٦٣. عبد المجيد عبد الحميد وعبد حسين، مبادئ السياسة الأمريكية بمطلع القرن العشرين، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، العراق، العدد (١)، ٢٠١٦.

١٦٤. عبد الناصر جندلي، التكامل مقاربة مفاهيمية وتنظيرية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان، العدد (٣)، ٢٠١٥,

١٦٥. عدنان خلف حميد، أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٤٩)، ٢٠١٥.

١٦٦. عدنان خلف حميد، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من (ماو تسي تونغ، ودينغ تشاو بينغ دراسة مقارنة)، مجلة تكريت

للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (٤)، ,٢٠١٥

١٦٧. عصام محمد العميد، الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة في أدبيات جوزيف ناي، فرانسيس فوكوياما، زبيغنيو بريجنسكي أنموذجاً، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد (١٥)، ,٢٠١٦

١٦٨. عطارد عوض عبد الحميد، التنافس الأمريكي – الصيني على قيادة النظام الدولي: ضغط الاقتصاد وهواجس السياسة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٥٢)، ,٢٠١٨

١٦٩. علاء الدين فرحات، الفضاء السيبراني: تشكيل ساحة المعركة في القرن الحادي والعشرين، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد (٣)، ,٢٠١٩

١٧٠. علي الجرباوي، الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (٣١)، ٢٠١٨.

١٧١. علي طارق الزبيدي، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (٢٠١٧– ٢٠١٩)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٦٠)، ,٢٠٢٠

١٧٢. علي محمد العامري، تداعيات الانتشار النووي في اسيا كوريا الشمالية أنموذجاً، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (١٨)، ٢٠١١.

١٧٣. عمار مرعي الحسن، المشاهد المستقبلية لتراجع القوة الأمريكية (دراسة في فرضية الأفول للقطبية الأحادية)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (٢٣)، ٢٠٢١,

١٧٤. فلاح أمينة، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق آسيا: من سياسة التجاهل الى سياسة إعادة التوازن، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (٥)، ٢٠١٩.

١٧٥. كاظم هاشم نعمة، القوة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (٢٦)، ٢٠١٧.

١٧٦. كرار عباس متعب فرج، التفكير والتفكير الإستراتيجي (دراسة نظرية)، مجلة جامعة كربلاء، جامعة كربلاء، العراق، العدد (٤)، ٢٠١٧.

١٧٧. لبنى خميس مهدي وخضر عباس عطوان، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية الأمريكية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٧٤)، ٢٠١٨,

١٧٨. لطيف كريم محمد العبيدي، الوسائل السياسية بين الاستراتيجية والدبلوماسية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، العراق، العدد (١)، ٢٠٠٩,

١٧٩. ماجد جبار الفتلاوي ومحمد ثابت الكرعاوي، استخدام انماط التفكير السيناريو لدعم استراتيجيات متخذي القرار (دراسة تحليلية لعينة من كليات جامعة الكوفة)، مجلة المثنى للعلوم الادارية

والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، العدد (٢)، ٢٠١٧,

١٨٠. مازن خليل ابراهيم، الاستراتيجية الأمريكية والنظام الدولي الجديد بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العددان (٣٥- ٣٦)، ٢٠١٧,

١٨١. مبروك شريف شعبان، الاستراتيجية الأمريكية في آسيا وسياسة احتواء الصين، مجلة أفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، العدد (٢٧)، ٢٠١٦,

١٨٢. محمد عبد الله يونس، تحول جيو- استراتيجي: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في (الباسيفيكي)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٨٨)، ٢٠١٢,

١٨٣. محمد قاسم هادي، مكانة القوة الذكية في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٥٤)، ٢٠١٨,

١٨٤. محمد كريم كاظم وابتسام العامري، السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الاوسط بعد عام ٢٠٠١، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العددان (٣٢ – ٣٣)، ٢٠١٣,

١٨٥. محمد كريم كاظم وهديل حربي ذاري، المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الروسية تجاه الصين في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٤٧)، ٢٠١٩,

١٨٦. محمد ميسر فتحي، الاداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه الشرق الاوسط في عهد الرئيس ترامب- دراسة مستقبلية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٥٦)، ,٢٠١٨

١٨٧. محمد ياس خضر، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٢٤)، ٢٠١٤.

١٨٨. مدحت ايوب، الاسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (١٨٣)، ٢٠١١.

١٨٩. مصطفى علوي، القرن الاسيوي مستقبل القوة في النظام الدولي في القرن الـ ٢١، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (٢٠٠)، ٢٠١٥.

١٩٠. مصطفى كامل محمد، المضايق البحرية: مسرح الصراع القادم بين القوى العالمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (٢٠٣)، ,٢٠١٦

١٩١. مظفر نذير الطالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد الواقع والتوقع، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (١٦)، ٢٠٠٥.

١٩٢. منعم صاحي العمار وعلي محمد الرفيعي، المتغيرات المؤثرة في استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الناعمة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٤٢)، ,٢٠١٥

١٩٣. منعم صاحي العمار، التفكير الإستراتيجي وادارة التغيير (مقاربة في المقدمات)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (١٥)، ٢٠١١,

١٩٤. مها عباس بيات وعطارد عوض عبد الحميد، محددات العلاقات الصينية الأمريكية بين التفرد والتعدد، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (٣٠)، ٢٠١٩,

١٩٥. مهند حميد مهيدي، مستقبل العلاقات الاقتصادية الصينية-الأمريكية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد (٢٢)، ٢٠٢٠.

١٩٦. ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)، مجلة اهل البيت، جامعة اهل البيت، العراق، العدد (٢٠)، ٢٠١٦.

١٩٧. ناصر التميمي، صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٦١)، ٢٠١٧,

١٩٨. نزيرة الأفندي، النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرم، القاهرة، العدد (١٩٦)، ٢٠١٤,

١٩٩. نسرين جاسم محمد وعلياء الجبوري، دور التفكير الإستراتيجي في الأداء المنظمي دراسة تشخيصية في عينة من كليات جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (٣٨)، ٢٠١٤.

٢٠٠. نظير محمود امين، التنافس الصيني – الأمريكي في اسيا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العراق، العدد (٧)، ,٢٠١٣

٢٠١. نغم خالد نجيب، انماط التفكير الإستراتيجي لدى مشرفي التربية الرياضية في مديرية تربية نينوى، مجلة الرافدين للعلوم الرياضية، جامعة الموصل، العراق، العدد (٤٨)، ,٢٠٠٨

٢٠٢. نورهان الشيخ، روسيا الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٨٣)، ٢٠١١.

٢٠٣. هالة خالد حميد، تطور العلاقات الصينية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١٤)، ٢٠٠١.

٢٠٤. هالة محمود طه، العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفايروس كورونا، مجلة قضايا اسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (٤)، ٢٠٢٠.

٢٠٥. هديل حربي، مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن (٢١)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٥١)، ,٢٠١٤

٢٠٦. وحيد عبد المجيد، هل تحدث التحولات الداخلية والطفرة التكنولوجية انقلاباً نحو تفسير جديد للعالم، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (٢٠٠)، ٢٠١٥.

٢٠٧. وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية

العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، عمان، عدد (١)، ,٢٠١٥

٢٠٨. وهبان احمد محمد، النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية: دراسة تقويمية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة اسيوط، مصر، العدد (٥٧)، ٢٠١٤.

رابعاً: الاطاريح الرسائل

الاطاريح:

٢٠٩. تغريد صفاء مهدي، توظيف القوة السيبرانية في الأداء الاستراتيجي الأمريكي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ,٢٠٢١

٢١٠. حسين قوادرة، تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الافريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١٩.

٢١١. رحايلي سعاد، الصعود الاستراتيجي الروسي – الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥– قالمة، الجزائر، ٢٠١٩.

٢١٢. زيد محمد علي، مركزية القوة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد انتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ,٢٠١٦

٢١٣. صبرينة ترغيني، دور التفكير الاستراتيجي في تفعيل القدرات

الابداعية للمؤسسة (دراسة حالة مجمع صيدال)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، ,٢٠١٥

٢١٤. صلاح مهدي هادي، دور وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (CIA) في صنع القرار الاستراتيجي الأمريكي: حرب العراق عام ٢٠٠٣ أنموذجاً، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥.

٢١٥. عباسي كريمة، التفكير الإستراتيجي الايراني في ظل التهديدات اللامتماثلة لفترة ما بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٩.

٢١٦. علي حسين باكير، مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، بيروت، ٢٠١٦.

٢١٧. عمر عبد الجبار كامل الحياني، مستقبل مكانه العراق في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ,٢٠١٦

٢١٨. كرار انور ناصر، دور المدرستين الواقعية والليبرالية في السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ,٢٠١٦

٢١٩. منير مباركية، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية،

دراسة مقارنة لحالآت: اليابان والصين والهند، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٦.

٢٢٠. وجدان فالح حسن، آليات التفاعل بين الاقطاب المؤثرة في النظام الدولي: دراسة مستقبلية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥.

الرسائل:

٢٢١. فتيحة بن شعشوع، الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٩.

٢٢٢. كميلية يناك، تصاعد الدور الصيني وأثره على بنية النظام الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٩.

خامساً: الانترنيت

٢٢٣. أبراهيم محمد، صعود أوروبا كقطب عالمي ثالث إلى جانب الصين والولايات المتحدة لتوازن أفضل في العلاقات الدولية، أكاديمية دي دبليو، المانيا، ٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://www.google.com/amo/s/amp.dw.com.

٢٢٤. اتفاق أمريكي- صيني على التعاون بشأن ازمة المناخ، وكالة العين الاخبارية، الامارات العربية المتحدة، ١٨نيسان /٢٠٢١، متاح على

الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/al- ain.com.

٢٢٥. اتفاقية الشراكة الصينية الإيرانية.. التحديات والاتفاق، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://rasanah_iiis.org.

٢٢٦. احمد أبو خريص، التنافس الصيني الأمريكي على القارة الافريقية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/eipss_eg.org.

٢٢٧. احمد ابو دوح، ابعاد تنافس الولايات المتحدة والصين وتأثيره على الشرق الأوسط، مركز الامارات للسياسات، ابو ظبي، ١٧/اذار/٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://epc.ae/ar/topic/sino/american- competition- and- its- impact- on- the- middle- east.

٢٢٨. أحمد جمال الصياد، السياسة الخارجية لجمهورية الهند، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الإلكتروني:

=https:\\democraticac.de\?p67874.

٢٢٩. احمد دياب، الناتو الاسيوي: الحسابات والتعقيدات والسيناريوهات، مركز الامارات للسياسات، ابو ظبي، ٢٣/ايار/٢٠٢١، متاح على

الرابط الالكتروني:

https://epc.arrar/topic/alnnatu- alasiuy- alhisabat- waltaeaidat- waliynariuwhat.

٢٣٠. احمد دياب، حلف الناتو واستراتيجية الاحتواء الجديدة تجاه الصين: المحركات والتحديات والاحتمالات، مركز الامارات للسياسات، ابو ظبي، ٢٦/آب/٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

http://epc.ae/ar/topic/nato- and- the- new- containment- strategy- towards- china- motives- challenges- and- possibilities.

٢٣١. احمد قنديل، هل ينقذ بايدن الارض من التغير المناخي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٧شباط /٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://acpss.ahram.org

٢٣٢. أرقام مخيفة... كيف تبدو الحرب بين أمريكا والصين، وكالة سبوتنك جزء من الوكالة الدولية الروسية، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/arabic.sputniknews.com

٢٣٣. ابرز قضايا الخلاف الأمريكي... الصيني حرب باردة جديدة، اكاديمية دي دبليو، المانيا، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/amp.dw.com.

٢٣٤. اكرم حسام فرحات، حوائط الردع.. الجدار السيبراني الصيني في مواجهة مشروع العقل الأمريكي، مركز التحرير للدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://tahreersr.com/reports/.

٢٣٥. أمريكا والصين على خط مواجهة عسكرية مجهولة العواقب، اكاديمية دي دبليو، المانيا، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/amp.dw.com

٢٣٦. انتوني ج.بلينكن، خطاب الوزير بلينكن: معالجة الازمة واغتنام الفرصة: ريادة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المناخ العالمي، مؤسسة خليج تشيسابيك، ١٩/نيسان/٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.state.goritranslation/Arabic.

٢٣٧. أندروسكوبيل وعليرضا نادر، الصين في الشرق الاوسط التنين الحذر، مؤسسة راند، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.rand.org

٢٣٨. أندريا كيندال تايلور وديفيد شولمان، العودة للاحتواء: كيف تتعامل واشنطن مع التحالف الروسي- الصيني، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، ٣/شباط/٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://futureuae.com/ar/mainpage/item/6058.

٢٣٩. انس كوييز بن علال، مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بايدن: الاستثمار في مكتسبات ترامب والعودة الى نهج أوباما، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://democratieac:de?p=>1477.

٢٤٠. أيمان فخري، هل تستطيع أوروبا تقليص العلاقات الاقتصادية مع الصين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://futureae.com/ar- /main page/item/6282.

٢٤١. ايمن الدسوقي، مشروع الحزام والطريق في منطقة الخليج: تناقضاته وانعكاساته على الدور الصيني، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٧/آب/٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.polities- dz.com_.

٢٤٢. جوزيف س. ناي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين تتطلب تقييماً في غاية الدقة، وكالة الانباء الرسمية لجمهورية الصين الشعبية، ٤/ أغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

Arabic.News.cn/2021- 08/06/c- 1310111178.htm

٢٤٣. موقع متخصص في متابعة سوق الاسهم السعودية والعالمية، بعد أن تسببت أزمة كورونا في انخفاض أسعار الأسهم لماذا تخشى أوروبا عمليات الاستحواذ الصينية؟، الرياض، ٢٠٢٠، متاح على الرابط

الإلكتروني:

https://www.argaam.com

٢٤٤. تعليق قانون تايبيه، وكالة الانباء الرسمية لجمهورية الصين الشعبية، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني،

https://arabic.cgtn.com.

٢٤٥. التكنولوجيا.. الحرب الباردة الثانية بين أمريكا والصين، وكالة العين الإخبارية، أبو ظبي، ٢٩\٤\٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/al_ain.com.

٢٤٦. جراهام أليسون، الإرث الثقيل: عشرة تحديات تواجه إدارة الرئيس الأمريكي الجديد، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://fuureuae.com.

٢٤٧. جو سيستاك، القدرة المتكاملة: لماذا تراجعت واشنطن أمام الصين في قيادة البحار، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://futureuae.com/ar/mainpage/item/6037./

٢٤٨. جورج عيسى، كيف يمكن لأمريكا والصين التعاون في الشرق الاوسط، موقع الخبر (٢٤)، الامارات العربية المتحدة، ١٦ اغسطس ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/24.ae/

٢٤٩. الجيل الخامس تشعل صراع هيمنة بين الصين وأمريكا، صحيفة البيان، دبي، ١٧ شباط ٢٠١٩، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/www.a/bayan.ae/economy/the_world_tody/2019_2_17.

٢٥٠. حمد السيد، الصراع التكنولوجي... كيف يمكن كبح الجماح السيبراني للصين، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://marsad.ecsstudies.com/49566/

٢٥١. ست قضايا خلافية قد تقلب العلاقات بين أمريكا والصين، سبوتنك نيوز جزء من وكالة الأنباء الدولية الروسية، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/arabic.sputniknews.com.

٢٥٢. سحر زهران، حرب إدارة العالم.. صراع (القرن الأمريكي)، صحيفة بوابة الأهرام، القاهرة، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://gate.ahram.org.eg/news/2689652.spx.

٢٥٣. سوي ليان كولين، التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا: الدروس المستفاد في حقبة ما بعد الكوفيد لدول الخليج، أكاديمية الامارات الدبلوماسية، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

http://eda.ac.ae\docs\default.source\publications\eda-insight- oct- 2020.

٢٥٤. السيادة السيبرانية: عناصر الاستراتيجية الصينية للأمن الالكتروني، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، ٢٠١٥، متاح على الرابط الالكتروني:

https://futurellae.com.

٢٥٥. صافيناز محمد احمد، جمع النقيضين: واشنطن تواجه خصومها الدوليين وتهتم بقضايا الشرق الأوسط، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٣/حزيران/٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://acpss.ahram.org.eg/17977.

٢٥٦. صحيفة البيان، ابرز المحطات في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، ابوظبي، ٢٠١٩، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/ampl/s/www.albayan.aelecoonomy.

٢٥٧. صحيفة الوطن، التحالف الروسي الصيني وتأثيره على ميزان القوى، البحرين، ٦/حزيران/٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/am/s/alwatannews.

٢٥٨. صحيفة بوابة الاهرام، بايدن: ميثاق الدفاع المشترك لحلف الاطلسي هو (التزام مقدس)، القاهرة، ١٤/حزيران/٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://gat.ahram.org.eg/news/2807092.

٢٥٩. ضحى مهند علي، الكورونا بين الاتهامات الأمريكية الصينية والواقع، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://democraticac.de/?P=65453.

٢٦٠. عادل رفيق، استراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي، ٢٠٢٠، المعهد المصري للدراسات، تركيا، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/eipss- eg.org.

٢٦١. عادل صبري، بعد فشل الاحتواء... الصين والولايات المتحدة مواجهة بدون حرب، صحيفة القدس العربي، لندن، ٥/تموز/٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://alqads.co.u/s.

٢٦٢. عبد الحافظ الصاوي، حرب العملات بين أمريكا والصين... سؤال وجواب، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/www.algazeera.net/amp/ebusir/2019/9/8.

٢٦٣. عبد الله العقرباوي، التقارب الصيني الروسي في مواجهة أمريكا.. هل يتطور الى تحالف، قناة الجزيرة الاخبارية، ٢٧/آذار/٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net.

٢٦٤. عرض موجز للدراسة بعنوان: استكشاف سبل التعاون بين الولايات المتحدة والصين في الشرق الاوسط، والصادرة عن كل من (مركز التقدم الأمريكي)، و (المؤسسة الصينية الأمريكية للتبادل)، و (معهد شنغهاي للدراسات الدولية)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، ٢٠١٥، متاح على الرابط الالكتروني:

https://futureuae.com

٢٦٥. علي فاضلي، سياسة بايدن الخارجية تكامل المحددات وتنافرها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٧/اب/٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني

https://www.politicsdz.com

٢٦٦. علي موسى الكناني، الأمن السيبراني في العلاقات الأمريكية-الصينية، صحيفة الزمان، بغداد، ٢١/ نيسان/ ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.azzaman.com.

٢٦٧. عمر حامد شاكر، المجال الخامس- الفضاء الالكتروني، المعهد المصري للدراسات، تركيا، ٢٠١٩، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/eippss_eg.org.

٢٦٨. غراهام اليسون، خبير أمريكي: سبل بايدن لتجنب اندلاع حرب بين أمريكا والصين، اكاديمية دي دبليو، المانيا، ٢٠/كانون الاول/٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.google.com/amp/s/amp.dw.com.

٢٦٩. فايننشيال تايمز: العلاقات الاستثمارية الأمريكية – الصينية ما زالت عميقة على الرغم من جهود (فك الارتباط)، وكالة الانباء الرسمية لجمهورية الصين الشعبية، ٥/ شباط/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

Arabic.News.cn/2021- 02/05/c- 139724038.htm

٢٧٠. في صراع جديد مع أمريكا.. الصين تهدف لتكون القوة الفضائية الأولى بحلول ٢٠٤٥، صحيفة العرب الاقتصادية الدولية، الرياض، ٣\اب\٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.aleqt.com.

٢٧١. كلايد بريستوينز، فك الارتباط مع الصين مكلف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وكالة الانباء الرسمية لجمهورية الصين الشعبية ١/ شباط/ ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

Arabic.News.cn/2021- 2/1/c- 139>12826.htm

٢٧٢. كيشور محبوباني، التشابك الاقتصادي: اسباب عدم فعالية التحالف الأمريكي المناهض للصين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، ٣/ايار/٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني

https://futartuae.com/ar/mainpage/item/6276.

٢٧٣. ماذا لو وقعت حرب عالمية ثالثة مقارنة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكالة الحرة الإخبارية، واشنطن، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https;//www.alhurra.com./Arabic- and- international/2021/5/19.

٢٧٤. مايكل اس تشايس وارثر تشان، نهج الصين المتطور ازاء الردع

الاستراتيجي المتكامل، مؤسسة راند، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦، ص٣، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research-reports/RR1300.

٢٧٥. مايكل سينغ، الصين في الشرق الأوسط: على خطى الولايات المتحدة، معهد لندن للشرق الأوسط، واشنطن، ٢٠١٨، متاح على الرابط الالكتروني:

https://washingtoninsstitute.org.

٢٧٦. محددات العلاقات الأمريكية- الصينية، مركز حرمون للدراسات، قطر، ٢٠١٩، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.harmoon.org/researches/archives- 135031

٢٧٧. محمد بن صقر السلمي، التنافس الأمريكي_ الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، ٢٠٢١، متاح على الرابط الالكتروني:

https://rasanah_iiis.org.

٢٧٨. محمد سنان، الحوار الرباعي: الية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق اسيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، ١٦/تشرين الثاني/٢٠١٧، متاح على الرابط الالكتروني:

https://futureuae.com/ar/mainpage/item/5442.

٢٧٩. محمد غازي الجمل، الصراع الأمريكي- الصيني وأثره على النظام

الـدولي، مركـز الجزيـرة للدراسـات، ٢٠٢٠، متـاح علـى الـرابط الالكتروني:

https://studies.aljazeera.net/ar/profile /1328.

٢٨٠. مـروة عبـد الحلـيم، التهديـد الجديـد.. لمـاذا تشـكل الصـين تحـدياً مباشـراً لحلـف النـاتو؟، المركـز المصـري للفكـر والدراسـات الاسـتراتيجية، القـاهرة، ٢٨/حزيـران/٢٠٢١، متـاح علـى الـرابط الالكتروني:

https://marsad.ecsstudies.com/58218./

٢٨١. مقارنة بين الجيشين الأمريكي والصيني، وكالة سبوتنك جزء من الوكالة الدولية الروسية، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://arabic.sputniknews.com./infographics

٢٨٢. منظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.who.int/ar/emergeneies/novel-coronavirus- 2019.

٢٨٣. منى هاني محمد، نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين الولايات المتحـدة الأمريكيـة والصـين، المركـز العربـي للبحـوث والدراسـات، قطر، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

www.acrseg.org/41471.

٢٨٤. موقـع اخبـار أمريكـي: حـرب ترامـب التجاريـة علـى الصـين كانـت فاشـلة بكـل المقـاييس، وكالـة الانبـاء الرسميـة لجمهوريـة الصـين

الشعبية، ٣/ شباط/ ٢٠٢١ متاح على الرابط الالكتروني:

Arabic.News.cn/2021- 2/3/c- 139718155.htm.

٢٨٥. موقع ارقام متخصص في سوق الاسهم السعودية والعالمية، (حرب العملات)... أمريكا والصين تشعلان صراعاً جديداً سيدفع العالم ثمنه، الرياض، ٢٠١٩، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.argaam.com/ar/article/articledeail/id/1307725.

٢٨٦. نيموشي آرهيث وكريستين غانيس وآخرون، اعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، مؤسسة راند، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦. متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.rand.org/countent/dam/rand/pubs/researc h- reports/RR1402/RAND- PR140221.

٢٨٧. وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو يكشف سبب اغلاق القنصلية الصينية في هيوستن، وكالة الحرة، واشنطن، ٢٤/حزيران/ ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.alhurra.com/usa/2020/07/24.

٢٨٨. وليد عبد الحي، توقعات الحرب الأمريكية – الصينية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٠، متاح على الرابط الالكتروني:

https://www.politics_dz.com

Foreign Books:

289. Scott Burchill and rew link later and others , theories of international relations , Palgrave mcmillan , New York, third edition, 2005.

290. Mint zbergll, (1994) ,The fall and rise of strategic planning, Harrard Business review, January- february, without a country.

291. Barabara Barounoin , Chinese Foreign policy during the cultural revolution m regan paul , international , London , 1998.

Reports:

292. Jack Donnelly, Realism and international Relations, Cambridge university press , 2000.

293. Hermann_nehdia, creativity and strategic thin king: the coming competencies, Herrmann_ nehdi_ Astd. Org,2012.

294. Dougla SEg understanding strategic thinking and developing. Joint force quarterly gissue 6394 th quarter, national defense university pressgusa,2011.

295. Zbigniew brzezinki and john.mearsheimer, clash of the

titans foreign bolicy,issue (146) ,2005.

296. Richard chiasy, feisu & lorasaalman, th21 Century maritime silk road security implications and ways forward for the European union, fried richerbert stiftung, Stockholm.2018, Availabe at: https//www, sipri, or,/ sites, default/ files/2019- 10/ the- 21sc- century- maritime- silk-road.pdf.

297. National Security Strategy , white House , 2010. http://www.whitehouse.gov/national security strategy.

Internet:

298. Barack obamag statement of senator Barack Obama on the situation in tibetgamerrican presidenc project See , National Security Strategy , white House , 2010.

http://www.persidencyucsb.edul/ws/91097.

299. George W. Bush, Bushon china m on site issues,. on://google/gGmuZD

300. Graham Evans &Jeffery , The Penguin Dictionary of international Relations , London 1998.

http://www.whitehouse.gov/nationalsecuritystrategy

Abstract

The study of strategic thinking is an urgent necessity for any leadership hierarchy of a country, in order to identify the elements of strength and ability for the state or the countries of the regional or international surroundings. American nationalism, which is reflected in the American strategy, which is hardly dependent on a doctrine that determines the course and method of its work in order to achieve its interests and goals, which requires a comprehensive intellectual structure that defines and frames its comprehensive strategic performance on the American system to reach its major goal, which is to dominate the international system, and the rest of the The units of the international system of different weights adapt and adapt to the unipolar system that emerged after the collapse of the rival pole represented in the (former) Soviet Union.

The reality of strategic thinking comes from the fact that it represents a distinctive entrance to achieving strategic superiority, through the generation of strategic ideas that are concerned with the continuous strategic development of all core issues. Distinctively enabled it to emerge as the leading country of the international system, it took the form

of continental expansion before World War I, and then the form of political and economic expansion and military spread since World War II, and thus occupied the idea of hegemony at the top of the priorities of American strategic thinking and the focus of its strategic movement.

Because of the continuous growth of its capabilities and its material and immaterial capabilities, China has become one of the main distinguishing features of the post- bipolar era. China, due to its rapid growth rates and strategic performance at the regional and international levels with its political and military institution, high population density and its great cultural and historical legacy, occupied an important place in American strategic thinking. Especially with the developments that the two countries are witnessing in terms of building power and its impact on the international system, which made this thinking at times in an interactive situation in light of bilateral relations, whether cooperative or confrontational relations, but the important thing is to what extent is China's position affected in light of these moves?

China began to emerge as a major power competing with the United States of America, and its progress and influence in the international system became great through several indicators, which were manifested by taking important reform steps that had a major and effective role in its

progress, a step forward, as well as through its entry into organizations and blocs of an economic nature and others that dominate It has a security and military character, and most of all it is immersed in international affairs.

Hence the importance of the study comes from the fact that the shift in American strategic thinking towards China as an aspiring country to become a superpower. International control and hegemony, and the importance of the study comes to show the strategic moves between the United States of America and China, and what are the points of conflict and convergence between the two countries, and what is the impact of regional and international variables affecting the transformation and future of the strategies of successive American administrations, as well as studying the future directions of American strategic thinking towards the rise China and its influence on American hegemony.

Accordingly, the problem of the study lies in that the growth of Chinese power and the possible repercussions of political, regional and international influence is directly reflected on the limits and dimensions of American hegemony, as it realizes that China's future is what represents the real challenge to its cosmic project, especially after the emergence of future American predictions that This century was considered an Asian century, and according to those predictions, many American strategic directions towards

China were determined. Therefore, the main problem from which the study is based is:

- The main reasons that led to the shift in American strategic thinking towards China؟
- What is the impact of the Chinese rise on the comprehensive American strategy to dominate the international system؟

What are the most important challenges posed by the Chinese supremacy to the United States of America؟

As for the hypothesis of the study, it proceeds from the fact that hegemony over the international system was taken at the top of the priorities of American strategic thinking and the axis of its strategic movement since the beginning of the formation of the United States of America as a state and nation, and given the international position that China enjoys in the international system as a major country, and its frequent involvement in international affairs This led to a shift in the American strategic thinking towards it, in order to deal with it either through cooperation or neutralization to ensure hegemony.

Thus, we can say that China is gaining great importance in American strategic thinking, as it is considered one of the major countries influencing international politics, whether with regard to its economic capabilities or what it possesses

of other strengths, such as political, economic, military, technological and other strengths. The United States of America is concerned about losing its position as a superpower, as a result of the rapid growth of China's power, and this could lead to making China able to set new rules and standards for the international system, which is dominated by the United States of America, and accordingly it can be said that no matter how much cooperation and exchange Trade between the two parties, but it remains within the framework of competition and the failure of the United States to accept the presence of a partner in the international system, as it seeks to remain the first superpower in the world politically, economically and militarily.